آراء حول الخليج
العدد 115
يناير 2017

خطاب الملك سلمان أمام الشورى
يؤسس لمرحلة الازدهار والأمن

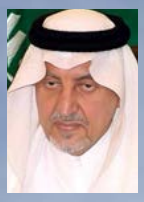

الأمير خالد الفيصل:
يا عرب لا تسمحوا للاستعمار
أن يعود أو للتقسيم أن يسود

الموازنات الخليجية: نمو الموارد غير
النفطية وتحفيز القطاع الخاص

ندوة العدد:
العلاقات الخليجية ـ العربية: الخليج في
المركز والقدرات العربية غير موجودة

ملف العدد:

الخليج بين عامين: تحديات التنمية والأمن والتوازن الإقليمي

- الحرب ليست في مصلحة إيران ودول الخليج العربية مطالبة بامتلاك أدوات الردع
- أمريكا الجديدة تثير قلق الحلفاء والخصوم معًا وكلاهما يتعامل مع ولايات غير متحدة
- بريطانيا لم تغادر الخليج كحليف استراتيجي وقوة مضافة والعودة تواجه ١٢ تحديًا
- دول الخليج قلصت نفقاتها ٥١٩ بليونًا في ٢٠١٦ والدعم ١٠٪ من ناتجها الإجمالي
- العلاقات الخليجية ـ الأوروبية: في ظاهرها تبدو ودية وفي الحقيقة متقطعة ومترنحة
- لإيران وتركيا مشروعهما السياسي والمذهبي وغياب المشروع الوطني والعربي في العراق
- إيران تطور الصواريخ الباليستية للسيطرة على مسرح العمليات والملف النووي مرعب
- السياسة الخارجية الخليجية: اتفاق الإطار العام وتوافق على عدم الإضرار بالعلاقات البينية
- الاتحاد الجمركي والعملة الموحدة أبرز تحديات التكامل ومتطلبات التكتل الاقتصادي

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
asalah@grc.net

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد

4
٣٥عامًا من التعاون الخليجي.. استراتيجية جديدة لمواجهة التحديات
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية

6
خطاب الملك سلمان أمام مجلس الشورى: تأسيس لمرحلة الازدهار والأمن
د. فوزية بنت محمد أبا الخيل

9
الموازنة السعودية: نمو الموارد غير النفطية إلى ٦٢٪ قفزة في مسار التنمية المتوازنة
د. نهلة صدرالدين سمرقندي

13
الضرائب ورفع الدعم: نحو استراتيجية اقتصادية جديدة
د. طلال صالح بنّان

متابعات عربية

16
"فكر ١٥" : يستشرف المستقبل ويضع خارطة طريق للتكامل العربي
مدير التحرير من أبو ظبي

الأمير خالد الفيصل رئيس مؤسسة الفكر العربي

دراسة العدد

24
التحديات العسكرية في منطقة الخليج: الواقع والمستقبل
لواء د. محمد علام سيد

ندوة العدد

32
دول الخليج في المركز لأول مرة: القبول العربي والمسؤوليات الخليجية باللحظة الخليجية
جمال أمين همّام

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

قضية العدد

41
مستقبل السياسات المالية في دول مجلس التعاون: التحديات والخيارات
د. محمد البنا

دراسات بحثية

48
علاقة ودية في الظاهر .. ومتقطعة ومترنحة في الواقع
د. كريستيان كوخ

53
علاقة ودية في الظاهر .. ومتقطعة ومترنحة في الواقع تخفيض الإنتاج ١,٨ مليون برميل يوميًا يتطلب ٨٠٠ يوم لتحقيق التوازن
أ. د. جياكومو لوتشياني

58
اقتصاد دول الخليج: الخطط والرؤى والتوقعات المستقبلية
د. جون سفاكياناكيس

65
الأزمة العراقية: الطائفية ـ الأقاليم ـ الدولة
د. عبد الحسين شعبان

ملف العدد

73
د. أميرة الراشد

80
د. عبد الله بن علي آل خليفة

83
د. ظافر محمد العجمي

88
د.عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

95
د. معتز سلامة

99
امل مختار

105
حسين عبد المطلب الأسرج

إصدارات

107
قراءة في كتاب: "الثقافة والتكامل الثقافي في دول مجلس التعاون الخليجي - التقرير العربي التاسع للتنمية الثقافية"

وقفة

108
الإعلام .. والتكامل العربي !!
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة آراء حول الخليج يحمل الرقم ١١٥ ويصدر في مطلع يناير ٢٠١٧م، وتضمن العديد من الموضوعات المتنوعة ، حيث تضمن تقريرًا عن المؤتمر السنوي لمؤسسة الفكر العربي (فكر١٥) الذي استضافته دولة الإمارات العربية المتحدة بأبو ظبي ، وتضمن ندوة عن العلاقات الخليجية ـ العربية في هذه المرحلة المهمة من تاريخ العمل العربي المشترك، كما تضمن قراءة في الموازنات العامة الخليجية على ضوء انخفاض سعر النفط وتقلص الموارد المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك توجهها نحو فرض ضرائب لأول مرة لتعديل مداخيل الموازنات وتعديل ميزان المدفوعات، وأهمية هذه الضرائب في المرحلة الحالية، وقراءة في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز أمام مجلس الشورى في ديسمبر الماضي، ودور المرأة السعودية في هذا المجلس بعد أن حظيت بالعضوية ، وكذلك قراءة في مشهد العلاقات الخليجية ـ الأمريكية على ضوء رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة وسياساته المثيرة للقلق تجاه دول الخليج والمنطقة العربية برمتها.

وتضمن الملف الرئيس للعدد أهم المحطات الخليجية في العام المنصرم ٢٠١٦م، وأهم معالم وتحديات العام الجديد ٢٠١٧م، وتناولت دراسات ومقالات هذا الملف التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون وكيف ستتعامل معها على الصعيد السياسي، الاقتصادي، العسكري، الأمني، وكذلك كيفية تكثيف التكامل الخليجي وتفعيل دور مجلس التعاون الخليجي الذي احتفل في ديسمبر الماضي بمرور ٣٥ عامًا على تأسيسه، ومن ثم التحول إلى اتحاد خليجي قادر على مواجهة التحديات والتصدي لها.

وتناول الملف الأزمات الإقليمية ومدى تأثيرها على دول مجلس التعاون ومدى امتداد وتأثير هذه الأزمات على هذه الدول في العام ٢٠١٧م، ومدى استمرارها أو اختفائها أو تصاعدها في المستقبل، سواء في اليمن، أم العراق، أم سوريا أو غيرها. وناقش الملف العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الإقليمي، وكيفية إدارة ملفات هذه العلاقات في إطار تنويع التحالفات الدولية والإقليمية.

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل الذي يحمل رقم ١١٦ من مجلة آراء حول الخليج ويصدر بمشيئة الله تعالى في مطلع فبراير ٢٠١٧م، الوضع العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي ويركز على المحاور الآتية:

- القدرات العسكرية الخليجية: القدرة على الردع.
- متطلبات التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج.
- الجيش الخليجي المشترك.. أهميته .. دوره .. قدراته.
- التسليح الخليجي.. مصادره .. تكلفته .. مستقبله.
- كيفية مواجهة التسليح النووي الإيراني .. مظلة الصواريخ أم سباق التسلح.
- الصناعات العسكرية الخليجية: القدرات .. الإمكانيات .. التحديات
- التوازن العسكري الخليجي ـ الإيراني: صراع أم تكافؤ.
- التحالف العسكري الإقليمي: من هم الحلفاء .. كيف يستمر.
- الناتو .. هل يستطيع أن يقدم خدمات عسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- التواجد العسكري التركي في منطقة الخليج: أبعاده .. دوره .. تأثيره .. أهدافه.
- التكامل العسكري العربي: كيف يمكن تحقيقه في ظل الاختلافات في المنطقة.

٣٥ عامًا من التعاون الخليجي.. استراتيجية جديدة لمواجهة التحديات

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

بعد انعقاد قمة دول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر الماضي بمملكة البحرين، يكون المجلس قد احتفل بمرور ٣٥ عامًا على بدء مسيرته التي حملت بين طياتها الكثير من الإنجازات، ما يدعونا إلى مراجعة هذه الإنجازات وقراءة أسباب الإخفاقات، وكذلك النظر إلى ما لم يتحقق من أمنيات ومطالب شعوب دول المجلس. فبالنظر إلى ما قبل عام ١٩٨١م، وما هو قائم الآن، نجد أنه تحققت مكاسب كثيرة شعر بها المواطن الخليجي في حياته اليومية، ويكفي القول إن دول مجلس التعاون خلال هذه السنوات استطاعت أن تقف على أرض صلبة في وجه الأنواء التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط، والحروب والصراعات التي غيرت تركيبة بعض دول المنطقة بشكل غير مسبوق، وكذلك أخلت بالتوازنات التي عرفتها المنطقة طيلة القرن العشرين على الأقل، ولعل الإنجازات الاقتصادية تأتي في مقدمة ما حققه مجلس التعاون والتي تكمن أهميتها في كونها تلبي احتياجات المواطن الخليجي وتلامس متطلباته اليومية، وعائدها يصب في مصلحته خاصة ما تعلق بزيادة التبادل التجاري، والجمارك، والتنقل، والتملك، والعمل لأبناء المجلس في دوله الست، وغيرها. كما أن دول مجلس التعاون نجحت إلى حد كبير في تنسيق السياسة الخارجية إزاء القضايا الإقليمية والدولية وفرضت ثقلاً مهمًا على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا ينسحب أيضًا على القضايا الأمنية والدفاعية ومحاربة الإرهاب، وموقفها من إعادة الشرعية إلى اليمن (عاصفة الحزم) وقبلها دور درع الجزيرة في تثبيت الأمن بمملكة البحرين، كل ذلك دليل على نجاح دول المجلس في التكامل الأمني والعسكري والاقتصادي، ويؤكد أن دول الخليج العربية أصبحت قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية بقدراتها الذاتية وبإرادتها وأدواتها، وبالاعتماد على شعوبها وإمكانياتها في المقام الأول، بعد أن نجحت في إرساء مبدأ الدفاع الذاتي لأول مرة ضد المهددات الخارجية والإقليمية المدفوعة بأجندات توسعية للتدخل في الشأن الخليجي والعربي.

كما أن دول مجلس التعاون نجحت في التعامل مع انخفاض أسعار النفط، بل الاستعداد للتعامل والتعايش مع مرحلة ما بعد الحقبة النفطية، وكذلك في التعامل مع الأزمات المالية العالمية القائمة أو

المتوقعة بوضع الخطط البديلة والاستراتيجيات التنموية والاقتصادية التي تصل إلى عام ٢٠٣٠ و٢٠٤٠م، والتي ترتكز جميعها على تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية ودعم القطاع الخاص وتحفيزه لارتياد آفاق جديدة وليكون ركيزة اقتصادية وطنية مهمة يساهم بفاعلية في الناتج الإجمالي الخليجي.

في المقابل مازال أمام مجلس التعاون الكثير من العمل الجاد لاستكمال منظومة النجاح وتحقيق الآمال والطموحات، وعلى دول المجلس بذل الكثير لمواجهة التحولات الدولية والمتغيرات الإقليمية في عام ٢٠١٧م، والتي ظهرت بداياتها في عام ٢٠١٦م، وما قبله وهذا يتطلب ما يلي:

- السعي الحثيث نحو التحول من صيغة التعاون القائمة إلى صيغة الاتحاد الخليجي المنشود الذي يقوم ضمن إطار توافقي يضمن الاستقلال والسيادة لكل دول مجلس التعاون، مع توحيد السياسة الخارجية، والأمن والدفاع، والتكامل الاقتصادي القائم على المزايا النسبية لتلبية احتياجات الشعوب والتعامل مع الخارج ككتلة واحدة.
- التوافق في حده الأدنى إن لم يكن عند سقفه الأعلى تجاه القضايا الإقليمية التي تمس استقرار وأمن وسيادة دول مجلس التعاون، ومنها التعامل مع إيران ومحاولاتها للهيمنة والتوسع الإقليمي عبر استخدام الورقة الطائفية التي تمس الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون مباشرة، وكذلك الأزمة اليمنية وتداعياتها على كافة دول المجلس، والأوضاع في سوريا والعراق وغيرها من المناطق الساخنة ذات الصلة بمنطقة مجلس التعاون الخليجي.
- توحيد الرؤى الخليجية في التعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة التي يقودها الرئيس المنتخب دونالد ترامب، لا سيما في ظل غموض سياسات هذه الإدارة وتوجهاتها المعلنة - حتى الآن على الأقل - وهي ليست في صالح دول مجلس التعاون أو مصالحها، وغير المنسجمة مع العلاقات التقليدية بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية.
- الاتفاق على صيغة مثلى ومناسبة ومفيدة لدول الخليج والمنطقة، تجاه العمل العربي المشترك في إطار صيغة خليجية جماعية تقود إلى ملء الفراغ مع بقية دول المنطقة ووضع التصور المستقبلي للعلاقات الخليجية - العربية، خاصة بعد ما نتج من فراغ وفوضى تمخضت عما يسمى "ثورات الربيع العربي" التي خلخلت ثوابت المنطقة وأحدثت فراغًا كبيرًا يصب في مصلحة دول غير عربية طامعة في المنطقة ولها أجنداتها الخاصة.
- وضع استراتيجية خليجية جماعية للتعامل مع القوى الإقليمية غير العربية خاصة إيران وتركيا وإسرائيل على ضوء تطورات الأوضاع القائمة وما قد يستجد من متغيرات وتحولات مازالت متحركة وغير مستقرة.
- توحيد المنظومة الأمنية والدفاعية والبناء على النجاحات التي تحققت سواء ضد الحوثيين في اليمن، أو قوات درع الجزيرة في تثبيت الاستقرار بمملكة البحرين، وكذلك توحيد الجهود والأهداف تجاه قضايا التسليح، والصناعات العسكرية المشتركة، وتوحيد القيادة العسكرية الخليجية.
- التوسع في التحالفات الخارجية سواء مع القوى الدولية التقليدية الفاعلة أو القوى الصاعدة، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، أو الدول الصاعدة في جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية وغيرها.
- تفعيل التكامل الصناعي الاستراتيجي بشقيه المدني والعسكري، فمن الضروري توطين الإنتاج الصناعي الذي يضمن توازن الاقتصاد الخليجي، إضافة إلى اقتفاء أثر دول إقليمية في توفير الحد الأدنى على الأقل من الصناعات العسكرية.
- توحيد الجهود، أو التنسيق بين دول المجلس في مجال الاستثمارات الخارجية أو الداخلية خاصة الاستثمارات التي توفر الغذاء والتي تتطلب استثمارات كبيرة مشتركة في الخارج سواء في إفريقيا، أو أمريكا اللاتينية لتوفير احتياجات دول المجلس من الغذاء في ظل الاحتياج المشترك للمنتجات الزراعية انطلاقًا من أن الدول الخليجية الست تعاني من شح الأراضي الصالحة للزراعة، وندرة المياه العذبة وغير قادرة على توفير احتياجاتها الغذائية ذاتيًا.
- وضع الحلول العملية على مستوى دول مجلس التعاون للارتقاء بالمنظومة التعليمية وتطوير المناهج الدراسية لضمان إصلاح منظومة التعليم، وإعادة التأهيل والتدريب بما يضمن توطين العمالة وحل مشاكل البطالة وفقًا لأسس علمية، وليس لمجرد تشغيل العمالة الوطنية، أو لحل مشاكل البطالة في دول مجلس التعاون. فإعادة النظر بالأسس التي تقوم عليها السياسة التعليمية في جميع مراحلها، وضمان استجابة هذه السياسة وتوافقها مع حاجات السوق العملية، ومع استراتيجية الدولة لتطوير القدرات الذاتية، هي مفتاح التقدم والاستقلال المستقبلي.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

الإصلاح الاقتصادي يرتكز على كفاءة الإنفاق وزيادة عوائد الاستثمارات

خطاب الملك سلمان أمام مجلس الشورى: تأسيس لمرحلة الازدهار والأمن

يُعد خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -أيده الله-لدى افتتاحه أعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة لمجلس الشورى، أحد الخطابات التاريخية الهامةالتي تؤسس لمرحلة مستقبلية لازدهار المملكة، وقد استعرض فيه سياسة المملكة الداخلية والخارجية، وأبرز المستجدات والتحديات في هذا الشأن.

د. فوزية بنت محمد أبا الخيل

وقد جاء الخطاب شاملاً بمضامينه ودلالاته العميقة وأهميته التاريخية التي تمثلت في عزم المملكة على الاستمرار في مسيرة النماء، الراسخة منذ عهد الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - ومن بعده أبنائه البررة، ويأتي في مقدمتها التزام المملكة في خدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما من حجاج ومعتمرين وزوار. إن الخطاب سلط الضوء على مواصلة المملكة تطوير برامج التنمية، واستمرار الجهود في تعزيز مسيرة التنمية في مختلف جوانبها السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والخدمية، والوصول إلى تكامل الأدوار وتحديد المسؤوليات والاختصاصات ومواكبة التطورات، وتحسين بيئة العمل وتقوية أجهزة الدولة.

وفي ظل التقلبات الاقتصادية الدولية وانخفاض أسعار النفط، أكد خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - على السياسة الاقتصادية الحكيمة للمملكة، التي مكنتها بفضل من الله من تجاوز هذه التقلبات، مشيرًا إلى أن ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية أسهم في تدفق إيرادات مالية كبيرة، وحرصت الدولة من خلالها على تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الضخمة وتطوير البنية التحتية، إضافة إلى تعزيز الاحتياط العام للدولة. وفي هذا السياق، استعرض خادم الحرمين الشريفين رؤية الإصلاح الاقتصادي التي ترتكز على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، والاستفادة من الموارد الاقتصادية، وزيادة عوائد الاستثمارات الحكومية، من خلال وضع الخطط والسياسات والبرامج اللازمة لتنفيذ برامج تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط مصدرًا رئيسيًا للدخل. وأشار- يحفظه الله - إلى خطة التنمية العاشرة التي ترمي إلى رفع مستوى الناتج المحلي، وترسيخ دعائم التنمية الاقتصادية الشاملة وتنمية القوى البشرية، ورفع معدلات توظيفها، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية. مؤكدًا حرص المملكة على تحسين السوق التجارية السعودية، وتكوين بيئة جاذبة للعمل والاستثمار للشركات الوطنية والأجنبية، وتسهيل الاستثمار في السوق السعودية.

ومما يؤكد حرص القيادة الحكيمة على رعاية مصالح الوطن والمواطن والمقيم، وفاعلية النهج التنموي الذي ينبئ عن رؤية استراتيجية تؤسس لمرحلة مستقبلية للمملكة في مختلف المجالات، تضمن الخطاب أولويات الدولة واهتمامها على تطوير القطاعات الخدمية، الحكومية منها أو الخاصة المقدمة للمواطنين. ففي مجال الصحة، قال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - إن الدولة واصلت توفير أوجه الدعم لهذا القطاع، مما أسهم في رفع مستوى هذه الخدمة. كما تحدث عن حرص الدولة على الاستثمار في تنمية الإنسان السعودي، وقال إن الدولة وفرت كل الإمكانات والمتطلبات اللازمة لرفع جودة التعليم، مشيرًا إلى برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي الذي يرتكز على المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل للإسهام في سد الفجوة في بعض التخصصات المطلوبة لسوق العمل.

وبلغة شفافة، أوضح - حفظه الله - ما تقوم به الدولة من اهتمام في تطوير قطاع الإسكان، وأشار في هذا الصدد، إلى

الميزانيات الضخمة المعتمدة لهذا القطاع، مع توفير كل وسائل الدعم اللازم لتوفير السكن الملائم للمستحقين. كما تطرق - يحفظه الله - إلى قطاع العمل والموارد البشرية، وقال "إن هذا الموضوع يحتل مركزًا متقدمًا في سلم أولويات الحكومة التي استمرت في تحديث ترتيباتها الإدارية والمالية وبرامجها لرفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية وموظفيها"، بالإضافة إلى إطلاق برنامج تنمية الموارد البشرية، وإنشاء الحكومة لهيأة توليد الوظائف لدعم التنسيق بين جميع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بسوق العمل، وتعزيز المشاركة بينها، والعمل على تنمية القطاعات المولدة للوظائف واستثمار الميزة التنافسية في مناطق المملكة لهذا الغرض. مؤكدًا في الوقت نفسه، على توسيع مشاركة المرأة في التنمية، بما لا يتعارض مع تعاليم الدين الحنيف". مشيرًا إلى أن المرأة السعودية أثبتت كفاءتها وقدرتها على أداء دورها في مختلف المجالات، واستشهد - يحفظه الله - بمشاركتها الفاعلة في الانتخابات البلدية التي أُجريت مؤخرًا.

وفيما يتعلق بخدمات النقل، أوضح خادم الحرمين الشريفين بأن الحكومة ضخت مبالغ كبيرة في سبيل توفير بنية الطرق في المملكة، مع استمرار مشروعات النقل في التطور والتنوع، فزادت مشروعات الطرق بين مدن المملكة، واعتمدت مشروعات قطار الحرمين، ومشروعات الشركة السعودية للخطوط الحديدية، ومشروع الملك عبد العزيز للنقل العام في مدينة الرياض.

من جهة أخرى، دعا الملك سلمان بن عبد العزيز إلى وجوب الاعتصام بحبل الله، والتمسك بكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم عقيدة وشريعة ومنهجًا، وشدد على أهمية الوحدة الوطنية، ونبذ كل أسباب الانقسام وشق الصف، والمساس باللحمة الوطنية، والتصدي لكل دعوات الشر والفتنة أياً كان مصدرها. كما أوضح جهود الدولة الجبارة في التصدي للإرهابيين بكل حزم وقوة، مؤكدًا حرص المملكة واستمرارها على محاربة الإرهاب والتصدي له بكل صرامة وحزم.

وعلى مستوى السياسة الخارجية جاء خطاب خادم الحرمين الشريفين بلغة حازمة، ليؤكد حرص المملكة والتزامها في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية وفي مقدمة ذلك حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها (القدس)، ومناشدة المملكة للمجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ التدابير الضرورية لحماية الشعب الفلسطيني من الممارسات العدوانية الإسرائيلية.

كما تحدث خادم الحرمين الشريفين عن (عاصفة الحزم) التي شارك بها عدد من الدول العربية والإسلامية، بطلب من الحكومة الشرعية في اليمن لإنقاذه من فئة انقلبت على شرعيته، وعبثت بأمنه واستقراره، الأمر الذي أملى على دول التحالف التعامل مع هذا الخطر الملحق بأمن اليمن وشعبه وأمن المنطقة العربية بما يعيد الشرعية والاستقرار إلى اليمن الشقيق. كما أوضح - حفظه الله - جهود المملكة منذ بداية الأزمة حتى الآن إلى حل سياسي، وفقاً للمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦.

وحول الأزمة السورية، أشار خادم الحرمين الشريفين إلى موقف المملكة الواضح منذ بداية الأزمة الساعي إلى المحافظة على أن تبقى سوريا وطنًا موحدًا يجمع كل طوائف الشعب السوري، والدعوة إلى حل سياسي يخرج سوريا من أزمتها، واستضافت المملكة اجتماع المعارضة السورية بكل أطيافها ومكوناتها لإيجاد حل سياسي يضمن وحدة الأراضي السورية، وفقًا لمقررات جنيف ١.

ومن جانب آخر، أكد - حفظه الله - على حرص المملكة على تعزيز وتطوير علاقاتها مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة، بما يعزز مكانة المملكة ودورها الإقليمي والدولي.. كما أشار - يحفظه الله - إلى استمرار المملكة باستقرار السوق النفطية من خلال انتهاج سياسة متوازنة تراعي مصالح المنتجين والمستهلكين، وتضمن استقرار السوق وحماية مصالح الأجيال الحاضرة والقادمة.

وأختتم خادم الحرمين الشريفين خطابه بالتأكيد على حرص الدولة على الارتقاء بأداء الأجهزة بما يلبي تطلعات وآمال مواطنيها في المجالات كافة، وتوفير الحياة الكريمة لمواطنيها، كما ثمن - يحفظه الله - جهود مجلس الشورى وما يقوم به من أعمال وما يقدمه من آراء سديدة في الشأنين الداخلي والخارجي.

على صعيد ذي صلة، ومن خلال تجربتي في العمل الأكاديمي، وتجربتي في العمل بالمملكة، إنني أفخر وبكل سعادة بما حققته المرأة السعودية من إنجازات في مختلف المجالات العلمية والبحثية، والقيام بواجبها الإنساني والوطني بجهود صادقة مخلصة، والإسهام الفعال في المجالات التنموية المتعددة، وتحمل المسؤولية للنهوض بمسؤوليات الوطن، والتي لم تكن لتتحقق لولا فضل الله ثم دعم واهتمام قادة هذه البلاد -أعزهم الله- الذين أعطوا المرأة حقها حقوقيًا وسياسيًا، وفتحوا لها مسارات العلم والإبداع، ورسخوا لديهن أعلى مفاهيم الريادة والقيادة، التي

الملك سلمان شدد على أهمية الوحدة الوطنية ونبذ أسباب الانقسام وشق الصف والمساس باللحمة الوطنية والتصدي لدعوات الشر والفتنة

المرأة السعودية تحقق الإنجازات وتقوم بواجبها الوطني وتساهم في التنمية بفضل الله ثم بدعم واهتمام قادة البلاد

عززت دورها ومكانتها، حتى اعتلت مقعدها في العديد من المناصب القيادية الحكومية والمجالس السياسية وحققت أعلى الإنجازات في سوق العمل.

إن الدولة ـ رعاها الله ـ حرصت على الاستمرار في تطوير وتحديث بعض الأنظمة والتشريعات وإعادة هيكلة بعض القطاعات الحكومية بما يتلاءم مع عصر النهضة التنموية، كما تم إعادة تشكيل مجلس الشورى السعودي لأول مرة في عام ٢٠١٣م بتخصيص ٢٠٪ من مقاعد المجلس للمرأة ومشاركتها في تحقيق التنمية الوطنية، تقديرًا من قادة هذه البلاد ـ أعزهم الله ـ لما وصلت إليه المرأة في بلادنا من مكانة متقدمة في العلم والمعرفة والمشاركة في التنمية الاجتماعية ودورها الفاعل في المجتمع وتأكيدًا على تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.

وانطلق هذا التشكيل من خلال رؤية وطنية شاملة للاستفادة من الكوادر النسائية؛ ممن يحملن المؤهلات العملية العالية والخبرات العلمية والفكرية المتميزة، وتأكيد قادة هذه البلاد ـ رعاهم الله ـ على القضاء على جميع أشكال التمييز التي تعوق مشاركة المرأة في مسيرة النهضة التنموية.

عضوية المرأة في مجلس الشورى:

وحول عضوية المرأة في مجلس الشورى، فإن المرأة في مجلس الشورى شريكة بعضويتها في صنع القرار، لا تختلف في عضويتها عن عضوية الرجل من حيث الالتزام بالواجبات والمسؤوليات ومباشرة المهام، كما لا ينحصر دورها على قضايا معينة؛ كقضايا المرأة أو الطفل أو غيرها من الموضوعات التي تختص بطبيعة المرأة، بل تتمتع في عضويتها بكامل حقوق العضوية؛ كتقديم المشورة والتوصيات، والمشاركة الفاعلة في جميع الموضوعات التي تندرج تحت صلاحيات واختصاصات المجلس عبر لجانه المتنوعة. وفيما يتعلق بخصوصية المرأة تحت قبة المجلس، لقد راعت الدولة ـ حفظها الله ـ خصوصية المرأة، والاستقلال التام عن الأماكن المخصصة للرجال.

التخصصات في مجلس الشورى:

وفيما يتعلق بالتخصصات في مجلس الشورى، إيمانًا من الدولة ـ رعاها الله ـ بأهمية تنوع التخصصات العلمية لأعضاء مجلس الشورى والوصول إلى القرارات الصائبة وتحقق الأهداف المأمولة، تم اختيار أعضاء المجلس بتخصصات مختلفة وخبرات متنوعة، لتخدم بفاعلية اللجان المتخصصة في دراسة بعض الموضوعات المطروحة على المجلس، والتي تتطلب في عضويتها تخصصات معينة قادرة على تحقيق النتائج المرجوة.

إن مجلس الشورى يتكون من أربع عشرة لجنة متخصصة؛ لكل لجنة اختصاصاتها ومهامها المناطة بها، كما ينبثق من هذه اللجان عدد من اللجان الفرعية لا يقل عدد أعضاء كل لجنة عن خمسة، مع أحقية كل لجنة تكوين لجنة فرعية أو أكثر من بين أعضائها لدراسة موضوع معين.

البعد الإنساني للمرأة الخليجية:

إن البعد الإنساني للمرأة الخليجية بصفة عامة، متأصل ونابع من تمسكها بقيمها الدينية التي انعكس إيجابًا على قيمها الإنسانية، ووفائها وانتمائها الوطني، وتنامي دورها الفاعل في المجتمع.

ومن هذا المنطلق، أتاحت الأنظمة والتشريعات الحكومية للمرأة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي حريتها في ممارسة كامل حقوقها، واختيار التخصص العلمي المناسب لها دون تمييز عن الرجل، حتى تبوأت أعلى المناصب القيادية، وأخذت دورها الريادي في المجتمع في كافة المجالات؛ السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية...إلخ، كما منحت الأنظمة والتشريعات الخليجية المرأة كامل حريتها لمزاولة جميع الأنشطة التجارية دون استثناء، إلى جانب مشاركتها في اللجان الوطنية العليا، وعضويتها في الغرف التجارية، وأحقيتها في التصويت أو الترشيح للانتخابات في المجالس البلدية ومجالس البرلمانات.

وقد أثبتت المرأة الخليجية قدرتها ودورها الفاعل في المشاركة في القضايا الأساسية للمجتمع، ولا أجد ـ حقيقة ـ أن هناك فروقات بين نساء الخليج علميًا أو عمليًا. كما ساعد في هذا التقارب؛ الدين الواحد والعقيدة الواحدة، وتماثل الأطر القانونية والأنظمة السياسية في تلك البلدان التي أعطت للمرأة أحقيتها في ممارسة حقوقها الاقتصادية والسياسية والمشاركة المجتمعية.

حفظ الله لنا ديننا وقادتنا ووطننا وأمننا في ظل قيادة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز، وولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ـ حفظهم الله ـ.

*عضو مجلس الشورى ـ المملكة العربية السعودية

برنامج التحول يستهدف الدعم وتحفيز القطاع الخاص والصناعة

الموازنة السعودية: نمو الموارد غير النفطية إلى ٦٢٪ قفزة في مسار التنمية المتوازنة

على مر العقود الماضية لم يكن أحد يتوقع أن تؤدي الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى هبوط حاد في أسعار النفط مثل ما حدث منذ منتصف العام ٢٠١٤م، ويعد هبوط أسعار النفط من أهم العوامل التي تؤثر سلبًا على الموازنات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي بما فيها المملكة العربية السعودية. من المعلوم أن هبوط أسعار السلع أو ارتفاعها غالبًا ما يتأثر بعملية حجم الطلب وحجم العرض وخاصة السلع الاستراتيجية مثل النفط وحسب نص النظرية الاقتصادية فإن زيادة الطلب على السلعة تؤدي لزيادة السعر، والعكس صحيح. ومن جانب آخر إذا زاد العرض تنخفض الأسعار. والمتابع لعملية هبوط أسعار النفط في السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦م) في الأسواق العالمية يلاحظ أن عملية العرض والطلب لن تكن هي اللاعب الظاهر في سوق النفط هذه المرة. ومن خلال التدقيق نجد أنه لا يوجد تأثير من جانب الدول النفطية خارج منظومة أوبك، لكي يجعل أسعار النفط تتهاوى بهذا الشكل المريع. هناك بعض العوامل الخفية التي تحتاج إلى تحليل، وهي التي ترتبط بالجانب الجيوسياسي.

د. نهلة صدر الدين سمرقندي

ومن جانب آخر فإن منظمة أوبك لم تتخذ أي قرار بشأن الحد من هبوط أسعار النفط في السوق العالمية مثل قرار خفض الإنتاج. تاريخيًا، يرتبط النفط بعلاقة وطيدة منذ زمن بعيد مع الأزمات والصراعات السياسية، ويرجع الخبراء هذه العلاقة إلى بداية القرن الماضي وتحديدًا عام ١٩١٤م، حيث أضحت سلعة النفط محركًا أساسيًا ومهمًا في وقائع الأزمات والصراعات الدولية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سجلت أسعار النفط مستويات تصل إلى ١٠٠ دولار للبرميل، حيث تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، وأصبح النفط أحد أهم الأهداف العسكرية، وأحد المقومات الأساسية في رسم الحدود السياسية والاقتصادية. وفي العام ١٩٧٣م، استخدم العرب سلاح النفط من أجل خوض الحرب مع إسرائيل لتحرير فلسطين والمسجد الأقصى من قبضة اليهود.

وعلى الرغم مما يشهده الشرق الأوسط اليوم من اضطرابات عسكرية وسياسية، وظهور تنظيمات جديدة مثل داعش التي احتلت العديد من حقول البترول في كل من سوريا والعراق، هذا بالإضافة إلى الحروب في اليمن وليبيا، كل هذه الأحداث كان يمكن أن تساهم في زيادة أسعار النفط، إلا أن الأمر عكس هذه التوقعات. حيث حدث الانخفاض في أسعار النفط وهناك العديد من الأسباب تنوعت ما بين السياسية والاقتصادية، تقف وراء أزمة النفط الحالية، ولعل من أبرزها انكماش الاستهلاك العالمي، عقوبات اقتصادية ضد بعض الدول المحورية، ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على الاكتفاء من إنتاجها المحلي والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج. وهناك بعض الآراء تشير إلى أنه لم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل استخدمتها إدارة الرئيسي الأمريكي رونالد ريغان في ثمانينات القرن الماضي لإحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران. ويشير بعض المحللين الآخرين أن الهدف السياسي يبدو جليًا للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لإحداث عجز في موازنتها، حيث تمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصاديات كل من روسيا وإيران. ولذلك فإن العامل السياسي يبدو حاسماً في الانخفاض الأخير في أسعار النفط، مما يشكل ضغطًا على كل من روسيا وإيران نظرًا لموقفهما السافر في التدخل في سوريا، وتدخل الأخيرة في العراق أيضًا.

أما الحديث عن ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة وغيرها من الدول مثل الصين، فقد كان له دور واضح فيما يشهده العالم من تراجع في الطلب العالمي على النفط. وتعزيز لدور النفط الصخري فقد نشرت جريدة « فايننشال» تايمز البريطانية في الأول من أكتوبر مقالا أرجعت فيه هبوط أسعار النفط إلى الطفرة التي تشهدها الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري، وهو ما مكن الأمريكيون من الاعتماد على إنتاجهم المحلي بشكل أكبر والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج.

فيما يتعلق بتأثير انخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون الخليجي فإن الأمر بلا شك سيحدث هزة قوية في موازنات دول الخليج ، إذا لم يواكب ذلك إصلاحات وبرامج طموحة تهدف إلى زيادة الإيرادات من المصادر غير النفطية وتشديد الرقابة على الصرف، ولقد شهدت غالبية دول المجلس عجزًا في موازناتها للعامين الأخيرين (٢٠١٥-٢٠١٦م) ويبين الجدول التالي إجمالي الإيرادات والمصروفات وحجم العجز المتوقع في الميزانية الأخيرة ٢٠١٧م، للمملكة العربية السعودية نموذج هذه الدراسة.

	ميزانية فعلية	ميزانية متوقعة	ميزانية فعلية	ميزانية متوقعة
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٧
الإيرادات النفطية	٤٤٦	٣٣٣	٣٢٦	٤٨٠
الإيرادات غير النفطية	١٦٦	١٨١	١٩٩	٢١٢
إجمالي الإيرادات	٦١٢	٥١٤	٥٢٨	٦٩٢
المصروفات	٩٧٨	٨٤٠	٨٢٥	٨٩٠
العجز	-٣٦٦	-٣٢٦	-٢٩٧	-١٩٨
إجمالي الدين	١٤٢		٣١٦,٥	

ومما لا شك فيه أن الإيرادات النفطية تمثل المصدر الرئيسي الذي يستحوذ على نسبة كبيرة من موازنة المملكة العربية، إلا أنه يتضح عند المقارنة بين السنة المالية ٢٠١٢م، والسنة المالية ٢٠١٦م، نجد أن الواردات غير النفطية في العام ٢٠١٢م، كانت تشكل نسبة ٨,٠٪ في حين أن الإيرادات النفطية شكلت نسبة ٩٢,٠٪، بينما الآن في العام ٢٠١٦م، وعلى الرغم من الانخفاض الهائل في أسعار النفط نجد أن الواردات غير النفطية تشكل نسبة ٣٨٪ من إجمالي الميزانية بينما الإيرادات النفطية شكلت نسبة ٦٢,٠٪. وبالتالي فإن سياسة المملكة ركزت بشكل واضح في السنوات الأخيرة على الإيرادات غير النفطية، ولذلك استطاعت في العام ٢٠١٦م، إلى خفض العجز من ٣٢٦ إلى ٢٩٧ أي بنسبة ٩,٠٪ تقريبًا. وبالتالي فإن التوقعات تشير إلى البحث عن مزيد من الإيرادات غير النفطية سواء أكانت زيادات في أسعار بعض السلع مثل المحروقات أو الغاز أو الكهرباء أو الماء أو زيادة نسبة الضرائب على بعض السلع الغير ضرورية مثل التبغ وغيره. فمن شأن هذه الإجراءات أن تساهم في تخفيض نسبة العجز في الموازنة للعام ٢٠١٧م. ويتضح أن المملكة العربية السعودية استطاعت تخفيض نسبة العجز في الميزانية الجديدة للعام ٢٠١٧م، بنسبة ٣٣,٠٪ عن العام السابق. وبالتالي ما هي العوامل الأساسية التي ساعدت على التعامل مع الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط. أول هذه الأسباب تمثل في كفاءة الإدارة المالية التي ركزت على تحقيق الانضباط المالي من خلال اللجنة المالية بالديوان الملكي. ثانيًا: استخدام كثير من فوائض الأعوام السابقة لسد الدين العام مما ساعد على أن تكون المملكة من أقل دول العالم في نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي رفع قدرتها على الاستدانة عند الحاجة لذلك. وثالثًا: استخدام كثير من فوائض ميزانيات الأعوام السابقة لبناء احتياطيات كبيرة بالعملات الأجنبية. وربما يتساءل أحد السائلين لماذا الدين وهناك فوائض في الأعوام السابقة. تشير الآراء التي تدعم التوجه نحو الدين سواء من الأسواق المحلية أو الدولية إلى أن الدين في حال وجود موقف مالي قوي له مميزات عديدة للعمل من أبرزها أن تكلفة الدين تكون معقولة لأن الدولة قادرة على الوفاء بسداد الدين في الوقت المحدد.

وبالتالي فقد كانت لإجراءات خفض الإنفاق والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها السعودية أثر كبير في خفض العجز في نهاية العام ٢٠١٦م. وبالتالي يتوقع أن تحقق الإدارة المالية نجاحًا ثانيًا خلال مسيرة العام الحالي ٢٠١٧م، حيث يمكن أن تساهم المزيد من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية في توفير العديد من الإيرادات غير النفطية التي تدعم خفض العجز، وبالتالي يتوقع زيادة مؤشرات النمو خلال العام القادم. وبالتالي نستخلص مما سبق أن ميزانية العام ٢٠١٧م، للمملكة ليست هي ميزانية تقشف بالمعنى المفهوم، وإنما موازنة للتنمية، حيث فيها الكثير من المشاريع التي سوف يتم تنفيذها في مجالات الصحة والتعليم ... الخ.

التوجهات الجديدة لدعم الإيرادات

من المتوقع أن يتم فرض ضريبة مالية قدرها (١٠٠) ريال على المرافقين للوافدين العاملين بالمملكة العربية السعودية، وذلك نظير الخدمات المقدمة لهم. كما هناك مؤشرات تبين أن الحكومة تسعى إلى فرض ضريبة سنوية على العمالة الزائدة عن العمالة السعودية في المنشآت الخاصة. وبالتالي فإن هدف تنويع الإيرادات وتنويعها قد يتحقق بكل سهولة من أجل دعم النمو الاقتصادي. وبالتالي يمكن القول أن التوجهات الجديدة تسعى إلى زيادة حجم النمو الاقتصادي للاقتصاد السعودي خلال السنوات القادمة وذلك من خلال التركيز على الشريك الأصيل في التنمية

الاقتصادية الشاملة ألا وهو القطاع الخاص السعودي. وبالتالي لا يمكن اعتبار التوجهات الجديدة هي إجراءات تقشفية بالمعنى المفهوم للتقشف الذي تلجأ إليه الحكومات من أجل خفض الدين العام وإنما يمكن أن نقول إنها جملة إصلاحات اقتصادية من شأنها أن ترفع من مقدرة الاقتصاد السعودي للانطلاق حسب الرؤية المستقبلية للمملكة حتى ٢٠٢٠م.

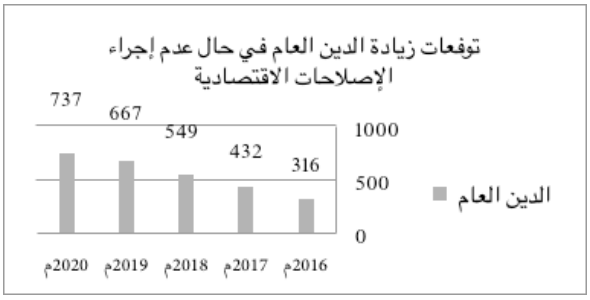

ولذلك وبفضل هذه الإصلاحات استطاعت المملكة أن تخفض الدين العام في العام ٢٠١٦م، إلى ٢٩٧ مليار وبنسبة تقارب ١٠٪ من أصل الدين البالغ ٣٢٦ مليار ريال.

تمويل عجز الميزانية والدين العام:

نظرًا للتدابير المتخذة في مجال الإنفاق التي مكنت من خفض العجز المقدر بالميزانية يتوقع أن ينخفض العجز عام ٢٠١٦م، ليصل إلى (٢٩٧) مليار ريال بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته عام ٢٠١٥م، بنحو (٣٦٦) مليار ريال، حيث مول العجز من خلال الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية ، حيث بلغ إجمالي الإصدارات لأدوات الدين المحلية والخارجية والقروض خلال السنة المالية الحالية ٢٠١٦م، ما مجموعه (٢٠٠,١) مليار ريال، ويتوقع أن يصل إجمالي حجم الدين العام نهاية السنة المالية الحالية ٢٠١٦م، إلى ما يقارب (٣١٦,٥) مليار ريال يمثل ما نسبته (١٢,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المتوقعة للعام ٢٠١٦م. كذلك يتوقع أن تبلغ خدمة الدين العام المسددة خلال السنة المالية الحالية (٥,٤) مليار ريال، كذلك يتوقع أن تبلغ خدمة الدين للسنة المالية القادمة (٩,٣) مليار ريال وتم تمويل باقي العجز بالسحب من الاحتياطي النقدي.

المصروفات (النفقات) في موازنة ٢٠١٧:

تخفيضات كبيرة في مخصصات الموازنة للتعليم والصحة والخدمات البلدية في محاولة لتدعيم أرصدة المالية العامة المتدهورة . فقد بلغ إجمالي المصروفات المتوقعة في ميزانية ٢٠١٦م حوالي ٨٤٠ مليار ريال، بينما بلغ إجمالي المصروفات المتوقعة في ميزانية ٢٠١٧م، حوالي ٨٩٠ مليار ريال. أي بزيادة قدرها (١٥٠) مليار، وهذا يعكس مدى الاهتمام بدعم الخدمات في القطاعات الحيوية في الاقتصاد السعودي مثل الصحة والتعليم والخدمات البلدية. بلغت جملة المصروفات الفعلية في ميزانية ٢٠١٦ حوالي ٨٢٥ مليار أي بنسبة انخفاض قدرها ١٥,٦٪ عن ميزانية ٢٠١٥م، والتي بلغت (٩٧٨) مليار. وكان السبب الرئيس في الانخفاض في مصروفات ميزانية ٢٠١٦م، يعزى لتراجع وتيرة الصرف على المشاريع بناء على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العام بهدف ضبط الإنفاق ومراجعة المشاريع القائمة والجديدة مع الحرص على صرف المستحقات المالية للمقاولين والموردين والأفراد.

أما تخصيص المصروفات في موازنة ٢٠١٧م، فقد جاء متماشيًا مع توجه الدولة نحو زيادة الإنفاق مع الحرص على تشديد الرقابة على المشاريع المنفذة خلال السنة. ويوضح الرسم البياني التالي توقعات الإنفاق حسب القطاعات الرئيسية والذي يبين تفوق حجم المصروفات المقدرة في الميزانية الحالية مقارنة بميزانية ٢٠١٦م:

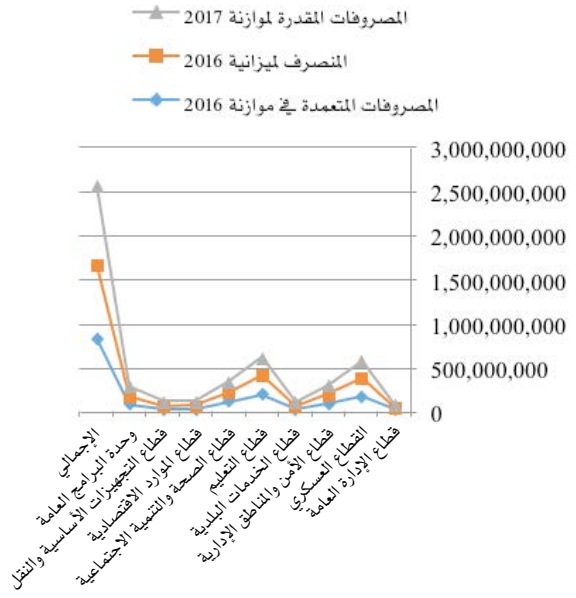

رؤية المملكة المستقبلية ٢٠٣٠

أطلقت المملكة العربية السعودية رؤيتها المستقبلية وذلك من أجل النهوض بالاقتصاد السعودي وجعله من بين الكبار على مستوى العالم. ويأتي تحقيق هذه الرؤية من خلال السير على خطى صلبة من خلال استغلال الموقع المميز للمملكة لخلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وتنويع الاستثمارات بالارتكاز على القاعدة العلمية الراسخة لرفع قدرات الشباب المهنية في

ميادين العمل. وبالتالي فإن من أهداف الرؤية تنويع القاعدة الاقتصادية وذلك من خلال التوسع في المشاريع الصناعية العملاقة مثل الصناعات البتروكيماوية وتطوير صناعة الحديد التي تمتلك فيها المملكة قدرات تنافسية كبيرة. ولقد احتوت الرؤية على عدد من الأهداف الاستراتيجية والمستهدفات، ومؤشرات لقياس النتائج والالتزامات الخاصة بعدد من المحاور والتي يشترك في تحقيقها كل من القطاع العام والخاص والقطاع غير الربحي. وبالتالي فإن نجاح هذه الرؤية الاستراتيجية والمستقبلية للمملكة يتطلب تحويلها إلى برامج عمل تنفيذية، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة للعديد من الأطراف ومن أهمها القطاع الخاص السعودي الذي يمثل المحرك الرئيسي لاقتصاديات معظم دول العالم، وبالتالي فإن ذلك يتطلب وضع السياسات المرنة المتعلقة بأنشطة القطاع الخاص، حيث أن المؤكد أن الاستثمارات الخاصة تعتبر اقتصاديات جبانة على مستوى العالم دائما تتصالح مع البيئة التي توفر لها الضمانات الكافية ، ومن الطبيعي أن تسير السياسات الاقتصادية للمملكة في اتجاه تعزيز قدرات القطاع الخاص وتحفيزها من أجل إحداث نقلة نوعية جديدة في الاستثمارات في المملكة.

إجمالي حجم الدين العام نهاية السنة الحالية يصل إلى (٣١٦,٥) مليار ريال بنسبة ١٢,٣٪ من الناتج المحلي

توجهات المالية العامة للموازنة:

تتمثل الركيزة الأساسية للإدارة المالية العامة في توفير مزيد من الشفافية حول توجهات المالية العامة متوسطة الأجل لتحديد الاستراتيجية ومسار التعديلات على مدى السنوات الخمس المقبلة تهدف لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي والحد من أثر تقلبات أسعار النفط في الميزانية العامة للدولة من الإجراءات التالية:

١. **تحقيق توازن المالية العامة**، حيث تهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠م، إلى ضبط الإنفاق الحكومي ورفع كفاءته وتنمية إيرادات غير نفطية جديدة لتحقيق الاستقرار المالي وتنويع مصادر الدخل وتبني سياسات حازمة في ذلك مع التركيز على المشاريع النوعية ذات العائد المجدي وترتيبها بحسب الأولويات الاستراتيجية ووضع آليات فاعلة للمتابعة ومراقبة الأداء، وما زالت الحكومة تستهدف تحقيق توازن في الميزانية في السنة المالية ٢٠٢٠م.

٢. **استراتيجية الدين العام متوسطة الأجل**، حيث تركز استراتيجية الدين العام متوسطة المدى خلال السنوات الأربع القادمة على المرتكزات التالية:

١. سقف لمستوى الدين العام نسبته ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠م، في ظل تحقيق معايير تصنيف ائتماني للمملكة AA2.

٢. اقتراض أو إصدار دين عام بشكل سنوي خلال السنوات الأربع القادمة بحسب الحاجة إلى الاقتراض وفي حدود القدرة الاستيعابية للأسواق المحلية والعالمية.

٣. النفاذ إلى الأسواق العالمية المختلفة والأدوات التمويلية المختلفة وتنويع مصادر التمويل.

٤. تنويع أدوات الدين المصدرة وإصدار الأدوات التي تتوافق مع أحكام الشريعة كالصكوك داخل وخارج المملكة.

٥. تنويع العملات المصدر بها الدين لتشمل غير الريال بحسب الحاجة وأوضاع الأسواق.

ولتحقيق برنامج التحول المطلوب ركز برنامج تحقيق التوازن المالي لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، على إعادة هيكلة الوضع المالي وتقويته واستهداف تحقيق التوازن المالي من خلال الاستمرار في المراجعة الشاملة للإيرادات، والنفقات والمشاريع المختلفة وآلية ومعايير اعتمادها ومن أبرز مكونات هذا البرنامج ما يلي:

١. رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي

٢. تنمية الإيرادات غير النفطية

٣. رفع كفاءة الدعم الحكومي بما في ذلك توجيه الدعم إلى مستحقيه

٤. دعم النمو الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص

٥. دعم القطاع الصناعي

وبالتالي فإن الحرص على تطبيق المكونات السابقة هو الانطلاق بالاقتصاد السعودي إلى آفاق تساهم في تحقيق الرفاهية العامة في الدولة ولجميع السكان، حيث أن النقطة المحورية في ذلك هي المشاركة الفاعلة من جميع الأطراف بما فيها المواطن.

وخلاصة لما سبق فإن ما يتطلب الإشارة إليه من خلال قراءة موازنة ٢٠١٧م، أنه على الرغم من الصورة القاتمة لمستقبل أسعار النفط خلال السنوات القادمة بدءًا من نفس هذا العام، إلا أن موازنة العام ٢٠١٧م، تعتبر ميزانية طموحة بكل المقاييس، حيث زادت فيها النفقات على القطاعات الرئيسية مقارنة بموازنة العام السابق. وتماشيًا مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م، إن النجاح في تحقيق أهداف الموازنة الحالية يعتبر هو بداية الطريق للتقدم بخطى ثابتة نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المستقبلية لرؤية المملكة.

*أستاذ الاقتصاد والمالية المساعد - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز - جدة

التحول من اقتصاد ريعي إلى إنتاجي خيار التنمية المستدامة

الضرائب ورفع الدعم: نحو استراتيجية اقتصادية جديدة

في توجه غير تقليدي للمملكة العربية السعودية، وكذلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في إدارة اقتصاد البلاد: هناك ميل نحو فرض ضرائب، ورفع الدعم، أوعلى الأقل تقليصه عن سلع وخدمات ضرورية دأبت الدولة على توفيرها، كجزء من وظيفتها الاجتماعية وبطريقة غير انتقائية، يستفيد من دعمها مَنْ يستحقه ومَنْ ليس في حاجة لذلك الدعم! مجتمعات المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليجي، أخذت بنظام الاقتصاد الحر، الذي لا يأخذ بالضرائب، إلا في أضيق الحدود، ويترفع عن المساس بدخول المواطنين... بل يأخذ بسياسة اقتصادية أقرب لمعايير الرفاهية، منها توفير السلع والخدمات الضرورية بمقابل مدعم، مع تحمل مسؤولية توفير الوظائف للموارد البشرية، وتفعيل سياسة تنموية طموحة في توفير خدمات استراتيجية، مثل: التعليم، والصحة، وتشييد البنى التنموية التحتية، منها على سبيل المثال الطرق السريعة والخدمات البلدية والسدود والمطارات،والإنفاق بسخاء على صروح صناعية، ومشاريع خدمية وزراعية، وتوفير منتجاتها بأسعار مدعمة.. مع فرض ضرائب جمركية زهيدة على مستلزمات الإنتاج المحلي والسلع المستوردة من الخارج.

د. طلال صالح بنّان

نظرياً، بل وحتى أخلاقياً: ليس هناك ضير من تطوير نظام ضرائب يدعم مالية الدولة للإنفاق على التزامات وظيفتها الاجتماعية.. والقيام بأعباء مسئوليتها الأمنية الدفاعية.. وكذا تمويل توفير البنى التحتية اللازمة لتفعيل برامج التنمية... بالإضافة إلى متطلبات تحويل اقتصاد البلد من اقتصاد ريعي، غير تنموي، يعتمد أساساً على استخراج سلعة اقتصادية، رغم استراتيجية دورها المحوري في اقتصاديات عالم اليوم (النفط). النفط، كما هو معروف مادة للطاقة ناضبة، ومتناقصة الاحتياطي، ومتدنية القدرة الإنتاجية، في أفضل الأحوال. كما أنه مع تزايد إمكانات التوسع في إنتاج النفط من مناطق غير تقليدية تذهب استثمارات كبيرة إليها كلما زاد سعر النفط. بالإضافة إلى المنافسة الشرسة التي يواجهها النفط من مصادر بديلة للطاقة المتجددة، بل وحتى تقدم تكنولوجية ومصادر إنتاج النفط نفسه، من مصادر غير تقليدية، مثل المنافسة الحالية لما يسمى بالنفط الصخري.

التحول من اقتصاد ريعي يعتمد على إنتاج سلعة واحدة تعاني من مرونة كبيرة في تقلبات سعرها، نتيجة لظروف سوق الطاقة العالمية غير المستقرة، التي تنتابها دورات من الرواج والركود، تبعاً لتطورات السياسة الدولية وظروف النمو غير المستقرة في الدول المستهلكة (الصناعية الغنية)، إلى اقتصاد إنتاجي (تحويلي) يزيد من ثروة البلاد الحقيقية، هو في حقيقة الأمر خيار اقتصادي استراتيجي ضروري لتفعيل تنمية حقيقية مستدامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمملكة العربية السعودية بوصفها أكبر منتج للنفط في العالم، تتمتع بميزة تنافسية قد تكون حصرية عالمياً في سوق النفط العالمية، بوصفها تملك أكبر احتياطي معروف منه.. وأقل تكلفة في إنتاج البرميل منه.... كما أن المملكة تأتي في المقدمة بوصفها أكبر مستهلك للنفط في العالم، مقارنة بعدد السكان.

إلا أن أي نظام للضرائب، يحتاج إلى إعادة صياغة للعقد الاجتماعي القائم، الذي يقوم أساساً، على اتفاق ضمني لتوزيع موارد المجتمع الاقتصادية والسياسية والقيمية، بين طرفي العقد الرئيسيين (الحكومة والمجتمع).. أو بين المجتمع ككل، الذي أنشأ الدولة ونَصّبَ الحكومة، كما تقول نظرية العقد الاجتماعي

لا ضير من تطوير نظام ضرائب يدعم مالية الدولة للإنفاق على التزاماتها الاجتماعية والقيام بالأعباء الأمنية الدفاعية

التقليدية. وكما هي الممارسة في كثير من دول العالم الصناعي الغنية والمتقدمة والنامية، المستقرة سياسيًا والمطردة النمو، بالذات في دول الشمال.

في ثقافة المجتمعات الغربية، فلسفةً وممارسةً، هناك مقولة تلخص العلاقة بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تتشكل - بمجملها - ثروة المجتمع. هذه المقولة تُصاغ، في شكل معادلة، تقول: لا ضرائب بدون تمثيل (NoTaxsation Without Representation). بمعنى: أن من يفرض الضرائب هم أساساً المواطنون الذين فوضوا، عن طريق التمثيل، (النخبة الحاكمة) لفرض الضرائب للإنفاق منها، لما فيه مصلحة المواطنين. الضرائب، إذن: ليست قيمة اقتصادية بحتة، لكنها نظام مقايضة تقتسم بموجبها الحكومة والمجتمع، موارد الدولة السياسية (السلطة)، بينما يحتفظ المجتمع، في كل الأحوال، بملكية الثروة (أدوات الإنتاج)، بالإضافة إلى كونه مصدر السيادة المطلقة.

بالإضافة، إلى ما تقدم، أي نظام ضريبي فعّال وكفوء،يجب أن يبتعد عن شبهة الجباية، التي كانت سائدة في مجتمعات ما قبل الدولة القومية الحديثة، وفي المقابل: يقترب ليكون ركيزة متينة لإقامة مجتمع منتج قادر، بفاعلية وكفاءة، على تحمل نفقات التنمية، بأقل تكلفة ممكنة، وبأكبر عائد متوقع. الجباية لا يمكن أن تضطلع بدور تنموي في الاقتصاد الوطني في المجتمعات الحديثة، المعقدة والمتشابكة أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الجباية، لا يمكن أن تشجع قيام صناعة تحويلة متقدمة في المجتمع، وبالتالي تحول دون نمو حقيقي لاقتصاد المجتمع، وذلك لأن نظام الجباية يقوم أساساً على اقتصاد ريعي، غير منتج وغير قابل للنمو، ذلك أن نظام الجباية يحدد ثروة المجتمع في أضيق حدود العمل الفردي غير المنتج، في كثير من الأحوال، وفي أضيق صور النشاط الاقتصادي بدائيةً. بالإضافة إلى أن نظام الجباية له تأثير سلبي في تفشي ظاهرة التضخم وصعوبة الخروج من دائرتها المفرغة الخانقة، لاستمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات، نظرًا لمحدوديتها، بل أحياناً لندرتها، خاصةً إذا تم اشباع الكثير منها عن طريق الاستيراد من الخارج، مما يضاعف الضغط على العملة المحلية، فتتفاقم مشكلة التضخم، والإحساس بوطأتها من قبل غالبية المواطنين الكاسحة. هذا التضخم المتصاعد لأسعار السلع و الخدمات، في المجتمعات التي تأخذ بنظام الجباية يقابله طلب متزايد على السلع والخدمات، ينتج عنه انخفاض القدرة الشرائية للأفراد بسبب تزايد تعريفات الضرائب وتعددها، مع جمود الأجور إن لم يكن تناقصها... الأمر الذي يتسبب في ارتفاع البطالة، نظرًا لمحدودية فرص العمل، والاتساع المتصاعد في معدلات الطاقة البشرية المنتجة (المُحتملة) من فئة الشباب القادر على العمل، ولا يجده، نتيجة للزيادة المضطردة للسكان، ولضيق أفق النشاط الاقتصادي.

اقتصاد ريعي يقوم أساساً على نظام ضريبي يعتمد أسلوب الجباية، من شأنه أن يزيد من أعباء الدولة الاقتصادية لشح الموارد، وذلك لأن موارد الجباية لا يمكن أن تشكل دخولاً حقيقية لموارد الدولة المالية، تنفق منها على أوجه صرف ميزانيتها، مهما

بولغ في ضخامة مبالغها، ومهما كانت طرق جمعها كفء وفعالة، نظرًا للسلبيات التي سبق ذكرها. وأخيرًا، وليس آخرًا: نظام الجباية لا يمكن له أن يتماشى مع توقعات المواطنين تجاه مسؤولية الحكومات في الوفاء بالحد الأدنى من الخدمات، مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، بل حتى أحيانا يقود إلى قصور استراتيجي في أهم وظائف الدولة، ألا وهي: المسؤولية الأمنية الدفاعية مما يساهم سلبياً بالمساومة على أمن البلد وسيادتها، ومن ثمّ الإضرار بشرعية النظام السياسي، نفسه.

أما إذا أرادت أي دولة أن تتبع سياسة اقتصادية تقوم أساساً على قاعدة الحرية الاقتصادية وفقاً لقوى السوق، من أجل تحفيز سياسية تنموية، للاستفادة من موارد البلاد الحقيقية والمحتملة، عليها أن تُعَيّن دورًا للحكومة في العملية الاقتصادية، في أضيق الحدود. تتوسع فيه ملكية أدوات الإنتاج.. ويقتصر دخل الحكومة، على الإنفاق على وظائفها ومهامها المحدودة، بصورة قد تكون حصرية، على موارد الضرائب، المفروضة على نشاطات العملية الإنتاجية والسلوكيات الاستهلاكية في المجتمع. كما يتعين على الحكومة أن تترفع عن أي دورٍ لها في ملكية وإدارة ثروات البلاد الطبيعية، وتترك ذلك للأفراد، مكتفية بما تتحصل عليه من ضرائب، من جراء نشاط فعّال وحر لرأس المال، سواء كان وطني أو خارجي، لاستثمار موارد البلاد الطبيعية، والاستفادة القصوى من الميزة التنافسية لاقتصاد البلاد ... وبالتبعية: توفير إشباع حقيقي وفعّال لحاجات الناس من السلع والخدمات، بأسعار منافسة وعادلة، مع تطوير نظام إنتاجي مجزٍ للأجور، يرتبط مباشرة بالنظام الضريبي، ومعدلات النمو المطردة.

عند تطوير مثل هذه الاستراتيجية الاقتصادية، بشقيها السياسي والاجتماعي.. والأخذ بتطبيقها على أرض الواقع، يصبح الحديث عن خفض الدعم أو حتى رفعه، عن السلع والخدمات الرئيسية، غير ذي موضع أو حتى مجالاً للنقاش حوله. كما أن الدولة، بموجب مثل هذه الاستراتيجية، يرتفع عنها حرج مسؤولية إدارة القوة البشرية في المجتمع.. ولن تعد مسؤولة مباشرة، عن مشاكل البطالة والتضخم.. أو عن وجود مظاهر للفقر في المجتمع، إلا في أضيق الحدود، تحددها خيارات سياسية واجتماعية تنافسية.. وتكتفي الحكومة، عن بعد، بإحداث التوازن في العملية الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية، عن طريق تحكمها وسيطرتها على السياسة النقدية والمالية، بالتدخل الحاسم والمؤثر، في الدورات الاقتصادية المتتالية، التي تفصل بين فترات الرواج المتتابعة، وتتخللها فترات ركود توقيفية وفاصلة، من حقبة اقتصادية إلى حقبة اقتصادية أخرى متقدمة.

الأخذ بمثل هذه الاستراتيجية الاقتصادية غير التقليدية والطموحة يتطلب تعديلات أو إضافات في صياغة نظام الإدارة العليا، ليتلاءم مع أي توجه نحو الأخذ بنظام ضريبي، ينص بوضوح على تحديد الجهة التي تمتلك أدوات الإنتاج.. ودور الحكومة في العملية الاقتصادية.. وتحديد آليات فعّالة، للمساءلة والحساب والشفافية، لضمان تحول اقتصادي واجتماعي، يتسق مع التحول المجتمعي تجاه مرحلة متقدمة، يتقلص فيها دور الدولة في العملية الاقتصادية، ويُكبح بفاعلية جماح الفساد.. وتُفتح آفاقٌ أكثر رحابةً للمبادرات الفردية، ورأس المال، لتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية التنمية، في البلاد.

نظام للضرائب يحتاج إلى إعادة صياغة للعقد الاجتماعي الذي يقوم على اتفاق ضمني لتوزيع موارد المجتمع

مع الاحتفاظ، في كل الأوقات، بقيمة ومكانة الوظيفة الاجتماعية للدولة لحماية الطبقات الأقل حظاً في المجتمع... بالإضافة إلى التأكيد على سيطرة الدولة على السياسة النقدية والمالية، في البلاد بتحكم المؤسسات المالية الرسمية (مؤسسة النقد أو المصرف المركزي)، في عرض النقود.. ومراقبة قيمة ووضع العملة الوطنية، مقابل العملات الحرة، دون التدخل بصورة مباشرة في قوى السوق.. وإصدار أذونات الخزانة أو السندات السيادية، لمواجهة أي عجز في الميزانية.. واتباع سياسات تحميزية للسوق، مثل الأخذ بآلية التيسير الكمي (Quantitative Easing)، من أجل استعادة الانتعاش للسوق (Recovery) بإعادة الروح للحياة الاقتصادية في فترات الركود (Recession)، للحيلولة دون وصول اقتصاد البلاد لمرحلة الكساد (Depresssion).. وكذا التحكم في سعر الفائدة، والإشراف على المؤسسات المالية غير الرسمية العاملة في الدولة (المصارف والبورصة وأسواق المال والسندات).. وأخيرًا: التحكم في النظام الضريبي في الدولة، لجعله مواكبًا لمعدلات نمو مطردة.

أما الكلام عن نظام ضريبي أو الجدل في رفع الدعم عن سلع وخدمات ضرورية دأبت الدولة على التكفل بتوفيرها بأسعار متدنية، دون البدء جديًا في تفعيل استراتيجية اقتصادية "ثورية" وجريئة، تستند إلى ظهير دستوري وسياسي وقانوني، يواكب التوجه نحو إحداث نقلة استراتيجية، فكرية وفلسفية وأخلاقية وعملية، لأوضاع وإمكانات البلاد الاقتصادية الحقيقية والمحتملة، إنما كمن يضع العربة قبل الحصان.

العربة لا تتحرك والحصان مربوطًا خلفها.. كما أن الحصان، بوضعيته مربوطاً خلف العربة، لا يقوى على تحريكها... دعك من دفعها.

*أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

الأمير خالد الفيصل يرثي الواقع العربي وأبو الغيط يعلن برنامجه للجامعة

"فكر ١٥" : يستشرف المستقبل ويضع خارطة طريق للتكامل العربي

الفيصل: انهضوا أيها العرب ولا تسمحوا للاستعمار أن يعود ولا للتقسيم أن يسود وفعّلوا التكامل وأعملوا العقل واستعينوا بالعلم والصبر

احتضنت العاصمة الإماراتية أبو ظبي خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ من شهر ديسمبر الماضي فعاليات مؤتمر فكر ١٥ الذي نظمته مؤسسة الفكر العربي بالشراكة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وتحت عنوان " التكامل العربي: مجلس التعاون الخليجي ودولة الإمارات العربية المتحدة" بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لإنشاء المجلس، والذكرى الخامسة والأربعين لقيام دولة الإمارات. وقد شهد المؤتمر مشاركة شخصيات عربية مرموقة من المسؤولين والمفكرين الذين تناولوا تجربة مجلس التعاون والاتحاد الإماراتي من زوايا مختلفة، كتجربة مهمة تصب في نهر التكامل العربي، كما شهد المؤتمر إطلاق التقرير السنوي لمؤسسة الفكر العربي الذي جاء تحت عنوان " الثقافة والتكامل الثقافي في دول مجلس التعاون : السياسات - المؤسسات - التجليات"، وأيضًا شهد المؤتمر توزيع جوائز الإبداع، وهي جوائز سنوية تقدمها مؤسسة الفكر العربي لدعم الإبداع في مجالات مهمة على الساحة العربية، وبالإضافة إلى الجلستين الرئيستين عن دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاءت أربع جلسات متوازية متخصصة حول (التكامل الاقتصادي التنموي - التكامل الأمني - التكامل الثقافي - مؤسسات التكامل العربي)، وجاءت توصيات المؤتمر لتؤكد على استمرار مؤسسة الفكر العربي في بحث قضايا التكامل العربي انطلاقًا من الأهداف التي وضعها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز رئيس مؤسسة الفكر العربي منذ مؤتمر فكر ١٣ في الصخيرات بالمملكة المغربية، ولذلك سوف يركز مؤتمر فكر ١٦ المقبل على قضايا التكامل العربي خاصة(علاقة الإعلام بمراكز البحث العلمي)، وقد وضع المؤتمرون في مؤتمر فكر ١٥ العديد من الأسئلة الاستشرافية لتكون موضوعات أساسية لمحاور المؤتمر المقبل.

وأفتتح المؤتمر صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة رئيس مؤسسة الفكر العربي بكلمة، تحدث فيها عن واقع الوضع العربي وما تمر به الأمة العربية، وجاءت هذه الكلمة معبرة بدقة عن هذا الواقع غير المرضي جاء فيها :

كتب مدير التحرير من أبو ظبي

"لا يُحسد اليوم من يقفُ على منبرِ العروبةِ مُتحدثاً ولا من يتقدّم صفوف المسلمين مُدافعًا، فلقد ظلمنا الإسلام وشوّهنا صورة المسلمين، وخذلنا العروبة وهجّرنا العرب لاجئين، وكفّر المستشيّخون عُلماءنا وسفّه المستغربون خطابنا، وصمتت الأكثريّة هل خشي العلماء الأدعياء؟! واستسلم الحُكماء للجهلاء؟! اعذروني إن كانت الصراحة جارحة" فالجروح صارخة..كنت أودّ أن أكون البشير ولكن الشرّ مُستطير فآثرت أن أكون النذير!!".

انهضوا أيها العرب واستيقظوا أيها المسلمون لا تسمحوا للاستعمار أن يعود ولا للتقسيم أن يسود، فعلوا مشروع التكامل البناء وأعملوا العقل لا عدمتم الذكاء واستعينوا بالعلم والصبر على البلاء.

أيها الإخوة والأخوات إلى متى نبقى أسرى معادلة عقيمة إما التكفير أو التغريب، إما الأصالة أو المعاصرة، إما التشدد أو الانحلال. لماذا لا نخرج ببديل مبني على دليل، لماذا لا نطرح فكر نهج جديد بالعلم والعمل والرأي السديد لنكتب منه للوطن نشيد".

من جهته،قال معالي السيد أحمد أبوالغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية: لا يخفى على أحد ما تواجهه الدولة العربية المُعاصرة من أزماتٍ طاحنة لا مثيل لها في التاريخ الحديث، إنها أزمات تضرب كيانها ذاته، وتُمزق نسيجها الجامع، وتهدم وحدتها الوطنية.

وأضاف أبو الغيط، ثمة دول تتفكك ويتمزق نسيجها، وأخرى يُناضل أبناؤها من أجل الحفاظ على كيانها. هناك لاجئون بالملايين ونازحون ومشردون يقطنون المُخيمات ويعيشون على الكفاف.. وثمة مهاجرين ضاقت أوطانهم عليهم بما رحبت، فألقوا بأنفسهم في البحر، وفيهم النساء والأطفال، غير مبالين بالموت أو التشريد في بلاد غريبة، وكأنهم يهربون من الجحيم الذي يعيشونه ويعرفونه، إلى جحيم آخر غير معلوم.

واستطرد أبو الغيط: في وسط هذا الاضطراب الكبير قد يرى البعضُ أنه لا وقت للفكر ولا مجال للبحث، وأن "السيف أصدق إنباء من الكُتب" فالتحديات الجسام تفرض علينا – كأمة عربية- أن نحشد الهمم للدفاع عن وجودنا ذاته في مواجهة التهديدات القادمة من داخل دولنا ومن محيطنا القريب... والحقُ أن أزمتنا الكبيرة -كما أراها- هي أزمة في الفكر أولاً، وفي العمل ثانيًا.

البعض ينظر للتكامل العربي باعتباره ترفًا بعد أن صار عددٌ من الدول مهددًا في بقائه. والصحيح في فهمي أن يكون التكامل ذاته هو الطريق للحفاظ على الجسد العربي سليمًا في مجموعه، صحيحًا في بنيته وقوامه... ولكن أي تكامل؟ وما الغاية التي ينشدها هذا التكامل؟

إن مؤسسات العمل العربي المشترك ليست كسيحة أو مُعطلة كما يظن البعض. ما ينقصنا ليس الكيانات المؤسسية، التي ربما نعاني من تخمتها وليس ندرتها. ما نفتقر إليه، في تقديري، هو الفلسفة الناظمة للعمل، والترتيب السليم للأولويات.

لذلك سأختتم حديثي بطرح أولويات ثلاث أراها تقع في القلب من فلسفة التكامل العربي والعمل العربي المشترك:

أولاً: تجديد معنى العروبة..

العروبة لا ينبغي أن تظل مفهومًا جامدًا أو فكرة متحجرة منغلقة... العروبة التي ننشدها هي مفهوم رحبٌ.. متسامح مع الآخر المختلف في الدين أوالعرق.. قابلٌ بالشراكة معه في إطار الدولة الوطنية الجامعة.. "دولة كل مواطنيها" التي تقوم على حُكم القانون وحده. اقتناعي الراسخ أن هذه العروبة المنفتحة تظل طوق النجاة لهذه المنطقة من جحيم الفتن والصراعات الطائفية والمذهبية..

ثانيًا: مواجهة أزمات الوجود..

أعني بهذه الأزمات الانفجار السُكاني والتدهور البيئي والشُح المائي. تلك هي الأزمات الحقيقية التي تهدد وجودنا

أبو الغيط: التكامل العربي ليس ترفًا بعد أن صار عددٌ من الدول مهددًا في بقائه وثلاث أولويات تمثل فلسفة التكامل العربي

ذاته، وهي أزمات لا قبل لدولنا بمواجهتها فُرادى ولابد من التنسيق الجماعي للتعامل معها هذه هي نوعية التحديات الخطيرة التي يتعين على جهود التكامل العربي أن تنصرف إليها وتلتفت لها وتنصب عليها. وهي تحديات وجود وبقاء بكل ما تحمله الكلمة من المعنى وتستلزم جهدًا جادًا على صعيد التكامل الاقتصادي والعلمي والتقني، ولدى الجامعة العربية من الخبرات والمؤسسات والكيانات ما يصلح كأساس لتنسيق حقيقي على كافة هذه الأصعدة على أساس علمي ومؤسسي راسخ.

ثالثًا: للتكامل العربي في تحقيق الصحوة الفكرية..

وقد ذكرتها ثالثاً ليس لأنها الأقل أهمية بل لكي ألفت النظر إلى أن أيًا من الأولويات السابقة لن يتحقق من دونها. إن النهضة عملٌ فكري في الأساس. وقد رأينا جميعًا كيف خُربت بعضٌ من أزهى حضاراتنا على يد نفرٍ من أبنائها خُربت عقولهم وتلوث فكرهم. خراب العمران هو محصلة لخراب الإنسان. وبناء الإنسان لا يكون سوى بتربية الفكر الناقد، والعقل القادر على استيعاب العالم من حوله. مطلوب من المثقفين العرب صياغة بديل فكري مُتماسك لأيديولوجيات القتل والدمار وسبي النساء... مطلوب تعديل مسار الثقافة العربية لتقوم على الإبداع لا الاتباع، على العقل لا النقل... من المُهم أن ينهمك المثقفون العرب في عمل متضافر ... جماعي ومؤسسي من أجل خلق هذه الثقافة الجديدة القائمة على الابتكار... إن إيجاد هذه الثقافة أهم من أي جهد يُبذل في المجالات الأخرى.

ومن جهته، أثنى الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني على نموذجين مشرفين من التكامل العربي ممثلين في دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكدًا استعداد الأمانة العامة لمجلس التعاون لتقديم ما لديها من معرفة متراكمة، وخبرة عملية ثرية في كل ما يتعلق بموضوع التكامل، وهي حصيلة ثلاثة عقود ونصف من العمل المشترك، وهو ما يمكن أن يستفاد منه في مناطق عربية أخرى،

وأكد معاليه على الرؤية الطموحة التي يعمل مجلس التعاون على تحقيقها والمتلخصة في توفير بيئة آمنة ومستقرة مزدهرة ومستدامة لدول مجلس التعاون ومواطنيها من خلال التنسيق والتعاون والتكامل والترابط.

وأشار معاليه إلى أهداف تنفيذ استراتيجية العمل الخليجي المشترك، والمتمثلة في تحصين دول المجلس أمنيًا داخليًا وخارجيًا، وزيادة النمو الاقتصادي واستدامته، والحفاظ على مستوى عالٍ من التنمية البشرية، وتحسين السلامة العامة من خلال إقرار استراتيجيات للتوعية بالمخاطر وإدارة الأزمات، وتحسين مكانة مجلس التعاون إقليميًا ودوليًا.

وأبرز الأمين العام بعض جوانب إنجازات مجلس التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية، التي تؤكد نجاح النموذج الخليجي في التكامل، وسلامة منهجه، مؤكدًا أن التكامل وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف الوطنية.

وفيما يتعلق بمستجدات العمل الخليجي المشترك، قال الدكتور الزياني: إن مسيرة مجلس التعاون شهدت نقلة نوعية وتسارعًا في وتيرة الأداء خلال العام الحالي في ضوء الرؤية الحكيمة لتعزيز العمل الخليجي المشترك التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله ورعاه - إلى إخوانه قادة دول مجلس التعاون في قمة الرياض في ديسمبر ٢٠١٥م، واعتمدها المجلس الأعلى لمجلس التعاون، مشيرًا إلى ما تضمنته هذه الرؤية من أهداف عديدة تبرهن على عمق الالتزام لدى قيادات دول مجلس التعاون بتعزيز الكيان الخليجي من خلال تذليل العقبات التي تعترض استكمال بعض المسارات، ووضع أهداف جديدة ترفع سقف التكامل الخليجي.وأشار معاليه إلى تشكيل هيأة تعنى بتفعيل

ولي عهد البحرين: دول مجلس التعاون الخليجي نجحت في التعاون الأمني والدفاع المشترك وتدرك أنها وسط منطقة مضطربة وتسعى إلى تحقيق غطاء دفاعي ضد الصواريخ البالستية

الزياني: استراتيجية العمل الخليجي المشترك تركز على تحصين دوله أمنيًا وزيادة النمو الاقتصادي والحفاظ على التنمية البشرية

التعاون في مجال الشؤون الاقتصادية والتنموية (هيأة الشؤون الاقتصادية والتنموية)، وإلى إقرار إنشاء الهيأة القضائية الاقتصادية المعنية بالنظر في الدعاوى المتعلقة بالمنازعات الناشئة عن تنفيذ أو عدم تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية، والقرارات الصادرة لتطبيق أحكامها.

وعلى الصعيد ذاته،تحدث معالي الدكتور أنور محمد قرقاش وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية عن تجربة الاتحاد في بلاده وسرد مسيرتها وما حققته من إنجازات وكيف تجاوزت التحديات، وقال:

جاء إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١م، حدثاً تاريخياً، ونقطةً فارقة، ونقلة حضارية، حقق آمال شعبنا في الوحدة والسيادة والأمن والاستقرار، وانبسطت آثاره في المنطقة ككل.فعلى المستوى المحلي، مثّل إنشاءُ دولةِ الاتحاد، إنهاء الانقسام والفرقة، وعلى المستوى الخليجي، أدى إلى سد الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في أواخر عام ١٩٧١، وقطع الطريق على بعض القوى التي كانت تستعد وتعمل على ملء هذا الفراغ والتمدد فيه وتحقيق أطماعها، وعلى المستوى العربي، قدمت التجربة نموذجًا ملهمًا، للعالم العربي، في الوحدة والتنمية. وفي هذا يقول المؤسس الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه": "إنّ الوحدة العربية، التي تعتبر دولة الإمارات نواتها، ليست حلمًا أو ضربًا من الخيال بل واقع، يمكن تحقيقه إذا صدقت النوايا وتفاعلت الأماني والطموحات بالمساعي والعمل. ونجاحها يدحض مواقف المتشككين في إمكانية قيام أيّ اتحاد بين أجزاء الوطن العربيّ".

وعلى المستوى العالمي، فإن إنشاء دولة اتحاد الإمارات، حفظ الأمن والاستقرار في منطقة من أهم المناطق الاستراتيجية بالنسبة إلى اقتصاد العالم وأمنه واستقراره، وأثبتت دولة الوحدة أنها إضافة مهمة إلى عوامل الاستقرار والسلام والتعايش، ومع نجاحها التنموي أسست حضورًا اقتصاديًا مهمًا، مضيفًا، إن إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، كان حدثًا تاريخيًا فارقًا، وأتوقف متأملاً ست ملاحظات أردها هنا:

الملاحظة الأولى: إن إنجاح فكرة الوحدة في حاجة إلى قيادات سياسية خلاقة وقادة رأي مؤثرين، مؤمنين بجدوى الوحدة وأهميتها ومنافعها.

الملاحظة الثانية: إن الوحدة ليست بناءً فوقيًا، وإن إرادة الشعب ورغبته وتأييده، هي العنصر الفاعل والقوة الدافعة، لأي مشروع تكاملي وحدوي.

الملاحظة الثالثة، الإيمان بأن الوحدة عملية متدرجة في تطورها".

الملاحظة الرابعة، الأشياء تعرف بضدها. وقد أثبت نجاح التجربة الإماراتية أن فشل التجارب التكاملية الوحدوية العربية ليس قدرًا محتومًا.

الملاحظة الخامسة، عدم التراجع أمام العثرات مهما كانت شدتها.

الملاحظة السادسة: الوحدة لا تقوم على العواطف والشعارات فقط، وإنما هي عمل جاد ومستمر ومشروع عمل واقعي من أجل تحويل الإمكانات والمقومات إلى واقع يشعر المواطن في ظله بالعزة والحياة الكريمة.

د. عبد العزيز بن صقر: ثلاثة عوامل أفشلت إيجاد آلية للأمن القومي العربي وفتحت الأبواب للتدخلات و"الحياد" دعم للأطراف الخارجية

ومن جهة أخرى وفيما يخص الجلسات المتوازية الأربع للمؤتمر فقد ترأس الدكتور عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث جلسة التكامل الأمني، وتناول الأمن القومي العربي وتحدياته فقال في هذا الصدد: إن المهددات الرئيسية للأمن القومي العربي تكمن في عوامل أساسية لم تتمكن آلية الأمن القومي العربي من تطوير القدرات للتعامل معها بشكل بناء وهي:

الأول: هو عامل التدخلات الإقليمية الخارجية، وهذا النوع من التدخلات يحمل خصوصية خطيرة كونها تحمل نزعة الأطماع التوسعية الجغرافية، وتستخدم عوامل الاختلافات الطائفية والاختلافات العنصرية-الأثنية كوسيلة لدعم سياساتها التدخلية. كما أن قدرة القوى الاقليمية على اختراق الصف العربي ساهم في منع تأسيس نظام عربي أمني موحد يعمل على التصدي لهذه التدخلات.وظاهرة الميليشيات المسلحة التي برزت في عدد من دول العالم العربي هي ناتج لعامل التدخلات الإقليمية الخارجية.

وفيما يخص ظاهرة نزعة "الحياد" التي تلجأ إليها بعض الدول العربية في تحديد موقفها تجاه الصراعات القائمة في العالم العربي، لا يمكن أن يكون "للحياد" مكان في مواقف تهدد الأمن القومي العربي بكاملة. ما تمثله الأزمة اليمنية هو تهديد للأمن القومي العربي عبر تدخل فاضح وعلني لدولة إقليمية توسعية استغلت الظروف القائمة في اليمن من أجل بناء قواعد النفوذ والسيطرة عبر دعم مليشيات عقائدية مسلحة للسيطرة على السلطة والدولة لحساب طرف خارجي، وهنايأتي تشبث بعض الأطراف العربية بـ "موقف الحياد" في الصراع اليمني بمثابة دعم للطرف الخارجي التوسعي.

الثاني: اعتماد الأمن القومي لعدد من دول العربي (جزئيًا أو كليًا) على عنصر الدعم الخارجي والضمانات الأمنية والدفاعية الخارجية، والفشل في تطوير قدرات الدفاع الذاتي، لا يمكن الركون إليه لكون الضمانات الخارجية عامل متذبذب وقابل للتغيير مع أي تغيير في الظروف او البيئة السياسية الدولية، أو تغيير الأولويات، أو حتى في تغير الحكومات أو القيادة السياسية في الدولة المانحة للضمانات. فالضمانات الأمنية والدفاعية الخارجية (من الدول الكبرى) لا تمنح "للأمن العربي ككل" بل تمنح لكل دولة عربية بشكل منفرد.

الثالث: التركيز على "الإرهاب" بكونه المصدر الأساسي للتهديد أو المخاطر هو تقدير يفتقد للمنطق. دون شك إن نشاطات التنظيمات الإرهابية هي مصدر تهديد، ولكن الإرهاب هو خطر قابل للاحتواء عبر تبني سلسلة من الإجراءات الامنية والسياسية والثقافية. ولا يمكن اختزال التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمة العربية عبر التركيز على مكافحة الإرهاب (الموقف الغربي)، وإهمال المخاطر والتهديدات الأخرى التي تشكل تحديات حقيقية للدولة والمجتمع في العالم العربي. فسياسة إيران التدخلية والتوسعية تحمل أخطارًا وتهديدات ذات طبيعة استراتيجية بعيدة المدى، تهدد كيان العالم العربي وتفرض سياسة الهيمنة الاقليمية، وتفتت مجتمعاتنا العربية

قرقاش: قيام اتحاد الإمارات حقق آمال شعبنا في الوحدة والسيادة وأنهى الانقسام وسد الفراغ وقطع الطريق على التمدد الإقليمي

وتنشر بذور الصراعات الطائفية. لذا يجب أن يكون للأمن العربي الجماعي تقديراته الخاصة، المنبثقة من الواقع الإقليمي، والتي على أساسها يتم ترتيب أولويات الأمن القومي العربي الجماعي.

قال الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة، ولي عهد مملكة البحرين: إن دول مجلس التعاون الخليجي نجحت في التعاون الأمني والدفاع المشترك، وتدرك أنها وسط منطقة مضطربة، وأنها تسعى لتحقيق غطاء دفاعي ضد الصواريخ الباليستية.

وجاء ذلك في لقاء لسمو ولي عهد مملكة البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة خلال مقابلة مع تركي الدخيل أثناء فعاليات مؤتمر مؤسسة الفكر العربي في أبو ظبي (فكر١٥)، على شاشة قناة العربية، وأوضح خلالها أن الإنجازات التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي كثيرة.

وأن مجلس التعاون نجح في أن يصبح كتلة واحدة وكيانًا له ثقل إقليمي ودولي، ويتم مخاطبة دول مجلس التعاون الست ككيان دبلوماسي واحد مؤثر وإن اختلفت الوسائل لكن الأهداف موحدة، وهذا هو الأهم، أوضح سموه أن المواطن الخليجي أصبح يستطيع التحرك والتنقل بدون جواز سفر، بين دول المجلس وأن يتملك العقارات والشركات في كل الدول الست، مشيدًا بتجربة الربط الكهربائي بين دول المجلس وما ترتب عليها للمواطن الخليجي أينما كان في دول مجلس التعاون.

وأضاف سمو الأمير سلمان بن حمد أنه منذ ١٥ عامًا تقريبًا كانت التجارة البينية حوالي ١٥ مليار دولار، واليوم أصبحت أكثر من ١١٥ مليار دولار، موضحًا أنه كلما زاد الاهتمام بالبنى التحتية زادت التجارة البينية، ما يخلق تنافسًا إيجابيًا حميدًا. وفيما يخص "حلم الاتحاد الخليجي"، ضرب ولي عهد البحرين مثالاً بالاتحاد الأوروبي وقال في هذا الصدد: "إنها تجربة عالمية في الاتحاد الأوروبي، له عقود، والأوروبيون أسسوا اليورو، وهو قمة الاتحاد، ومع ذلك للدول الأوروبية سيادتها واستقلالها ومع ذلك لديهم عملة واحدة، جيش واحد، وسياسة خارجية واحدة..

ورغم ذلك العملة اليوم في أوروبا تحت التهديد، وبريطانيا انسحبت من الاتحاد الأوروبي، لكن العملة في دول الخليج تكاد تكون موحدة لارتباطها بالدولار.

وعلى صعيد آخر وصف حال بعض الدول العربية بـ"المحزن" بسبب تفتت بعض هذه الدول الأمر الذي أوجد الطائفية والعرقية والكراهية وعدم الاستقرار والفوضى والحروب التي نراها، مشيرًا سموه في هذا الصدد إلى أن الدول العظمى لها دور في ذلك، وتتنافس على نسبة التأثير في هذه الدول، والحقيقة من يدفع الثمن هم المواطنون في الدول العربية. وحول رؤيته لمواجهة الطائفية قال إن حل أزمة الكراهية والطائفية هو الوطنية أو العروبة، أي أن يضع المواطن نفسه في خدمة كيان أكبر من عرقية أو طائفية أو غيرها.

وحول النهوض بالشباب الخليجي، رأى ولي عهد البحرين أن الاستثمار في الشباب بتعليمهم وتهيئة مناخ اقتصادي مفتوح يستوعبهم جميعًا، هو أفضل الطرق لتذليل المشاكل أمام الشباب.

وفيما يتعلق بعلاقة دول مجلس التعاون بالمملكة المتحدة، وصف الأمير سلمان بن حمد هذه العلاقة بالقديمة والتاريخية، وأن أمن الخليج من أمن بريطانيا، في إشارة على تأكيد رئيسة الوزراء البريطانية في قمة المنامة على أهمية أمن دول مجلس التعاون، وأضاف سموه: سياسة بريطانيا أصبحت أكثر وضوحًا عن ذي قبل وإن أمن جميع العواصم الأوروبية يرتبط بأمن الخليج، لأنه لم يعد ممكنًا أن يعيش أحد في عزلة.

وأضاف أن علاقة البحرين مع المملكة المتحدة مهمة وقديمة، مؤكدًا أن لبريطانيا تأثيرًا على الساحة العالمية كعضو دائم في مجلس الأمن، متطلعًا للتعاون والتقارب ليس فقط مع المملكة المتحدة بل مع جميع الدول التي نشترك معها بنظرة مثيلة للمستقبل.

وعن مستقبل العلاقات البحرينية الأميركية في ظل إدارة ترامب، قال سمو ولي عهد مملكة البحرين إن العلاقات جيدة، وسبق أن تعاملنا مع بعض أعضاء الإدارة الأمريكية الجديدة مثلا

مع وزير الدفاع، والكثير من المسؤولين في الخليج يعرفون وزير الخارجية المرشح، أي أن هناك عدة أشخاص في الإدارة معروفون للمسؤولين بدول مجلس التعاون ونعرف توجهاتهم.

د. العويط: الأمير خالد الفيصل لم يبدو متشائما تجاه الأوضاع العربية لكنه تحدث بواقعية وما تعاني منه بعض الدول لا يدعو للاطمئنان

وحول تقويم أعمال وأنشطة مؤتمر فكر ١٥ وما هو المأمول من مؤتمر فكر ١٦ في إطار الأهداف التي وضعها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل رئيس المؤسسة أوضح مدير مؤسسة الفكر العربي الأستاذ الدكتور هنري العويط في حوار لمجلة (آراء حول الخليج) أن المؤسسة ماضية في تنفيذ رؤيتها واستراتيجيتها من أجل تحقيق التكامل العربي في هذه الظروف الصعبة من تاريخ العمل العربي المشترك، وبدأ بالحديث حول سؤال بشأن كلمة سمو الأمير خالد الفيصل في افتتاح المؤتمر والذي بدا سموه متشائمًا من الأوضاع العربية رغم أن سموه دائم الحلم، وهنا أوضح الأستاذ الدكتور هنري العويط بقوله: لم يبدُ سموه متشائما لكنه تحدث بواقعية،فالمشهد الذي يعاني منه عدد من الدول العربية لا يدعو للفرح والاطمئنان، على سبيل المثال حلب و سوريا بشكل عام، و في اليمن، والعراق، و ليبيا ثم على صعيد العالم العربي ككل، وهذا ليس ما يتمناه المواطن العربي، وانطلاقًا من الواقع المؤلم و الحزين و يدعو إلى القلق، وانطلاقا من ذلك وترجمة لرؤية سمو الأمير خالد الفيصل تعمل مؤسسة الفكر العربي ما تستطيع للمساهمة في تغيير هذا المشهد ووقف حالة التدهور والانهيار التي يمكن أن تصبح كالنار في الهشيم وتمتد إلى دول أخرى غير المنخرطة في قلب هذا الدمار وهذه العاصفة حاليًا، هذا من الناحية السلبية.

أما من الناحية الإيجابية نحن في المؤسسة ندعو إلى الاستقرار والازدهار والأمن والرخاء والتنمية والتطوير على مستوى الوطن العربي، وهذا ما تترجمه المؤتمرات التي تعقدها مؤسسة الفكر العربي وما يتمخض عنها من التقارير التي تصدر وكذلك مختلف النشاطات الأخرى، خاصة أن مؤتمرات المؤسسة والورش التحضيرية التي تسبقها تضم نخبًا عربية رفيعة، مع الحرص على تمثيل كل الدول العربية ومن مختلف التيارات باعتبار أن المؤسسة منبر للتفاعل والمشاركة في الهموم والتحديات المشتركة.

وفيما يتعلق بكيفية تفعيل ما تتوصل إليه المؤتمرات وترجمتها على أرض الواقع في ظل التعاون بين مؤسسة الفكر وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، قال الدكتور هنري العويط: نحن سعداء من العام الماضي بعد إرساء أسس صلبة للتعاون بل للشراكة مع جامعة الدول العربية وهناك المزيد من التعاون، وبشأن ترجمة التوصيات فالمؤسسة ليست من يتخذ القرار ومن ثم تنفيذه، بل هي مؤسسة فكرية بحثية تدرس القضايا المطروحة وتجمع الخبراء لكي يدرسوا و يتدارسوا ويبحثوا ويتفكروا مع بعضهم البعض ويقدموا مجموعة من الدراسات والتقارير ويرفعوا التوصيات التي لا تألل المؤسسة جهدًا لإيصالها إلى أصحابها ونأمل ترجمته خاصة بمشاركة جامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس دول تعاون وهما هيأتان معنيتان بعملية المتابعة والتنفيذ.

وفيما يتعلق بمحور الإعلام والمراكز البحثية المطروح أمام مؤتمر العام المقبل فكر ١٦، أوضح الدكتور هنري العويط: من المؤكد أن هذا المحور مهم نظرًا لأهمية الإعلام والمراكز البحثية في طرح الحقائق التي تخدم الدول والشعوب والمجتمعات وصانع القرار في وقت واحد، وسوف يعمل المؤتمر المقبل على توفير الإطار لما يقوم به الإعلام والمراكز البحثية وما يجب الاضطلاع به في هذه المرحلة وفي المستقل من أجل خدمة قضايا التكامل العربي، خاصة أن الإعلام أصبح أداة فاعلة في المجتمعات ومؤثرة بصورة كبيرة جدًا سواء في الإعلام المقروء أو المسموع أو المرئي أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي في ظل الانسياب الإعلامي وسرعة انتقال المعلومة بصورة غير مسبوقة من ذي قبل.

د. نهلة سمرقندي: عدم تهيئة المواطن العربي والنعرات الطائفية والحزبية والجهوية كشفت هشاشة الانتماء وعطلت التنمية

وفيما يتعلق بمحاور مؤتمر فكر ١٥ الأخرى، جاء محور التكامل الاقتصادي الذي تناول الإجابة على سؤال رئيسي هو (كيف تساهم الحكومات العربية والقطاع الخاص وصناديق التنمية العربية في رسم استراتيجيات لتأهيل القطاعات البشرية وإعادة الإعمار؟ وفي هذا الصدد طرحت الدكتورة نهلة سمرقندي الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز في جدة والتي شاركت بمداخلة في هذا المحور عبر مداخلة على ورقة بعنوان كيفية صياغة رؤية استراتيجية تنموية تستجيب لحاجة المواطن العربي والأجيال القادمة، عدة مقترحات لتحقيق التكامل الاقتصادي ورأت أن أهم الأسباب التي أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وغيرها تكمن في عدة أسباب من بينها عدم تهيئة المواطن العربي للانفتاح على العالم وقبول الآخر وترسخ مبدأ التعاون والتكامل مقابل زيادة النعرات الوطنية والحزبية والطائفية والمذهبية والجهوية خاصة عقب أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي التي كشفت هشاشة انتماء

وثقافة المواطن العربي خاصة حيال التكامل، وطالبت الدكتورة نهلة سمرقندي بضرورة تعزيز وترسيخ مفهوم الانتماء، وتحقيق المصالحة العربية الشاملة وتنقية الأجواء بين الدول العربية واجتياز الاختلافات المذهبية والطائفية والانغلاق ضيق الأفق على أن يلي ذلك مباشرة وضع استراتيجية تنموية عربية شاملة تحقق التكامل المنشود على أسس المزايا النسبية لدى الدول العربية ومن هنا يتحقق التكامل لا التنافس بمفهومه الضيق الذي ساد المنطقة في أوقات الأزمات.

واختتمت الدكتورة نهلة سمرقندي بضرورة توطين اقتصادات المعرفة والتكنولوجيا في الدول العربية من أجل القدرة على المنافسة الإقليمية والدولية المحتدمة حاليًا، وكذلك مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى.

علي الرباعي: التنمية الثقافية بوابة التنمية الشاملة والمثقف كبش فداء بين الغلو والتعسف

وعلى صعيد المحور الثقافي والذي كان العنوان الرئيسي لمؤتمر فكر ١٥، ومضمون التقرير السنوي لهذا المؤتمر، قال الأديب والناقد السعودي المعروف الرباعي لقد طرح المشاركون من مختلف الدول العربية رؤيتهم للواقع الثقافي العربي، وأجابوا على العديد من الأسئلة المطروحة ومن بينها: هل الفضاء الثقافي العربي بصحة جيدة، وكيف تسهم ثقافتنا وتواكب الخطط العربية الطموحة، وماذا عن تنمية الثقافة باعتبارها أم الأرضيات لأي تحولات؟ ويرى الرباعي أن كل هذه التساؤلات مشروعة وحضرت بقوة في أروقة مؤتمر فكر ١٥ في أبو ظبي، ويقول: إن التنمية الثقافية ليست مثل التنمية الاقتصادية المرتبطة بزمان ومكان وأدوات محددة، بل مشروع متكامل يضم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتاريخي والحضاري والإنساني. حيث لم تعد التنمية الثقافية تكريس الواقع بقدر ما تعني التوجه نحو تحول تاريخي يتجاوز الواقع ويحقق المزيد من النفع العام، وهنا لابد من التطرق إلى علاقة المثقف بالسلطة كون المثقف صوت المتعبين والمهمشين والفقراء، لذلك كان المثقف دومًا ضحية أو كبش الفداء بين التشدد والغلو في الدين وبين مواقف السلطة التي تريد فرض القانون، ومع ذلك يظل المثقفون مصطفين في منظومة لرصد الملاحظات وتقويم الأخطاء البيروقراطية.

ويضيف الرباعي لقد كان المحور الثقافي في مؤتمر فكر ١٥ مليء بالتطلعات والتمنيات التي وردت من المجمع الملكي الأردني، والمجلس الأعلى للثقافة في مصر والإلسكو، والصالون الثقافي في بيروت، وناقش الآراء نخبة من المثقفين الذين وقفوا كالعادة إلى جانب حرية التعبير وحفظ حقوق المثقف، وإشراك القطاع الخاص في التكامل الثقافي.

وجاء محور "مؤسسات التكامل العربي" عدة أسئلة منها كيف يمكن للمجالس الوزارية المتخصصة في جامعة الدول العربية إيجاد الآليات الضرورية لتنفيذ قرارات ومشروعات التكامل العربي؟ خاصة ما يتعلق بإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي - المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب - إدارة الصحة (مجلس وزراء الصحة العرب) - إدارة الطاقة (المجلس الوزاري العربي للكهرباء) - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب.

الخليج لا يواجه تهديدات افتراضية بل سبعة تحديات أمنية

التحديات العسكرية في منطقة الخليج: الواقع والمستقبل

أمام دول مجلس التعاون الخليجي تحديات كبرى على الصعيد العسكري، فما تزال إيران تمثل مصدر تهديد لأمن دول الخليج العربي بسبب تمددها الإقليمي وتدخلها في الأزمة السورية، ومحاولاتها المستمرة في السيطرة على القرار السياسي في العراق، ودعمها لجماعة الحوثيين في اليمن. وما تزال العمليات العسكرية في اليمن جنوبًا وفي سوريا والعراق شمالاً – بل وفي ليبيا غربًا – تستنزف الإمكانات البشرية والمادية لدول الجوار دون حسم، لأن استمرارها يصب في مصلحة من يبيع السلاح، ومن يبغي إضعاف المنطقة وإرهاقها ماديًا ومعنويًا، وصرفها عن قضايا أخرى كانت في قلب الاهتمام مثل فلسطين، أو أحلام داعبت خيال الإخوة الأشقاء في السلام والاتحاد والازدهار.

لواء د. محمد علام سيد

ومع تنامي الأهمية الاقتصادية والسياسية والجغرافية لهذه المنطقة من العالم، ومع تزايد الرغبات الخارجية الجامحة في تبني استراتيجيات وسياسات هدفها الابتزاز والسيطرة، والاستحواذ على القدر الأكبر من ثروات المنطقة، وتوظيف القدرات العسكرية والتكنولوجية والاستخباراتية لهذا الغرض، بات لزاما على دول الخليج أن تعي جيدًا كيف يفكر الآخرون، وفيم يدبرون، خاصة وأنهم يعلنون عن ذلك صراحة كالحديث عن سايكس – بيكو جديدة أو الربيع العربي أو الشرق الأوسط الجديد.

من الضروري إذن أن نتوقف قليلاً للدراسة والتحليل والتأمل، واستيضاح الإجابة عن تساؤلات من قبيل: أين نحن؟، وماهي التحديات؟، وكيف نواجهها؟

الإمكانيات العسكرية لدى الخليج ودول الجوار

في تصنيف الدول من حيث القدرات القتالية على مستوى العالم Global Firepower يؤخذ في الاعتبار ما يربو على الخمسين من المُدخلات، عن الفرد والسلاح والتمويل والتدريب والجغرافيا والمستوى التقني وغيرها، وقد أبرز التقييم في ٢٠١٦م الدول العشر الأولى على مستوى العالم بالترتيب: أمريكا وروسيا والصين والهند وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان وتركيا وألمانيا وإيطاليا، ثم كوريا الجنوبية (١١)، يليها من دول المنطقة: مصر (١٢)، إسرائيل (١٦)، إيران (٢١)، السعودية (٢٤)، الجزائر (٢٦)، سوريا (٣٦)، المغرب (٥٦)، الإمارات (٥٨)، العراق (٥٩)، اليمن (٦١)، الأردن (٧٠)، السودان (٧١)، ليبيا (٧٢)، تونس (٧٦)، عمان (٧٧)، الكويت (٧٨)، البحرين (٩١)، قطر (٩٣)، لبنان (٩٥)، جنوب السودان (٩٩).

ويعنينا هنا أن نثبت القدرات العسكرية التي أبرزها هذا التصنيف عن دول الخليج وتتعلق بالموارد البشرية (القوة العددية)، وأنظمة التسليح الأرضية (تشمل المدرعات، ودبابات القتال الرئيسية، والدبابات الخفيفة ومضادات الدبابات ذوات العجل أو المجرورة، أما مركبات القتال المدرعة فتشمل ناقلات الأفراد المدرعة وعربات قتال المشاة الميكانيكية)، والقوات الجوية (تشمل الطائرات ثابتة الجناح والطائرات المروحية)، والقوات البحرية (تشمل حاملات الطائرات المخصصة لنقل الهليكوبتر)، والموارد البترولية (وهي مصدر الطاقة التي تحرك آلة الحرب، وعلى الرغم من التقدم الهائل في التكنولوجيات المرتبطة بساحة المعركة، لا يزال النفط شريان الحياة لأي قوة مقاتلة والداعم الأهم للاقتصاد)، وسبل الإمداد (إذ تعتمد الحرب على كفاءة الحركة للمقاتلين ومعداتهم من وإلى مسرح العمليات، وبالذات في حالة القتال المباشر. وتبرز هنا أهمية القدرات التي توفرها

وتتيحها الصناعة في زمن الحرب.)، وعناصر التمويل (بغض النظر عن دلالة الأرقام، تظل المقدرة على تمويل العمليات الحربية هي المحرك الأهم مثلها مثل كفاءة القيادة أو كفاءة السلاح)، ثم جغرافية الأرض (بما تتيحه من طرق وموانئ وحدود مشتركة).

ويجدر التنويه بأن الأسلحة النووية لا تؤخذ بعين الاعتبار في هذه القائمة. وتستند القدرات إلى مخزون الأسلحة التقليدية فضلاً عن عوامل أخرى مثل القوة الاقتصادية واتساع الحدود، والقدرة على الصمود والاكتفاء الذاتي خلال الحرب من الموارد الحرجة مثل المياه والنفط.

القوة العددية

	إجمالي عدد السكان	العدد المتاح	لائقون للخدمة العسكرية	شباب في سن التجنيد سنويا	عسكريون في خطوط المواجهة	عسكريون في الاحتياط
إيران	٨١,٨٢٤,٢٧٠	٤٧,٠٠٠,٠٠٠	٣٩,٥٧٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	٥٤٥,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠
السعودية	٢٧,٧٥٢,٣١٦	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠,٠٠٠	٥١٠,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
الإمارات	٥,٧٧٩,٧٦٠	٣,٦٦٠,٠٠٠	٣,١٠٠,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	–
العراق	٣٧,٠٥٦,١٦٩	١٦,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠١٥,٠٠٠	٦٥٥,٠٠٠	٢٧٢,٠٠٠	٥٢٨,٥٠٠
اليمن	٢٦,٧٣٧,٣١٧	١١,٠٤٠,٠٠٠	٨,١٧٥,٠٠٠	٥٦٥,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	٧١,٢٠٠
عمان	٣,٢٨٦,٩٣٦	٣,٢٨٦,٩٣٦	١,٥٠٠,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	٧٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
الكويت	٢,٧٨٨,٥٣٤	١,٦٢٠,٠٠٠	١,٣٦٥,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	١٥,٥٠٠	٣١,٠٠٠
البحرين	١,٣٤٦,٦١٣	٨٠٠,٠٠٠	٦٨٠,٠٠٠	١٧,١٢٠	١٥,٠٠٠	١١٢,٥٠٠
قطر	٢,١٩٤,٨١٧	٦٠٠,٠٠٠	٤٦٥,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	–

الأنظمة الأرضية

	مدرعات	مركبات قتال مدرعة	مدفعية ذاتية الحركة	مدفعية مجرورة	أنظمة صاروخية متعددة القواذف
إيران	١,٦٥٨	١,٣١٥	٣٢٠	٢,٠٧٨	١,٤٧٤
السعودية	١,٢١٠	٥,٤٧٢	٥٢٤	٤٣٢	٣٢٢
الإمارات	٥٤٥	٢,٢٠٤	١٧٧	١٠٥	٥٤
العراق	٢٩٧	٥,١٧٣	١٠٣	١٣٦	٥٩
اليمن	١,٢٦٠	٣,٠٠٧	٢٥	٢٨٠	٤٢٣
عمان	١٩١	٩٥٠	١٥	١٦٨	١٢
الكويت	٣٦٨	٨٦١	٩٨	–	٢٧
البحرين	١٨٠	٢٧٧	١٣	٢٦	٩
قطر	٩٢	٤٦٤	٢٤	١٢	٢١

القوات الجوية

	إجمالي الطائرات	مقاتلة / اعتراضية	هجومية ثابتة الجناح	طائرات نقل	طائرات تدريب	طائرات هليكوبتر	مروحيات هجومية
إيران	٤٧٩	١٣٧	١٣٧	٢٠٣	٨٠	١٢٨	١٢
السعودية	٧٢٢	٢٤٥	٢٤٥	٢٢١	٢١٣	٢٠٤	٢٢
الإمارات	٥١٥	٩٦	٩٦	٢٠٩	١٦٠	١٩٩	٣٠
العراق	٢٦٠	–	١٥	٩٣	٥٧	٥٧	١٤
اليمن	١٧٠	٧٧	٧٧	٥٦	٢١	٦٢	١٤
عمان	١٠٩	١٧	٢٧	٥٥	٢٢	٤٥	–
الكويت	١٠٦	٢٧	٢٧	٣١	٢٩	٤٢	١٦
البحرين	١٠٤	٢٥	٢٥	٢٨	٢٩	٦٢	٢٢
قطر	٨٦	٩	١٥	٥٣	١٨	٤٥	–

القوات البحرية

	إجمالي القطع البحرية	حاملات الطائرات	فرقاطات	مدمرات	طرادات	غواصات	سفن دفاع ساحلي	التعامل مع الألغام
إيران	٣٩٨	–	–	–	٣	٣٣	٢٥٤	٥
السعودية	٥٥	–	٧	–	٤	–	٣٩	٣
الإمارات	٧٥	–	–	–	٢	–	١٢	٢
العراق	٦٠	–	–	–	–	–	٢٣	–
اليمن	٣٠	–	–	–	٢	–	١٥	٣
عمان	١٦	–	–	–	٥	–	٨	–
الكويت	٣٨	–	–	–	–	–	١٠٦	–
البحرين	٣٩	–	١	–	–	–	٢٥	–
قطر	٨٠	–	–	–	–	–	٦٩	–

الموارد البترولية

	إنتاج النفط (برميل/يوم)	استهلاك النفط (برميل/يوم)	احتياطيات النفط المؤكدة (برميل)
إيران	٣,٢٣٦,٠٠٠	١,٨٧٠,٠٠٠	١٥٧,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠
السعودية	٩,٧٣٥,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٦٨,٣٠٠,٠٠٠
الإمارات	٢,٨٢٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٩٧,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠
العراق	٣,٣٦٨,٠٠٠	٧٧٠,٠٠٠	١٤٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
اليمن	١٢٥,١٠٠	١٤٥,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
عمان	٩٤٣,٥٠٠	١٥٤,٠٠٠	٥,١٥١,٠٠٠,٠٠٠
الكويت	٢,٦١٩,٠٠٠	٤٧٠,٠٠٠	١٠٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
البحرين	٤٩,٥٠٠	٤٩,٠٠٠	١٢٤,٦٠٠,٠٠٠
قطر	١,٥٤٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٢٥,٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠

الإمكانيات اللوجستية (عناصر الإمداد)

	القوى العاملة	السفن التجارية	الموانئ الرئيسية	الطرق الممهدة	السكك الحديدية	المطارات
إيران	٢٨,٤٠٠,٠٠٠	٧٦	٣	١٧٢,٩٢٧	٨,٤٤٢	٣١٩
السعودية	١١,٢٢٠,٠٠٠	٧٢	٤	٢٢١,٣٧٢	١,٣٧٨	٢١٤
الإمارات	٤,٨٩١,٠٠٠	٦١	٦	٤,٠٨٠	–	٤٣
العراق	٨,٩٠٠,٠٠٠	٢	٣	٤٤,٩٠٠	٢,٢٧٢	١٠٢
اليمن	٧,١٨٤,٠٠٠	٥	٣	٧١,٣٠٠	–	٥٧
عمان	٩٦٨,٨٠٠	٥	٣	٦٠,٢٤٠	–	١٣٢
الكويت	٢,٣٩٧,٠٠٠	٣٤	٥	٥,٧٤٩	–	٧
البحرين	٧٣٨,٠٠٠	٨	٢	٤,١٢٢	–	٤
قطر	١,٥٩٣,٠٠٠	٢٨	٣	٧,٧٩٠	–	٦

قدرات التمويل (بالدولار الأمريكي)

	ميزانية الدفاع	الدين الخارجي	احتياطيات النقد الأجنبي والذهب	تعادل القوة الشرائية
إيران	٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٩٢٢,٠٠٠,٠٠٠	٩٣,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٥٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
السعودية	٥٦,٧٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٦٦,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٦٠,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٦١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الإمارات	١٤,٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١٧١,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٩,٩٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٦١٧,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
العراق	٦,٠٥٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٨,١٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٧,٠٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٢٦,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
اليمن	١,٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٧٧٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٣٠٩,٠٠٠,٠٠٠	١٠٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
عمان	٦,٧١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,١٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٦٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الكويت	٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٥,٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٣١,٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٢,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠
البحرين	٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٥١,٠٠٠,٠٠٠	٦٢,١٧٠,٠٠٠,٠٠٠
قطر	١,٩٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٦,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٢,٧٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٦,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠

جغرافية الأرض

	مساحة الأرض (كم٢)	المناطق الساحلية (كم)	الحدود المشتركة (كم)	الممرات المائية (كم)
إيران	١,٦٤٨,١٩٥	٢,٤٤٠	٥,٨٩٤	٨٥٠
السعودية	٢,١٤٩,٦٩٠	٢,٦٤٠	٤,٢٧٢	–
الإمارات	٨٣,٦٠٠	١,٣١٨	١,٠٦٦	–
العراق	٤٣٨,٣١٧	٥٨	٣,٨٠٩	٥,٢٧٩
اليمن	٥٢٧,٩٦٨	١,٩٠٦	١,٦٠١	–
عمان	٣٠٩,٥٠٠	٢,٠٩٢	١,٥٦١	–
الكويت	١٧,٨١٨	٤٩٩	٤٧٥	–
البحرين	٧٦٠	١٦١	–	–
قطر	١١,٥٨٦	٥٦٣	٨٧	–

ويظهر الشكل التالي الميزان العسكري بين إيران ودول الخليج العربي مجتمعة، مستخلَصًا من الجداول السابقة، ويتبين تفوق إيران في عدد المقاتلين والمدفعية والقواذف الصاروخية، بينما تتفوق دول مجلس التعاون في عدد الدبابات والمركبات المدرعة، وعدد الطائرات المقاتلة، وهناك تقارب في عدد القطع البحرية والمطارات والموانئ.

وهناك ملاحظتان: **الأولى** أن إيران تعتمد على الأسلحة الروسية والصينية والكورية الشمالية، وتصنِّع بعض العتاد، وفي المقابل فإن غالبية العتاد العسكري لدى دول مجلس التعاون هو عتادٌ غربي حديث، **والثانية** هو الفارق الخطير الملفت للنظر بين ميزانيتي الدفاع في الجانبين لصالح دول الخليج بما يعطي إشارة واضحة لتطور منتظر في ميزانها العسكري سواء عن طريق التصنيع المحلي أو جلب أسلحة حديثة عالية التقنية.

التفوق الجوي في منطقة الخليج

هناك بوادر مشجعة تشير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي ستكون قادرة على الحفاظ على تفوق جوي محلي على أراضيها الوطنية وعلى المناطق الاقتصادية الخالصة، على الرغم من أن العديد من الصواريخ التكتيكية الإيرانية البعيدة المدى تمثل تحديًا أكثر صعوبة.

مقارنة نسبية لعناصر القدرة القتالية في إيران ودول مجلس التعاون الخليجي

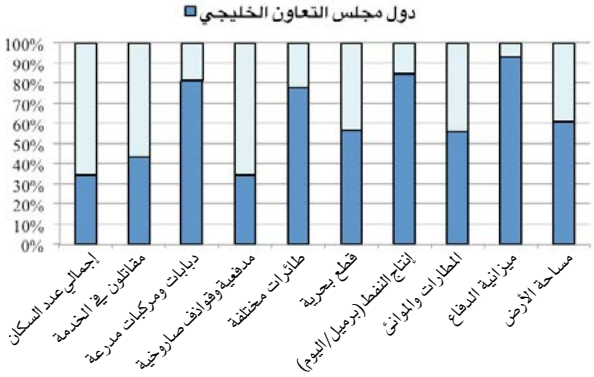

وجدير بالذكر أن وفرة الطائرات الضاربة بعيدة المدى تزيد أيضًا من قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على التهديد بشن هجمات دقيقة على أهداف اقتصادية وسياسية معادية. وتستعد كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات وسلطنة عمان لشراء أساطيل من الطائرات الضاربة بعيدة المدى لكي تضيفها إلى قدراتها، فضلاً عن الاتجاه إلى الاستثمار في أسلحة متطورة للهجوم البري، ونظم متقدمة للحماية الذاتية، وقدرات (جو/جو) دفاعية قوية.

مناورات دول مجلس التعاون

تهدف هذه التدريبات إلى تعزيز الإجراءات الأمنية المشتركة وتعزيز جاهزية قوات الأمن والتنسيق الميداني. وهي ترسل رسالة مفادها أن الدول الست في مجلس التعاون الخليجي تدعم بعضها بعضًا ضد أي تهديد محتمل. والهدف من هذه التدريبات هو تبادل الخبرات وتوحيد المفاهيم والإجراءات في حال حدوث أي تهديدات للأمن القومي.

أجريت تدريبات «أمن الخليج العربي ١» خلال نوفمبر وشارك فيها دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت. وهي تأتي بعد «درع الخليج ١» التي نفذتها القوات البحرية الملكية السعودية و«جسر الخليج ١٧» التي أجرتها القوات البحرية السعودية والبحرية البحرينية. استمرت «أمن الخليج العربي ١» لمدة ٢٠ يومًا في مناورات تحاكي التهديدات الأمنية التي يمكن أن تواجه الدول من قبل المنظمات المتطرفة سواء بدعم من دول أجنبية أو عابرة للقارات. وتدور السيناريوهات الأمنية فيها حول الغزو، والإنقاذ، والتعامل مع المنظمات والخلايا الإرهابية. وتأتي أهمية التدريبات الأمنية من أنها تساعد قوات الأمن الخليجية على التعامل بصورة أفضل في المواقف الأمنية المختلفة، وإدارة العمليات ومواجهة المخططات الإرهابية التي تستهدف أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي.

وتأتي هذه التدريبات في إطار الاتفاقية الأمنية الخليجية في الدوحة في أبريل ٢٠١٥م، لتحقيق التكامل بين قوات الأمن وتعزيز القدرات المشتركة لمكافحة الإرهاب.

ويتدرّب جنود دول مجلس التعاون مع نظرائهم من الجنود الغربيين، وكذلك مع القوات الجوية والبرية المصرية والأردنية، بينما تقوم القوات الإيرانية بتدريبات ومناورات عسكرية سنوية، يصل تعدادها إلى خمسين مناورة، بعضها في محيط الخليج العربي، والبعض الآخر على حدودها الشمالية المطلّة على بحر قزوين.

مستقبل التوازن العسكري في منطقة الخليج

هناك ثلاثة عوامل من شأنها تطوير القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي **أولها** التركيز على النظم المناسبة التي تلبي احتياجاتها بصورة أفضل، وتوجيه الإنفاق وفقًا لعمليات التخطيط الشرائية الواعية لطبيعة التهديد التي تتعرض له، وعلى التفاوض الفعال لضمان الحصول على أحدث التقنيات بأفضل الأسعار. **وثانيها** الاعتماد على نهج متوازن تجاه التنمية العسكرية بالتركيز على التعليم العسكري، والتدريب، وتقنيات الصيانة بل والتصنيع العسكري. وتسعى دول الخليج إلى تأهيل أجيال المستقبل من الأفراد العسكريين عن طريق المعاهد العسكرية المتخصصة. **وثالثها** طبيعة التهديدات التي تتعرض

لها دول مجلس التعاون الخليجي، واعتبار إيران مصدر تهديد رئيسي، مما زاد من أهمية الإمارات وسلطنة عمان وقطر كدول للمواجهة، والتحوّل إلى الاعتماد على أسلحة الدفاع الجوي والصاروخي والدوريات البحرية.

تتبلور المهام العسكرية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي في ردع إيران أو الدفاع في مجالين استراتيجيين: **الأول** حال تعرض "البنية التحتية في المياه الدولية والممرات البحرية الساحلية" لهجمات قد تستهدف منشآت النفط والغاز البحرية ومنشآت خفر السواحل ومنصات الغاز غير المأهولة كما حدث في الماضي. **والثاني** حماية "المجال الجوي لدول مجلس التعاون الخليجي" ضد أي غارات جوية أو هجمات صاروخية محتملة، وتهدد طهران بأن القواعد العسكرية وموانئ دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تكون عرضة لهجمات في حال وقوع مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران.

التحديات العسكرية المستقبلية

سوف تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى تكييف قواتها لتصبح قادرة على التعامل مع التهديدات الحقيقية في المنطقة، وإلى بذل جهود أكثر فعالية في التعاون، وخلق القوى التي تركز على المتطلبات الواقعية للردع والدفاع، وذلك يستوجب التعامل مع المجموعة الكاملة للتهديدات ولا يكتفي بالقضايا العسكرية والأمنية الأكثر وضوحًا.

التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي

الخليج لا يواجه تهديدات افتراضية أو أعداء محتملين. ولكنه يواجه سبعة تحديات أمنية حقيقية:

● **التهديدات العسكرية التقليدية:** مثل شن غارات جوية أو قذائف صاروخية على المرافق الحيوية، أو ضربات صاروخية من إرهابيين على أهداف مساحية؛ واحتمال استخدام أنواع ذكية أكثر دقة، أو مهاجمة ناقلات البترول، أو استهداف المنشآت الشاطئية أو البحرية الهامة. وقد تحاول إيران إغلاق الخليج، أو التغاضي عن عملية لعبارة برمائية إيرانية، أو الضرب في العمق من الجو أو الغواصات في خليج عمان أو المحيط الهندي.

● **الحرب غير المتماثلة asymmetric warfare وحروب التخويف:** وتشمل التهديدات المباشرة وغير المباشرة باستخدام القوة، واستخدام القوات غير النظامية والهجمات غير المتماثلة، وإدارة الصراعات بالوكالة باستخدام حركات إرهابية أو متطرفة أو استغلال النزعات القبلية والطائفية والعرقية والتوترات الإقليمية، ونقل الأسلحة والتدريب في البلد المضيف، واستخدام عناصر سرية، وعمليات التحرش والاستزاف من خلال هجمات منخفضة المستوى، والاشتباكات، والحوادث، واختلاق الأزمات، ونشر الإشاعات، وتوظيف سبل التواصل الاجتماعي، والقيام بهجمات محدودة، لتوحي بتزايد الأخطار وبث الترهيب، وتخريب البنية التحتية والمنشآت الحساسة. هذه المهددات الأمنية المتعددة غير تقليدية في الأداء والأدوات، وتعمل على الاختراق الفكري ونشر الرؤى الهدامة، وتعميق الهوة والخلافات بين الأعراق والطوائف المختلفة في دول المنطقة، وقد أصبحت هذه الأمور من سمات الحرب في العصر الحديث لزعزعة الأنظمة داخليًا، وخلق الفوضى وفق استراتيجيات وتحالفات إقليمية ودولية تسعى إلى تغيير خارطة المنطقة الجيوسياسية والعرقية.

دول الخليج قادرة على التفوق الجوي رغم منظومة الصواريخ الإيرانية بعيدة المدى

● **الصواريخ الإيرانية والانتشار النووي:** هناك ثلاثة شروط لتملك قدرة نووية مؤثرة: إنتاج المادة الانشطارية، وحيازة وسيلة فعالة للانطلاق بالحمولة صوب الهدف، وتصميم الرأس الحربي الحامل ليتواءم مع السلاح. وينبغي التخطيط للتعامل مع قدرات إيرانية محتملة من أسلحة، ونظم إطلاق، وقواعد، وجداول زمنية غير معروفة. تمتلك إيران الآن قاعدة تكنولوجية، وتخصيب اليورانيوم إلى مستويات انشطارية يبقى مساله وقت. هذه القدرات تعتبر عاملاً رئيسيًا في إشعال «حروب الترهيب"، ومن الواضح أن إيران تمضي قدمًا في برنامج واسع النطاق للصواريخ الباليستية بغض النظر عن سعيها إلى الخيار النووي. يضاف إلى ذلك الخيارات البيولوجية والكيميائية أيضًا.

إن برنامج إيران النووي المخصب يجعل كل دول الخليج العربي في مرمى القوة النووية الإيرانية بحكم الموقع الجغرافي، واتفاق إيران النووي الأخير يضمن لها بعض المكاسب على حساب أمن دول الخليج العربي، ولابد من تفهم لغة الغزل بين إيران ودول ٥+١ وخاصة أمريكا، والتصريحات المتبادلة فيما بينهما، التي توحي ليس فقط بما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، إنما بالعلاقات بمفهومها الشامل بين إيران وهذه الدول، وهل سيكون ذلك على حساب مصالح أمريكا والغرب مع دول الخليج العربي؟ وفي هذا السياق، أكدت واشنطن أنها ستُبقي على وجودها العسكري في الخليج وما حوله، والمُقدَّر بحوالي ٣٥ ألف جندي، حتى مع توقيع اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني. ولكن من السابق لأوانه التحدس بما سوف تقدم عليه الإدارة الأمريكية الجديدة في الشأن النووي الإيراني.

● **عدم الاستقرار في العراق واليمن وسوريا:** إن الموجات الثورية العربية وإرهاصاتها على دول مجلس التعاون تمثل تحديًا أمنيًا على دول المجلس، فدول المجلس أصبحت محاطة بسلسلة حركات

وتيارات كالذي يحدث في العراق مثلا، ودخول داعش على الخط لإقامة دولة الشام والعراق الإسلامية، وما قد تمثله من تهديد على دول المجلس، وكذلك الحوثيون في اليمن الذين تدعمهم إيران وما يمثلون من تحد آخر لأمن جنوب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى، وتداعيات الثورة السورية.

● **الطاقة والبنية التحتية الحيوية:** رغم مضي أكثر من خمسة وثلاثين عامًا على تأسيس مجلس التعاون العربي الخليجي، فإنه لم يجرِ إلى الآن تفعيل بعض القرارات والقوانين التي تخدم المواطن الخليجي، وتنفيذ بعض المشروعات التي صدرت في مؤتمرات القمة لمجلس التعاون، واتفق عليها بالشكل الذي يطور المجلس كمنظومة سياسية جيوبولوتيكية، فلقد انشغل المجلس لسنوات عديدة في مسألة حل الخلافات الخليجية ـ الخليجية، إضافة إلى أن هناك من المشروعات الاقتصادية ما لم يجر تنفيذها مثل مشروع التجارة البينية بين دول المجلس، وكذلك السعي إلى توحيد العملة الخليجية، وربط شبكة المواصلات والاتصالات، التي من أهم مشروعاتها، شبكة الكهرباء والقطار الخليجي.

ولا بد أن نعرف أن هذه البنية التحتية للمجلس شيء ضروري كي يقف على قدميه. وهي التي تضمن ديمومة هذا المجلس وبقاءه لمواجهة التحديات أمام هذه الدول، وما الدعوة بأن ينتقل المجلس من وضعه الحالي إلى كيان اتحادي، إلا ليرتقي المجلس ويتجاوز الشكل التقليدي الذي هو عليه، حيث إن بقاء المجلس كمنظومة سياسية لن يسمح له بأن يقوم بدوره وبتفعيل كل ما يصدر عنه من قرارات. وبالرغم من وجود أية خلافات فالمجلس قادر على تجاوزها.

● **الإرهاب:** طالت حوادث التفجير الإرهابية ثاني الحرمين الشريفين المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، إضافة إلى جدة، والقطيف في المملكة العربية السعودية، مما تسبب في انتشار حالة من الذهول والدهشة، ليس فقط بين أوساط المسلمين، بل في العالم أجمع. والمتتبع للأعمال الإرهابية في دول مجلس التعاون الخليجي، يلاحظ خطة منهجية ترمي إلى تحقيق عدة أهداف منها تدمير البنية التحتية لتلك الدول، وإلحاق الضرر بقطاعات الاقتصاد المختلفة، والإساءة لموقع تلك الدول عالميًا، وزرع بذور الفتنة الطائفية، إضافة إلى زعزعة الثقة بين المواطن الخليجي والأجهزة الأمنية في دول المجلس. والملاحظ أيضًا أن الغالبية العظمى لتلك الأعمال الإرهابية قد تركزت في ثلاث دول هي: الكويت، المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين. وقد تدرجت تلك الأعمال الإرهابية من الهجوم على رعايا ومنشآت تتبع دولا غربية إلى استهداف لرموز الحكم ورجال الأمن وانتهاءً بتفجير المساجد. وكان وما يزال القاسم المشترك بين معظم تلك الأعمال الإرهابية هو الدور الإيراني خلف من يقوم بها.

التركيبة السكانية، العمالة الأجنبية، والتغيير الاجتماعي: يجب أن لا يُنظَر إلى الأمن فقط من حيث التهديدات العسكرية أو الإرهاب. فالأمن يعتمد كثيرًا على نجاح التنمية وخلق فرص العمل والعمالة المنتجة، والدخل العادل. فمع النمو السكاني المرتقب والنسبة العالية للعمالة الأجنبية يصبح من الضروري إيجاد فرص عمل للشباب الخليجي وأن يُجزَى أجورًا مناسبة.

مستقبل العلاقات بين دول الخليج وإيران

شهدت الآونة الأخيرة معطيات ومؤشرات مقلقة عديدة بشأن السلوك المستقبلي لإيران تجاه دول المجلس في مرحلة ما بعد توقيعها الاتفاق النووي مع القوى العالمية الست الكبرى.

وتشير بعض المعطيات إلى ارتفاع وتيرة التدخل الإيراني تجاه دول الخليج، ولعلَّ من أبرزها توتر العلاقات بين دولة الكويت وإيران على خلفية سعي طهران فرض سيطرتها على حقل "الدرة" النفطي الذي تتشارك فيه الدولتان مع المملكة العربية السعودية، إضافة إلى ما كشفته مملكة البحرين مؤخرًا من وجود صلات قوية بين طهران ومنفذي التفجير الإرهابي في قرية "كرانة" خلال شهر أغسطس ٢٠١٥م.

ويبدو أن ثمة ثلاثة سيناريوهات يمكن استشرافها لمستقبل العلاقات بين دول الخليج وإيران:

١- **التقارب والانفتاح:** من خلال حوار هادف حول قضايا الخلاف الرئيسية، ولا بد لإنجاحه من توافر الإرادة السياسية الصادقة لتغليب مبادئ حسن الجوار والمصالح المتبادلة على الرغبة في بسط الهيمنة والنفوذ الإقليمي.

٢- **الصدام المباشر:** إذا تصاعدت وتيرة العلاقات بين إيران وبعض دول الخليج العربية، لتصل إلى صدام عسكري محدود. ولكن المجتمع الدولي لن يسمح بأي سلوك إيراني متهور، خاصة مع الالتزام الأمريكي بأمن الخليج، وضمان سلامة المرور في الممرات البحرية في المنطقة.

٣- **التأرجح بين التقارب والتباعد:** وهو استمرار للنهج الاعتيادي في العلاقات بين دول الخليج وإيران على امتداد العقود الأخيرة، إذ اتسمت بالتقارب والتعاون أحيانًا، وبالتباعد والتنازع أحيانًا أخرى.

وهذا السيناريو الأخير هو الأكثر احتمالاً مع تطور القضايا الخلافية بين الجانبين، وخاصة ما يتعلق باليمن وسوريا والعراق.

استراتيجية التعامل مع إيران

من منطلق الحرص على أمن الخليج، وتهيئة الأجواء لعلاقات طبيعية مع إيران ترعى المصالح المتبادلة بين الجانبين، وتضمن روابط جوار دائمة ومستمرة، وتكفل إعادة الحقوق إلى أصحابها بالوسائل السلمية المشروعة، وتضع حدودًا لأساليب التهديد والوعيد، فمن الأوفق انتهاج استراتيجية على المدى المتوسط والمدى البعيد ترتكز على المحاور الآتية:

● تحقيق التكامل في المجالات الدفاعية والعسكرية والاقتصادية، وتعزيز التعاون والتنسيق على المستوى العربي، لبناء مقومات ردع خليجي قوي في مواجهة إيران.

● توطين التكنولوجيات الحديثة وبالذات ما يرتبط منها بالمجال العسكري حيث أنها تعتبر قاطرة التقدم في سائر التطبيقات المدنية، والتركيز على المجالات البازغة مثل الطائرات بدون طيار، والأقمار الصناعية، وتحليل الصور، والمعلوماتية، والاتصالات والقنابل النووية التكتيكية.

● المضي قدمًا في تطوير التكنولوجيات النووية وتطبيقاتها السلمية تواكبًا مع التوجهات العالمية للبحث عن مصادر الطاقة البديلة، وذلك للإلمام بالتداعيات المتعلقة بالاستخدامات العسكرية والمدنية، وتحقيق رؤية أكثر وضوحًا للتوازنات والمشكلات المتوقعة.

البدائل المتاحة والمقترحة لمواجهة ذلك:

● يجب على القادة أن يأخذوا إجراءات الردع ومنع الصراعات، والدفاع على محمل الجد كما يراه العسكريون.

● وضع حد لأي تناحر أو خلافات داخل المجلس، وتبني تعاون خليجي حقيقي.

● العمل المشترك وتوحيد المفاهيم والتنسيق في طلب الأسلحة وتخطيط عمليات الشراء.

● التركيز على الاحتياجات الرئيسية المهمة.

● التكامل في إدارة المعركة وأنشطة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

● توحيد تدريبات القيادة، وتدريبات مسرح العمليات، وخطط الطوارئ والعقيدة القتالية بما يعكس الواقع الحقيقي.

● التخطيط المشترك للحرب، والجاهزية للدفاع عندما يتطلب الأمر.

● بناء نوع من الشراكة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، وليس مجرد الاعتماد عليهم فعليًا.

● تأسيس القوة العربية المشتركة، ودعمها بالتكامل في الصناعات العسكرية، والتدريبات الدورية المشتركة.

خاتمة

عندما بدأت طبول الحرب تدق بين العراق وإيران في ١٩٨٠م، قال لي مُحَدِّثي: إن هذه الحرب ستطول لسنوات – ولم يكن ذلك وقتها في خيال أحد – ثم أردف متسائلاً: عندما تقوم الحرب، فهناك سؤالان: اسألْ عن المستفيد، وهو سؤال لا يستعصي على الإجابة. إن الحرب قد نعرف متى بدأت، ولكن لا أحد يستطيع أن يجيب عن السؤال الثاني: متى تنتهي؟

إن الحرب ليست في مصلحة إيران أو الخليج، وتفرض معطيات الجغرافيا والديموجرافيا على دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك على إيران أن يتبعوا أسلوب التعاون والتصالح في إدارة العلاقات بينهم، حتى وإن كانت وقائع الماضي وشواهد الحاضر تُنبئ بأن المستقبل قد يحمل منعطفات حرجة في المسار الراهن لتلك العلاقات.

ويجب أن تدرك إيران أن هذه علاقات استراتيجية وليست ظرفية، وأن أمن الخليج يقع على عاتق دُوَلِه بما فيها إيران، ولابد من اعتماد ترتيبات أمنية مشتركة، للحيلولة دون وقوع أي أزمة. العلاقات الإيرانية – الخليجية مبنية على اعتبارات الأخوة الإسلامية والجوار المشترك، وروابط التاريخ والمصالح المشتركة، وهي ذات أهمية متزايدة، وحيوية للغاية، وتستحق دعمها وتطويرها.

ولابد من توافر إرادة سياسية واضحة والتخلص من رواسب الماضي ومنطق الحنين لدى القيادة الإيرانية للعب دور «الشرطي» في المنطقة وقبول التحكيم الدولي بشأن مسألة الجزر الإماراتية، والقبول بما تسفر عنه من قرارات حتى لا تكون هذه المسألة عقبة دائمة في تفعيل العلاقات من منظور أنها تمثل مسألة سيادة وحقوق وطنية إماراتية، لا يجوز القفز عليها.

وعلى إيران – خاصة على صعيد العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي– أن تتوقف عن مسعى بناء التعاون على «أساس ثنائي»، أي مع كل دولة على حدة، وطبقًا لطبيعة وحجم المصالح المشتركة، بل بصورة جماعية، مع النظام الرسمي لإقليم الخليج، وعبر جامعة الدول العربية، على الصعيد الأشمل، وبمزيد من الأطر المؤسسية والنظامية، وبصورة متوازنة ومتكافئة.

وكما تلتزم دول الخليج العربية في علاقاتها مع إيران بقواعد القانون الدولي وخاصة ما يتصل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فعليها أيضًا في ذات الوقت أن تتقن فن إدارة السياسة الدولية وأن تتملك مصادر القوة – الخشنة والناعمة على السواء – تحصينًا لأمنها وسيادتها وسلامة أراضيها، وردعًا لأي تهديد محتمل، أيا كان مصدره ونوعه وحجمه وتوقيته.

ولابد من الإشادة بقدر التجانس بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون فقد أسهم في تمكينه من تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية، وانتهاج سياسات ترتكز على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات، الأمر الذي أعطى مجلس التعاون قدرًا كبيرًا من المصداقية، كمنظمة دولية فاعلة في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

أما الملاحظة الأخيرة فهي عن طبيعة الحرب الحديثة. لقد أصبح هناك دورًا محوريًا للطائرات بدون طيار، والأقمار الصناعية، وتحليل الصور، والمعلوماتية، والاتصالات بفضل التقدم التكنولوجي الهائل، وإذا أضفنا إلى ذلك القنابل النووية التكتيكية، نجد أن هناك ناقوسًا يدق بعنف، ويدعو الجميع لاقتحام هذه المجالات التكنولوجية البازغة، ليس بغرض العدوان، ولكن على سبيل تملك أداة من أدوات الردع.

*أكاديمي – جمهورية مصر العربية

العلاقات الخليجية - العربية .. المتغيرات - الاتجاهات - التبعات

دول الخليج في المركز لأول مرة: القبول العربي والمسؤوليات الخليجية

العلاقات الخليجية - العربية في المرحلة الحالية هي الشأن الأبرز على الساحة الإقليمية، نظرًا للعديد من العوامل والتحديات والمستجدات الإقليمية وأبعادها الدولية، إثر المتغيرات التي طرأت على النظام العربي بعد أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي وما أدت إليه من تحولات غيرت من تركيبة النظام العربي الجماعي وكذلك القوى الفاعلة في هذا النظام، وتبادل الأدوار بين المركز والأطراف في إطار تراجع دور دول وصعود أخرى، لذلك جاءت هذه الندوة التي شارك فيها ثلاثة من أبرز المتخصصين والمهتمين بالقضايا العربية وممن لهم باع طويل في هذا الشأن، والذين أجمعوا على أهمية التحولات الإقليمية وصعود الدور الخليجي في النظام العربي الجماعي بصورة غير مسبوقة في قيادة هذا النظام خلال الفترة الحالية ولمدة زمنية قادمة، وناقشوا تبعات هذا الدور على دول مجلس التعاون الخليجي وما هو المطلوب منها تجاه الدول العربية الأخرى، وكيف تتعامل الدول العربية مع هذه المتغيرات، ومدى قبولها للدور القيادي الخليجي في هذه المرحلة، كما تطرقوا إلى مستقبل العلاقات الخليجية - العربية وكيف تكون في مصلحة المنطقة العربية واستقرارها وأمنها وتنميتها. واشترك في هذه الندوة كل من الأستاذ الدكتور عبد الخالق عبد الله أستاذ العلوم السياسية بدولة الإمارات العربية المتحدة، والأستاذ الدكتور نصر عارف أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والدكتور معتز سلامة رئيس وحدة الدراسات الإقليمية والخليجية بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، وفيما يلي ما جاء في أحداث هذه الندوة:

أدار الندوة: جمال أمين همّام

المشاركون في الندوة:
أ. د. عبد الخالق عبد الله، أستاذ العلوم السياسية - الإمارات العربية المتحدة
أ. د. نصر محمد عارف، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة
د. معتز سلامة، رئيس وحدة الدراسات الإقليمية والخليجية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

س: الدكتور عبد الخالق عبد الله: ما يثار حول واقع العلاقات العربية البينية فيه كثير من عدم الوضوح، كيف ترى واقع ومستقبل العلاقات الخليجية - العربية من المنظور الخليجي؟

- **الدكتور عبد الخالق عبد الله:** بالنظر إلى العلاقات الخليجية- العربية من المنظور الخليجي، نجد أن الخليج أصبح فجأة في وضع أكثر حضور وتأثير في المشهد السياسي العربي قياسًا بما كان عليه منذ عشرين عامًا أو قبل قيام مجلس التعاون حيث لم يكن لدول الخليج هذا التأثير والحضور الذي هو عليه اليوم، وهذا التغيير ألقى على دول الخليج الست مسؤوليات تاريخية تجاه الوطن العربي، وأصبحت هذه الدول تدرك ذلك وتوليه أهمية أكثر من أي وقت مضى في ظل غياب الدول الرئيسية الفاعلة في النظام العربي وانحسار دورها وهي مصر، العراق، والجزائر، وعليه وجدت دول الخليج الست نفسها في موقع الدفاع عن الاستقرار العربي وحمايته، ومطالبة أيضًا بتحقيق الحد الأدنى من التكامل والتوافق العربي.

واليوم يتعامل الطرف الخليجي ككتلة واحدة تقريبًا مقابل الطرف العربي الآخر الذي لا يشكل أي تأثير وليس له أي حضور في المشهد، حيث يقود مجلس التعاون في اللحظة الراهنة المشهد العربي بدلاً من جامعة الدول العربية التي تضم ٢٢ دولة، وأعتقد أن ذلك سوف يستمر لفترة خمس سنوات على أقل تقدير وربما أكثر، وهنا ينبغي على دول الخليج أن تدرك أنها أصبحت معنية أكثر من غيرها بمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة، لكن يظل السؤال: هل لدى هذه الدول القدرة على الاضطلاع بهذه المهمة الجديدة؟ خاصة نسمع الآن من يتحدث عن أن النظام الإقليمي العربي ينهار، أو انهار بالفعل وتفكك في حين أن النظام الإقليمي الخليجي هو الوحيد المتماسك والمؤثر وهذا الوضع لم يكن قائمًا من قبل.

س: ما هي التبعات التي يلقيها هذا الوضع الجديد على دول مجلس التعاون الخليجي؟ وكيف تتعامل هذه الدول مع هذا الوضع وأنت تتحدث عن فترة ليست قصيرة تتسيد فيها دول مجلس التعاون المنطقة في ظل الغياب العربي الآخر على حد وصفك؟

- **الدكتور عبد الخالق عبد الله:** هذا ليس معناه رغبة دول مجلس التعاون في التسيّد أو الزعامة، وكذلك ليس مدعاة لنزعة فوقية، إنما اللحظة التاريخية وضعت دول الخليج في هذا الموقع وفرضت عليها ثلاث مسئوليات رئيسية هي:

أولاً: الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار في الوطن العربي حتى لا يتجه إلى مزيد من التفكك أو الإرهاب أو العنف أو التطرف، وهنا يمكن القول: هل دول الخليج قادرة على منع المنطقة من الانجرار إلى مزيد من عدم الاستقرار مما قد يؤثر على استقرارها وازدهارها؟ وهل تستطيع أيضًا أن تحافظ على الحد الأدنى من الاعتدال في الفكر والنهج والسياسات لمواجهة التطرف والتشدد والغلو الذي انتشر؟

ثانيًا: عليها قيادة المنطقة في مواجهة التغلغل الإقليمي الخارجي في الجسم العربي وهو بالتحديد التغلغل والتمدد الإيراني - التركي الخارجي.

ثالثًا: على دول مجلس التعاون مواجهة هذه المسؤوليات في إطار محيطها العربي، خاصة أنها اليوم أكثر قلقًا على ما يجري في الوطن العربي من أي وقت مضى لأن التطرف والعنف والإرهاب يقترب من حدودها أكثر، ومن ثم عليها أن تكون في مستوى المسؤوليات المطروحة أمامها.

س: الدكتور عبد الخالق في الواقع هناك خلافات خليجية - عربية كيف تشخصها وتحدد أسبابها وكيفية تجاوزها؟

- **الدكتور عبد الخالق:** بداية الخلافات طبيعية، ووجود خلافات ليس بالضرورة أمرًا شاذًا أو غير صحي ففي أكثر الأوقات تكاملاً وتلاحمًا تكون هناك خلافات في الرؤى، نحن نتكلم عن قوى عربية تنافس بعضها البعض في الرؤى وفي المواقف أيضًا فالخلافات طبيعية، لكن من غير الطبيعي أن تتفاقم هذه الخلافات وتتحول إلى أزمات مستعصية وصراعات، هذا الذي يجب عدم السماح به، أما أن هناك خلافات بين السعودية ومصر ، أو بين دول الخليج وبعض الدول العربية، فهذه الخلافات يجب الحديث عنها وفيها وحولها بغية التوصل إلى حلول لها ومنع تفاقمها ومنع تحولها إلى أزمات، وعمومًا حتى هذه اللحظة لم تتحول هذه الخلافات إلى أزمات ولم تتحول إلى حروب دامية بين المجموعة العربية.

س: الدكتور عبد الخالق: لا نريد أن تتحول إلى أزمات أو مصادمات أو حروب، السؤال هل لدى دول الخليج رؤية أو آلية أو أداة لتجاوز هذه الخلافات الموجودة بأي مستوى كانت؟

- **الدكتور عبد الخالق:** دول الخليج لديها الرغبة أولاً ثم الدفع ثانيًا بعدم تفاقم هذه الخلافات وهذا من صالحها، وتسعى لمنعها والأمثلة على ذلك كثيرة، وأيضًا إذا كان هناك دول راغبة في لجم وتحجيم الخلافات فهي دول الخليج بحكم ما لديها من صداقات، ولما لديها من تأثير واستثمارات خارج حدودها، من ثم لا يوجد طرف عربي قادر على لملمة الخلافات أكثر من دول الخليج الست بقيادة السعودية في المرحلة الحالية.

دول مجلس التعاون الخليجي تقود المنطقة العربية والقيادة فرضت على الدول الست ثلاث مسؤوليات تاريخية

س: هل نرى في المستقبل القريب تجاوز هذه الخلافات وحدوث تكامل عربي - خليجي فعّال؟

- **الدكتور عبد الخالق:** ستظل الخلافات كما هي دائمًا، سواءً زادت حدتها أو قلت لأن الخلافات لا يمكن أن تنتهي بحكم أن القضايا المطروحة هي قضايا خلافية وجدلية، يعني كيف تتعامل مع الملف السوري مثلاً؟

س: هناك قضايا ترتب عليها مواقف خلافية مثل الأزمة السورية أو مشكلة العراق، أو الوضع الراهن في اليمن، هذه المشكلات التي طرأت مؤخرًا أوجدت خلافات خليجية - عربية، فكيف يتم تجاوزها؟

- **الدكتور عبد الخالق:** هذه الخلافات موجودة وهناك حد أدنى من التوافق بشأنها على الأقل بين الدول الخليجية والدول العربية، فهناك حد أدنى من التوافق على أن خطر داعش على الجميع ولا يوجد خلاف على ذلك، وكذلك هناك توافق وإجماع تام في جامعة الدول العربية على أن نظام بشار الأسد ارتكب مجازر ضد شعبه ولا يستحق أن يكون موجودًا بيننا، إذن يوجد توافق حتى في أكثر الملفات خلافية، وعندما نذهب إلى اليمن أعتقد هناك شبه إجماع على أنه لا يجب السماح للتمدد الإيراني أن يصل إلى عقر دارنا في هذه الدولة العربية الشقيقة والمهمة. ورغم ذلك أقول إن الخلافات ستظل موجودة حتى انحصرت في حدها الأدنى والمطلوب ألا تتفاقم وتتجاوز وتتحول إلى أزمات مستعصية.

س: الدكتور نصر عارف، إذا كان ما طرحه الدكتور عبد الخالق هو الرأي الخليجي تجاه القضايا العربية في هذه المرحلة التاريخية، من وجهة نظرك ماذا تريد الدول العربية من دول الخليج، وهل تقترب أم تبتعد من دول الخليج؟

- **الدكتور نصر عارف:** دعني أقول في البداية إنه على مر التاريخ العربي ليس هناك منطقة جغرافية واحدة تتولى القيادة أو الصدارة بصورة دائمة، هناك تحرك دائم للقيادة من منطقة لأخرى ومن عاصمة لأخرى ودائمًا لا تستقر في مكان واحد. فهي انتقلت من المدينة المنورة إلى دمشق، ومن دمشق إلى بغداد، ومن بغداد إلى القاهرة، ومن القاهرة إلى القيروان، ويتكرر ذلك في دورات متتالية، فأنا مع د. عبدالخالق في أن الراية في الفترة الحالية في يد دول الخليج، و لن أركز على القضايا السياسية، وعليه فإن دول الخليج نجحت في الحفاظ على الثروات النفطية الطبيعية وإقامة بنية مستدامة وانعكس ذلك على نمط الحياة، في حين فشلت في تحقيق ذلك دول عربية كثيرة وإن كانت أقل من دول الخليج في الموارد النفطية والاقتصادية سواء العراق، أو ليبيا، أو الجزائر فهذه الدول الثلاث نفطية لكنها لم تحقق ما حققته دول الخليج.

الواقع التاريخي حاليًا يؤكد أن منطقة الخليج مستقرة وقادرة على العمل. لكن كيف ينظر العرب إلى دول الخليج؟ المشكلة أن العالم العربي يعاني منذ زمن طويل من مرض المركز والأطراف، خصوصًا في فترة سيطرة النظم الثورية والاشتراكية والقومية وغيرها، لكن لا يوجد انتباه جيد في كثير من الدول العربية للإمكانات المتاحة في الخليج. فهذه العقدة لابد من التعامل معها، وهي تحتاج لتعامل ثقافي قبل السياسي، ولابد من تغيير المفاهيم بمعنى أن معظم المواطنين العرب يأتون إلى دولة الإمارات للزيارة أو الترفيه، لكن في الوقت نفسه لا يخطر على بالهم التعلم من التجربة الإماراتية، وهنا سؤال كبير يطرح نفسه وهو: هل دول الخليج راغبة في لعب هذا الدور؟ كما يجب أن تتفهم أن لهذا الدور مسؤوليات وتكاليف. وهل هي راغبة في لعب دور النموذج الذي يستطيع القيام بعملية تغيير شاملة في العالم العربي؟ ما تملكه دول الخليج من إمكانيات عكس نظم سابقة في دول عربية أخرى، سواء في مصر، أو سوريا، أو العراق، أو ليبيا حيث كان يتصدر اهتماماتها العمل العربي من المنظور السياسي أو العسكري، لكن الآن دور دول الخليج مختلف فهو دور تنموي وتعليمي، يتعلق بنظام التعليم العام وتطوير الجامعات خاصة إنها بدون منازع الأنجح في العالم العربي من حيث منظومة التعليم الجامعي على الأقل، وكذلك التجربة التنموية، وكيف لدول الخليج أن تصدر هذه التجربة من التنمية وليس الاقتصاد فقط بما يدعم إدارة التنمية الحديثة؟، خاصة أن هذا النموذج قابل للتكرار والنقل لباقي الدول العربية.

ثم يأتي التحدي الرئيسي وهو مدى قبول الدول العربية الأخرى أن تتعلم وتتفهم مدى رغبة دول الخليج في القيام بدور كانت تقوم به دول أخرى سابقًا، وكيف تستثمر دول الخليج في تأمين وتنمية محيطها وهذا ضرورة لأنه لا يمكن أن تستمر التجربة الخليجية بهذا النجاح وهذا الاستقرار بدون استقرار المحيط العربي، حيث سوف ينعكس الفقر والتطرف الموجود في دول المحيط العربي سلبًا على دول الخليج وعليه تحمل المسألة معادلة أو إشكالية مزدوجة هي: القدرة والرغبة من طرف الخليج، والقبول من طرف الدول العربية الأخرى.

نؤمن بانتقال القيادة والمركز والأطراف والراية في يد دول الخليج حاليًا .. لكن كيف ينظر العرب إلى دول الخليج؟

س: دكتور نصر كيف يتم التوافق أو المواءمة بين القدرة والرغبة والقبول؟

- **الدكتور نصر عارف:** ظني أن دول الخليج ليست سواء في هذا الباب، وليست كتلة واحدة في هذا التوجه، للعب دور تنموي تحديثي في العديد من الدول العربية، ويكفي أن أشير لبعض المبادرات في دولة الإمارات ومنها مبادرة الشيخ محمد بن راشد (تحدي القراءة العربي)، ومبادرات أخرى فيما يتعلق باللغة العربية، وأخرى خاصة بالمعرفة، لكن باقي الدول ليست بنفس التوجه، فهناك دول في مجلس التعاون تقوم بدور عكسي تمامًا، وهنا عندما نتحدث عن دول مجلس التعاون لا نتحدث عنها ككتلة واحدة، وتظل هذه الدول كتلة واحدة فيما يتعلق بعلاقاتهم البينية، ولكنهم ليسوا كتلة واحدة فيما يتعلق بعلاقاتهم بباقي الدول العربية، تختلف الأجندات، وتتوحد دول مجلس التعاون عندما يكون هناك تهديد أو تحدٍ من العالم العربي لها، ولكن عندما تقوم بدور إيجابي في تحديث العالم العربي والمساهمة في تحمل تبعات قيادة العمل العربي المشترك خاصة في البعد الثقافي والاجتماعي والتنموي، فهي في ذلك ليست سواء، ولا نستطيع القول إن الكل راغب في أن يستثمر في الدول العربية الأخرى لتحقيق الاستقرار، فما قدمته الامارات لمصر لم يكن الهدف منه مجرد تبرعات وصدقات لأنها تعلم أن استقرار مصر وعدم انفراد الإخوان بها هو تأمين لمستقبل الإمارات نفسها وهذا رأي سياسي رشيد وليس فقط رأي عاطفي، فهل يرى الآخرون ذلك؟، أنا لست متأكدًا.

أما عن باقي الدول العربية، فهناك دول تقبل بالتعاون مع دول الخليج بأريحية عالية جدًا، وهناك دول أخرى ليست بنفس القابلية، فمثلا مصر والأردن والمغرب والسودان تتعاون بدرجة عالية جدًا مع دول مجلس التعاون في استقبال الاستثمارات، لكن باقي الدول العربية ليست على نفس المستوى وما نخشاه بصورة أو بأخرى في العراق حيث من الصعب تخيل الصورة القادمة في نمط تعاطيها مع دول الخليج.

س: بين القدرة والرغبة والقبول والرفض هناك أوضاع اقتصادية صعبة ويظل الاحتياج لاستثمارات والاحتياج للقروض لإقامة مشروعات تنموية في الدول العربية، كيف يتم ذلك في ضوء هذا التباين في التوجهات والمصالح واحتياج للآخر؟

– **الدكتور نصر عارف:** هناك إمكانية لتنويع أو توزيع الأدوار الخليجية لأن كل دولة من دول الخليج تستطيع أن تعمل مع الدول التي تتطابق معها فكريًا، أو سياسيًا بمعنى أن الدولة (س) لها علاقات مع الدولة (ص) تستثمر فيها، وللدولة (ع) مع الدولة (ل) تستثمر فيها أو تعمل معها. أنا أؤمن أن العمل العربي المشترك لن يتم إلا بنفس طريقة التجربة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، لكن منطقتنا لا تحتاج إلى ما يشبه مشروع مارشال، بل تحتاج تهدئة المجتمعات، ومن ثم لابد من إعادة بناء البنية الاقتصادية والاجتماعية من أجل الاستقرار السياسي الذي لن يحدث إلا باستقرار في البنية الاجتماعية الاقتصادية، وإن لم يحدث ذلك ستحدث انفجارات متتالية مرة أيديولوجية وأخرى طبقية، و ثالثة مطلبية أو إقليمية وجهوية.

فبدون أن تكون الدول العربية عند الحد الأدنى من التنمية لن يتحقق الاستقرار بالقوة، والأخطر هو تدخل أطراف أخرى عبر هذه البوابة، وهذا ما حدث في النموذج اليمني فتدخل إيران في اليمن لم يحدث بين عشية وضحاها، بل بدأ منذ عام ١٩٨٦، حيث منحت الحوثيين ٣٠ ألف بعثة تقريبًا، وكذلك استثمارات ليست قليلة، وتكرر ذلك مع حزب الله في لبنان، فمن يذهب إلى جنوب لبنان يجد من لم يهدم بيته يشعر بالتعاسة لأن الذين هدمت بيوتهم في ٢٠٠٦م، تم إعادة بنائها بأموال إيرانية على طراز أكثر فخامة من أي مكان في دول الخليج، إذا المسألة تكمن في أن الأطراف الأخرى تتعامل بنفس الطريقة والأمر في النهاية ليس عطايا. وعند وضع الحديث في سياقه نقول حتى نضمن سلامة أي دولة عربية من الاختراق الخارجي سواء من أطراف إقليمية أو دولية، لابد من توفير الاحتياجات الأساسية لسكانها وتكون دولها فاعلة، نحن الآن نعيش في عالم عربي معظم دوله فاشلة، أو شبه فاشلة، أو في طريقها إلى الفشل، أي ثلاث فئات باستثناء دول الخليج والمغرب، لذا يستوجب على الأقل وضع هذه الدول على الطريق السليم، وأكرر ليس من خلال المنح أو العطايا أو التبرعات، بل عبر نظم قانونية، واستثمارات جادة، وبمساهمة شركات القطاع الخاص، من أجل القيام بعمل تنموي عربي يطمئن إليه المستثمرون الخليجيون في الدول العربية الأخرى، وحتى لا تكون الدول المتضررة حاليًا عبئًا على الصناديق السيادية والدول في الدول الخليجية.

وتظل فكرة هل تقبل الدول العربية أن تنقل النماذج الخليجية المتطورة فيما يتعلق بنظم الإدارة، والتعليم، والمرور والشرطة، وتعلم كيف وصلت دول الخليج إلى هذه الصورة، وهل تتخلى الدول العربية عن نزعاتها وتبدأ تتعلم من التجربة الخليجية؟ وأنا أقول بصراحة أتمنى أن تنقل مصر نموذج نظم المرور من دولة الإمارات، وكذلك نظم الشرطة وإنشاء المستشفيات، ولا أقول هذا من موقف ضعف لدينا، فنحن كنا في يوم من الأيام نعلم، فجاء الوقت لنتعلم، هذا هو تبادل الأدوار. وبريطانيا كانت سيدة العالم وأصبحت تابعة لأمريكا، لابد للدول العربية أن تستفيد من نماذج التنمية الناجحة في الخليج في الجوانب التي تتناسب معها حتى لا نبدأ من الصفر دائمًا. تحتاج جامعاتنا العريقة أن تتعلم من نظم التعليم في دول الخليج وكيف تدار.

س: دكتور نصر ..القبول والتقبل يتطلب أن يزيح الطرف الآخر العقد القديمة والمتراكمة .. لكن كيف؟

– **الدكتور نصر عارف:** نحن جميعًا نحتاج أن نتخلص من العقد القديمة وأن نخطط لأولادنا وأحفادنا بصورة مختلفة، لأن هذه العقد القديمة لا نهاية لها ومنها عقد بينية. لو نظرت لمشرق ومغرب العالم العربي تجد لكل طرف لديه عقدة تجاه الآخر، ولإزاحة هذه العقد يتطلب الأمر عمل ثقافي واسع مثل ما تفضل د. عبدالخالق بخصوص تقرير الثقافة الخليجي الذي صدر عن مؤسسة الفكر العربي، نريد أن يحدث توازن، ونريد أن يشار على سبيل المثال إلى موريتانيا، نريد للطالب الجامعي في مصر مثلا أن يعرف أن موريتانيا فيها علماء ليسوا أقل من علماء مصر في الشريعة ومختلف العلوم الأخرى، ويعرف كذلك الطالب في العراق، وهكذا، ولإزاحة هذه العقد هناك أداتين رئيسيتين هما الإعلام والتعليم، إذا استطعنا أن نوظف التعليم بصورة جيدة نستطيع أن نصل إلى نتيجة سريعة.

س: هل يؤتي هذا أكله في وقت سريع في ظل الانهيارات العربية وضعف النظام العربي؟

– **الدكتور نصر عارف:** يأتي أكله في ظل وجود نظم للتواصل الاجتماعي قادرة على نقل المعلومة بأسرع ما يكون، إذا كان هناك وعي ومؤسسات تعمل وأفكار تتدفق في الانترنت تستطيع أن تحدث تغييرًا هائلاً وبصورة سريعة جدًا، يكفي أن أقول مشروع الشيخ محمد بن راشد لتحدي القراءة العربي أثمر خلال سنة واحدة وأنا كنت قريبًا جدًا من المنظمين له حيث كان الهدف ٢ مليون قارئ وصل إلى ٣,٧ مليون قارئ في كل دول العالم العربي، والذي

فاز بالجائزة الأولى شاب من الجزائر، تقدم في مصر وحدها ١,٧ مليون متقدم، من الأزهر فقط ٥٠٠ ألف، وكل ذلك خلال شهرين.

س: تدخل جهات رسمية حكومية، أو جامعة الدول العربية، أمانة مجلس التعاون الخليجي هل يمكن أن يساعد على تجسير الهوة بين الجانبين العربي والخليجي؟

- **الدكتور نصر عارف:** حسب اعتقادي يجب مخاطبة جهات أخرى أيضًا منها مؤسسات المجتمع المدني على وجه الخصوص، لأن فكرة مشروع الشيخ محمد بن راشد تمت بالتنسيق مع قطاع المجتمع المدني وليس القطاع الحكومي، حيث يكفي للحكومات والأمانات أن تمهد الطريق على أن تكون الجهة الفاعلة هي مؤسسات القطاع المدني، خاصة أن القطاع الحكومي في الدول العربية مثقل بالكثير من الهموم والمهام الداخلية.

س - دكتور معتز سلامة .. هل ترى أن اللحظة الراهنة هي فعليًا لحظة الخليج، وهل يمكن لمنطقة الخليج أن تشكل نموذجًا للعالم العربي، وما هي مجالات الاستفادة من هذا النموذج؟

- **الدكتور معتز سلامة:** ما تفضل به الدكتور عبد الخالق عبد الله، والدكتور نصر عارف، يطرح السؤال حول ما إذا كان هذا التوجه الخليجي عربيًا هو توجه استراتيجي أم مؤقت، ويستهدف فقط درء المخاطر في هذه الحقبة الصعبة تاريخيًا في منطقة الخليج. أنا مقتنع تمامًا بأن دول الخليج الآن تمثل النموذج ومراكز التلألؤ عربيًا، لكن المهم كيف يمكن الاستفادة من هذا النموذج، وكيف يمكن أيضًا القبول به والطلب عليه من الدول العربية على ضوء الحساسيات التاريخية وحساسيات الشخصية الوطنية الخاصة لدى الحكومات والنخب، التي تقبل ما هو أجنبي وترفض مثيله العربي، مع إدراكنا بأن النموذج الخليجي ليس نموذجًا قائمًا بذاته فهناك حساسيات وعقد عربية موروثة، وأعرف أنه لا تزال هناك مشكلات في دول الخليج وبين دول الخليج والكثير من الدول العربية المأزومة على خلفية السياسات الخليجية في المنطقة، وتواجه دول الخليج الآن تحديات بالغة تتعلق بكيفية إدامة واستمرارية تجليات الحقبة النفطية في ظل تراجع عصر النفط، وتبذل الحكومات الخليجية جهودا جبارة لأجل الاستعداد لمواجهة التحديات والمخاطر، وفي الحقيقة فإن مما يحمد أنه في هذه الدول نجد أفكارًا جديدة يتم الدفع بها في شرايين السياسة والاقتصاد والمجتمع، فليس هناك استسلام أو تسليم بالعجز ولا تسود روح تشاؤمية بعدم القدرة على مواجهة التحدي، وإنما يلمس المراقب من الخارج جهودًا وأفكارًا خلاقة في مختلف دول الخليج يجري إطلاقها بلا كلل أو ملل.. وأعتقد أن هذا هو نتاج تفاعل عقلية الخليج مع العقلية العالمية على مدى الخمسين سنة الماضية، ربما لا يمكن تنفيذ أغلب تلك الأفكار، وربما يجري إطلاق الكثير منها بوعي وذكاء سياسي من الحكومات بدافع التغلب على روح التشاؤم التي يمكن أن تتسرب إلى نفسية الشعوب فتنعكس بالسلب، لكن المؤكد بالنسبة لي كمراقب لهذه المنطقة من الخارج هو حالة التلألؤ الإبداعي في مواجهة التحديات، وهي حالة تدفع حقيقة لليقين بأن مردودات الحقبة النفطية بدأت تؤتي أكلها في دول الخليج، وأصبح لأغلبها القدرة على الحفاظ على مستوى الدفع الذاتي في عصر ما بعد النفط.

المطلوب توضح الرؤية الخليجية للعرب ودول الجروح النازفة.. والتعريف بتوجه الخليج نحو إعادة بناء دول الثورات

وعلى جانب آخر، فإن بعض الشعوب العربية تقبل استلهام النموذج مثلاً من الولايات المتحدة والصين ومختلف دول العالم، ولكن عند الحديث عن نموذج دبي أو الإمارات تجد بعض الحساسيات في الدول العربية، وأتذكر مقولات الكثير من المفكرين العرب الاقتصاديين والسياسيين منذ سنوات والذين كانوا يتحدثون باستعلاء ويشككون في جدارة النموذج الإماراتي أو نموذج دبي، واستمعت كيف كان البعض يطلق عليه "اقتصاد الفقاعة"، وهنا من المهم أن يخلق الخليج جذورًا أو امتدادات له في العالم العربي تجعل هذا النموذج مقبولاً وحاضرًا في التجربة العربية.

أتفق مع ما طرحه الدكتور نصر حول مسألة تبادل دور المركز والأطراف، وأننا الآن في وقت الخليج، وكما أسماها د. عبد الخالق إن "اللحظة هي لحظة الخليج". لكني لا أريد أن يجري تقديم ذلك لباقي المنطقة من جانب دول الخليج ونخبة الخليج على نحو يولد نوعًا من الحساسية والرفض لدول المنطقة الأخرى التي قامت بأدوار سابقة في تاريخ العالم العربي والمعتدة بذاتها وثقافتها وحضاراتها أيضًا، ففي الأغلب هناك حساسيات، كرستها وعمقتها الحقبة العربية السابقة، وعلى من هو الآن في موقع الصدارة أن يتواضع حتى تكون رسالته مقبولة، وذلك يقتضي أن يقود دون أن يقول أنه قائد، فضلاً عن ذلك لا ينبغي إنكار أهمية الاستفادة من حصاد التجربة والخبرة، وهنا يمكن لدول العالم العربي أن تستفيد من بقية دول الخليج العربية في علاقاتها الدولية وتشابكاتها السياسية والاقتصادية مع العالم وتعاملاتها مع الشركات الدولية، حتى لا نعيد تكرار الإنفاق بلا معنى، كما يمكن لدول الخليج أن تستفيد من تجارب وخبرات الدول العربية التي

مارست الحروب والتدخلات في الأزمات العربية. وهنا في اعتقادي أنه يمكن إخصاب وجهات نظر وتجربة الخليج العربية في السعي نحو قيادة العالم العربي والتدخل العسكري في الأزمات العربية بوجهة النظر المصرية.

لكن في الجانب الآخر من المهم لمنطقة الخليج أن توضح رؤيتها للعالم العربي، حيث هناك جروح عربية نازفة ومناطق صراع ملتهبة، وهناك شعور بأن التدخل الخليجي يساعد قوى معينة في الدول العربية، والسؤال المطروح هل توجد رؤية أشمل للاستقرار في هذه الدول بعد الانتهاء من التدخل الخليجي؟، وهل توجد رؤية لإعادة بناء هذه الدول التي تأثرت بأحداث الثورات؟ أنا أخشى أن تكون هذه النقاط فيها قدر من الحساسية لكن المهم وضع رؤية مكتملة، ومشروع خليجي متكامل خاص بالمنطقة العربية مع مصر والأردن والمغرب، وأخشى أن يكون توجه الخليج نحو العالم العربي توجهًا مؤقتًا، فقط انطلاقًا من الاحتياجات الأمنية الحالية، والمهم كيف نضمن أن اهتمام الخليج بالعالم العربي هو توجه استراتيجي يأتي من منطلق الإحساس بالمسؤولية العربية، وليس محطة مرحلية؛ فبعد تجاوز مرحلة التحديات والثورات و زوال المخاطر على منطقة الخليج قد ينصرف الخليج عن العالم العربي، أو بعد أن يرتب الخليج أوضاعه الأمنية خاصة مع بريطانيا والأحلاف الأخرى، أو ينتهي إلى أن حصاد تجربته مع العالم العربي كان حصاد سلبيًا، وبالتالي يتجه إلى مزيد من الانعزال، في هذه اللحظة سنكون إزاء مشكلة، طرفيها دول عربية تعرضت للانقسام الداخلي وللحروب والتفتت والانهيار، مقابل دول خليجية منعزلة وفي حالة انكفاء، ولكن الأخطر هو مردودات السياسات الحالية في المنطقة العربية. إذًا كيف يمكن تحصين التوجه الخليجي نحو العالم العربي وأن ينتهي إلى تجربة إيجابية وإلى نموذج ناجح، وإلى مردود إيجابي على منطقة الخليج وعلى علاقات الخليج العربية؟ هذا هو السؤال.

س: الدكتور عبد الخالق .. يقول د. معتز أن التوجه الخليجي العربي توجه الحاجة أو توجه مؤقت وعندما تجد دول الخليج دول أخرى تملأ الفراغ العسكري والأمني كالتوجه نحو بريطانيا أو غيرها كتركيا قد تنحسر العلاقات الخليجية العربية، هل تقر ذلك؟

– **الدكتور عبد الخالق عبد الله:** لا أعتقد ذلك، فالخليج كان دائمًا جزءًا من هذا الوطن العربي بإيجابياته وسلبياته وإنجازاته وإخفاقاته، والخليج الآن جزء من هذا الواقع العربي وهذا المحيط العربي فاعلا ومنفعلاً ومؤثرًا ومتأثرًا، واليوم الخليج موجود أكثر من أي وقت آخر في قلب هذا الزخم العربي ليس لدوافع ظرفية وآنية، وإنما تواجد بنيوي وعميق وبعيد المدى، ولا يمكن عزل هذا الجزء من هذا الكل العربي، فالجزء الخليجي رديف للكل العربي كما أن الكل العربي اليوم يرى نفسه أكثر ارتباطًا ربما بالجزء الخليجي من أي وقت آخر، كنا دائما الكل العربي هو الطرف المؤثر في الجزء الخليجي خلال القرن العشرين تقريبًا خاصة نصفه الأخير، ولكن نحن فجأة الآن، أمام حقيقة أن الجزء الخليجي بدوله الست هو الأكثر تأثيرًا في الكل العربي فالمعادلة انقلبت كما تفضل الدكتور نصر، نجد أن ست دول تؤثر في الست عشرة أكثر من تأثير الست عشرة في الست، المعادلة هكذا وأعتقد أن هذه المعادلة قائمة ليس بحكم وجود تطرف أو إرهاب، وإنما لوجود قدرات وإمكانات لدى الخليج وأيضًا رغبة سياسية للتواجد والتأثير في المحيط العربي حتى لو انحسر الإرهاب والتطرف وتغيرت الظروف الموجودة، وأعتقد أن الخليج يكون ربما أكثر حضورًا ووجودًا في الكل العربي، هذه المعادلة الست دول أكثر تأثير في الست عشرة دولة ستستمر خلال الفترة القادمة ولفترة ليست قصيرة، اليوم نرى أصغر دولة خليجية أكثر تأثيرًا في أكبر دولة عربية من تأثير أكبر دولة عربية على أصغر دولة خليجية، والمثال قطر، ومصر ، الإمارات وهكذا. لدينا معادلة نابعة من وحي التغيرات والظروف والموارد والإمكانيات والرغبات أيضًا، لدى دول الخليج رغبة في ممارسة هذا الدور، وأيضًا كما ذكر الدكتور نصر، الخليج ربما كان خلال فترة ولازال يمتلك قوة ناعمة بمعنى أنه قوة جاذبة لديها مبادرات وإنجازات ونجاحات ويمكن أن تمثل قدوة ونموذجًا للأخرين في البنية التحتية، التعليم، أو مجالات أخرى، لكن مؤخرًا وخلال السنتين على الأقل بعد الربيع العربي بدت دول الخليج لم تعد فقط قوة ناعمة بمعنى جاذبة كنموذج وكمعيشة ومستوى حياة ورفاهية، وإنما أصبحت قوة صلبة، فلأول مرة نراها تستخدم قدراتها العسكرية لتحقيق أهداف سياسية هذا الأمر لم يكن واردًا على الإطلاق قبل سنوات، الإمارات والسعودية استخدمتا قدراتهما العسكرية في أكثر من موقع اليمن مثلا والمحيط الآخر، وعسكرة السياسة الخارجية أيضًا ظاهرة جديدة بحكم الثقل العسكري الخليجي لم يكن قائما من قبل، في الوقت الذي يتلاشى فيه الثقل العسكري لمصر ولسوريا وللعراق، الثقل الخليجي العسكري يزداد، هذا ليس طارئ أنما هو بنيوي وجزء أساسي من الجزء الخليجي،

الخلافات الخليجية - العربية طبيعية في ظل التنافس لكن غير الطبيعي أن تتفاقم وتتحول إلى أزمات مستعصية وصراعات

أيضًا دول الخليج تتصرف على ثلاثة مستويات، أحيانًا تتصرف ككتلة واحدة موحدة في مؤسسات العمل العربي وفي جامعة الدول العربية وفي المؤسسات الأخرى مجلس وزراء الداخلية وصدور قرارات بحكم موقعها التفاوضي الجماعي تستطيع أن تكون مؤثرة، وأحيانًا يكون التأثير ثنائي، التأثير السعودي / الإماراتي له حاليًا صدى وتأثير فعندما تجتمع الرؤى والمواقف السعودية ـ الإماراتية تكون أكثر تأثيرًا حتى من العمل الجماعي الخليجي، وأحيانًا بجانب التأثير ككتلة، والثنائي أيضًا هناك التأثير الأحادي أحيانًا تكون الإمارات أكثر تأثيرًا من قطر وأحيانا تكون قطر أكثر تأثيرًا من الإمارات، وبقية الدول العربية، وهذا يعني أن التأثير الخليجي يتم على أكثر من مستوى في الواقع العربي الذي أصابه التفكك والتشرذم، خاصة تفكيك الدول العربية التي كانت مؤثرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين بأكمله، فخلال النصف الأول من القرن العشرين كانت مصر وسوريا والعراق هم الطرف العربي الذي يفرض أجنداته على كافة المستويات(السياسية، الاستراتيجية، العسكرية)، وفي النصف الأول من القرن الواحد وعشرين وأنا أقول النصف الأول بأكمله لازلنا في عقدين أولين لكن أعتقد أن النصف الأول من القرن الواحد والعشرين سيكون الجزء الخليجي بنفس القدرة على التأثير والحضور كما كان عليه الكل العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين بكامله مصريًا كان أو سوريًا أو بقية الدول، في كل الأحوال معطيات جديدة وأدوار جديدة وأهم من هذا وذاك مسؤوليات جديدة تقع على عاتق الرياض والإمارات وبقية الدول.

س: إذن دكتور عبد الخالق على ذكر القوى الصلبة أو الخشنة، دول الخليج لديها قوة خشنة، هل وجود العسكرة الخليجية والاعتماد على الذات والاعتماد على دول غير عربية كتركيا وأمريكا في قطر على سبيل المثال، يعني التخلي عن القوة الخشنة العربية؟

– **الدكتور عبد الخالق:** لم تعد القدرات العسكرية العربية موجودة، بل أصلا لم تكن موجودة في السابق عدا بعض الدول، لم تعد القدرات العسكرية العربية في مجملها يعتد بها بما في ذلك قدرات مصر على ضخامتها، أما القدرة العسكرية السورية فقد انتهت، والقدرة العسكرية العراقية فقد ولت وانتهت ولم تعد قائمة، بالتالي القوة العسكرية والخشنة الوحيدة التي يعتد بها هي الموجودة لدى السعودية والإمارات حاليًا.

هل دول مجلس التعاون راغبة في لعب دور القيادة وهل متفهمة للمسؤوليات والتكاليف وتقديم النموذج التحديثي للعرب؟

س: هذا يعني عدم التوجه عسكريًا إلى الدول العربية بقدر الاعتماد على الذات أولاً ثم التحالفات الخارجية ثانيًا؟

– **الدكتور عبد الخالق عبد الله:** اعتمدنا على أنفسنا تقريبًا بنسبة ٩٠٪ في الشأن اليمني، واعتمدنا على قدراتنا بأكثر من نسبة ٩٠٪ بل ١٠٠٪ في الشأن البحريني، تصدرنا واجهة المشاركة العربية في الحرب ضد الإرهاب على داعش، اليوم نتعاون مع بعضنا البعض أكثر من أي وقت آخر في التدريبات والتجهيزات على المستوى الخليجي، فاليوم القوة الخشنة الخليجية بنفس أهمية ربما القوة الناعمة الخليجية.

س: دكتور نصر ..هل القوة العسكرية المصرية مؤثرة ولها دور في التقارب المصري ـ الخليجي؟ وقادرة على تلبية احتياجات الخليج عسكريًا؟

– **الدكتور نصر عارف:** القوة العسكرية المصرية رقم ١٣ في الترتيب العالمي، وهي القوة العسكرية الوحيدة في العالم العربي، بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر حاليًا، الجيش المصري هو القوة العربية الأكبر في المنطقة العربية، وهو القادر على مواجهة التحديات الكبرى سواء تمثلت في إيران أو تركيا أو غير ذلك، وهو جيش متميز والأقوى من حيث العدد و العتاد وله ترتيب وتصنيف عالمي بغض النظر عن وضع مصر الأخير.

وإذا كانت مصر لا تملك القوة العسكرية فلماذا يرغب فيها الخليج؟، المسألة تبادلية، إذا كانت مصر منهارة اقتصاديا وليس لديها قدرة عسكرية فلماذا تتعاون دول الخليج معها، وفي هذه الحالة لا يوجد مبرر للتعاون. وهناك تعاون تم بين مصر والإمارات في شراء حاملة طائرات وفي شراء الغواصات، ودعم الإمارات لمصر في هذا الشأن يأتي لأن القوة المصرية محسوبة على القوة العربية، مسألة التنسيق هذه معلنة وجزء من العقيدة القتالية للجيش المصري.

س: هل هناك توجه خليجي جديد في التعاون العسكري الخارجي، خاصة تجاه بريطانيا بعد مشاركة رئيسة الوزراء البريطانية تيرزا ماي في القمة الخليجية الأخيرة بالمنامة، وأيضًا على ضوء التواجد العسكري التركي في بعض الدول الخليجية، وهل هذا يعني تغير في التحالفات العسكرية الخليجية في المستقبل؟

– **الدكتور عبد الخالق عبد الله:** هذا السؤال ليس له علاقة بالعلاقات الخليجية ـ العربية، لكن الذي نشهده ونراه هو أن هناك معطيات تشير إلى خليج ما بعد أمريكا، ويوجد تفكير لدى صانعي

القرار في دول الخليج أن الوقت قد حان للتفكير في مرحلة ما بعد أمريكا خليجيًا، بمعنى إذا انحسر الوجود الأمريكي في الخليج ١٪، أو ٣٪، أو ٥٪لابد من تنويع المصادر، وبمعنى آخر سنظل إلى فترة طويلة ربما ومتوسطة لا بديل لأمريكا ولكن التفكير في تغطية بعض نواحي الانحسار الأمريكي قد بدأ اليوم، ومع ذلك لا بديل لأمريكا خلال الفترة القادمة حتى بوجود بريطانيا وبوجود كوريا أو الصين أو تركيا، بل لا بديل لأمريكا لليابان، وفي كوريا، وفي أوروبا، أمريكا مازالت لديها القدرة العسكرية الوحيدة لكي تعين الدول عندما تطلب سلعة الحماية، فنحن إلى فترة قادمة سنظل في إطار هذه المعادلة لكن مع الاعتقاد بانحسار وليس بانسحاب أمريكا من هذه المنطقة، لكن بدأ التفكير في ما بعد أمريكا، وبريطانيا ربما جزء من هذه المعادلة لخليج ما بعد أمريكا.

س: قال د. نصر عارف إن الخليج ليس كتلة واحدة، وظهر ذلك عندما تمت الدعوة للاتحاد الخليجي فهناك دول رفضت وأخرى تحفظت، هل الاتحاد الخليجي من دول خليجية أخرى؟

- **الدكتور عبد الخالق عبد الله:** مجلس التعاون الخليجي هو الحد الأدنى من التنسيق والتعاون والاندماج والتلاحم، وحقق خلال ٣٥ سنة مضت الحد الأدنى من التعاون المطلوب، لكن يبدو في رحم هذا الحد الأدنى من التعاون الخليجي هناك جنين يتشكل للانتقال إلى مرحلة ما بين التنسيق والتعاون والاندماج والتلاحم، هذا الوليد يتشكل لكن لم يولد بعد، لكن الآن تعمل دول المجلس من أجل الارتقاء بالحد الأدنى من التنسيق على جميع المستويات إلى مستوى أعلى نتيجة لمتطلبات المسيرة ذاتها وليس فقط لمواجهة التحديات التي حولنا، لذلك أعتقد سننتقل إلى ذلك شئنا أم أبينا طبقًا لحتمية التاريخ في تقديري.

س - دكتور معتز ..تواصلاً مع ما قاله كل من د. عبدالخالق عبدالله ود. نصر عارف، حول القدرات العسكرية الخليجية، ما هو الدور الممكن أن تضطلع به العسكرية المصرية في منطقة الخليج، وهل الدور المصري العسكري مطلوب في الخليج ومدى أهميته ومدى تأثيره في ظل الاتفاقيات الخليجية الخارجية؟

- **الدكتور معتز سلامة:** ربما قد يستهين البعض بالقدرات العسكرية المصرية في ضوء بطء الحسابات والتقديرات العسكرية للدولة المصرية، وفي ظل تراجع اندفاعها وعدم حركيتها في المشهد الخاص بإعادة ترتيب الوضع الإقليمي بالأداة العسكرية، أو بمعنى يهمس البعض قائلاً: إننا نسمع عن قلعة كبيرة حصينة لمؤسسة عسكرية عمرها يتجاوز ٢٠٠عام، هي المؤسسة العسكرية المصرية بتاريخها العريق وتقاليدها الراسخة، لكن قد لا يرى أشقاؤنا في الخليج ملامح وشواهد على تحركات عسكرية مصرية حتى في لحظات الاحتياج الحالية، و - في اعتقادي- هذا سؤال يدعو للاستغراب حتى داخل مصر، والإجابة تتمثل في تقاليد المؤسسة العسكرية المصرية وتاريخها وتجاربها، حيث لا ترى حتى الآن أن هناك داع لتوظيف الآلة العسكري في الصراعات الدائرة، وأن استخدامها دون الضرورة هو أمر قد يعرضها للمخاطر أو ينال من قيمتها الردعية وهيبة الأداة العسكرية.

المؤسسة العسكرية المصرية لا ترى داع لتوظيف آلتها في الصراعات الحالية واستخدامها دون الضرورة ينال من هيبتها

في الشأن الداخلي المصري نفسه لم تنزل المؤسسة العسكرية لتحسم المخاطر والتهديدات على الدولة المصرية، إلا في لحظات الخطر الشديد على كيان الدولة أو في لحظات ضاغطة تهدد المجتمع والكيان الوطني، وحتى حين نزلت وانتشرت في الشوارع فإنها أدت مهامها مستعملة بالأساس القوة اللينة للمؤسسة مع أقل قدر من القوة الخشنة، بينما لا ترى داع لذلك في اللحظات العربية الراهنة التي لا يبلغ فيها الخطر هذا المستوى. لدينا تجارب خاصة في الحروب مع إسرائيل، وتجربة خاصة في اليمن، وهذه التجارب نتج عنها محصلة خبرات ودروس يجري دائما استيعابها وإعادة تدريسها في الأكاديميات والمعاهد العسكرية المصرية بهدف التعلم والاستفادة من دروسها. لذلك أعتقد أن التحرك العسكري المصري سيعرف طريقه في الاتجاه الصحيح عند مستوى المسؤولية إن برزت مخاطر حقيقية على الأمن في منطقة الخليج، وسوف تكون استجابة الدولة المصرية بما يلبي احتياجات الأشقاء حتى في ظل أشد لحظات التوتر أو الخلاف من منطلق عقيدة عسكرية وسياسية ومجتمعية راسخة بأن أمن الخليج جزء من أمن مصر.

وبخصوص الترتيبات الخليجية الدفاعية والأمنية مع القوى الدولية ودور مصر العسكري في الخليج في ظلها، ففي اعتقادي أن ما يمكن لمصر أن تقدمه لأمن الخليج مختلف نوعيًا، حيث أن التحرك المصري فضلاً عن انطلاقه من مصالح الدولة المصرية فإنه ينطلق إيمانًا برسالة قومية، ومن ثم ما يمكن أن تلعبه العسكرية المصرية كقوة أمن واستقرار في منطقة الخليج، بالتعاون مع دبلوماسية مصر وقواها الناعمة هو أمر لا يمكن تقديره أو حسابه على نحو شامل. علاوة على ذلك فإن لمصر ميزة استراتيجية دفاعية في منظومة

أمن الخليج تتصل بالقرب الجغرافي من مواقع التهديدات، فضلاً عن أن أمن الخليج لا يمكن بناؤه أو تأسيسه على حليف واحد أمريكي أو بريطاني، وإنما شبكة من التحالفات، تكون فيها جيوش دول الخليج ومصر القوة الأساسية. وفي اعتقادي أنه لا زال هناك عملاً كبيرًا في المجالات العسكرية الأدنى من الحروب بين دول الخليج ومصر، منها خطط التسليح والصناعات الدفاعية المشتركة، والتدريب والمناورات متعددة الأسلحة والمهام، كما لا تزال هناك حاجات ملحة تتعلق بإعادة بناء جيوش الدول العربية، وهي كلها مهام يمكن للجيش المصري أن يكون أفضل شريك لدول الخليج في ذلك. وأنا في الحقيقة لازلت مؤمنًا بالشراكة المصرية الخليجية في أمن الخليج على الرغم من مظاهر التوتر الحالية في العلاقات المصرية السعودية.

س ـ هل خطرالإرهاب يوحد قوة الدول العربية لمواجهته ، وهل يمكن أن تتوافق رؤى الخليج ومصر بشأن الإرهاب؟

ـ الدكتور معتز سلامة: في اعتقادي أن هذا الملف هو الملف الأساسي للمنطقة وإلى حد كبير شكل القضية الجوهرية للنظام العربي. وحتى الآن بذلت جهود عربية مهمة لتوحيد الرؤى ولكن لا تزال هناك اختلافات أساسية فيما يتعلق بقائمة الجماعات الإرهابية، وجماعات الإسلام السياسي، وخصوصًا الإخوان المسلمين، كما أن هناك خلاف حول ملف الجماعات الجهادية المسلحة في سوريا. ومن المؤكد أن ملف الإرهاب ستزداد أهميته وسيشكل جوهر الجهود الإقليمية والعالمية خلال السنوات المقبلة. فالإرهاب العالمي والإقليمي والمحلي يتزايد ويضرب بعنف في قلب العواصم الكبرى، وإلى حد كبير نرى أصابع الاتهام الدولية وعلى لسان منظمات ومسؤولين وصناع قرار – منهم الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب– تنتقل من أشخاص وجماعات مسلحة معينة إلى دول عربية وإسلامية، والآن ينسحب الاتهام على الإسلام والمسلمين بشكل عام، وما لم يجر توحيد الجهود العربية والإسلامية ونزع الأشواك بأيدينا سنكون جميعًا في محل الاتهام، بل يمكن أن نرى تحالفات دولية ضد هذه المنطقة من العالم، أو تحالفات دولية مع بعض العرب ضد البعض الآخر.

س: كيف ترى واقع العلاقات المصرية ـ السعودية في المرحلة الحالية وتأثيره على العلاقات المصرية ـ الخليجية والمنطقة العربية بأسرها، وماهي التحديات والحلول؟

ـ الدكتور معتز سلامة: إذا لم يكن هناك توافق مصري ـ سعودي فهذا هو الخطر الذي يواجه المنظومة العربية، لأن الأمة العربية تقوم حاليًا على مثلث استراتيجي أضلاعه: مصر، والسعودية، و الإمارات، وإذا لم يكن هناك توافق بين أطراف هذا المثلث فأعتقد أن العالم العربي سيواجه مزيدًا من المشكلات، وسيسير دون رؤية مستقبلية أمنية أو عسكرية، وفي حال غياب التوافق بين أضلاع هذا المثلث سوف يفقد العالم العربي الكثير.

وهناك روايات مختلفة متداولة بخصوص أسباب هذا التوتر، وفي اعتقادي أن الكثير مما يتردد به قدر من عدم الصواب، وفي الحقيقة لا يمكن إنكار ما شهدته العلاقات خلال الفترة الماضية من جرعة استراتيجية جبارة ربما لم تستوعبها مؤسسات البلدين، لكن على مدى ١٠٠ عام من عمر العلاقات المصرية ـ السعودية لم تتأسس علاقات استراتيجية فعلية، وعلينا الاعتراف بذلك، قدر كبير من العلاقات يدخل في باب الرسميات والعواطف العربية، ولم نبن علاقات استراتيجية فعلية. ولأول مرة وتحديدًا بعد يونيو ٢٠١٣م، كنا إزاء فرصة تاريخية لبناء علاقات استراتيجية بين دول الخليج عامة ومصر، والمملكة العربية السعودية ومصر بشكل خاص، خصوصًا بعد زيارة الملك سلمان التاريخية لمصر في إبريل ٢٠١٦م، كان الاعتقاد أن هذه الفترة مختلفة نوعيًا، وأن العجلة تدور إلى مستوى مختلف من العلاقات يتجاوز تجارب وحساسيات الماضي، لكن للأسف تبين أن الكثير من عُقد الماضي لا تزال مؤثرة، وأن المؤسسات على الجانبين غير مستعدة لأن تتقبل من بعضهما ما يتقبلانه من الآخرين.

وأعتقد أن المفتقد الأساسي هو الحوار الاستراتيجي بين الدولتين، وكان المتصور أن مؤسسات البلدين تتبادلان التقديرات والرؤى الاستراتيجية، وأنه بالنسبة لأزمة مثل الأزمة السورية، أو اليمنية أن يجتمع الجانبان ويتدارسا الخلافات بهدوء، وأن يتفقا على تصور استراتيجي للمستقبل السوري واليمني في ظل المسارات المتوقعة للأزمتين. لكن تبين أن هذا لا يحدث. وفي الحقيقة فإنه إذا استمرت الأزمة في العلاقات المصرية ـ السعودية فإننا قد نكون مقبلين على حقبة جديدة، قد لا يسود فيها الفتور فقط، وإنما قد تنشغل مؤسسات البلدين بالمناكفات التي تضر بالعلاقات العربية، والمستفيد الأساسي من ذلك هي القوى الإقليمية، لذلك أعتقد أن الحوار الاستراتيجي بين البلدين، ضروري لا يكفي إعلان المواقف المبدئية لكل طرف بشأن الأزمات العربية، كما ينبغي الخروج من لغة المنظمات التقليدية التي تصوت فيها الدول مع قرارات لا تنفذها، مهم فعليًا أن ندرك معنى تأسيس علاقات مختلفة عن علاقات الحقبة الماضية في التاريخ العربي التي اكتفت فيها الدول بعلاقات المحبة والمودة والمشاعر العربية دون البناء الحقيقي بلغة المصالح وبمنطق التفاهم الاستراتيجي، لقد مضت أكثر من ٧٠ سنة من عمر النظام العربي ، ويجب التخلص من مواريث هذه الفترة وتكريس منطق جيد في العلاقات العربية، ومن المهم فهم الشخصية الوطنية لكل بلد، فالغائب الأساسي هو فهم مكونات الشخصية الوطنية للشعوب والمجتمعات، وهو ما يمثل المدخل الصحيح في التعارف وبناء لغة المصالح.

تغيير بنية الاقتصاد الخليجي يتطلب محرك ومصادر تمويل جديدة

مستقبل السياسات المالية في دول مجلس التعاون: التحديات والخيارات

تضخ دول مجلس التعاون نحو ١٨ مليون برميل نفط خام يوميًا، بينما تراجعت فوائض عوائد البتروكيماويات من الذروة حيث بلغت ٧٣٢ بليون دولار عام ٢٠١٣م، إلى نحو ٤٤٣ بليون دولار عام ٢٠١٥م، وهو أقل مستوى منذ ٥ سنوات، بل ومن المتوقع أن تتراجع العوائد إلى حوالي ٣٦ بليون دولار عام ٢٠١٦م.

د. محمد البنا

وتراجعت أسعار البترول من أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل في منتصف ٢٠١٤م، حتى وصلت إلى أقل من ٣٠ دولار للبرميل مع بدايات عام ٢٠١٦م، قبل أن تستعيد عافيتها، حيث تراوحت ما بين ٤٠ – ٥٠ في المتوسط خلال هذا العام، سبب ذلك زيادة في المعروض من النفط الخام، بينما تراجع الطلب العالمي، إضافة إلى المنافسة الشرسة من قبل المنتجين من داخل دول الأوبك وخارجها، للحفاظ على حصتهم السوقية.

ويعد عام ٢٠١٦م، نقطة تحول في تاريخ المنطقة، وكان عامًا صعبًا على حكومات مجلس التعاون، حيث شهدت قطر عجزًا ماليًا لأول مرة منذ أكثر من ١٥ عاماً، ومن ثم تأخر تنفيذ الكثير من المشروعات في دول المجلس مع تأخر المدفوعات والاستحقاقات، وانكماش السيولة النقدية، وتراخي عمليات الائتمان في البنوك، تحسباً لمصاعب استحقاقاتها من القروض.

وقلصت دول الخليج نفقاتها من ٦١٥ بليون دولار عام ٢٠١٤م، إلى ٥٦٣ بليون دولار عام ٢٠١٥م، وهناك توقعات بأن يتقلص الإنفاق العام على ٥١٩ بليون دولار عام ٢٠١٦م.

كما شهد معدل النمو الاقتصادي تراجعًا في دول المنطقة، بعد أن ظل لسنوات عند مستويات مرتفعة بلغت في المتوسط ٥,١٪ سنويا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢م، فتقلصت إلى أقل من ٢٪ في السنتين الأخيرتين، وانقلبت الفوائض المالية إلى عجوزات في الحساب الجاري وتبعتها الموازنات العامة بدءًا من العام ٢٠١٤م.

أهم المؤشرات الكلية في دول مجلس التعاون

	٢٠٠٠-٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ متوقع	٢٠١٧ متوقع
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٪ سنويًا	٥,١	٣,٢	٣,٥	٣,٣	١,٨	٢,٣
الحساب الجاري ٪ من GOP	١٧,١	٢١,٣	١٤,٥	-١,٠	-٧,٠	-٤,١
عجز الموازنة العامة ٪ من GOP	١٠,٨	١٠,٢	٣,٣	-٩,٠	-١٢,٣	-١٠,٥

IMF, Regional Economic Outlook. Update: Middle East and North Africa, April, 2016

تحديات تراجع أسعار النفط

شهدت الموازنات العامة في كل من السعودية وقطر وعمان والإمارات خفضاً في الإنفاق العام لم تشهده منذ عقود، مع الاتجاه لتقليص مصروفات الدعم، والتخطيط لتنويع مصادر الإيرادات، استجابة لما يحدث في أسواق النفط العالمية وتوقعات

قلصت دول الخليج نفقاتها من ٦١٥ بليون دولار عام ٢٠١٤ إلى ٥٦٣ بليونًا عام ٢٠١٥ وتوقعات بالتقليص إلى ٥١٩ بليونًا العام الحالي

المستقبل، وقد بدأت كلا من الكويت والبحرين إجراءات انكماشية في الإنفاق الحكومي في منتصف ٢٠١٦م، ومن المتوقع أن تتخذ نفس المسار الذي سعت له باقي دول المجلس، من ترشيد الإنفاق العام، ورفع كفاءة النفقات، وتشديد إجراءات الرقابة المالية.

وإذا كانت موازنة قطر شهدت لأول مرة منذ ١٥ عاماً عجزًا ماليًا، فقد شهدت الموازنة العامة في السعودية عجزاً يقدر بنحو ٨٧ بليون دولار عام ٢٠١٥م، وكان العجز قد قارب حدود ١٠٠ بليون دولار عام ٢٠١٥م، وأعلنت المملكة خفضاً في حجم نفقاتها لعام ٢٠١٦م، بنحو ١٤٪ عن العام السابق، وتأثرت مصروفات الخدمات الاجتماعية، كما عمدت معظم دول المجلس إلى مراجعة دعم المحروقات، والتي كانت تستهدف الاستقرار الاجتماعي، رغم ما تؤدي إليه من تشوهات في الأسعار،وإهدار الموارد نتيجة زيادة الاستهلاك.

لكن الكويت تراجعت عن قراراتها بتخفيض دعم الكيروسين والديزل الذي أجرته أوائل ٢٠١٥م، لعدم موافقة مجلس الأمة على ذلك، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن مصروفات الدعم بدول مجلس التعاون تبلغ نحو ١٧٥ بليون دولار عام ٢٠١٤م، وتشكل وحدها ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالإقليم.

وتشير تقديرات إلى أن مجموع العجوزات في دول المجلس يمكن أن تصل إلى ١٥٣ بليون دولار عام ٢٠١٦م، مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ مجموع العجوزات نحو ١١٩ بليون دولار، ويتوقع أن يبلغ نصيب السعودية في هذا العجز نحو ٥٥٪ أي حوالي ٨٤ بليون دولار، ويتوقع استمرار هذا العجز حتى عام ٢٠٢٠م، بمتوسط عجز يبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويًا بحسب تقديرات شركة الاستثمار الكويتية كامكو.

وهكذا أصبحت الميزة الناتجة عن الفوائض النفطية مصدر أخطار، خاصة مع الاعتماد المفرط عليها في توليد الدخول على المستوى الوطني، أو كمصدر رئيس في الإيرادات العامة، وفي ظل الوفرة في المعروض النفطي، اندفعت الأسعار العالمية إلى الانخفاض نحو مستويات لم تشهدها الأسواق العالمية منذ ١٢ عامًا.

ولعل من أهم تحديات انخفاض أسعار البترول، هو تدهور الوضع المالي للحكومات والموازنات العامة، وأثر ذلك على معدلات النمو الاقتصادي وبرامج التنمية، كما أدى ذلك إلى زيادة الأخطار التي تواجه قطاعات الأعمال في دول الخليج، خاصة أن النشاط الاقتصادي يتحرك صعودًا وهبوطًا مع الإنفاق الحكومي، وهو ما شهد تراجعًا سريعًا خلال العامين الأخيرين (٢٠١٥ – ٢٠١٦م)، وأثر سلباً على مدى توفر السيولة، ومما يزيد من صعوبة الأوضاع الاقتصادية، تزايد الحذر والحيطة لدي البنوك، والتشدد في منح الائتمان والقروض مما يزيد من أزمة السيولة.

ومن هنا فإن الحفاظ على مستويات مناسبة من الإيرادات والإنفاق بحسب متطلبات التنمية، والبحث عن مصادر بديلة لتنفيذ المشروعات العامة، أصبحت تمثل تحديات قائمة لابد من السعي لمواجهتها.

ورغم أن تنفيذ المشروعات في كل من دبي والبحرين والكويت وعمان لم تتأثر كثيرًا، إلا أن المشروعات في كل من قطر وأبو ظبي والسعودية شهدت تباطؤًا ملحوظًا نتيجة تقلص الإنفاق الحكومي، من ناحية أخرى أدت الأزمة إلى تزايد الأخطار أمام قطاعات الأعمال، مع تزايد التحديات التي تواجه الإيرادات والتدفقات النقدية.

وتشير التوقعات بخصوص مستويات أسعار النفط،إلى درجة من الاستقرار،حيث يتوقع استقرار الأسعار عند ٥٠-٧٠ دولار للبرميل حتى عام ٢٠٢٠م، بحسب توقعات IMF، الأمر الذي يعطي مستوى من الثقة، ومن ثم ظلت المشروعات العملاقة في الأجل الطويل دون تأثير كبير، وكذلك الحال في خطط الإنفاق الضرورية، وجعل هناك نوعًا من وضوح الرؤية في المستقبل، حيث من المتوقع أن يشهد الإنفاق العام تحسنًا في عام ٢٠١٧م، وإن كان بمستويات منخفضة عن الأعوام السابقة، خاصة في ظل فرص اللجوء إلى نماذج جديدة من التمويل، والتي إن طبقت بنجاح يمكن أن تجعل من العام ٢٠١٨م، بدء استعادة الرواج.

أولاً: خيارات مواجهة الوضع المالي

تشترك دول مجلس التعاون في عدد من الخواص المتعلقة بوضعها المالي والاقتصادي، حيث تعتمد على إيرادات البترول كمصدر رئيس في تمويل الموازنة العامة، وصلت في السعودية إلى ٧٣٪ عام ٢٠١٥م، كما يمثل الإنفاق الحكومي أهمية خاصة باعتباره المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني فضلاً عن تماثل أولوياتها في تشغيل المواطنين، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق الأمن.

وعلى الرغم من أن أسعار البترول تعافت خلال عام ٢٠١٦م، بعد الهبوط الكبير في مطلع العام، حيث بلغ ٢٦ دولار للبرميل حينذاك، واستقر حول ٥٠ دولار للبرميل في المتوسط على مدار

العام، إلا أن صادرات إقليم مينا MENAمن عائدات النفط قد بلغت ٣٦٠ بليون دولار عام ٢٠١٥م، وشهدت موازنات دول مجلس التعاون عجوزات بلغت ٧٠٠ بليون دولار عام ٢٠١٥م، شكلت نحو ١٣,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالإضافة لارتكاز الاقتصاد الوطني على النفط، فإن الموازنة العامة شكلت القلب النابض في تلك الاقتصادات، حيث تصب فيها عوائد النفط، ويعاد ضخها فتنتعش مختلف الأنشطة الاقتصادية، ورغم أن الإجراءات المالية العاجلةالتي اتخذتها دول المجلس في مواجهة ما شهدته الموازنات العامة من عجوزات مالية، قد خففت من وقع الصدمة، إلا أن الحاجة إلى إصلاحات جذرية أصبحت ملحة، وتحتاج السعودية وحدها إلى حوالي ٣٢٤ بليون دولار لتمويل العجز المتوقع خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠م.

وقد فرضت هذه التطورات عدداً من الخيارات على مستوى المالية العامة، بجانبيها الإيرادات العامة والإنفاق العام، وإجراء عدد من الاصلاحات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، وتطبيق برامج لرفع الكفاءة.

فعلى مستوى المالية العامة توجد عدة خيارات:

- تخفيض الإنفاق العام.
- إعادة النظر في مستويات الأجور في القطاع العام.
- تخفيض دعم المحروقات.
- تقليص التوظيف في القطاع العام.
- تخفيض الإنفاق الرأسمالي – المشروعات.
- تنويع مصادر الإيرادات العامة خاصة من خلال الضرائب.
- زيادة مستويات إنتاج وتصدير النفط، رغم الوصول إلى الطاقات القصوى. بل واحتمال الاتجاه لتخفيض الانتاج سعيًا لاستعادة ووقف تدهور الأسعار.
- إعادة هيكلة الجهاز الإداري للحكومة.
- تطبيق عدد من البرامج الإصلاحية مثل الخصخصة، المشاركة بين القطاع العام والخاص PPP.

وفيما نتعرض لأهم الخيارات الممكنة في الأجل القصير على مستوى المالية العامة.

تنويع مصادر الإيرادات العامة

ستظل الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في دول مجلس التعاون لفترة قد تمتد إلى ١٠ سنوات،ليس فقط بسبب مصاعب تدبير مصادر تمويل بديلة أو مكملة،وإنما باعتبار قطاع النفط لا يزال أهم الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها دول المجلس، وحتى يتم استكمال بناء طاقات إنتاجية كافية في القطاعات الأخرى، وتوليد قدر مناسب من الدخول خارج قطاع الصناعات الاستخراجية أهم قطاعات النشاط الاقتصادي حتى الأن.

هيكل الإيرادات العامة في دول مجلس التعاون (٢٠١٢-٢٠١٤م)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٢-٢٠١٤
الإيرادات غير الضريبية	١٧,٥	٢٠,٢	٢٢,٥	٢٠,١
الإيرادات الضريبية	٣,٣	٣,٢	٣,٨	٣,٤
الإيرادات النفطية	٨٢,٤	٧٩,٨	٧٧,٥	٧٩,٩

Tax Policy Reforms in the GCC Countries: Now and How? Gulf Cooperation Council Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors November 10, 2015 Doha, Qatar

وبصفة أساسية تمثل الإيرادات الضريبية، الملاذ الآمن كمصدر في الإيرادات العامة في معظم دول العالم، والذي غاب طويلا عن هيكل الإيرادات العامة في بلدان مجلس التعاون، حيث لا يزال يشكل نسبة ضئيلة، ويصل إلى ١% في كل من البحرين والكويت، ويقترب من ٢% في كل من قطر والسعودية، ولم يصل إلى ٣% في كل من عمان والإمارات، وهي مستويات بعيدة تمامًا عن الطاقة الضريبية الممكنة لتلك البلدان، ويمكن أن تصل إلى ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويرجع ذلك إلى عزوف دول المجلس عن إقامة نظم ضريبية تمكن من استيفاء احتياجات الحكومات لمصدر مستدام يمكنها من القيام بوظائفها التقليدية من الدفاع والأمن والعدالة، والقيام بدورها الاجتماعي في توفير الخدمات المجتمعية كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وغيرها من مصروفات البنية الأساسية.

الإيرادات الضريبية ٪ من الناتج المجلي الإجمالي ٢٠١٤

م	الدولة	٪
١	البحرين	٠,٦٠
٢	الكويت	٠,٨٠
٣	عمان	٢,٨٠
٤	قطر	١,٧٠
٥	السعودية	١,٤٠
٦	الإمارات العربية	٢,٥٠

Tax Policy Reforms in the GCC Countries: Now and How? Gulf Cooperation Council Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors November 10, 2015 Doha, Qatar

إجراءات دول مجلس التعاون لمواجهة العجوزات المالية خففت من وقع الصدمة إلا أن الإصلاحات الجذرية أصبحت ملحة

وتتعدد أنواع الضرائب بدءاً من الضرائب على الدخل وعلى الاستهلاك (المبيعات والقيمة المضافة) وعلى الثروة. ولا تعرف دول الخليج الكثير عن هذه الضرائب عدا ضريبة الواردات (الجمارك)، والضرائب غير المباشرة (الاستهلاك) على بعض السلع مثل التبغ والكحول.

وبالتالي فإن إدخال نظم ضريبية حديثة، أصبح خياراً حتمياً في الوقت الحالي، ويجب التفكير في وعاء الضريبة وأسعارها، لمواجهة المصاعب المتوقعة، وأيها يمكن قبوله مرحليًا من الأفراد والمنشآت في البداية.

وتمثل الضرائب غير المباشرة خاصة على المبيعات الأقرب إلى حيز التطبيق في المراحل الأولى للإصلاح، حيث تتمتع بغزارة الحصيلة، فضلاً عن مصاعب التهرب أو حتى تجنب الضريبة، وإن كان من أبرز عيوبها سهولة نقل العبء الضريبي إلى المستهلك، وما تسفر عنه من ارتفاع في الأسعار.

هيكل النظم الضريبية في دول مجلس التعاون

	الدخل	السلع	الشركات	التجارة	الملكية	أخرى	الإجمالي
البحرين	٠	٠	٠	٠,٦	٠,٣	-٠,٣	٠,٦
الكويت	٠	٠	٠	٠,٦	٠,٠٣	٠,٢	٠,٨
عمان	٠	٠	١,٤	٠,٧	٠	٠,٦	٢,٨
قطر	٠	٠	١,٣	٠,٤	٠	٠,٠	١,٧
السعودية	٠	٠	٠	٠,٩	٠	٠,٥	١,٤
الإمارات	٠	٠	١	٠,٧	٠	٠,٧	٢,٥

IMF: Tax Policy Reform in the GCC Counties Now and How? Meeting of Minds tries Finance and Central Bank Governors, Doha.

ويمكن البدء في تطبيقها على مراحل، مع مراعاة ظروف الممولين الشخصية، عن طريق فرضها على مجموعة مختارة من السلع والخدمات، التي يسهل حصرها، واستبعاد السلع والخدمات الأساسية حتى لا يضار منها أصحاب الدخول المنخفضة.

أما بالنسبة لضرائب الدخل عمومًا، فإن **الخيار المطروح في المراحل الأولى** يتعلق بالضريبة على دخل الأشخاص غير الطبيعيين (الشركات)، باعتبارهامن أبرز القطاعات المنظمة، ولديها خبرات في إمساك الدفاتر، وإعداد القوائم المالية، وخبراتها في دفع الزكاة، باعتبارها الضريبة الأكثر شهرة في دول المجلس، وبالتالي من الممكن فرض ضريبة على صافي الأرباح بعد خصم قيمة الزكاة، ويمكن أن تكون الضريبة نسبية تبدأ من ١٠% في المراحل الأولى، ثم تزيد تدريجيًا لتصل إلى المعدلات العالمية السائدة حاليًا (٢٠- ٣٠%).

أما النوع الثاني من ضرائب الدخل، فيتمثل في الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين، وعادة ما تأخذ إما شكل ضرائب نوعية، حيث تفرض ضريبة خاصة بكل مصدر من مصادر الدخل، مثل كسب العمل، أي الأجور والمرتبات، والمهن الحرة،والأرباح التجارية والصناعية، أو قد تأخذ شكل ضريبة موحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين، حيث يتم تجميع دخل الممول من كافة مصادر الدخل الفعلية، في وعاء واحد، لتفرض في شكل ضريبة موحدة على الدخل من كافة مصادره، وتمثل الأخيرة الخيار الأفضل، لما تمتاز به من سهولة الإدارة، وغزارة الحصيلة، وسهولة مراعاة ظروف الممول الشخصية.

البحث عن مصادر جديدة لتمويل المشروعات

شهدت مصادر تمويل المشروعات تطورات هامة على مدى العقدين السابقين، وظهرت أنماط جديدة من الشراكة بين القطاع العام والحكومي، خاصة في مجال تمويل الخدمات والمشروعات العامة وإدارتها، وإنشائها. وانتشرت هذه الطرق في معظم دول العالم، ولذلك فإن تراجع عائدات النفط، وانخفاض مصادر الإيرادات الحكومية منها، لا يجب أن يعطل برامج التنمية، ولا يعوق تنفيذ المشروعات العامة فضلا عن خطط التنمية والتحول الاقتصادي، حيث هناك دائمًا فرصًا ونماذج جديدة من تمويل المشروعات.

ومن أهم هذه المصادر، التمويل الخاص للمشروعات العامة، وذلك عن طريق الحصول على القروض من القطاع الخاص، أو طرح سندات حكومية في الأسواق المالية، وفي سبيل دعم عملية تمويل المشروعات العامة، فقد سعت معظم دول مجلس التعاون إلى إقامة وحدات للشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) مثل الكويت، وأصدرت بعضها التشريعات اللازمة مثل الإمارات وعمان.

ونجح الكثير من الشركات المتعاقدة في تقديم تسهيلات مالية للمشروعات التي يقومون على تنفيذها، كما أن المقاولين الأجانب يمكن أن يقوموا بدور هام في تسهيل الحصول على التمويل، وتقديم دعم مؤسسي من دولهم.

ويعتبر نموذج الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص PPP من أهم البدائل، وهو عبارة عن عقد اتفاق طويل الأجل بين طرف من القطاع الخاص، ومؤسسة أو هيأة حكومية، لتوفير خدمات عامة، أو إقامة أصل من الأصول العامة، بحيث يتحمل

الطرف الخاص الأخطار الأساسية، ومسؤولية الإدارة، مع ربط العائد بالأداء والإنجاز.

ومن خلال ذلك النظام تحدث شراكة تجمع بين المهارات والموارد في كل من القطاع العام والخاص، من خلال المشاركة في الأخطار والمسؤولية، وهو ما يسمح للحكومة أن تستفيد من خبرات وموارد القطاع الخاص، وأن تركز على عمليات وضع السياسات والتخطيط، والتنظيم، مع تفويض الأعمال والعمليات اليومية إلى إدارات متخصصة.

وقد تضمنت خطة التحول الوطني في السعودية على سبيل المثال تنفيذ ٥ مشروعات بحلول عام ٢٠٢٠م، وفق آلية PPP، ومن المتوقع أن يتم تطبيقه في قطاعات أخرى مثل النقل والصحة والتعليم، وإن كان الأمر لا يزال يتطلب إطارًا تنظيميًا خاصًا إضافة إلى النظام أو القانون التجاري.

ثانيًا: السبيل إلى تغيير بنية النظام الاقتصادي

لا يستقيم الإصلاح المالي دون بنية اقتصادية مواتية، ونتذكر التحذيرات التي كانت تثار نتيجة تراكم الفوائض البترولية وأثر الوفرة المالية على النمو الاقتصادي، ومن أهمها ما يعرف بالمرض الهولندي، وكيف يمكن تجنب الوقوع في فخ الوفرة والركون للفوائض، وما يترتب عليها من إهمال قضايا التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، والاستثمار في الأصول البشرية وتكوين رأس المال البشري، فضلا عن التراخي في التكوين الرأسمالي وبناء أصول انتاجية في مجالات الإنتاج المختلفة خاصة في الصناعات التحويلية والحديثة وغيرها من قطاعات الخدمات المالية واللوجستية.

الأن يدق خطر العجوزات المالية جرس الإنذار خاصة وأن عودة أسعار النفط لسابق عهدها لم يعد يلوح في الأفق، وأصبحنا أمام سيناريو مختلف الأبعاد، يتطلب تغيير بنية النظام الاقتصادي في دول التعاون، وهو ما يتطلب البحث عن:

- محرك آخر للنشاط الاقتصادي غير الإنفاق الحكومي.
- مصادر أخرى لتمويل الموازنات الحكومية، غير ايرادات النفط.
- مصادر دخول أخرى غير القطاع الأولي.
- تغيير منظومة القيم والمسلمات الاقتصادية.

ومن ثم، فهناك ٤محاور رئيسية للبدء في هذا التحول الذي لم يعد خيارًا ضمن خيارات بديلة، بل طريقًا وحيدًا.

المحورالأول: يتعلق بمحرك النشاط الاقتصادي، وضرورة البحث عن محرك أخر مستدام يمكن الاعتماد عليه في تغير الواقع، وضمان استمرارية النمو الاقتصادي.

فقد شكل الإنفاق الحكومي المحرك الأساسي لحركة الأنشطة في الاقتصادات الخليجية، من خلال التمويل السخي للمشروعات التنموية، وشملت البنية التحتية والمصروفات الاجتماعية على التعليم والصحة، والتوظيف في القطاع الحكومي، والسخاء في منح الأجور للعاملين في الحكومة، وتقديم القروض والمنح للمواطنين، ودعم السلع والخدمات.

المحور الثاني: يتعلق بوضع الموازنة العامة للدولة، حيث فيها تصب إيرادات النفط، ومن مصروفاتها تتحرك باقي قطاعات النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإن إصلاح بنية النظام الاقتصادي تبدأ من البحث عن مصادر أخرى لتمويل الإيرادات وتنتهي بإصلاح هيكل الإنفاق العام.

المحور الثالث: توليد الدخل من التراكم الرأسمالي بدلا من توليد الدخل عن طريق استهلاك الثروة النفطية.

اعتمد هيكل الاقتصادات الوطنية في دول مجلس التعاون لسنوات طويلة على القطاع الأولي، ممثلا في استخراج النفط الخام والغاز، وتصديرها،بجانب أنشطة اقتصادية أخرى، بعضها يعتمد على الموارد الطبيعية كالزراعة والصيد، وبعضها نشأ من خلال العلاقات التشابكية مع قطاع النفط والقطاع الحكومي، مثل الصناعات البتروكيماوية، ونشاط المقاولات، والتجارة والتوزيع، والمصارف، والكهرباء، والمياه.

وهكذا ارتكزت بنية الاقتصادات الخليجية على توليد الدخل أساسًا من استخراج وتصدير الثروة النفطية، ليعاد ضخ العوائد في المجتمع، مما ولد عددًا من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، دون أن تتكون الأصول الإنتاجية (البشرية والمادية، والتقنية) الكافية لاستمرار تولد الدخول وتكوين ثروات أخرى بشكل تلقائي أو ذاتي.

ويتطلب الأمر تغيير بنية الاقتصاد الوطني من هذه الحالة، حيث توليدالدخل عن طريق استهلاك الثروة النفطية، إلى حيث تتولد الثروات من تكوين وتشغيل الأصول الرأسمالية، التي تتمثل في الموارد المادية للإنتاج (بشرية ومادية، وتقنية)، والتي تسفر عن إنتاج سلع وخدمات، وتوليد قيمة مضافة، ودخول مكتسبة لعناصر الإنتاج، ينفق جزء منها على الاستهلاك، ويدخر الجزء الآخر، ليعاد إنفاقه في تكوين أصول إنتاجية أخريبمزيج من رأس المال البشري، ورأس المال المادي والمعارف والتقنيات.

ولكي يتحقق ذلك لابد من استبدال الإنفاق العام كمحرك للنشاط الاقتصادي، بحوافز مستدامة تتمثل في الربح الرأسمالي،

إدخال نظم ضريبية حديثةأصبح خيارًا حتميا ويجب التفكير في وعاء الضريبة وأسعارها خاصة في مواجهة المصاعب المتوقعة

باعتباره المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، لكي يتوفر الدافع لدي رواد الأعمال على تحقيق المزيج الأمثل للموارد الاقتصادية، وتشغيلها وتحقيق قيمة مضافة، ومن ثم انتاج السلع والخدمات وتوليد الدخول، وهكذا يتم توليد الدخل من التراكم الرأسمالي (البشري والمادي والمعرفي والتقني) بدلا من توليد الدخل عن طريق استهلاك الثروة النفطية.

المحور الرابع: تغيير منظومة القيم والمسلمات الاقتصادية، يعتمد أي نظام اقتصادي معاصر على مجموعة من القيم والمسلمات، تتعلق بوظيفة الدولة ممثلة بدور الحكومة في النشاط الاقتصادي، ومجموعة قيم العمل التي تشكل ثقافة العاملين بالمجتمع، وتوفير إطار تنظيمي موات للنمو الاقتصادي.

تغير مفهوم دور الدولة من القيام بالتنمية إلى قيادة التنمية

كما ذكرنا فإن إقامة نظام اقتصادي معاصر، يتطلب تغييراً في منظومة القيم والمسلمات التي سادت خلال العقود الماضية، وعلى رأس هذه المنظومة يأتي دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالحكومات التي أخذت على عاتقها مهمة التنمية، والقيام بريادة الأعمال، يجب أن تتغير إلى قيادة التنمية، وتفسح المجال أمام الأفراد والقطاع الخاص، كي يتولوا مهام الادخار والاستثمار والإنتاج وتكوين الأصول الإنتاجية، وتراكم الثروات.

من ناحية أخرى، فإن الدولة التي تعهدت من البداية تقسيم الثروة التي تأتي من مورد ناضب، عن طريق التوظيف الحكومي، والأجور العالية، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، وتقديم الدعم، عليها أن تفسح المجال، وتلزم الأفراد بالتعلم واكتساب مهارات العمل، والإسهام في خلق القيمة المضافة، من خلال القيام بدور إيجابي في إنتاج السلع وتقديم الخدمات، وتكوين الثروة من خلال اسهاماتهم في العملية الانتاجية.

تغيير مبدأ الدخل على أساس المواطنة إلى الدخل على أساس العمل

كذلك فإن مبدأ الدخل في مقابل المواطنة، سيتحول إلى الدخل في مقابل المساهمة في توليد القيمة المضافة والانتاجية والعمل، بشرط أن يتم إعداد الأفراد بشكل جيد لسوق العمل، والسعي لإعداد جيل من رواد الأعمال لقيادة العمل في مجالات النشاط الاقتصادي الحديثة، التي تتطلب مبادرات جادة وقدرات عالية من الإدارة والتنظيم.

ويدعم هذا التحول الدور الجديد للحكومة في قيادة النمو والتنمية من خلال إعداد الموارد البشرية والمعرفية والتقنية اللازمة للعمل في مختلف المجالات باعتبارها عنصراً حاكماً في منظومة البناء الاقتصادي الجديد القائم على دوافع الربح، وزيادة القدرة على إشباع الحاجات الإنسانية.

ويتطلب ذلك تنمية قدرات رواد الأعمال بالقطاع الخاص، وإفساح المجال أمامهم للقيام بدورهم في تنفيذ خطط التنمية، وتحمل مسؤولية البحث عن المزيج المناسب من الموارد الاقتصادية، بطريقة تحقق مخرجات ذات قيمة تفوق المدخلات.

توفير إطار تنظيمي موات

إن النجاح في تطبيق هذه التحولات وقيام الأطراف بدورها مرهون بأن تحقق الدولة تشريعات العمل،والتأمينات الاجتماعية وتنظيم الأسواق،وتوفير المعلومات.

من ناحية أخرى فإن توفير إطار قانوني واجتماعي واقتصادي وثقافي، يدعم التحول نحو اقتصاد حديث، يتم من خلاله توليد الدخل عن طريق تكوين الأصول الإنتاجية وتشغيلها،فالنظم الاقتصادية ليست فقط أطرًا لتبادل السلع والخدمات وإنما هي أيضًا أطر لعملية حشد الموارد الاقتصادية، وكيفية إنتاج السلع والخدمات، ونمط توزيع الدخل والثروة، وتحديد أنصبة العناصر في القيمة المضافة، إضافة إلى توفير البيئة المواتية للابتكار، وتكوين الثروة والتغير الاجتماعي.

محاذير التحول:

هناك عدد من المحاذير يجب التنبيه لها خلال التحول والمراجعة سواء للنظم أو القيم أو التوجهات.

- التخصيصية

من أهم هذه المحاذير التعامل مع عملية الخصخصة بحذر، فمما لا شك فيه أن القطاع الخاص يتميز عن الحكومي بالبعد عن البيروقراطية، وتطبيق مبادئ الثواب والعقاب، وعدم ضمان الوظيفة إلا بالعمل، وسهولة قياس الانتاجية مقابل العائد المادي الذي يعتمد عليه القطاع الخاص.

ومن ثم فإن تحويل مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة، مسألة محسومة ويجب المضي فيها، لكن المحظور الذي نود التنبيه إليه يتعلق بكل من خدمات التعليم والرعاية الصحية، والتأمينات الاجتماعية.

- خدمات التعليم

بالنسبة للتعليم يجب التمييز بين التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي من حيث المنافع العامة، والمنافع الخاصة، وعلاقة ذلك بتمويل العملية التعليمية.

فالتعليم قبل الجامعي وتحديدًا التعليم الأساسي، حيث تزيد منافعه العامة عن المنافع الخاصة، حيث العائد على المجتمع من تعليم الأفراد حتى هذه المرحلة يزيد من إنتاجيتهم، وقدرتهم على اكتساب المعارف، ويرفع من إدراكاتهم بالقضايا

العامة، ويساهم في زيادة مشاركتهم في خدمة المجتمع، فضلا عن اكتساب القيم والعادات والثقافة الوطنية.

من هنا يجب عدم التوسع في الاعتماد على القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم الأساسي، وأن تظل مؤسسات التعليم هذه المرحلة حكومية لا تستهدف الربح، وأن يقدم مجانا ويكون إلزاميًا، فضلا عن توحيد مصادر القيم والثقافة الوطنية واللغة الأم التي تشكل وجدان المواطنين، وتصنع اللحمة بين أفراد المجتمع.

أما بالنسبة للتعليم الفني المؤهل لسوق العمل، والتعليم الجامعي بصفة أساسية، فإن قيام مؤسسات خاصة بتوفيره، بجانب المؤسسات الحكومية، أمر مقبول خاصة على أساس أن منافع التعليم الجامعي الخاصة، أي التي تعود على الفرد، تفوق المنافع العامة، أو بمعني أخر فإن مردود الحصول على الشهادات الفنية، والجامعية الأولى يعود بالنفع المباشر على الأفراد.

من ناحية أخرى، فإن التوسع في التعليم الجامعي الخاص، يجب ألا يكون على حساب الجامعات الحكومية، ومن المتوقع أن يتزامن ذلك مع ضرورة سعي الجامعات عمومًا، لزيادة مصادر التمويل الذاتية، ليس فقط لتوفير مصادر مالية إضافية، ولتعويض النقص في الدعم الحكومي، وإنما أيضًا لزيادة إسهام الجامعات في التنمية الاقتصادية من خلال دعم البحث العلمي، وتشجيع الابتكارات، ونقل التقنية، والاستغلال التجاري لما يتم التوصل إليه من ابتكارات، وحقوق الملكية الفكرية.

- خدمات الرعاية الصحية

خدمات الرعاية الصحية تعد واحدة من مسؤوليات الدولة تجاه المواطنين والسكان عمومًا، ورغم أن الرعاية الصحية تحمل الكثير من سمات السلع العامة إلا أن أمر تخصيصها، وما تتسم به من القدرة على الاستبعاد تجعل من الممكن التعامل معها كسلعه خاصة، ويقصد بذلك إمكانية إشراك المستفيدين من الخدمة في تكاليف توفيرها.

وتزايدت تكاليف توفير الخدمات الصحية في السنوات الأخيرة، نتيجة التقدم التقني في التشخيص والعلاج، فضلا عن التغيرات الديمغرافية التي تسود معظم دول العالم وارتفاع نسبة كبار السن، إلا انه يلاحظ أن الرعاية الصحية من الخدمات التي تحمل أخطارًا يمكن التنبؤ بها، ومن ثم أمكن وضع نظم للتأمين عليها في حالة حدوثها، وانتشرت نظم خدمات الرعاية الصحية التي تقوم أساسًا على التأمين ضد أخطارها في معظم دول العالم.

وإذا كان المبدأ الأساسي في تطبيق نظم التأمين الصحي، باعتباره الطرف الثالث أي الممول لتكاليف الخدمات الصحية، بجانب متلقي ومقدم الخدمة، هو أن يتحمل المستفيدون سداد اشتراكاتهم، الا أن صفة النفع العام، أو السلع العامة التي تنطبق جزئيًا على الرعاية الصحية، تفسح المجال أمام الحكومة، وتلزم أرباب الأعمال بالقطاع الخاص، بضرورة المساهمة جزئيًا في اشتراكات التأمين الصحي، وفي حال الفقراء إلى تحمل الحكومة بكامل أعباء الاشتراكات، والتي تمول من الخزانة العامة أي من حصيلة الضرائب والإيرادات.

- التأمينات الاجتماعية

تمثل التأمينات الاجتماعية نظمًا ضمن شبكة الأمان الاجتماعي الذي يعد من أهم وظائف الدولة، وقد نشأت لتوفير الحماية للعاملين بأجور لدى الغير ضد أخطار البطالة، والتقاعد، والمرض والإصابات، والوفاة أثناء الخدمة خاصة بعد تعرض الاقتصادات الحرة لمخاطر التقلبات الاقتصادية والكساد.

ونظرًا للطبيعية الاجتماعية لهذه الأخطار، حيث تنعكس على المجتمع، رغم أن الأفراد هم من يتحملونها، فقد أخذت الدولة على عاتقها أمر تنظيم وإدارة صناديق التأمينات الاجتماعية والإشراف على إدارة أموالها واستثمار فوائضها. وكأي أخطار لها صفة اجتماعية تشارك الحكومة، جزئيًا في سداد الاشتراكات الدورية باعتبارها من أرباب الأعمال، وكذلك الحال مع أصحاب الأعمال، بجانب العاملين المستفيدين من تلك الخدمات.

ومع التحولات الديمغرافية، من حيث طول العمر المتوقع، وتراجع أعداد الداخلين الجدد في صناديق التأمينات، فقد واجهت نظم التأمينات الاجتماعية مصاعب مالية في دول مثل أمريكا، والمملكة المتحدة، واليابان وغيرها، مما أدى إلى الدعوة لتطبيق نظم التأمينات الخاصة على تلك الصناديق، من خلال زيادة حصة العاملين، وربط استحقاقاتهم بمقدار المدخرات التي يساهمون بها، وتغير نمط استثمار فوائض تلك الصناديق، الأمر الذي يمكن إدراجه تحت دعاوى الخصخصة التي تطبق على منشآت الأعمال التي تملكها الحكومة.

هذا هو المحظور الرابع، والذي يتمثل في خشية الانجراف نحو تخصيص خدمات التأمينات الاجتماعية، في الوقت الذي تتردد فيه الدول المتقدمة في تطبيق نظم التأمينات الخاصة على صناديق التأمينات الاجتماعية، فضلا عن الاختلاف الواضح في هيكل التركيبة السكانية بدول مجلس التعاون عن نظيرتها في الدول المتقدمة، إضافة إلى فرص التشغيل المتوقعة مع التقدم الاقتصادي، مما لا يضع ضغوطًا تذكر على صناديق التأمينات الاجتماعية إذا ما أحسن إدارتها واستثمار فوائضها.

***أستاذ الاقتصاد ومستشار وكيل الجامعة للأعمال والإبداع المعرفي بجامعة الملك عبد العزيز**

العلاقات بين دول الخليج وأوروبا من وجهة نظر أوروبية:

علاقة ودية في الظاهر .. ومتقطعة ومترنحة في الواقع

كان عام ٢٠١٦م، نقطة تحول على صعيد السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي، حيث شكل انهيار النظام الإقليمي الذى بدأ بانتفاضات الربيع العربي في نهاية عامي ٢٠١٠ و٢٠١١م، فراغًا سعت دول مجلس التعاون الخليجي في بادئ الأمر لتداركه عن طريق المشاركة في الشؤون الإقليمية بدرجة أكبر، إلا أن عواصم دول مجلس التعاون الخليجي أدركت بحلول عام ٢٠١٦م، أن العديد من القضايا على الصعيد الإقليمي قد خرجت إلى النطاق الدولي، وفي خضم هذه العملية، بدأت قوانين اللعبة السياسية في تهميش تأثير دول الخليج، وكنتيجة لذلك، بدأ الاهتمام بإعادة التوجه للقضايا المحلية وذلك بالتركيز على التهديدات الأمنية الوطنية المحورية والمؤثرة بصورة مباشرة على استقرار دول الخليج، ويشمل ذلك نقطتين أساسيتين: الحرب في اليمن ومنع التدخل الإيراني من الوصول إلى منطقة الخليج.

د. كريستيان كوخ

وعندما واجهت دول الخليج الاضطراب المتصاعد في الدول المجاورة، كانت استجابتها في البداية عبارة عن سياسات خارجية عدائية إلى حد ما، تشمل تدعيم الانتفاضات التي حدثت في سوريا وليبيا، والتدخل في اليمن لمنع جهة غير حكومية كالحوثيين من توسيع نطاق سيطرتهم على البلاد، ودعم مصر في محاولتها لاستعادة استقرارها المحلي بعد تولي الرئيس السيسي للحكم. ولكن بنهاية عام ٢٠١٥م، أصبح من الواضح أن تأثير مجلس التعاون الخليجي على التطورات في كل من هذه النواحي لم يكن مرضيًا، ويرجع ذلك في جانب منه إلى قدرات دول مجلس التعاون الخليجي المحدودة، ولكنه يرجع أيضًا الى اتساع رقعة تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الإقليمية (التدخل الروسي في سوريا، والدور الرئيسي للولايات المتحدة في محاربة الدولة الإسلامية، والتدخل التركي في العراق)، فقد نقلت دول المجلس محور اهتمامها إلى شبه الجزيرة العربية ومحيطها المجاور المباشر. وحيث أن هذا التحول لم يكن كاملاً، إذ أن دول الخليج مازالت مستعدة للتدخل في حال كان الأمر مرتبطاً بمصالحها المباشرة، فإن الدور الذي تضطلع به الجهات الدولية الرئيسية وعدم رغبتها بشكل عام في معالجة العديد من الأسباب الجذرية للصراع، كان وراء هذا التحول.

وقد أدى ذلك إلى أن القضايا التي كانت تشارك فيها دول مجلس التعاون الخليجي بشكل صريح أضحت في مرتبة ثانوية، بما فيها القضايا الخاصة بالعراق وسوريا ومصر وليبيا ولبنان، وبينما في كل حالة منها مازال لدى دول الخليج مصالح محورية قائمة تتطلب من حين إلى آخر مبادرات واستجابات بشأن السياسات، إلا أنها لم تعد هي المتصرف الفعلي الذي يرغب في تشكيل الأحداث أو التأثير على الشؤون الداخلية في تلك البلاد، وعوضًا عن ذلك أصبح المنظور العربي الخليجي للأوضاع أن غالبية الشرق الأوسط الآن يعتبر قضية دولية تقتضي حلولاً وقرارات ممكنة فقط عن طريق تفاعل المجتمع الدولي بأكمله. وفي الوقت الراهن، تعتبر اليمن والقلق حول سياسة تدخل إيران في شبه الجزيرة العربية خطوطاً حمراء لا يمكن الاستهانة بها.

ويؤثر السياق السابق أيضًا على الدور الذي تحافظ من خلاله دول مجلس التعاون الخليجي على علاقاتها الدولية الأساسية، وبشكل رئيسي مع الولايات المتحدة، وكذلك مع روسيا وأوروبا وآسيا. ولم يكن التحول جوهريًا في هذه الحالة كما حدث على الجبهة الإقليمية، فمازال تركيز مجلس التعاون الخليجي منصبًا على العلاقة القوية مع الولايات المتحدة بالرغم من الاعتراضات العديدة الموجهة إلى السياسات التي تتبعها حكومة أوباما. وقد

ثبت عدم صحة الافتراضات التي تزعم الانفصال عن واشنطن أو إعادة توجيه السياسة الخارجية العامة لدول الخليج بعيدًا عن الولايات المتحدة، وبالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي ستستمر في تطوير العلاقات الدولية المعتمدة على مصالحها بالتحديد والتي لا ترتبط فقط بالولايات المتحدة، إلا أن التوجه نحو الغرب يظل أمرًا جوهريًا.

العلاقات مع الولايات المتحدة

كانت المخاوف تجاه الفجوة الآخذة في الاتساع بين مصالح دول مجلس التعاون الخليجي ومصالح الولايات المتحدة فيما يخص أمن الشرق الأوسط واستقراره من أولى العوامل التي أدت إلى اتخاذ مجلس التعاون الخليجي موقفًا فعّالاً بخصوص الشؤون الإقليمية، وفي أوائل عام ٢٠١٦م، أصبح مجلس التعاون الخليجي على اقتناع تام بأن حكومة أوباما الأمريكية لن تفي بما كان يعد مصالح جوهرية لمجلس التعاون الخليجي. وكانت نتيجة ذلك عملية انفصال متواصلة انتظرت فيها ببساطة دول المجلس حتى انتهاء فترة رئاسة أوباما، وتمثل هذا الابتعاد في عدم إجراء أي زعيم من زعماء مجلس التعاون الخليجي أي زيارة رسمية لواشنطن في عام ٢٠١٦م، وكانت زيارة الرئيس أوباما إلى الرياض في أبريل ٢٠١٦ م، حيث التقى معظم زعماء مجلس التعاون الخليجي زيارة ودية لم تسفر عن أي أحداث يجدر ذكرها.

وقد قوبل انتخاب دونالد ترامب في نوفمبر ٢٠١٦م، بقدر من الاندهاش والمفاجأة ولكن ليس بالضرورة بنفس القدر من التخوف الذي شهدته أوروبا والمناطق الأخرى، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن فترة ولاية الرئيس أوباما حملت خيبة أمل من حيث الشكل والجوهر، فاتسمت السياسة الخارجية للولايات المتحدة تحت حكومة الرئيس أوباما بأنها تطبيق حرفي للسلطة الأمريكية في المنطقة، حيث أن استعداد أوباما الواضح لإعطاء إيران التفويض المطلق فيما يتعلق بالشؤون الإقليمية المتزامن مع الاتفاقية الشاملة لبرنامج إيران النووي، بالإضافة إلى أن انتقاده لاعتمادية مجلس التعاون الخليجي على الحماية الأمنية الأمريكية اعتُبر بأنه موقفًا ساذجًا بل خطيرًا أيضًا. فخلال حكم أوباما، لم تشعر أبدا دول الخليج بأنه عندما يأتي وقت الحسم، ستجد واشنطن سنداً لها.

ويعد التدخل في اليمن عبر تحالف تقوده المملكة العربية السعودية مثالاً على ذلك، ففي الوقت الذي رأت فيه السعودية ودول أخرى في مجلس التعاون السيطرة المحتملة للحوثيين على اليمن بأكملها على أنه تهديد لأمنها، كانت واشنطن ترى بأن الرياض تبالغ في رد فعلها وأن التحالف -من خلال الأعمال العسكرية - قد فتح فرصة أخرى غير ضرورية لحدوث اضطراب في الشرق الأوسط، والجدير بالذكر أن السعودية وشركاءها كانوا على وعي بتخوف حكومة أوباما، ومن ثم لم يُقدم إلى واشنطن الإنذار الكافي المسبق للتدخل الوشيك الذي حدث. لقد استمرت حالة عدم الاتفاق بين الجانبين طوال عام ٢٠١٦م، كما تواصل النقد المتزايد من واشنطن تجاه الحملة العسكرية التي تجري في اليمن، كما وُجهت دعوات لوضع قيود على بيع الأسلحة في دول الخليج.

لقد اتضحت مسألة تضرر الثقة بين حكومة أوباما ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل لا يمكن إصلاحه بإصدار قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا)، وبالرغم من أن أوباما استخدم حق النقض (الفيتو) للاعتراض على تشريع القانون إلا أن تجاهل الكونجرس للفيتو بعدها كان بمثابة دليل أمام الخليج العربي على أن الحكومة الأمريكية قد دافعت على مضض ضد تشريع القانون وأنها لم تبذل إلا القليل من الجهد لمنع إقرار التشريع بالفعل.

وعلى خلفية خيبة الأمل تلك، فإن انتخاب دونالد ترامب لمنصب الرئيس القادم قوبل بشيء من التفاؤل والأمل لاستعادة العلاقات بما يتوافق مع المصالح المباشرة لمجلس التعاون الخليجي. فمن جانب كان هناك تصور بأن في حال انتخاب هيلاري كلنتون لم يكن هناك الكثير من التغييرات في أسلوب تعامل الولايات المتحدة مع منطقة الخليج، بل في الشرق الأوسط ككل، حيث أن العديد من الشخصيات التي عملت تحت رئاسة أوباما كانت ستستمر في العمل تحت رئاسة هيلاري كلينتون. وعلى الجانب الآخر، وفي الوقت الذي بدأ فيه الرئيس المنتخب ترامب بإعلان فريق السياسة الخارجية الخاص به، كان هناك شعور بأن الكثير من تخوفات مجلس التعاون الخليجي تجاه المنطقة لا سيما تلك المتعلقة بإيران ستصل أخيرًا إلى واشنطن، وأنه من هذا المنطلق ستعود مصالح مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة إلى مستوى أكثر ترابطًا.

ولكن مازال الأمر مجهولاً ما إذا كان هذا السيناريو سيحدث بالفعل أم لا، إلا أنه من المؤكد أن الحيرة التي تحيط بالنهج الذي سوف تتبعه حكومة ترامب فيما يتعلق بالخليج والشرق الأوسط جعلت المنطقة بأكملها تدخل في حالة من الترقب. وبالرغم من تركيز ترامب على الأولويات المحلية وإعلانه عدم رغبته في التدخل في الشؤون الإقليمية، فإنه من غير المؤكد بعد ما إذا كان الشرق الأوسط يفرض نفسه بطريقة أو بأخرى على أجندة ترامب أو ما إذا كان في الإمكان منع تفكك المنطقة بدون تدخل أكبر من الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فمن المرجح أن يظل الخطاب المعادي للتيار الإسلامي الذي يتبناه الكثيرون من معسكر ترامب والتأثير المحتمل لتشريع قانون جاستا محل خلاف بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي. فالعلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة مازالت على المحك وفي حاجة إلى اتحاد قوي.

العلاقات مع روسيا

مع التدخل الروسي في سوريا سرعان ما ظهرت موسكو مرة أخرى كقوة لا يستهان بها، إلا أن أثرها على العلاقات المباشرة مع دول مجلس التعاون الخليجي كان ضئيلاً، ومن منظور مجلس التعاون الخليجي، فإن عدم رغبة الولايات المتحدة في اتخاذ موقفًا مباشرًا ضد نظام الأسد والدعم الإيراني لدمشق أتاح الفرصة التي انتهزتها روسيا على الفور، وقد أثار تدخل روسيا المباشر في سوريا تساؤلات أكثر مم قدم أجوبة لا سيما وسط قلق مجلس التعاون الخليجي من دعم روسيا للسياسات الإيرانية في المنطقة.

وبالمقارنة مع علاقات مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة، نجد دول الخليج وقد أولت اهتماماً دبلوماسيًا بشكل أكبر بكثير لتصريحات موسكو، وكان الاجتماع المنعقد في مايو ٢٠١٦م، بين روسيا ووزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي واحداً من بين أمثلة عديدة تبادل فيها الطرفان وجهات النظر وناقشا أولوياتهما فيما يتعلق بالتطورات الإقليمية، وبالرغم من أن الكثير من هذه الاجتماعات تضمنت ما يطلق عليه "النقاشات الصريحة" إلا أنهما أخفقا في نهاية الأمر في تقليل الاختلافات في الرأي حول معظم القضايا.

إن مجلس التعاون الخليجي على وعي تام أنه لا يمكن تجاهل روسيا في المنطقة، فالعلاقات القائمة منذ أمدٍ بعيد بين إيران وروسيا بالإضافة إلى قرار روسيا بالتدخل العسكري في سوريا تُعد مؤشرات على أنه ينبغي الاعتراف بصلاحيات السياسة الروسية وإدراكها عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط. إلا أن مسألة اتحاد روسيا مع الخصوم الرئيسيين لمجلس التعاون الخليجي في المنطقة قد سلطت الضوء على القيود القائمة عندما يتعلق الأمر بتطور أكبر في العلاقات بين الطرفين، وبالنسبة لمحاولة روسيا تحقيق التوازن في سياسة الشرق الأوسط الخاصة بها بين أربعة محاور: إيران وإسرائيل وتركيا والدول العربية، فمن المرجح أن تتخبط هذه المحاولة وسط تناقضاتها من منظور دول الخليج. وتظل وجهة نظر العواصم الخليجية إلى أن تطبيق أساليب موسكو قصيرة المدى يتم على حساب تحقيق استراتيجية متماسكة بعيدة المدى.

وفي هذا الصدد، فإن تطلع موسكو إلى أن تضطر دول الخليج إلى اللجوء إليها – بسبب خيبة الأمل جراء سياسة الولايات المتحدة، ولأن بعض القضايا مثل قضية سوريا لا يمكن حلها دون تدخل روسيا – من المرجح أن يؤول ألى الاحباط. وتتضح مسألة عدم وضع روسيا علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي كأولوية من حقيقة أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتن لم يقم بزيارة دول مجلس التعاون الخليجي إلا مرة واحدة فقط عام ٢٠٠٧م، وكانت تُجرى جميع الاجتماعات واللقاءات مع بوتن في روسيا.

وبشكل عام، ثمة حدود واضحة لما يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تقدمه إلى روسيا لحثها على تغيير موقفها تجاه المنطقة، فمن الواضح أن الحوافز الاقتصادية غير كافية وكذلك الحدود التي يجب أن يتوقعها مجلس التعاون الخليجي من روسيا عندما يتعلق الأمر بإدارة الصراع الإقليمي. وبذلك، ستحتفظ دول مجلس التعاون الخليجي بخطوط التواصل مع موسكو ولكنها لن تعتبر روسيا كبديل حقيقي يمكن له أن يشارك بدوره في حماية مصالحها مثلما تستطيع الولايات المتحدة.

العلاقات مع أوروبا

إن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا تبدو ظاهريًا علاقات ودية، ولكنها في الحقيقة علاقات متقطعة

ومترنحة، وقد أكدت التطورات في عام ٢٠١٦م، أنه من المرجح أن تؤثر عوامل عديدة بشكل كبير على العلاقة بين أوروبا والخليج على كل من المستوى الثنائي بين الخليج وأوروبا، وعلى المستوى متعدد الأطراف بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

أولاً - إن الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني قد فتحت الباب لمزيد من الروابط الجديدة والمختلفة بين أوروبا وطهران. ومع أخذ دور الاتحاد الأوروبي باعتباره المفاوض الرئيسي في الاتفاقية، فإن دور أوروبا لا يقتصر فقط على الاسهام في إنجاح الاتفاقية، بل إن مسألة نجاحها أو فشلها في نهاية المطاف تقع إلى حد كبير في يد الاتحاد الأوروبي ومدى قدرته على إقناع إيران بأن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث (بوصفهم المتفاوضون مع إيران حول الاتفاق- يوفون بالتزامهم في الصفقة، ولن يكون ذلك مهمة سهلة خاصة مع قدوم حكومة ترامب، ومع ذلك سوف تبذل أوروبا جهودًا بالفعل لضمان تحقيق الاتفاقية الشاملة وعدم تجاهلها، وهنا تأتي نقطة الخلاف بين أوروبا ومجلس التعاون الخليجي، إذ تظل الاتفاقية محل شك بين دول الخليج حيث يكمن الخوف في استغلال إيران للاتفاقية للتغطية على سياساتها المرفوضة في المناطق الأخرى، وبالتحديد في الخليج وفي سوريا، وأن إيران تواصل بعض البحوث النووية التي يمكن أن تُفعَّل فور انتهاء مدة الاتفاقية. وفي هذا السياق، ومادامت أوروبا مستمرة في افتراض حسن النية في تعاملها مع إيران، فستبقى العلاقات تتأثر مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً - في الوقت الذي تحرص فيه أوروبا على تعزيز العلاقات مع طهران، تخضع سياسات دول مجلس التعاون الخليجي الخارجية والأمنية للمراقبة الدقيقة، حيث تنظر أوروبا بتشكك الى وضع النشطاء في دول المنطقة العربية خاصة في اليمن وليبيا وسوريا، وذلك على المستويين الرسمي والشعبي. ونتيجة لذلك تجد دول مجلس التعاون الخليجي المناخ السياسي في العواصم الأوروبية وفي بروكسل أقل ترحيبًا من ذي قبل. ويمكن لذلك أن يتغير بتركيز دول مجلس التعاون الخليجي على القضايا الداخلية والقريبة منها أكثر من تركيزها على القضايا الخارجية. ولكن تظل الحقيقة أن أي إجراء تتخذه دول الخليج هو موضع تساؤل، حيث ينظر الكثيرون في أوروبا إلى دول الخليج بوصفها جزءًا من المشكلة أكثر من كونها جزءًا من الحل، ويتضمن ذلك على وجه الخصوص مسألة تصدير الأسلحة ومسألة حقوق الإنسان.

ثالثًا: إن انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي -بالرغم من أنه مازال هناك بعض الوقت لإتمامه- سيؤدي بلا شك الى أن تتسم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الروابط الفردية بين أوروبا والخليج، بدرجة من انعدام اليقين، ومن الواضح -بجانب العملية الصعبة المتوقعة لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي- أن الاتحاد الأوروبي سينهال عليه عدد من القضايا ذات الأولوية مثل تزايد عدد السكان وقضية اللاجئين والمشاكل المستمرة في منطقة اليورو (اليوروزون)، ولن تكون العلاقات مع دول الخليج في مقدمة تلك القائمة، ومع كون المملكة المتحدة واحدة من أهم كيانات السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى كونها الدولة الأوروبية التي لديها دور تاريخي عميق في الشؤون الخليجية، فيبدو أنه من غير المرجح أكثر من ذي قبل، أن يكون لدى أوروبا منهجًا متماسكًا متعدد الأطراف تجاه منطقة الخليج، كما أن خروج المملكة المتحدة سيقلل من تأثير السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة.

انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى عدم اليقين في العلاقات الخليجية - الأوروبية

ومن الجدير بالذكر أنه مع تلاشي إمكانية وجود سياسة مشتركة أوروبية مباشرة تجاه الخليج، فستظل دول الخليج تتطلع إلى أوروبا للحفاظ على بعض العلاقات الأمنية التي تضعف تدريجيًا نتيجة لتقلص الحضور والاهتمام الأمريكي تجاه المنطقة. ولذلك فكما تستطيع أوروبا أن تُحدث تأثيرًا واضحًا على الشؤون الإقليمية، فإن ما يصيب أوروبا نفسها من افتقار للتماسك والاهتمام بالخليج سيُضاعف من صعوبات الفراغ الأمني الناشئ.

رابعاً: قد يساهم كذلك انتخاب دونالد ترامب في خلق حالة من التباعد بين أوروبا ودول الخليج العربي، فمن ناحية، من المرجح للعلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة أن تكون محل نزاع بشكل متزايد على خلفية عزم الرئيس المنتخب على إعادة التفاوض بشأن الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني، وما صرح به من رغبته في اتخاذ موقفًا صارمًا بمواجهة طهران، وبذلك قد تكون إيران قضية أساسية سوف تختلف عليها سياسات كلا من الولايات المتحدة وأوروبا بشكل واضح، وهذا بدوره قد يعيد بعض المصداقية للولايات المتحدة فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، ولكن قد يأتي ذلك على حساب موقف غربي موحد. وعلى الجانب الآخر فإن الحكومة الأمريكية الجديدة سيقل اهتمامها بالقضايا الديموقراطية الليبرالية التقليدية مثل حقوق الإنسان والدفع في سبيل إصلاحات سياسية في الشرق الأوسط، واضعة أوروبا -التي تنقصها المملكة المتحدة - كجهة رئيسية فعالة لضمان عدم تجاهل المبادئ الديموقراطية الليبرالية تمامًا، وبسبب الموقف العدائي لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه أي

تدخل في شئونها المحلية، فإنه من المتوقع أن تدور مناقشات هامة تنطوي على الخلاف والجدل مع المسئؤولين الأوربيين.

ويشير كل ما سبق إلى مجموعة من العلاقات المعقدة والفردية التي ستطرح الكثير من الأسئلة حول الافتراضات الماضية بشأن العلاقات بين أوروبا ودول الخليج–وخاصة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، لذلك ينبغي التعمق أكثر في مسألة ما إذا كانت أوروبا لا تزال قادرة على أن يكون لها دور في البيئة الاستراتيجية لمنطقة الخليج وتأثير ذلك على مشاركة القوى الأخرى.

العلاقات مع آسيا

من منظور دول مجلس التعاون الخليجي، استمرت العلاقات مع الدول الآسيوية الرئيسية على نفس النهج كما في الأعوام السابقة مع التركيز على توسيع الروابط الاقتصادية وإيجاد طرق لتعزيز العلاقات السياسية والاستراتيجية. وقد أكدت زيارة الرئيس الصيني شي جينبينج في يناير ٢٠١٦م، وكذلك زيارة رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي في أبريل ويونيو ٢٠١٦م، على الأهمية التي توليها الدول الآسيوية الكبرى لعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهو الموقف الذي يتبناه الخليج أيضًا. فمثلاً شارك ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بدور واضح أثناء قمة العشرين في هانجزو بالصين، وانتهز الفرصة لتشجيع الاستثمار الآسيوي في المملكة كجزء من خطة "رؤية السعودية ٢٠٣٠ " لإصلاح الاقتصاد السعودي، وبصورة مماثلة أجرى ولي العهد زيارة إلى اليابان في سبتمبر ٢٠١٦م، ركزت على الحصول على الاستثمار الياباني لمساعدة المملكة في تحقيق بعض الأهداف الإصلاحية في "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، وهنا برز بنك ميزوهو الياباني للخدمات المالية والذي يوجد له فرع في الرياض بوصفه بوابة حيوية لتأمين المستثمرين الآسيويين أمام الطرح العام الجزئي المخطط لشركة أرامكو السعودية.

أثناء زيارات مسؤولي مجلس التعاون الخليجي إلى آسيا كان الاهتمام منصبًا على الاستثمار وعلى الأمن البحري، ومع إصرار الصين على مواصلة مبادرتها "حزام واحد / طريق واحد"(One Belt – One Road) والتي تركز على توسيع الروابط الاقتصادية وأيضًا على فتح قنوات للنقل الملاحي لصادرات الطاقة، فقد كان لمسألة أمن الممرات المائية أهمية خاصة، ويعد ذلك أمرًا إيجابياً بالنسبة لدول الخليج والتي ترى في آسيا المحرك الرئيسي للطلب على النفط في المستقبل، ولكن من جهة أخرى يبدو جليًا أن إصرار آسيا –بجانب آخرين– على أن يكون لها دور مباشر في شؤون الشرق الأوسط أمرًا لا يمكن أن يعد في صالح دول الخليج، وفي الحقيقة يأتي الدافع وراء ذلك بشكل كبير من التغيرات الواقعة في النظام الدولي، ومن حالة عدم اليقين تجاه دور الولايات المتحدة المستقبلي في كل من الخليج وآسيا، وعدم اليقين هذا أكد على حاجة البلاد الأسيوية إلى الحفاظ على العلاقات مع دول كروسيا وإيران، خاصة مع تدخل روسيا في الصراع السوري وتوقيع طهران للاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني مع المجتمع الدولي. وعلى سبيل المثال أعلنت اليابان عن استعدادها لاستثمار ما يصل إلى ١٠ مليارات دولار أمريكي في إيران لتشجيع مصالحها الاقتصادية هناك، حيث ارتفعت واردات النفط من إيران إلى اليابان إلى ٦٠٪ خلال الفترة من مايو ٢٠١٥ إلى مايو ٢٠١٦. وعلى نفس النهج أجرت رئيسة كوريا الجنوبية بارك جوين–هاي زيارة رسمية إلى طهران في مايو ٢٠١٦ حيث التقت بكل من الرئيس الروحاني وآية الله خميني، وقد شاركت إيران أيضًا بدور رئيسي في مبادرة الصين "حزام واحد / طريق واحد". ووسط هذه المعادلة تحاول الدول الآسيوية أن تحافظ على التوازن في علاقاتها في منطقة الخليج، ساعية الى توسيع علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وإيران في نفس الوقت.

الخاتمة

تدرك دول الخليج جيدًا بأن المحيط الدولي يتغير وأن حقبة الحرب الباردة–حيث كان الاختيار واضحًا بين طرف وطرف آخر– قد ولّت وانتهت. وتظل العلاقات مع الولايات المتحدة من الأمور الهامة ذات الصدارة، ولكنها أيضًا ليست الوحيدة من نوعها. وعوضًا عن ذلك برزت فلسفة جديدة في عالم سريع التغير تحكمه العولمة، وهي تلك التي تشجع وتؤمن المصالح الوطنية الخاصة بكل دولة بغض النظر عن التحالفات الماضية، كما أضحت الحاجة إلى تنويع العلاقات الدولية وفي نفس الوقت الاعتماد على الذات والاستقلالية في اختيار السياسة الخارجية أمرًا معترف به.

لقد أثار عام ٢٠١٦م، بعضًا من هذه التوجهات وسرّع من حدوثها. ويعتمد مدى استمرار ذلك بشكل كبير على حكومة ترامب القادمة في واشنطن وعلى السياسات التي ستتبعها الولايات المتحدة وعلى ردود الأفعال التي ستنشأ في العواصم العالمية الأخرى. كما يعي مجلس التعاون الخليجي الحاجة إلى تبني منهج أكثر تميز واختلاف، ولكنه يدرك أيضًا أن تأثيره في كل أنحاء المنطقة وما وراءها لن يكون بلا حدود. وفي تلك المعادلة ستعتمد العلاقات مع الجهات الدولية الرئيسية في عام ٢٠١٧ بشكل كبير على المنهج الذي تتبعه الكثير من تلك الدول على صعيد القضايا المحورية مثل قضية اليمن والتدخل الإيراني فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي.

*مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث ـ جنيف

مجلس التعاون الخليجي وسوق النفط العالمي عام ٢٠١٦

تخفيض الإنتاج ١,٨ مليون برميل يوميًا يتطلب ٨٠٠ يوم لتحقيق التوازن

كانت اتفاقية «٣٠ نوفمبر» التي تم إبرامها بين منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك وبعض الدول الرئيسية المصدرة للنفط والغير منضمة إلى أوبك، والظروف المعقدة التي أحاطت بها هي الحدث الأبرز في سوق النفط في عام ٢٠١٦م، حيث تهدف الاتفاقية إلى خفض الإنتاج وحفظ استقرار سوق النفط العالمي أملاً في ارتفاع الأسعار إلى حد ما وبالتالي تحسن الظروف المالية المتعثرة لكافة الدول المصدرة للنفط. يُذكر أن الأسعار كانت قد انخفضت في يناير ٢٠١٦م، إلى ما يقل عن ٣٠ مليار دولار أمريكي وهو السعر الأقل منذ أكثر من عقد من الزمن، ثم تحسنت الأسعار تدريجيًا ووصلت إلى حوالي ٥٥ مليار دولار أمريكي بحلول نهاية العام. ولذا يمكننا القول بأن عام ٢٠١٦م، قد شهد ارتفاع أسعار النفط بنسبة ١٠٠٪، وبما أن الأسعار كانت قد وصلت خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤م، إلى ما يزيد عن ١١٠ مليار دولار أمريكي، فسيكون عام ٢٠١٦م، قد شهد كذلك انخفاضًا بنسبة ٥٠٪ عند مقارنته بالعامين السابقين.

د. جياكومو لوتشياني

وبالنظر إلى كل تلك المفاوضات المعقدة، فقد تساءل المحللون ما هي الدول التي يمكن اعتبارها «رابحة» وتلك التي تعد «خاسرة»؟ وهل يمثل ذلك بالنسبة لأوبك عودة إلى الصدارة أم هي بداية النهاية؟ وما هي العواقب التي يمكن أن تنتج عن الاتفاقية؟

رابحون وخاسرون

لقد توقع السوق أن تتدخل (أوبك) لدعم الأسعار بالفعل في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م، ولكن في كلا العامين رفضت المملكة العربية السعودية أن تقبل بالتنازلات التي كانت مطروحة حينها، وكان الموقف السعودي منذ البداية بأن المملكة ستشارك في الإجراء الجماعي فقط في حال خفض المُصدِّرين الرئيسيين لإنتاجهم أيضًا بشكل كبير، بما في ذلك الأعضاء الرئيسيين من خارج منظمة أوبك، أي أن المملكة لم تستبعد أبدًا إمكانية خفض الإنتاج للحفاظ على الأسعار، ولكنها رفضت أن تطبق ذلك بمفردها، أو في حال رفض بقية المنتجين الرئيسيين تحمل قسطًا من العبء. وخلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م، كان من الواضح أن بقية الدول المنتجة الرئيسية لم تكن مستعدة لمشاركة هذا العبء، بما في ذلك ثلاث دول ذات أهمية بالغة وهي: العراق، وإيران، وروسيا. وكان العراق قد أُعفي من حصته منذ فرض العقوبات في تسعينات القرن الماضي ورفض قبول أي حصص أخرى. أما إيران فقد كان إنتاجها يقل عن حصتها الاسمية بسبب العقوبات، وادعت بأن خفض الإنتاج يجب أن تقبله الدول التي كانت قد «سرقت» حصتها في السوق، أي التي رفعت من إنتاجها للتعويض عن الانخفاض في الإنتاج الإيراني، وبالنسبة لروسيا التي لا تنتمي لمنظمة الأوبك فإنها أعلنت عن عدم استعدادها لخفض انتاجها بأي شكل.

وفي عام ٢٠١٦م، تطور موقف الدول الثلاث بشكل ملحوظ، ويجدر الإشارة إلى أن هذه الدول بالإضافة إلى السعودية قد رفعت من انتاجها خلال العام المنصرم (انظر جدول ١) مما سمح لها بأن تكون أكثر مرونة في محاولة الوصول الى حل وسط، وفي نفس الوقت الزعم بأنها لم تتخلى عن حصصها في السوق.

السعودية تمكنت من إلحاق بعض الإصابات بالنفط الصخري وإضعافه

إلا أنه مازال على قيد الحياة ومستعد للانقضاض والقفز إلى المقدمة

جدول ١: التغير في إنتاج النفط الخام في بعض الدول الرئيسية من أكتوبر ٢٠١٥ إلى أكتوبر ٢٠١٦م – ألف برميل يوميًا	
الولايات المتحدة	-٤٨٦
كندا	+٢٠٥
البرازيل	+٢٥٦
النرويج	+١١٤
السعودية	+٢٧٤
إيران	+٨٢٣
العراق	+٥٨٧
الكويت	+٢٠٠
الإمارات العربية المتحدة	+١٨٢
روسيا	+٤٨٩
المصدر: وكالة أخبار النفط الأسبوعية	

رفعت جميع الدول الرئيسية باستثناء الولايات المتحدة من إنتاجها في عام ٢٠١٦م، وإن تم ذلك بإيقاع متفاوت. وقد كان انتعاش الإنتاج في إيران بعد تعليق العقوبات الأوروبية في يناير أسرع بكثير من المتوقع مما سمح لإيران بقبول تجميد الإنتاج (وهو ما يمثل في الحقيقة زيادة صغيرة) بدلاً من الإصرار على استعادة حصتها الكاملة، وقد وافق العراق أيضًا على تخفيض الإنتاج تخفيضًا كبيرًا وكذلك روسيا، وبهذا، وعلى الرغم من أن تخفيض السعودية للإنتاج يعد أكبر من تخفيض الدول الأخرى، إلا أنها في نهاية الأمر قد حصلت على تعهد من جميع المنتجين الرئيسيين، فيما عدا الولايات المتحدة بالطبع.

بيد أنه من وجهة نظر أخرى، ليس من الواضح ما إذا كانت استراتيجية السعودية قد حالفها النجاح حقا أم لا، ويتصل ذلك غالبًا بإنتاج الولايات المتحدة للنفط الصخري، فقد ارتفع إنتاج الولايات المتحدة للنفط الصخري الى ٤ ملايين برميل يوميًا، خلال أربع سنوات : من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤م، ووصل إلى ذروته في يونيو ٢٠١٥م، ليبلغ ٩,٦ مليون برميل يوميًا، ثم انخفض الإنتاج بحد أدنى ٨,٤٥ مليون برميل يوميًا في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ٢٠١٦م، إلا أنه بعد هذا الانخفاض يعود الإنتاج على الفور للانتعاش مرة أخرى ليصل إلى ٨,٨ مليون برميل في الأسبوع الثاني من ديسمبر ٢٠١٦م.

يتضح من هذه الأرقام أن إنتاج الولايات المتحدة للنفط الصخري في عام ٢٠١٤م، قد أظهر مرونة على نحو أكبر بكثير من المتوقع، مما شكّل بلا شك مفاجأة للسعودية والمنتجين الرئيسيين الآخرين في مجلس التعاون الخليجي، وعندما كان من المقرر استخدام حصة السوق في عام ٢٠١٤م، كان من المتوقع أن ينخفض إنتاج الولايات المتحدة للنفط الصخري سريعًا بوصول الأسعار إلى ٥٠ مليار دولار أمريكي، ولكن ما حدث هو أن منتجي النفط الصخري كانوا قادرين على تخفيض التكاليف والمحافظة على الإنتاج في معظم الحالات، ولا يمكننا أن نحدد ما إذا كان استمرار تخفيض الأسعار كان سيسبب تخفيضًا أكبر في إنتاج الولايات المتحدة أم لا، ولكن في الحقيقة، وفي خضم اللعبة التنافسية هذه قررت المملكة العربية السعودية تغيير اتجاهها، وعلى اعتبار أنه لا يوجد من يقود قارب الولايات المتحدة -بمعنى أنه لا يوجد سلطة لديها الاستعداد أو القدرة على التحكم في إنتاج الولايات المتحدة للنفط، فإن قرار السعودية هنا يمكن أن نعتبره قرارًا حكيمًا.

دور منظمة الأوبك

بعد الإخفاق في الوصول إلى اتفاق في نوفمبر ٢٠١٤م، أُعلنت نهاية منظمة الأوبك، مثلما حدث مرات عديدة سابقًا، ولكن الآن، وفي ضوء اتفاقية نوفمبر ٢٠١٦ م، هل يمكننا القول إن منظمة الأوبك قد استعادت دورها التاريخي؟

من الواضح أن (الأوبك) تعاني من قلة الترابط وتفتقر إلى امتلاك سلطة على الدول الأعضاء، ففي جوهر الأمر لا يمكن لأوبك أن تتخذ أية إجراءات إلا في حالة موافقة السعودية، كما أن فاعلية أوبك تتلخص فيما إذا كان باستطاعة السعودية والأعضاء الرئيسيين الآخرين في المنظمة أن يصلوا إلى تسوية بينهم، وفي تلك المرحلة الأخيرة اتضح كم كان دور بعض الدول الأعضاء ذات الوضع التاريخي الهام مثل فينزويلا غير فعّال داخل المنظمة، وبالرغم من أن الوزير الجزائري نور الدين بوطرفة أدى دور الوسيط بكفاءة، إلا أن الأطراف الوحيدة التي تملك ثقل حقيقي داخل المنظمة تقتصر على السعودية وإيران والعراق. وفي الوقت نفسه لا تستطيع أوبك أن تتخذ أي إجراء في حالة عدم وجود إجماع أوسع نطاقًا يشمل بعض الدول غير الأعضاء في أوبك بقيادة روسيا.

وعليه، يمكن وصف الموقف الحالي بالحوكمة الثنائية بحكم الواقع الفعلي، حيث أحيانا ما تتوافق منظمة الأوبك ومجموعة الدول غير الأعضاء في السعي نحو إجراء مشترك محدد، ولكن

في ظل غياب هذا الاتفاق فإن أوبك بمفردها لا تمتلك القوة للتصرف. وثمة عديد من التساؤلات مجهولة الإجابة حتى الآن، فالترابط داخل المنظمة لا يعد أكثر تماسكًا من الترابط بين مجموعة الدول غير الأعضاء، وليس من الواضح سبب عدم انضمام هذه الدول الى المنظمة، فهذه الدول تفضل غالبًا أن تؤدي دور المراقب، فضلا عن أنها لا تقوم بسداد مستحقات، ولكن من غير المرجح أن يكون ذلك سبباً كافياً لعدم الانضمام. فهل تعتقد روسيا بأنها بعدم انضمامها الى منظمة الأوبك تحافظ بذلك على قدرتها على المساومة؟ في واقع الأمر، إن أي إجراء حقيقي يتطلب أولاً وأخيرًا اتفاقًا بين المنتجين الرئيسيين وهما السعودية وروسيا، وفي حال كان الاتفاق ممكناً فستزيد بالتالي فرصة عقد اتفاق داخل أوبك على اعتبار أنه يُعتقد أن نقطة التحول في عام ٢٠١٦م، قد حدثت فقط عندما أعلنت روسيا رسميًا استعدادها للتعاون مع أوبك، ومن ثمَّ فإن روسيا تعد، بشكل من الأشكال، هي المتحكمة في الترابط داخل المنظمة.

ومع الوضع الجديد فإن الولايات المتحدة هل الدولة الوحيدة التي لا تنتمي الى أوبك أو تخالفها فعليًا، فالحكومة الأمريكية لا تمتلك الوسائل القانونية للتحكم في مستوى الإنتاج إلا بطريقة غير مباشرة، أي عن طريق فتح أو غلق الأراضي الفيدرالية والمناطق الخارجية أمام التنقيب والإنتاج، أو عن طريق فرض المزيد من اللوائح الصارمة على الصناعة، ولكن هذه الوسائل غير فعّالة بشكل كاف، كما أن الرأي العام يعترض بشدة على أي اقتراح يهدف لتخفيض إنتاج النفط أو رفع أسعاره.

وكما أشرنا فإن السعودية قد أخفقت في القضاء على وحش النفط الصخري، وتمكنت فقط من إلحاق بعض الإصابات به وإضعافه، إلا أنه مازال على قيد الحياة وعلى استعداد لأن ينقض مرة أخرى ويقفز الى المقدمة.

هل من المرجح أن ترتفع أسعار النفط؟

إن دراسة احتمالية تأثير الاتفاقية بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك تتطلب تحليلاً لدور مخزون النفط ولمنحنى السعر المستقبلي في أسواق العقود الآجلة للنفط، كما تتطلب أيضًا التطبيق الفعلي لما اتُفق عليه طوال المدة الكاملة للاتفاقية، وهذه المدة بالمناسبة قصيرة نسبيًا فهي تبلغ ستة أشهر بالرغم من إمكانية تمديد المدة.

وعلى الأقل طيلة الستة أعوام الماضية، كان عرض النفط العالمي يتجاوز الطلب بشكل مضطرد، وتراكمت كميات كبيرة من النفط في المخازن، وهذه المخازن تمتلكها قطاعات خاصة أو عامة وقد تكون تجارية أو استراتيجية، و نظريا لا يمكن للمخزون الاستراتيجي أن يُستخدم في السوق ولكن الفرق بين استخدام

المخزون لأغراض استراتيجية وبين استخدامه في السوق مازال أمراً إشكاليًا.

وليس لدينا تقديراً دقيقًا بخصوص النفط الموجود في المخازن، حيث لا تعلن كل الدول عن كمية النفط المخزن على أراضيها، بالإضافة إلى أن بعض الكميات تُخزن على ناقلات النفط والتي قد تكون راسية في البحر أو تتجه ببطء إلى وجهات غير معلومة، أو أن تكون مخزنة في مرافق قانونية للتخزين خارج البلاد أو في مناطق التجارة الحرة بدون أن تخضع لقانون الدولة المضيفة.، فليس لدينا معلومات كافية إلا عن المخزون لدى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، فالوكالة تنشر على نحو منتظم معلومات عن المخزونات المتاحة في القطاعين العام والخاص، والتي يتم قياسها وفقًا لعدد أيام متطلبات الصادرات الصافية. وقد قدرت الوكالة مخزون النفط الإجمالي لدى الدول الأعضاء بدايةً من شهر سبتمبر ٢٠١٦م، بعدد ٢٨٠ يومًا من الواردات الصافية منها ١٧٠ يومًا لدى القطاع الصناعي و١١٠ لدى جهات عامة. وقد كانت سياسة الوكالة القائمة منذ أمد بعيد تقتضي بوجوب حيازة الدول الأعضاء لما يعادل ٩٠ يومًا على الأقل من الواردات الصافية حتى تتمكن من مواجهة حالات طارئة تتعلق بالتوريد بالرغم من أنه لم يحدث أن تطلبت أي حالة طارئة اللجوء إلى تلك الكميات الكبيرة المخزنة، وعلى أية حال فإن حجم المخزون الحالي يفيض بصورة كبيرة عن ما تحتاجه الوكالة، ومع الأخذ بالاعتبار أن واردات النفط لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد وصلت إلى ١٧,٨ مليون برميل يوميًا في المتوسط في عام ٢٠١٥م، فإن النفط المخزن لدى القطاع الصناعي في الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية يجب أن يصل إلى إجمالي ٣ مليار برميل تقريبًا، وبالتأكيد فإن الرقم العالمي أعلى بكثير.

فلنتخيل معا أن النفط المخزن موجود في خزان واحد ضخم، يتدفق فيه الإنتاج اليومي للنفط ويُقتطع منه كذلك الاستهلاك اليومي. بعبارة أخرى، التوازن بين العرض والطلب ليس فوريًا، فإذا تجاوز العرضُ الطلبَ يزيد مستوى تخزين النفط، أما إذا تجاوز الطلبُ العرضَ يحدث عكس ذلك، وتهدف اتفاقية تخفيض الإنتاج بين منظمة الأوبك والدول خارج أوبك إلى تحديد الطلب بإجمالي ١,٨ مليون برميل يوميًا، وعلى افتراض أن تطبيق الاتفاقية سيؤدي إلى توازن تام بين العرض والطلب فإن ذلك سيستغرق ما يزيد على ٨٠٠ يومًا، أي أكثر من عامين من أجل تخفيض مستوى مخزون وكالة الطاقة الدولية لدى المؤسسة الصناعية إلى النصف.

ولكن في الحقيقة مع نهاية عام ٢٠١٦م، سيستمر العرض في تجاوز الطلب، وسيظل النفط متراكمًا في المخازن، وتعتقد وكالة الطاقة الدولية أنه يمكن تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الفصل الأول من عام ٢٠١٧م، ولكن أوبك ليست متفائلة كثيراً وتتوقع أن يتحقق التوازن في الفصل الثاني من العام. ما أقصده هو أن هذا التوازن لا يعني نقصاً في النفط لكنه ببساطة يعني أن النفط المخزن سيبدأ في التناقص، وقبل أن يصل الشعور بأي تضييق في العرض الى الأسواق سيتطلب الأمر النفط المخزن أن يظل على تراجعه لفترة ممتدة من الوقت.

إن المنحنى القادم للأسعار المستقبلية يشكل أهمية لتحكمه في مدى تراكم أو تراجع النفط المخزن، ومن الضروري بالنسبة للشركات من أجل أن تكون مستعدة لحفظ النفط في المخازن، أن تكون الأسعار على مدى المستقبل البعيد أعلى من الأسعار في المستقبل القريب (أي أسعار الشهور الأقرب وهي التي يُرجع إليها عادةً)، وإذا كان المنحنى متصاعداً أي أن الأسعار في الأشهر اللاحقة تزيد عن الأسعار في الأشهر القريبة فإن السوق في هذه الحالة يعتبر سوق قائم على عمليات تأجيل البيع أو ما يُعرف بحالة (contango) وهنا قد يكون بقاء النفط في المخازن مربحًا، ولكن إن لم يكن ذلك هو الوضع فإن حفظ النفط في المخازن سيكون وضعًا ينطوي على خسارة وستسعى الشركات لتصفية أو تخفيض مخزونها.

وفي حقيقة الأمر لا يزال السوق في هذه الحالة منذ عام ٢٠١٤م، وازداد التراكم في المخزون، ولكن اتفاقية نوفمبر ٢٠١٦م، بين أعضاء منظمة الأوبك والدول غير الأعضاء قد رفعت من المنحنى بقدر يكفي لتشجيع منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة لاستكمال تأمين إنتاجهم، وبالرغم من أن أسعار الأشهر القريبة ليست مرتفعة إلى ذلك الحد فإن أسعار الأشهر الستة أو التسعة اللاحقة أو حتى على الفترات الأبعد من ذلك مغرية أكثر، فمثلاً في الأول من ديسمبر كان سعر خام نفط غرب تكساس الوسيط WTI لينايير ٢٠١٧م، أقل من سعر يوليو ٢٠١٧م، بمقدار ٣,٥ دولار، ويستطيع منتجو النفط الصخري البيع بالأسعار المستقبلية الأبعد لضمان ربح أفضل من البيع بأسعار فورية، وهذا ما يساهم في تفسير المرونة والزيادة الأخيرة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.

إلا أن الزيادة في مبيعات العقود الآجلة تؤدي إلى استقامة المنحنى المستقبلي، إلا إذا كان السوق متفائلاً تجاه الأسعار في الشهور التالية، وعليه، فإن المنحنى الأكثر استقامةيدل على انخفاض الدافع نحو حفظ النفط في المخازن، ولذلك يرفع حاليًا منتجو النفط الصخري الأمريكيون من إنتاجهم، بالإضافة إلى الحد من المزيد من التراكم في المخازن.

خلاصة الأمر أنه من غير المرجح أن ترتفع الأسعار أكثر من ذلك، وهو ما تذهب اليه توقعات الدول المنتجة داخل منظمة أوبك وخارجها.

لجوء شركات النفط الصخري الأمريكية لتأمين الإنتاج يقلب سوق النفط رأسًا على عقب – بلومبرج

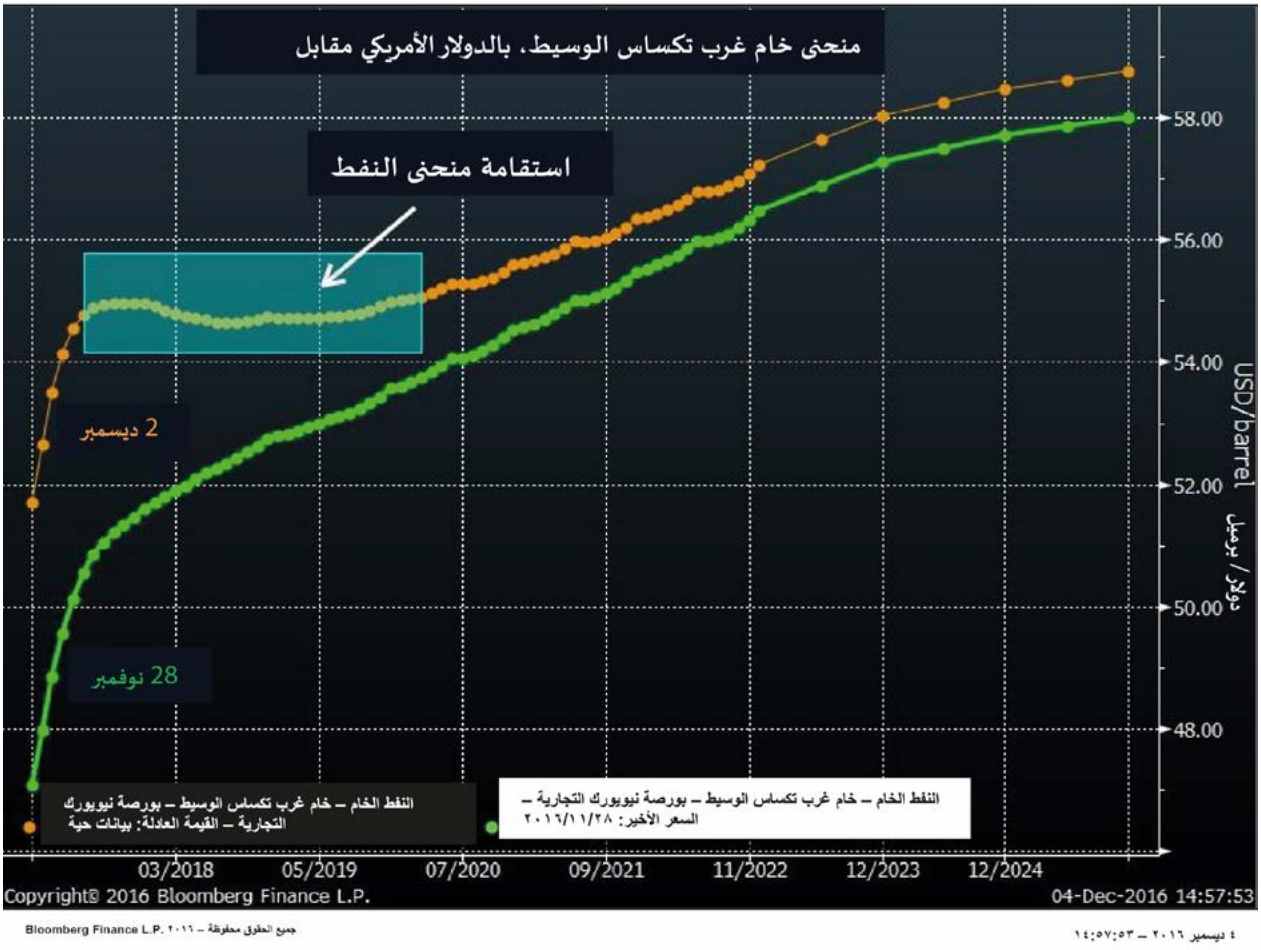

ارتفع تقدير سعر خام نفط غرب تكساس الوسيط WTI المقرر تسليمه في ديسمبر ٢٠١٧ عن سعره المقدر في يونيو ٢٠١٨ – هذه الحالة تُعرف بالتراجع backwardation. قبلها بأسبوع كان المنحنى المستقبلي في الاتجاه العكسي أي في حالة تأجيل البيع

هل ستستمر الاتفاقية؟

إذن فالسيناريو هو أن تقوم كافة الدول المنتجة بالتنفيذ المخلص للاتفاقية وتخفيض الإنتاج بشكل حقيقي، ولمدة أطول بكثير من الستة أشهر المقررة لها حاليا، قبل ان يمكننا توقع ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة، وحتى هذه اللحظة يبدو أن السوق لا يزال يؤمن بأن الاتفاقية سيكتب لها النجاح، ولكن ذلك يعد بشكل من الأشكال تصورا حالما، فالجميع باستثناء المستهلكين يتطلع إلى ارتفاع الأسعار، ومثل هذه الثقة قد تتلاشى سريعًا إذا استمر النمو السريع في النفط الصخري الأمريكي أو في حالة اكتشاف نقاط ضعف في تنفيذ الاتفاقية. وفي ضوء الخبرات السابقة، فإن الاتفاقية غالبًا ما ستحمل في طياتها نقاط ضعف، ومن أهم مصادر هذا الضعف هو عدم اشتراك كلا من ليبيا ونيجيريا في الحصص الجديدة لأن إنتاجهما حاليًا أقل بكثير من حصتهما السابقة بسبب الاضطراب السياسي وانعدام الأمن، ولكن من الممكن النهوض من هذه الحالة، مما قد يطرح مشاكل تتعلق بمصداقية تخفيض الإنتاج ككل.

*أستاذ البرامج المتعددة التخصصات ــ معهد الدراسات الدولية والتنمية ــ جنيف

النجاح في تطبيق الخطط وتحديد الأولويات بدقة وثبات واستمرارية

اقتصاد دول الخليج: الخطط والرؤى والتوقعات المستقبلية

وصل اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي إلى مفترق طرق، فبانخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٦م، تحتاج الدول إلى الدفع بإصلاحات هيكلية لتنويع اقتصادها بمنأى عن المنتجات النفطية، كما تحتاج إلى تعزيز دور القطاع الخاص، وإيجاد وظائف للقوى العاملة سريعة النمو، فالتحول الاقتصادي المُتصور كما يتجلى في خطط التنويع الاقتصادي في البلاد سوف يستغرق وقتًا، ولكن المفتاح إلى النجاح سوف يكون بالتطبيق وتحديد الأولويات بدقة وثبات واستمرارية. و على مدار السنوات القليلة الماضية أصدرت كافة الدول في منطقة الخليج بيانات للرؤى والتصورات توضح تطلعاتها نحو التنمية على المدى المتوسط أو البعيد، وهذه الرؤى تصف الإجراءات السياسية الحالية والمستقبلية اللازمة للبلاد من أجل تحقيق أهدافها التنموية، وتختلف الفترة الزمنية من دولة إلى أخرى، وجميع هذه الرؤى عبارة عن وثائق مكتوبة بعناية وتشمل كافة جوانب النمو، وزيادة الأعمال، والتنمية على النطاق الصغير والمتوسط، والإنتاجية، وإضفاء الطابع الخليجي على القوى العاملة، والمجموعات السكانية الوطنية التي لديها رأس مال بشري قوي وتعمل في القطاعات الخاصة، بالإضافة إلى تطوير الصناعات والخدمات ذات الإنتاجية العالية والتي تتسم بالتنافسية وتتطلب عمالة ذات مهارة عالية.

د. جون سفاكياناكيس

وتُفعِّل بعض الدول الرؤى الخاصة بها من خلال سلسلة من خطط التنمية التي تشتمل على سياسات تساعد في تحقيق أهدافها طويلة المدى، فمن أحدث الخطط التي انطلقت مؤخرًا في عام ٢٠١٦م، هي خطة الكويت للتنمية ٢٠١٥-٢٠٢٠م، وبرنامج التحول الوطني للمملكة العربية السعودية، ويسعى المقال التالي إلى توضيح أسس رؤية كل دولة وتقييم توقعات النمو على المدى القصير والمتوسط.

البحرين

تهدف الرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠٣٠، والمعلنة في عام ٢٠٠٨م، إلى التنويع الاقتصادي وتدعمها استراتيجية تنمية وطنية تقترح إجراءات تستهدف تحسين بيئة الأعمال (٢٠١٥-٢٠١٨ م، وهي تشبه برنامج التحول الوطني للسعودية إلا أنها لا تركز على مؤشرات الأداء الرئيسية وتنطوي على قدر أقل من التوجيهات). كما تهدف هذه الرؤية إلى مضاعفة الدخل المتاح الفعلي لكل مواطن بحريني بحلول عام ٢٠٣٠، عن طريق بناء اقتصاد مُنتِج قادر على التنافس على المستوى العالمي يقوده القطاع الخاص ويستخدم التنافسية والعدالة والاستدامة كمبادئ إرشادية، وتدرك الرؤية المنافسة العالمية المتزايدة التي تواجه البحرين ودور الابتكار والإنتاجية كمصادر أساسية للتميز والبروز.

تكمن استراتيجية التنويع التي تدعمها الرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠٣٠ في ثلاثة محاور: الاقتصاد والحكومة والمجتمع. فعلى مستوى الاقتصاد، ينصب التركيز على تعزيز الإنتاجية والكفاءات مع الانتفاع من القطاعات القائمة ذات الكفاءة العالية والتي لا تعتمد على النفط، واغتنام الفرص الناشئة عن طريق توسيع القطاعات المعتمدة على المعرفة. أما على مستوى الحكومة، فتدعو الرؤية إلى إيجاد حكومة أكثر كفاءة وإنتاجية تخضع للمساءلة وتوفر الإطار التنظيمي الميسر لعملية النمو، وتمتلك أموالاً عامة مستدامة، وتعتمد بصورة أقل على إيرادات النفط، وتعمل على توفير بنية تحتية طبقًا للمواصفات العالمية.

يهدف برنامج التحول الاقتصادي في السعودية إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص من ٤٠٪ إلى ٦٥٪ و الشركات الصغيرة والمتوسطة من ٢٠٪ إلى ٣٥٪

أما على مستوى المجتمع فتهدف الرؤية إلى تحقيق معايير عالية من المساعدة الاجتماعية لكل المواطنين البحرينيين بما في ذلك الحصول على رعاية صحية جيدة ونظام تعليمي على أعلى مستوى وبيئة معيشية آمنة ومستدامة.

التوقعات لعام ٢٠١٧

إن النظرة المستقبلية للبحرين في عام ٢٠١٧م، تتسم بنمو بطيئ وإصدار الديون بصورة أكبر ووجود عجز مالي كبير. وقد أعلنت السلطات في بداية عام ٢٠١٦م، تدابير مالية هامة لتعزيز الإيرادات بما في ذلك الزيادة في أسعار التجزئة لمنتجات الوقود والكهرباء والمياه. كما سينخفض النمو الفعلي في عام ٢٠١٧م، إلى ١,٨٪ مقابل ٢,٢٪ في عام ٢٠١٦م، نتيجة للتراجع في إنفاق رأس المال، الأمر الذي سيترك أثره على الاستثمار والاستهلاك الخاص. ومن المتوقع أيضًا أن يظل إنتاج النفط منخفضًا مع وصول عجز الحساب الجاري إلى ٣,٩٪ في عام ٢٠١٧ مقابل ٥,٢٪ في عام ٢٠١٦م، ويُتوقع من ثاني أكبر قطاع بعد قطاع المنتجات النفطية، وهو القطاع المالي الذي يساهم بنسبة ١٦٪ تقريبًا في الإنتاج المحلي الإجمالي، أن يشهد نموًا بطيئاً هذا العام نظرًا للاعتماد بصورة أكبر على الإمارات العربية المتحدة وقطر في هذا القطاع، بالإضافة إلى السيولة المنخفضة على نطاق المنطقة، إلا أنه من المتوقع أن تتحسن السيولة مع بداية تحسن أسعار النفط في عام ٢٠١٧م.

إن الأموال التي توجهها دول مجلس التعاون الخليجي إلى مشاريع البنية التحتية الرئيسية وبشكل أساسي من الكويت والإمارات سوف تستمر وستساعد في منع المزيد من التباطؤ الاقتصادي في العام القادم، وقد بدأ بالفعل تمويل البحرين بحوالي ٣,٧ مليار دولار (بنسبة زيادة ٢٠٠٪ عن العام السابق) – من قيمة مشروعات تبلغ ١٠ مليارات دولار ، كان صندوق التنمية التابع لمجلس التعاون الخليجي قد تعهد باستكمالها بحلول عام ٢٠٢١م. ولكن إذا استمرت القيود المالية على الاقتصادات الإقليمية فسوف يصعب تحقيق الاستثمارات في الوقت الذي تحاول فيه البحرين إيجاد المزيد من الاستثمارات والنمو.

ومن المتوقع أن تنمو التوسعات في مجالات صهر الألومنيوم وتكرير النفط، كما أن التوسع في خطوط جديدة لخلية صهر الألومنيوم في شركة ألومنيوم البحرين (ألبا) يُتوقع أن ينشط مرة أخرى في عام ٢٠١٩م، مما سيرفع السعة الإنتاجية للألومنيوم في المملكة إلى ما يزيد على ٥٠٪، كما أن من المرجح أن يُفعَّل توسع مصفاة نفط سيترا بمقدار ١٠٠,٠٠٠ برميل يوميًا في أواخر ٢٠٢٠م، ويُتوقع أن يصل معدل متوسط الإنتاج المحلي الإجمالي إلى ٣,١٪ في السنة في ٢٠١٨–٢٠٢٠م.

الكويت

تهدف رؤية الكويت ٢٠٣٥ المعلنة عام ٢٠١٠م، إلى إيجاد اقتصاد تنافسي ذي كفاءة يقوده القطاع الخاص ليغدو لاحقًا مركزًا مالياً وتجارياً. وتهدف أيضًا إلى تنمية رأس المال البشري مع خلق إطار عمل قانوني حديث وتوفير بنية تحتية مناسبة، ولقد قال رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير معلقًا على خطة رؤية ٢٠٣٥ إن الكويت قد تكون «مركز نفوذ إقليمي في المستقبل» ولكن في حالة عدم تطبيق إصلاحات فإن «مستقبل هذا البلد العظيم سيكون غامضًا.»

وفي فبراير ٢٠١٦م، أعلنت الحكومة خطط إصلاح تسعى إلى تعزيز الوضع المالي وتشجيع تطوير القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي. وتتمحور الإصلاحات المزعم تنفيذها على مدار الخمس سنوات القادمة –استنادًا إلى جدول زمني سيتم تحديده بصورة شاملة–على ستة مجالات رئيسية وهي: (١) إصلاحات مالية؛ (٢) دور الدولة في الاقتصاد؛ (٣) تنمية القطاع الخاص؛ (٤) مشاركة المواطنين؛ (٥) الاصلاح المتعلق بسوق العمل والخدمة المدنية؛ (٦) تدعيم الإصلاحات المؤسسية. وتتضمن الإصلاحات المالية ترشيد الإنفاق الحالي، واصلاحات في الأجور والدعم، وطرح ضريبة القيمة المضافة، وتطبيق إصلاح على ضريبة الربح التجاري، وزيادة الأسعار على الخدمات التي توفرها الحكومة، كما يتضمن الإصلاح الاقتصادي إصلاحات هيكلية وتشريعية ومؤسسية لتحسين بيئة الاستثمار وجذب رأس المال الوطني والأجنبي، وتركز إصلاحات التنوع وتنمية القطاع الخاص على الخصخصة/ شراكة القطاعين العام والخاص، والإصلاحات المتعلقة بمناخ الأعمال والإصلاح الشامل للتعليم.

التوقعات لعام ٢٠١٧

بعكس العديد من الحكومات في المنطقة تعهدت الكويت بالحفاظ على برنامجها الخاص بإنفاق رأس المال وسط أسعار النفط المنخفضة، وسوف يساعد ذلك على الحفاظ على النمو الفعلي بمعدل ٢,٥٪ في عام ٢٠١٦م، و٢,٧٪ في عام ٢٠١٧م،

الرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠٣٠ تعتمد على ثلاثة محاور: الاقتصاد والحكومة والمجتمع وتنطوي على قدر أقل من التوجيهات ومضاعفة دخل المواطن

وبالرغم من خفض الإنفاق إلى حد ما، فإن الحكومة سوف تواصل الاستثمار في مشروعات البنية التحتية ومشروعات إنشائية واسعة النطاق، مما سيعمل على الحفاظ على النمو على نحو لا بأس به، كما أن الإجراءات الوقائية المالية الهامة من قِبل السلطات بما في ذلك مبلغ ال ٥٩٢ مليار دولار من صندوق الثروة السيادية التابع للهيأة العامة للاستثمار في الكويت، سوف تساهم في الإبقاء على النمو الإيجابي.

إن الإنتاج المنخفض للنفط في عام ٢٠١٧م، نتيجة لتوقيع منظمة الأوبك اتفاقية لتحديد الإنتاج سيكون له أثره السلبي أيضًا على النمو، فقطاع النفط والغاز مسؤول عن ما يزيد على ٥٠٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي الفعلي، وسيظل أيضًا الاستقرار السياسي عنصرًا هامًا لانجذاب المستثمر مما سيحدد اتجاه سير العديد من صفقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبتحسن أسعار النفط في السنوات القادمة يجب أن تكون هناك مقاومة أقل من جانب البرلمان ودرجة أكبر من النمو غير المعتمد على النفط من جانب القطاع الخاص، ومن المتوقع أن يصل معدل الإنتاج المحلي الإجمالي الفعلي إلى ٣,٣٪ في الفترة الزمنية ٢٠١٨-٢٠٢٠م.

وفي الوقت الحالي يبلغ دين الحكومة مقدارًا بسيطًا (يُقدر بلوغ رصيد الدين العام ١٣,٥٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦م، وذلك بعد ارتفاعه من ١٠,٥٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي في ٢٠١٥م) مما يعطي للحكومة الحرية في زيادة الاقتراض في سبيل احتواء أثر انخفاض أسعار النفط بالرغم من أن معدلات الاحتياطي الفيدرالي المتزايدة في ٢٠١٧م،سترفع من التكلفة، وقد قالت السلطات في البلاد إنها قد تُصدر (غالبًا في عام ٢٠١٧م) سندات للدين الخارجي تصل إلى ١٠ مليار دولار أمريكي لتغطية عجز ميزانية ٢٠١٦-٢٠١٧م، وهو ما يمكن في الغالب تحقيقه.

عمان

ترسم رؤية ٢٠٢٠ التي انطلقت في عام ١٩٩٥م، الخطوط العريضة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية لعمان وهي: الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وإعادة هيكلة دور الحكومة وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وتنويع موارد الدخل القومي، وعولمة الاقتصاد، وتجديد وتطوير مهارات القوة العاملة والموارد البشرية. وتهدف خطة التنمية التاسعة لعمان (٢٠١٦-٢٠٢٠م) وهي العنصر الأخير من رؤية ٢٠٢٠م، إلى معالجة الاعتماد على النفط عن طريق خفض مقدار مشاركة القطاع النفطي في الاقتصاد من خلال استراتيجية طموحة للتنويع الاقتصادي.

ولقد بدأ العمل أيضًا على استراتيجية جديدة بعيدة المدى وهي رؤية ٢٠٤٠م، التي تهدف إلى النهوض بالاقتصاد غير المعتمد على النفط مستهدفةً خمسة قطاعات: التصنيع واللوجستيات والسياحة ومصائد الأسماك والتعدين. كما تؤكد الخطة أيضًا على حاجة القطاع الخاص إلى الدفع بالنمو الاقتصادي وخلق الوظائف وهو ما يمكن تدعيمه عن طريق تحسين بيئة الأعمال، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال برنامج خصخصة بالإضافة إلى المزيد من التطوير في جانب الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفيما يخص مسألة إيجاد فرص العمل فإن الخمسة قطاعات المستهدفة تتطلب الكثير من العمالة، حيث أن الاستراتيجية تهدف إلى مشاركة أكبر من جانب المواطنين العمانيين في القطاع الخاص وذلك باستهداف الوظائف التي يشغلها حاليًا العمال الأجانب ذوي المهارات متوسطة المستوى.

التوقعات لعام ٢٠١٧

ستواصل الحكومة تطبيق خطتها التقشفية في عام ٢٠١٧م، على خلفية السياسة التقشفية الحازمة التي اتخذتها في عام ٢٠١٦م، وسيكون لخطة الحكومة لخفض الإنفاق إلى ١١٪ بالقيم الاسمية تأثيرها على نمو الإنتاج المحلي الإجمالي الفعلي، بل سيكون لها تأثير غير مباشر أيضًا، إذ سيتأثر الاستهلاك الخاص ببطء النمو في أجور القطاع العام والاستثمار، ويُتوقع أن يصل النمو في عام ٢٠١٦م، الى نسبة ١,٦٪ وأن يتحسن إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠١٧م، كما يُتوقع أن يصل معدل الإنتاج المحلي الإجمالي الفعلي إلى ٢,٧٪ في الفترة الزمنية ٢٠١٨-٢٠٢٠م.

وسوف يؤدي التقييد في تمويلات الحكومة إلى تأخير المشروعات، كما ستنخفض صناعة النفط مما سيعرقل التطلعات والتوقعات متوسطة المدى للقطاع، وسوف تستمر الحكومة في وضع الاستثمار في البنية التحتية كأولوية مع التركيز بشكل خاص على اللوجستيات والسياحة بمساعدة تمويل صندوق التنمية التابع لمجلس التعاون الخليجي، وقد أدت الأساليب المحسنة لاستعادة النفط وارتفاع الكفاءة الإنتاجية إلى رقم قياسي في المخرجات النفطية في عام ٢٠١٥م، وظل الإنتاج على هذا النحو في عام ٢٠١٦، ونتوقع أن يصل معدل المخرجات إلى ٩٨٢,٠٠٠ برميل يوميًا خلال السنة الحالية وفي السنة القادمة.

لقد خفضت الحكومة احتياطاتها في الصندوق الاحتياطي العام للدولة (بقيمة تقدر بـ ٣٤ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٥م)، كما تخطط لاستخدام ١,٥ مليار دولار أخرى من الاحتياطي في ٢٠١٦م، إلا أن الحكومة ستلجأ إلى أسواق الدين نظرًا للاتساع الفائق في العجز وأيضًا بسبب تزايد العجز طوال الفترة المتوقعة، ولقد اقترضت الحكومة بالفعل مليار دولار أمريكي من مجموعة بنوك بواسطة قرض لمدة خمس سنوات، كما تخطط لاقتراض مبلغ إجمالي ٥-١٠ مليارات دولار أمريكي من أسواق الدين الدولية في عام ٢٠١٦م، فقط، ولقد خطت الحكومة نحو السوق المحلي بإصدارها أول سند إسلامي سيادي لها (الصكوك)، ولكنها ستكون متذبذبة بخصوص استخدام الدين المحلي خوفًا من وضع المزيد من الضغوط على سيولة البنوك.

قطر

تهدف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي انطلقت عام ٢٠٠٨م، إلى تحويل قطر إلى اقتصاد متقدم يوفر مستويات راقية من المعيشة لكل مواطنيها وللأجيال القادمة، كما تسعى الى الوصول إلى النهج الصحيح للنمو الاقتصادي في دولة تتمتع باحتياطي مرتفع من الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت تعداد سكاني وطني منخفض. وتتمحور الرؤية حول أربع ركائز: التنمية البشرية من خلال العمل من أجل نظام تعليمي وصحي متقدم مع زيادة مشاركة المواطنين القطريين في القوة العاملة، والتنمية الاجتماعية من خلال السعي نحو نظام حماية اجتماعية فعّال، وبناء اجتماعي آمن والاضطلاع بدور فعال في المجتمع الدولي، والتنمية الاقتصادية التي تهدف إلى إدارة اقتصادية آمنة والاستغلال الحكيم لموارد النفط والغاز والتنوع الاقتصادي المناسب، والتنمية البيئية التي تسعى إلى الحفاظ على بيئة قطر وحمايتها عن طريق تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي واحتياجات التنمية الاجتماعية.

ولقد اختارت الحكومة أن تفرض حظرًا على المزيد من القوة التصديرية للغاز الطبيعي المسال وشرعت في برنامج استثمار عام لدعم التنوع الاقتصادي، وتشمل الأولويات الاستراتيجية مجالات

التعليم (المدينة التعليمية) والرياضة (العديد من البطولات مثل فيفا ٢٠٢٢) وقطاع النقل (الخطوط الجوية القطرية) والشؤون المالية (بنك قطر الوطني – أكبر بنك في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) والثقافة (المتاحف). ولقد طُبقت إصلاحات تتعلق بالشؤون المالية العامة لزيادة كفاءة الإنفاق وتشتمل على مخطط لإطار العمل المالي متوسط الأجل.

التوقعات لعام ٢٠١٧

من المتوقع أن يصل النمو في عام ٢٠١٧م، إلى ٣,٤٪ بعد وصوله الى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٦م، ولسوف يُدعَّم هذا النمو مع تفعيل مشروع بزران للغاز الطبيعي بقيمة ١٠ مليارات دولار أمريكي والذي كان من المقرر تشغيله قبل نهاية ٢٠١٦م، وسوف يحافظ الدخل الأسري المرتفع على نمط الاستهلاك الخاص، في الوقت الذي ينبغي فيه للإنفاق الحكومي على المشاريع الرأسمالية من أن يحفز النمو في الصناعات المحلية، غير أن النمو الاستيرادي لتلبية الطلب من المستهلكين والقطاع الصناعي سيتجاوز التوسع في الصادرات، الأمر الذي سيثقل على نمو الإنتاج المحلي الإجمالي، ويُتوقع أن يصل معدل الإنتاج المحلي الإجمالي الفعلي إلى ٣,٧٪ في الفترة الزمنية من عام ٢٠١٨ الى ٢٠٢٠م.

وستسمر السلطات في تقييد الإنفاق الحالي (والحد من الأعمال العامة غير الضرورية) لاستيعاب النفقات الرأسمالية المتزايدة مع اقتراب موعد كأس العالم، كما يستمر الدعم المالي –قرر مجلس الوزراء في منتصف يناير ٢٠١٦م، رفع أسعار الوقود بنحو ثلث الثمن– وقد قدمت الحكومة في مايو المنصرم نظامًا جديداً تقوم بموجبه لجنة من وزارة الطاقة والصناعة بتحديد السعر بداية كل شهر على أساس ما يقع من تغييرات في سوق الطاقة الدولي.

وينبغي على الحكومة أن تكون قادرة على تمويل الجزء الأكبر من إجمالي العجز عن طريق الاقتراض المحلي والأجنبي– مثل السند السيادي الصادر في مايو بقيمة ٩ مليار دولار. ومع ذلك فسيكون المعدل المرتفع للقرض مقابل الإيداع في القطاع المصرفي من القيود المحتملة على تمويل العجز المحلي، والذي استمر في السنوات الأخيرة بنسبة تزيد على ١٠٠٪، وقد يفرض ذلك قيودًا على قدرة البنوك المحلية على شراء أذون خزانة وتمويل المشروعات الرأسمالية الكبرى، كما ستمثل تكلفة الاقتراض المتزايدة مشكلة أخرى أمام الأسواق الناشئة في عام ٢٠١٧م.

السعودية

ترتكز رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي انطلقت في إبريل ٢٠١٦م. على ثلاثة محاور رئيسية وهي: وضع السعودية في العالم العربي والإسلامي، والعزم على أن تكون السعودية مركز نفوذ استثماري عالمي عن طريق تنويع مصادر الإيرادات، وتحويل السعودية إلى مركز لوجستي عالمي باستغلال موقعها الاستراتيجي. ومن المزمع وضع السياسات التي ستساعد في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ من خلال سلسلة من الخطط المنهجية، وأول هذه الخطط هو برنامج التحول الوطني الذي انطلق في أوائل يونيو، ويضع هذا البرنامج ١٧٨ هدفًا استراتيجيًا و٣٤٠ من المستهدفات والمعايير على مستوى ٢٤ وزارة وجهة حكومية لتحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠م.

رؤية الكويت ٢٠٣٥: اقتصاد تنافسي وتحديث القوانين والبنية التحتية

وسوف تساهم أهداف برنامج التحول الوطني وخطط السياسات المستقبلية الأخرى التي تدعم رؤية ٢٠٣٠ في توسيع وتعميق نطاق الإصلاحات المستمرة حاليًا، حيث وضعت رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني خطة لتنويع الاقتصاد وزيادة دور القطاع الخاص وزيادة توظيف السعوديين، وقد أُعلنت الأهداف الاقتصادية المُراد تحقيقها في قطاعات سوق العمل (البطالة) والتجارة (الصادرات غير النفطية) والقطاع المالي (الدين والعجز) والاستثمار الأجنبي المباشر والشركات الصغيرة والمتوسطة. واحد من أهم الأهداف الاقتصادية لبرنامج التحول الاقتصادي هو زيادة مشاركة القطاع الخاص إلى ٦٥٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي مقابل ٤٠٪ حاليًا، ومن المستهدف أن تزيد مساهمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٥٪، ومن تصورات الخطة زيادة دور القطاع الخاص أيضًا من خلال الخصخصة وتوسيع نطاق استخدام نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل رفع الكفاءة والإنتاجية وزيادة فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص. هذا ولا يزال الدعم المالي مستمرًا، وقد زادت أسعار الطاقة والمياه، وتم تقديم مؤشرات الأداء الرئيسية إلى الوزارات، وكذلك تعزيز إدارة الاستثمار العام، وأُعلن عن إصلاحات لزيادة مشاركة المستثمر الأجنبي في أسواق رؤوس الأموال.

التوقعات لعام ٢٠١٧

من المتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي قليلًا في عام ٢٠١٧م، إلى ١,٥٪ مقابل ٠,٩٪ في عام ٢٠١٦م، حيث ستعود بعض الاستثمارات وتُستعاد الثقة تدريجياً، ومع المزيد من تخفيضات الدعم المرجح حدوثها في عام ٢٠١٧م، والانخفاض

الطفيف في انتاج النفط (استنادًا إلى اتفاق متوقع من منظمة أوبك) فمن المنتظر أن يظل الاقتصاد على طريق التحسن، كما سيزداد النمو من خلال التقدم في العديد من مشاريع البنية التحتية (بما في ذلك مشروع مترو الرياض وبعض أوجه التقدم في برنامج الحكومة للإسكان ميسور التكلفة) مما سيوفر مزيدًا من الفرص أمام القطاع الخاص، ويُتوقع أن يصل معدل الإنتاج المحلي الإجمالي الفعلي إلى ٣٪ في الفترة الزمنية من عام ٢٠١٨ الى عام ٢٠٢٠م،

إن تركيز برنامج التحول الوطني على تدعيم قطاع السياحة سوف يعود بنتائج إيجابية بعد إدخال بنى تحتية جديدة وكذلك توسعة الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ولكن على الجانب الآخر فإن التراجع الحاد في إصدار عقود لمشاريع جديدة سوف يعرقل من النشاط في قطاع البناء، على الرغم من أن التخوفات بخصوص تأخير المدفوعات ينبغي أن تكون قد تراجعت إلى حد ما استجابة الى مخطط الحكومة لتقديم دفعة مقدمة بقيمة ١٠٠ مليار ريال سعودي (٣٧,٥ مليار دولار أمريكي) من المدفوعات المتأخرة بحلول عام ٢٠١٧م. بالإضافة الى انخفاض أنشطة الاستثمار التجاري مع الزيادة الشديدة في أسعار الوقود والغاز الطبيعي وهو ما سيدفع بالشركات الى الحد من توظيف عمالة جديدة.

إن ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي يعني أن سياسة سعر الفائدة يجب إلى حد ما أن تتبع التغيرات في معدلات الفوائد الأمريكية حتى لو لم تتزامن الدورتين الاقتصاديتين في كلتا الدولتين، ونظرًا لأن صادرات النفط للمملكة مسعرة بالعملة الأمريكية فلا نتوقع أن يكون هناك تعديل لارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي أو انفصاله عنه.

ومن المرجح أن تتبنى مؤسسة النقد العربي السعودي منهج مالي غير مباشر وأكثر مرونة، وكجزء من هذا التحول ضخت مؤسسة النقد العربي السعودي في سبتمبر مبلغ ٢٠ مليار ريال سعودي (٥,٣ مليار دولار أمريكي) للنظام المصرفي كودائع لأجل بالنيابة عن المؤسسات الحكومية، ونتوقع خلال عام ٢٠١٧م، المزيد من التدابير التحفيزية (مثل تخفيف متطلبات الاحتياطي في البنوك).

ولقد غطت الحكومة عجز الميزانية عن طريق استخدام المخزون الضخم للاحتياطي الخاص بها (والذي بلغ في أغسطس ٥٦٢ مليار دولار أمريكي، أو قيمة ٢٨ شهرًا من الواردات)، غير أن الحكومة تدرك مدى الحاجة للحفاظ على الاحتياطي الخاص بها، ولذلك فسوف تقوم بتمويل العجز بصورة أكبر عن طريق إصدار الديون لكل من البنوك المحلية وبشكل أكبر لأسواق الدين الدولية، وقد وافقت الحكومة في إبريل على قرض بقيمة ١٠ مليارات دولار أمريكي مع اتحاد للبنوك الأجنبية، ونجحت الحكومة في بيع سندات بقيمة ١٧,٥ مليار دولار أمريكي في أكتوبر (وهو الإصدار الأكبر من دولة ذات سوق ناشئ)، وكنتيجة لذلك نتوقع أن يرتفع رصيد الدين العام من نسبة لا تُذكر وهي ٥,٩٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي في نهاية ٢٠١٥ إلى ٤١٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي بنهاية ٢٠٢١.

الإمارات العربية المتحدة

تهدف رؤية الإمارات ٢٠٢١ التي تم اطلاقها في سنة ٢٠١٠م، إلى أن تكون الإمارات من ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي، وبالرغم من أن الإمارات تدرس أهدافًا جديدة فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي بحلول عام٢٠٥٠م، إلا أن هناك أربعة أهداف كبرى وطموحة للإمارات: أن تكون دولة طامحة واثقة متمسكة بتراثها، أن تملك اتحادًا قويًا يربطه مصير مشترك، وأن تكون ذات اقتصاد تنافسي سلاحه العلم والابتكار، وخلق بيئة معطاءة مستدامة توفر أفضل مستويات المعيشة، مع تعزيز التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والبيئة. وتعتمد الرؤية على إطار عمل إداري سليم يركز على النتائج.

ولقد سعت الإمارات نحو استراتيجية تنموية منفتحة تعتمد على نظام تجاري مفتوح وتدفقات خارجية غير مقيدة لرأس المال مع استثمارات استراتيجية كبيرة في الموانئ والمطارات والخطوط الجوية، بالإضافة إلى مركز مالي دولي وسياسة صناعية فعّالة في قطاعات البتروكيماويات والألومنيوم والصُلب.

التوقعات لعام ٢٠١٧

سيتحسن نمو الإنتاج المحلي الإجمالي الفعلي بشكل طفيف إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠١٧م، مقابل ٢,١٪ في عام ٢٠١٦م، بما يعكس نتيجة قرار منظمة الأوبك بخفض الإنتاج والذي سيؤثر على اقتصاد الإمارات الذي يتسم بتنوع أكبر، أكثر من تأثيره على بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل الكويت

استراتيجية سلطنة عُمان بعيدة المدى تستهدف خمسة قطاعات:
التصنيع واللوجستيات والسياحة ومصائد الأسماك والتعدين

النمو في قطر عام ٢٠١٧ يصل ٣,٤٪ بعم مشروع بزران للغاز.. وتخفيض الانفاق الحكومي ضرورة للتوازن

والسعودية، ونتوقع زيادة أسعار النفط في عام ٢٠١٨م، حيث سيشهد الاقتصاد نموًا أكبر قبل أن يعود لينخفض في عام ٢٠١٩م، بانخفاض نمو الطلب العالمي، كما ستساعد استضافة دبي لمعرض إكسبو ٢٠٢٠م، في زيادة إنفاق واستثمار الحكومة، وسيجذب المعرض أعدادًا كبيرة من الزوار، مما سيرفع من الاستهلاك الخاص وصادرات الخدمات، غير أن المعرض يشكل خطرًا أيضًا فيما يتعلق بزيادة الفائض عن الاستيعاب وأسعار العقارات والديون، ويُتوقع أن يصل معدل الإنتاج المحلي الإجمالي الفعلي إلى ٣,٥٪ في الفترة الزمنية من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠م.

وسوف تستمر الإمارات من الاستفادة من وضعها الآمن وسط الاضطرابات التي تشهدها المنطقة ومن رفع العقوبات على إيران، فبالرغم من التوترات الإقليمية المستمرة مع إيران، إلا أن دبي سوف تستفيد بوصفها مركزًا تجاريًا من ممارسة الأعمال التجارية والتبادل التجاري مع إيران، وستتأثر طريقة سير التصنيع والتجارة والنقل والسياحة بسبب حالة التوسط في الانتعاش الاقتصادي العالمي وبصورة أكبر بسبب حالة عدم الوضوح في الولايات المتحدة والصين.

و يساهم عدم توقع عودة أسعار النفط إلى ذروتها التي كانت في الفترة الزمنية ٢٠١٢-٢٠١٤ م، في تقييد بعض الإنفاق، في حين أنه من المتوقع استمرار بل زيادة تخفيض الدعم المطروح في ٢٠١٥-٢٠١٦ مما سيساعد في الإبقاء على قلة التكاليف، ولا نتوقع أن تقلل الإمارات من مشاريع البنية التحتية بالكامل استنادًا على ما قامت به من إجراءات وقائية مالية في صورة أصول لصندوق الثروة السيادية بقيمة تقدر بما يزيد على ١,١ تريليون دولار أمريكي، وعلى غرار دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فستستفيد كلا من الحكومة الاتحادية والإمارات الفردية استفادة كبيرة من إصدار السندات الدولية لتجنب استنزاف السيولة من النظام المصرفي المحلي، ومن الطرق التي تتبعها الحكومة لتحسين الاستدامة المالية هي تخفيض الدعم على الوقود والكهرباء والمياه.

وتُدار الشؤون المالية العامة إلى حد كبير على مستوى الإمارة مع تمويل الميزانية الاتحادية بشكل رئيسي من قِبل أبو ظبي بما يمثل فقط حوالي عشر الإنفاق الإجمالي، ويمثل برنامج الميزانية الاتحادية للفترة الزمنية ٢٠١٧-٢٠٢١م، زيادة حذرة بعد تخفيضات الميزانية لسنة ٢٠١٦، ويُتوقع أن ترتفع بنسبة ١,٥٪ في عام ٢٠١٧م، وسوف تستمر دبي في توسيع ميزانيتها استجابةً لقاعدة الإيرادات الأكثر تنوعًا الخاصة بها، وقد أعلنت أبو ظبي خطط إنفاق تنموية جديدة مما يوحي بأن حالة التقشف المالي لديها تتلاشى تدريجيًا.

الخاتمة

بالرغم من الزيادة الأخيرة في أسعار النفط- وهي المحرك الرئيسي للتوقعات المستقبلية لاقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي- فإنه من المتصور أن تظل الأسعار منخفضة خلال السنوات القادمة، ومن المتوقع أن يتحسن النشاط الاقتصادي قليلاً في منطقة الخليج في عام ٢٠١٧م، بالرغم من الانخفاض المتوقع للمخرجات النفطية بسبب اتفاقية منظمة الأوبك لعام ٢٠١٦م، فالتضييق المالي والسيولة الآخذة في الانخفاض في القطاع المالي سبب في تراجع النمو غير النفطي لدول الخليج في عام ٢٠١٦م، ومن المتصور أن يتحسن النمو غير النفطي للدول الخليجية خلال عام ٢٠١٧م، مع التخفيف من السياسات المالية التقشفية، وعلى المدى المتوسط يتوقع أن يؤدي قلة العبء المالي والانتعاش الجزئي في أسعار النفط إلى زيادة النمو غير النفطي لمجلس التعاون الخليجي.

إلا إنه ثمة مخاطر على الجانب الآخر، فالتأثير السلبي للسياسات المالية التقشفية وتقليص السيولة على النمو قد يكون أكبر مما هو متوقع، فقد تتفاقم الصراعات الإقليمية، وتزايد التباطؤ في الصين قد يُضعف أسعار السلع بشكل أكبر، في حين أن التضييق المالي الأمريكي بشكل أسرع مما هو متوقع يمكن أن يزيد من تقلب الأوضاع المالية العالمية، مما يحد من توفر التمويل الدولي خاصةً بالنسبة إلى جهات الإصدار ذات التصنيف المنخفض. هذا وقد يحمل النمو متوسط المدى جانبًا آخر من المخاطر، فقد تستطيع السلطات تحقيق تقدم أسرع من المتوقع في تطبيق خطط الإصلاح الهيكلية، إلا أنه مع النظر إلى نطاق التحول الاقتصادي المتصور فإن هذه الخطط يمكن أن تتعثر مما قد يؤدي إلى إنهاك الإصلاح وخلق قيود سياسية داخلية.

*مدير الدراسات الاقتصادية بمركز الخليج للأبحاث

لإيران وتركيا مشروعهما المذهبي والايديولوجي وغياب المشروع العراقي والعربي

الأزمة العراقية: الطائفية - الأقاليم - الدولة

أعادت الأزمة الراهنة الإشكاليات الأساسية التي عانت منها الدولة العراقية منذ الاحتلال الأمريكي-البريطاني عام ٢٠٠٣م، وخصوصاً الطائفية السياسية التي أصبحت ظاهرة متفشّية في مفاصل الدولة العراقية وأروقتها، بل إن التقاسم الوظيفي الطائفي والإثني أصبح السمة الأبرز للحكم ما بعد الاحتلال. ولم تستطع الدولة رغم مرور ١٣ عاماً على الاحتلال من حلّ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتربوية والصحية والبيئية، وما يتعلق بالبطالة والضمان الاجتماعي والمتقاعدين، بل إن هذه المعضلات تفاقمت، ممّا عمّق الأزمة السياسية، وأضفى عليها بُعداً شعبياً أخذ بالاتّساع.

د. عبد الحسين شعبان

قامت العملية السياسية على صيغة المحاصصة الطائفية-الاثنية، التي وجدت ضالّتها في تأسيس مجلس الحكم الانتقالي في يوليو ٢٠٠٣م، بتخصيص ١٣ عضوًا لما سمّي بالشيعة و٥ أعضاء لما سمّي بالسنّة و٥ أعضاء لممثلي الكرد وعضو واحد عن التركمان وعضو واحد باسم الكلدو آشوريين. وعرفت الدولة الجديدة التي تأسست على أنقاض الدولة التي قامت في عشرينيات القرن الماضي، باسم "دولة المكوّنات"، التي ورد ذكرها ثمان مرّات في الدستور. أما "دولة المواطنة" فقد اختفت مدلولاتها وتضبّبت معانيها. وذلك يمثّل جوهر الأزمة بجميع فروعها. وإذا كان الاحتلال صائرًا إلى زوال، فإن خطر الطائفية ظلّ ينخر في جسم الدولة العراقية، وإذا ما استمرّ فإن عملية الهدم والتآكل ستصل إلى أساساتها، وبالتالي ستؤدي إلى انهيارها.

كان الدستور المؤقت (قانون المرحلة الانتقالية) الذي صدر في عهد الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر في ٨ مارس ٢٠٠٤م، تكريساً للصيغة الجديدة لتوازن القوى وقد قام نوح فيلدمان القانوني الأمريكي المناصر لإسرائيل بإعداد صيغته الأولى، مثلما عمل الخبير الأمريكي بيتر غالبرايت لاحقا على صياغة بعض المواد ذات الطبيعة الإشكالية، والتي اعتبرت ألغاماً قابلة للانفجار في أية لحظة، لأنها تشكّل مصدر خلاف واختلاف وليس مصدر اتفاق وتوافق.

وبدلاً من أن يكون الدستور القاسم المشترك الذي تلتقي عنده إرادات القوى والأحزاب ذات المصالح المتنوّعة، فإذا به يصبح تعبيرًا عن الإشكاليات والصراعات التي عانت منها الدولة العراقية، وهذه كلّها تنطلق وتصبّ في صيغة المحاصصة.

ولم يتورّع هؤلاء من استخدام العنف والحشود التي تذكّر بعصر المداخن في فترة الثورة الصناعية في أوروبا، بهدف كسر إرادة الآخر وفرض نمط مذهبي على المجتمع. وبالطبع هذا الأمر لم ينشأ في فراغ، فقد كان له ردود فعل أقسى وأشدّ أحياناً، وهكذا أخذت دائرة العنف تتّسع لتشمل الجميع، وخصوصاً بانتعاش بؤر للإرهاب، التي تغذّت بتفاعلها مع جهات خارجية.

ولكي يتم تمويل عمليات الإرهاب والعنف، لجأت الكثير من القوى إلى استخدام موارد الدولة لمصالحها الخاصة، سواء عبر سرقات منظمة أو هدر المال العام أو توظيفه في غير مواقع التنمية، ناهيك عن أصحاب الحظوة من الأبناء والأصهار والشركاء في إطار عمل غير مشروع.

وهكذا أصبح الفساد مؤسسة قائمة بذاتها وتستطيع تحريك الوضع السياسي طالما تتحكّم بالملايين من البشر الذين يعانون من البطالة والأميّة مع ضخّ الأوهام الطائفية، والغريب أن الفساد يشمل الإدارة السياسية والاقتصاد والاجتماع والثقافة والمجتمع المدني لدرجة زكّمت الأنوف.

الفساد الوجه الآخر للإرهاب، كما أنه ليس بعيدًا عن مخرجات الطائفية والتقاسم المذهبي-الاثني، وقد أغرى الفساد جميع الكتل والأحزاب على الانخراط فيه، والتستّر على منتسبيه وأتباعه، ولهذا فإن خطره امتدّ إلى أجهزة الدولة والعديد من المنظمات والهيآت الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني.

ومن مظاهر الأزمة العراقية وخلفياتها، هو ضعف الشعور العام بالمواطنة والعودة إلى صيغ ما قبل الدولة، سواءً الطائفة، أو الجماعة الاثنية، أو الدين أو العشيرة أو الجهة أو المنطقة، للاحتماء بها والاختباء خلفها، طالما لا تستطيع الدولة حمايتها وتأمين الحدّ الأدنى من ضبط الأمن والنظام العام وحماية أرواح وممتلكات المواطنين، وأية دولة لا تستطيع القيام بذلك، فلماذا إذاً هي دولة؟!.

ساهمت الطائفية السياسية في انهيار هيبة الدولة ومعنوياتها، لاسيّما وأن بعض التوجّهات السياسية وضعت "المرجعية" الدينية المذهبية، فوق الولاء للدولة، والأمر لم يقتصر على المؤيدين لهذه "المرجعية" بل شمل خصومهم أيضًا، الذين يتسابقون معهم أحياناً في الحصول على صكوك المباركة لوظائفهم أو مواقعهم أو امتيازاتهم. وذلك يعني إخضاع مرجعية الدولة لمرجعية غير دستورية.

الأزمة وسياقاتها

ثلاث دوائر تتحرك في إطارها الأزمة العراقية، الدائرة الأولى تتمثّل في حركة الاحتجاج ومطالبها، سواءً العاجلة أو الآجلة والتي تتجسّد بمآلات حركة الاحتجاج وسقفها ومدى تحقق أهدافها، لاسيّما البعيدة.

الواقع لا زال يشي بالتشاؤم بفعل عقبات كبرى قد تؤدي إلى احتواء حركة الاحتجاج أو إجهاضها أو شقّها، خصوصًا أن بعض الأطراف تريد الانفراد في قيادتها، بغض النظر عن استجابة رئيس الوزراء لمطالب الإصلاح، لكنها ظلّت حتى الآن فوقية ولم تمس جوهر المشكلة، لاسيّما إعادة الخدمات ومحاسبة الفاسدين وردّ الاعتبار للدولة ووضع حدّ للطائفية والتقاسم، علماً بأن حيدر العبادي بلا حلفاء أو أصدقاء، حتى وإن كان جمهورًا واسعًا يؤيد الإصلاح، لكن أعداء الإصلاح والفاسدين يشكلون جبهة قويّة، وإنْ اختلفت مصالحهم.

أولاً -حركة الاحتجاج ومآلاتها

إذا راجعنا شعارات التظاهرات في العراق، نلاحظ أنها تلتقي حول أهداف مشتركة، وتتلخص بـ:

١- **تحسين الخدمات ومكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين**، ولاسيّما الكهرباء والماء والتعليم والصحة وإيجاد فرص عمل متكافئة وهي أمور آنية. وعانى العراقيون من تفاقمها، الأمر الذي دفعهم إلى النزول إلى الشوارع مطالبين بتحسين الخدمات وبالإصلاح.

والوجه الآخر هو الدعوة إلى مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين، وتقديم هؤلاء إلى القضاء، وقد تفشّت ظاهرة الفساد بعد الاحتلال، خصوصًا بعد أن أصبح الولاء والمصالح الحزبية والانتماء الطائفي هو الأساس في الحصول على المناصب العليا.

٢- **مواجهة مظاهر تفكّك الدولة**، خصوصًا تحديد المسؤوليات لسقوط الموصل بيد داعش في ١٠ يونيو٢٠١٤م.

٣- **نبذ الطائفية وردّ الاعتبار لمرجعية الدولة**، واعتماد مبادئ المواطنة التامة والمساواة الكاملة أساساً للحصول على الوظائف العليا وإلغاء التمييز الطائفي والاثني والديني والعشائري ومناطقي وغير ذلك. وبسبب فشل محاولات تديين الدولة أو تطييفها أو مذهبتها، انطلقت بعض الدعوات لقيام الدولة المدنية.

قد تكون الدعوة إلى قيام دولة مدنية (الآن)، من باب التعبئة السياسية، إذْ يعتقد الباحث أنها غير ممكنة التحقيق في الوقت الحاضر بسبب اختلال موازين القوى، أي أنه ليس مطلباً راهنًا، بل طموحًا بعيد المنال.

وألقى هذا الاشتباك بين الدين والسياسة بثقله على المجتمع لدرجة أصبحت الحياة الشخصية مهدّدة ويتم انتهاكها كل يوم تحت مزاعم شتى، ناهيكم عن تجييش الكثير من أبناء الطوائف وشحنهم والانتقام من الآخر. ولذلك ارتفعت الشعارات التي تعبّر عن أمنيتها لقيام دولة مدنية، ولاسيّما شعار "سلمية .. سلمية.. دولة دولة مدنية".

إن أهمية تلك الشعارات تكمن في نزع القدسية عن رجال الدين، والتعامل معهم كبشر يخطئون ويصيبون، وإذا ما أرادوا تقديم أنفسهم "كمرجعية" لطائفة، فعليهم أن يكفّوا عن التعاطي بالسياسة، لاسيّما بعدم الانحياز لهذا الفريق أو ذاك وتحت عناوين مصلحة المذهب أو الطائفة، فالمصلحة الوطنية هي التي ينبغي أن تتقدّم على جميع الولاءات.

لا يمنع الدستور أو قانون الانتخابات من انخراط رجل الدين في السياسة، ولكن السياسة تحتمل الكثير من المراوغة والتجاوز على الحقيقة وتقديم المصالح الأنانية على حساب القضايا الوطنية، ومثل ذلك لا يليق برجال الدين.

إن دولة الحماية التي نفتقر إليها لم تعد كافية على النطاق العالمي، خصوصًا وإن دولة الرعاية، بل والرفاهية، أخذت تشمل الميادين المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية وكل ما يتعلّق بالقضايا التنموية، فما بالك حين نعجز عن الوصول إلى دولة الحماية، لتأمين الحد الأدنى للمواطن في أمنه وحياته وممتلكاته، فضلاً عن ضبط النظام والأمن العام.

ثانياً- الفيدرالية والأقاليم: معنًى ومبنًى

الفيدرالية حسب الدستور العراقي، جاءت موسّعة وصلاحياتها كبيرة ومفتوحة، على عكس صلاحيات السلطة الاتحادية التي جاءت مقتصرة على أبواب محدّدة، وفيما لو حصل خلاف بين الدستور الاتحادي والدستور الإقليمي، فإن الأول يخضع للثاني وليس العكس، وليس بمستطاع قيادة الجيش بما فيه القائد العام للقوات المسلحة نقل أو تحريك قطعات عسكرية من وإلى الأقاليم، إلاّ بموافقتها. وحسب الدستور يحقّ للأقاليم فتح ممثليات لها في السفارات العراقية في الخارج.

وبالقراءة القانونية فإن هذا الوضع سيكون نواة لدويلة داخل دويلة بغض النظر عن النوايا، طالما ستكون هناك امتيازات وصلاحيات فلا يمكن والحال هذه إلاّ التمسك بها لأنها ستكون " حقوقاً " مكتسبة، خصوصًا وقد تضمنها الدستور، وليس بعيدًا عن ذلك "العلاقات الخارجية" و"الاقتصادية" وإشكالات النفط وتوابعه، من الإنتاج إلى التصدير، ومن التعاقد إلى التوزيع، وعلاقة السلطة الاتحادية بالسلطة الإقليمية، سواء بالتنسيق أو بالإشراف أو الموافقة. وقد انفجرت هذه الأزمة منذ سنوات بين الحكومة الاتحادية وبين إقليم كردستان، ولم يتم حلها لحد الآن. وأعتقد أن سبب هذه الإشكالية في الدستور هي المادتين ١١١ و١١٢، اللتان تنصّان على:

مادة ١١١- النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كلّ الأقاليم والمحافظات.

مادة ١١٢- أولاً: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المُستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم المُنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصّة لمدّة محدّدة للأقاليم المتضرّرة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ثانيًا: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم المنتجة معًا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدةً أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

وإذا كانت الحكومة الاتحادية تدير النفط والغاز من الحقول الحالية، فإن النفط والغاز غير المستخرج تتم إدارته من جانب الأقاليم بالتنسيق والتعاون مع الحكومة الاتحادية، ومثل هذه النصوص كانت وراء تفسيرات مختلفة، بل ومتناقضة ولإقليم كردستان تفسيراته، مثلما للحكومة الاتحادية تفسيراتها.

إن تلك الإشكاليات جعلت من مبدأ الفيدرالية أو " الأقاليم" إمّا وسيلة للتحلّل من الهيمنة المركزية للدولة، وخصوصًا للكرد، ولكنها قد تؤدي إلى إضعاف الدولة وسلطتها الاتحادية لحساب الأقاليم، أو اعتبار الفيدرالية (بعبعاً مخيفًا)، باعتباره طريقاً للانفصال والإنقسام، الأمر الذي سيبقي على المركزية الشديدة الصارمة، بل إن هذا الاتجاه يعتبر أي حديث عن الفيدرالية إنما يصبّ في تقسيم العراق وقد يكون موحى به. وهكذا يتعامل الفرقاء مع الفيدرالية حسب أهوائهم التي تتراوح بين المقدّس والمدنّس.

الفيدرالية التي رفعت شعارها الحركة الكردية منذ أوائل التسعينيات وأيّدتها قوى يسارية وليبرالية ووطنية، كانت تطويرًا لشعار الحركة الوطنية القديم منذ أوائل الستينيات " الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان"، في إطار دعوة صريحة إلى تمثيل الشعب الكردي وتمكينه من تقرير مصيره في إطار الوحدة الوطنية كما اختارها، لكن الأمر لم يقتصر على ذلك، وظهرت مشكلات قديمة وجديدة، خصوصًا ما يتعلق بكركوك أو بما سمّي المناطق المتنازع عليها، والتي ورد ذكرها في المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية أو المادة ١٤٠ من الدستور الدائم الذي تم الاستفتاء عليه في ١٥ اكتوبر ٢٠٠٥م.

مؤسسة الفساد تحرك الوضع السياسي بملايين الفقراء والبطالة وضخ الأوهام الطائفية

وكان الدستور الدائم امتدادًا للقانون الذي صدر في عهد بريمر، وقد نُقلت الكثير من مواد الأخير وأحكامه إلى الدستور الدائم، الذي جاء مليئًا بالألغام، بحيث لم يشعر أي طرف بالارتياح، في حين إن الدستور هو تعبير عن الواقع السياسي والاقتصادي ودرجة التطور الاجتماعي ويعكس المصالح والأهداف المشتركة للفئات الاجتماعية المختلفة، لكن الأمر في الدستور العراقي اتخذ منحًى مختلفًا. ولذلك وفي أكثر الأحيان يوضع الدستور على الرف ويتم الحديث عن التوافق خارج اللعبة الانتخابية، ولكن ما أن تدبّ الخلافات فيتذكّر كل طرف الدستور حتى وإن كان يتعارض تمامًا مع ما يقول.

إذا كانت الفيدرالية الكردية تعبيرًا عن حقوق قومية مشروعة، وإن النظام الفيدرالي هو صيغة متطورة أخذت بها نحو ٤٠٪ من سكان العالم، وشملت ٣٠ دولة، فإن تطبيقاته في العراق وبصيغته الملتبسة أوجدت تعارضات شديدة بين الفرقاء من المشاركين بالعملية السياسية ومن خارجها وعزّزت الشكوك بينهم، خصوصًا وإن العراق، بحاجة إلى لا مركزية وتوزيع الصلاحيات، لكن تأويلات هذه الفيدرالية جاءت ملتبسة للعديد من الجماعات السياسية.

فالقوى التي رفضت التصويت على الدستور لأنه يتضمّن مبدأ الفيدرالية، عادت واندفعت لقيامها تحت حجة عدم استفراد القوى الشيعية بالحكم وعزل وتهميش السنّة، وتلك واحدة من مفارقات

مظاهر الدولة الفاشلة تجسّدت في عدم قدرتها على تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي فإنها تنحدر إلى الدولة الرخوة المعرّضة للتفتت

الحياة السياسية العراقية ما بعد الاحتلال، وفكرة الأقاليم بما فيها " الإقليم السنّي" التي عارضتها وتحفّظت عليها الكثير من القوى، بدت وكأنها " مقبولة" حيث أعيد طرحها بعد احتلال داعش الموصل وتشكيل الحشد الشعبي ودخوله المناطق ذات الأغلبية السنّية.

والقوى الشيعية التي كانت متحمّسة للفيدرالية، بدأت تتحفّظ عليها في المبدأ والتطبيق، ولذلك وجدنا كيف تعامل رئيس الوزراء السابق نوري المالكي بقسوة مع المناطق الغربية والشمالية ذات الأغلبية العربية السنية المطالبة بالفيدرالية، وكانت النتائج: هيمنة داعش وجزع فئات واسعة من السكان دفعها لعدم اتخاذ موقف من استيلاء داعش على الموصل وكأن الأمر لا يعنيها.

أما الكرد فإنهم ينتظرون الفرصة السانحة للتعبير عن كياناتهم المستقلة، ويريدون تحقيق أكبر المكاسب تمهيداً لإعلانهم، خصوصًا إذا حصلوا على تأييد دولي وموافقة إقليمية ضمنية بعدم معارضة ذلك، علمًا بأن مبدأ حق تقرير المصير يشكّل المنطلق القانوني والدولي لمشروعهم التاريخي.

وإذا كانت دولة ما قبل الاحتلال تتّسم بالشمولية، فإن دولة ما بعد الاحتلال انتقلت من التعثر في وحدتها إلى استفحال الأزمة بخصوص حاضرها ومستقبلها، لاسيّما في ظل ارتفاع وتيرة عوامل التفكيك والتشظي والتفتّت.

وشهدت البلاد عنف منفلت، مع استمرار النفوذ الخارجي، سواء على شكل اتفاقية للتحالف الاستراتيجي مع أمريكيا ٢٠٠٨م، مع إن محاولات إبرام اتفاقية أمنية جديدة بعد نفاذ الاتفاقية الأولى في نهاية ٢٠١١م، باءت بالفشل، الاّ أن النفوذ الأمريكي لا يزال متحكّماً ويظهر دوره في الأزمات، في ظل وجود اتفاقية مجحفة بين بغداد وواشنطن حسب اتفاقية فيينا حول " قانون المعاهدات " لعام ١٩٦٩م، حيث تم تغيير صفة الاحتلال، من الاحتلال العسكري إلى احتلال تعاقدي.

يضاف إلى ذلك النفوذ الإيراني القوي والمؤثّر، سواء على صعيد الحكم رسميًا أو على صعيد العلاقة مع قوى أساسية في الحكم، وهذا النفوذ لم يعدّ خافيًا لا من جانب بعض القوى العراقية، ولا من جانب إيران، فخط دفاع طهران كانت بغداد منذ احتلال العراق العام ٢٠٠٣م، وإيران لا تزال تلعب دورًا كبيرًا في العراق و بعض دول المنطقة.

ثالثاً- الدولة الفاشلة: ماذا تعني؟

من مظاهر أزمة الدولة العراقية ما بعد الاحتلال، هو عجزها عن حماية الاستقلال، أو استعادته كاملاً، بالاضطرار إلى التوقيع على اتفاقيات مجحفة ومذلّة بين طرفين أحدهما قوي ومحتل والآخر ضعيف ومحتلة أراضيه، بالضد من اتفاقية فيينا حول " قانون المعاهدات" لعام ١٩٦٩م، التي تفترض التكافؤ والمساواة عند عقد أية اتفاقية، وإلاّ ستكون مثل هذه الاتفاقية مخالفة لقواعد القانون الدولي.

وبسبب ضعف العراق، اضطرّ للسكوت عن تدخّلات وتجاوزات لحدوده وأراضيه واختراق سيادته، وهو الأمر الذي يحصل مع إيران الذي لها اليد الطولى، ومع تركيا يوميًا بزعم ملاحقة حزب العمال الكردستاني.

من مظاهر الأزمة أيضًا عدم إحراز أي تقدّم في العدالة الاجتماعية، هو تقليص دائرة المشاركة السياسية والشعبية وعدم تحقيق المصالحة الوطنية، على الرغم من المشاريع الكثيرة الفاشلة، والسبب يعود إلى عدم توفّر إرادة سياسية، فالكل يعلن عن رغبته في التوافق، لكن التوافق الذي يفهمه لا يعني سوى الامتثال إلى رأيه لدى أي خلاف.

أما المظهر الأخطر للأزمة، فهو حالة التفتيت والانشطار العمودي منذ الاحتلال وحتى الآن، والتي تنذر بعواقب وخيمة ليس بعيدًا عنها مشروع جو بايدن لعام ٢٠٠٧م، لتقسيم العراق إلى ٣ دويلات (تحت عناوين فيدراليات) ووضع نقاط تفتيش Check point بينها وتخصيص ٣٠٠ ألف جندي لمراقبة حدودها وإصدار هوّيات Identity أقرب إلى جوازات سفر للتمييز بين أبناء المناطق المختلفة حسب سكنهم والأماكن التي يقطنونها، وسيكون ذلك جزءًا من تطهير طائفي واثني جديد أما التقسيم سيكون كارثة على العراق الذي سيختفي من الخارطة السياسية.

ويذكّرنا مشروع بايدن بسؤال طرحه غراهام فولر الدبلوماسي والسياسي في مؤسسة راند Rand الأمريكية (المقرّبة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA) هل سيبقى العراق موحدًا العام ٢٠٠٢؟ وعاد وكتب دراسة في العام ٢٠٠٢م، عنوانها "العام الأخير لصدام حسين"!، وكان ذلك تمهيداً لاحتلال العراق، وجزء من نظرية التفتيت التي اشتغلت عليها مؤسسات الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الأمريكية والغربية، منذ اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، باعتبار الصراع في المنطقة هو بين سنّة وشيعة، وبين فرس وعرب وبين دولتين نفطيتين، وليس القضية الفلسطينية هي المسألة المركزية وإن الصراع العربي – الإسرائيلي هو الصراع الأساسي في المنطقة، وهو ما أريد الترويج له والعمل على أساسه لتفتيت دول المنطقة، والعراق كان بروفتها الأولى.

لعلّ غراهام أي فولر لم يكن خياليًا عندما كتب " هل سيبقى العراق لغاية العام ٢٠٠٢" خصوصًا باستمرار الحصار والنظام حينها؟! ننقل هذه الفقرة الجوهرية التي يريد الوصول إليها: دولة على درجة عالية من الاستبداد للحيلولة دون التفسخ، ولكن من شأن هذه الدولة الاستبدادية، أن تحرم البلاد من الاستقرار السياسي، الأمر الذي يغرق البلاد بالمقاومة الداخلية والتدخلات الخارجية، وربما يغريها للسعي للمقاومة الخارجية للتعويض عن ضغطها الداخلي.

وضمن هذا السيناريو يمضي فولر: لقد شهدنا تلك التجربة عندما شنّ العراق حربين ضد جيرانه خلال عقد واحد. ثم يواصل فولر حبكته الدرامية بالاستنتاج التالي: "ومما يدعو للمفارقة أن التدخل الخارجي ربما يكون السبيل الوحيد لإنقاذ وحدة العراق، لأن استمرار نظام الحكم البعثي، سيؤدي إلى تعميق الخلافات الطائفية والدينية التي يصعب التوفيق بينها داخل العراق."

ويفصح على نحو واضح عن استراتيجية أمريكا إزاء العراق، التي عبّر عنها كلينتون وآل غور وكريستوفر وليك بالقول "فالسياسة الأمريكية تجاه العراق تنطوي على مسائل تتجاوز مصير دولة معتدية لحقت بها الهزيمة، بل إنها تشمل على العديد من القضايا ذات الاهتمام الدولي. ويعددها على النحو التالي:

١- يعتبر العراق واحداً من أخطر منتهكي الحظر على انتشار الأسلحة التدميرية وهو "مصدر قلق"!

٢- العراق هو الدولة الأولى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي تم دحرها وترويضها عسكريًا بموجب النظام العالمي الجديد.

٣- ستظل "الوحدة الإقليمية" للعراق ليس موضع شك، بل ربما يتقرر استمرار وحدتها جزئيًا بسياسات المجتمع الدولي.

وإذا كان كريستوفر قد صرّح بـ "إني قلق بشأن الذين سيخلفون صدام حسين بقدر قلقي منه... فإن العامل الخارجي الذي يبرر التآكل التدريجي للدولة العراقية، يلتقي مع العوامل الداخلية، التي تؤدي إلى ذبولها إذا جاز التعبير وبالتالي انهيارها".

ولكي نتعرف على طبيعة الدولة العراقية وقيام مؤسسات المجتمع المدني لا بدّ من العودة إلى قراءة بعض عناوين ومحطات قيام هذه الدولة وما وصلت إليه البلاد في الوقت الراهن.

لقد أقيم العراق الحديث بلبنته الأولى في اتفاقية سايكس-بيكو. وضم هذا البلد خليطًا من قوميات وعناصر متنوعة. وإذا كان العنصر العربي الأساس في المجتمع العراقي، خصوصًا في الوسط والجنوب والغرب وجزء من الشمال وبمحيطه العربي الأوسع، فإن العنصر الكردي تفوّق في كردستان، إضافة إلى وجود تركمان وآشوريين ويزيديين وأرمن وصابئة وغيرهم.

وإذا كان التنوّع من خلال التعايش دليل قوة، إلاّ أنه لم يكن كذلك في منظور بيرسي كوكس – مس بيل بعد قيام ثورة العشرين (١٩٢٠م). فلم يكن سوى نوعًا من التناقض والصراع، الذي ينبغي أن يُحل لمصلحة بريطانيا بإحداث التعارض بين القاعدة وقمة الهرم التي كانت تضيق باستمرار.

ومع أن الملك فيصل الأول حاول تشخيص هذا الوضع قبل ما يزيد على بضعة عقود وبعد خبرة في الحكم دامت ١٢ عامًا حين دعا في مذكرته الشهيرة، التي وجهها قبل وفاته بفترة قصيرة (١٩٣٢م) إلى تقديم أولوية الانتماء إلى الوطن بدلاً من الطائفة والعرق، بسبب نهج لم يعتمد المساواة بين المواطنين أساساً للحكم، وخصوصاً فيما يتعلق بقانون الجنسية رقم ٤٢ العام ١٩٢٤م، الذي قسّم العراقيين إلى فئة "أ" و فئة "ب" فيما يتعلق بشهادة الجنسية العراقية، وعلى أساسه والقوانين اللاحقة جرى تهجير عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين بحجة التبعية الإيرانية وانسابهم إلى الفئة "ب" في حين أن

الفئة "أ" نسبت إلى التبعية العثمانية وبالتالي إلى التبعية العراقية (بالتأسيس).

لقد استهدفت ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م، معالجة اختلال التوازن في الدولة العراقية، خصوصًا نهج العزل والتمييز واللامساواة، بالسعي لتوسيع قاعدة الحكم وتحرير الإرادة الشعبية والتخلص من النفوذ الاستعماري ومظاهر تزييف الحياة البرلمانية وقيود العشائرية، لكن الأمور سارت باتجاه أكثر ضيقاً وتدريجياً بدأت ملامح الحكم العسكري تحكم قبضتها على البلاد وتفرض نوعاً جديداً من الهيمنة ومصادرة حق الآخر، ودخلت البلاد دوامة الانقلابات ودارت في حلقة الشمولية التوتاليتارية.

أما الدولة بعد الاحتلال الأمريكي وبموجب صيغة بول بريمر- زلماي خليل زاده، فإنها توزّعت على ثلاثة كيانيات سمّيت مكوّنات، هي الشيعة والسنّة والكرد، وتمت المحاصصات الطائفية والاثنية وسارت على هذا الطريق من الناحية العملية منذ ٢٠٠٣م، ولحدّ الآن، ويبدو أنها أصبحت مرتهنة إليه وأسيرة له.

ومن مظاهر الأزمة الراهنة هو: غياب الحد الأدنى من التوافق الوطني حول الوحدة الوطنية قاد إلى رؤية متناقضة للجماعات السياسية والطائفية.

فالشيعية السياسية، خاصة المسلّحة، وتحت تسميات "الحشد الشعبي" الذي هو جيش موازٍ للجيش النظامي، نقول إن الشيعية السياسية المسلحة تطمح إلى دور أكبر بعد انتهاء العمليات العسكرية والقضاء على داعش.

ويضم الحشد الشعبي الذي يرأسه هادي العامري، لواء بدر الذي كان تحت إمرته، وعصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي وجيش المهدي المرتبط بمقتدى الصدر وكتائب حزب الله، وجماعة المجلس الإسلامي الأعلى بقيادة عمار الحكيم ومجموعة من حزب الدعوة بقيادة نوري المالكي.

نشاط هذه المجموعات الشيعية، السياسي والعسكري، يستند إلى ركيزتين: الأولى هي التحالف مع إيران، أما الثانية فهي وقوفها ضد عودة القديم، أي الحيلولة دون محاولات عودة أتباع النظام السابق، وهو الأمر الذي يجعل من موضوع المصالحة الوطنية مجرد شعار ترويجي.

أما السنّية السياسية المشاركة في العملية السياسية أو غير المشاركة فهي تخيف أبناء المناطق الغربية من الخطر الشيعي ومن تدخّلات إيران والتمدّد الصفوي بهدف التعبئة ضد خصومها من الشيعية السياسية، ولذلك وتحت ضغط الواقع والشعور بالتمييز والتهميش تضطر أحياناً إلى قبول فكرة الإقليم السنّي للحدّ من نفوذ الشيعية السياسية.

ويعبّر الكرد عن مشروعهم الموسوم بقيام كيان خاص بهم "دولة" بمناسبة أو غير مناسبة، وهم أكثر وضوحًا وشفافية، استنادًا إلى تمسّكهم بمبدأ حق تقرير المصير الذي أقرته المعارضة العراقية منذ العام ١٩٩٢م، في مؤتمر فيينا وصلاح الدين. ومع إن مشكلات تعترضهم على هذا الصعيد، بسبب الخلافات الداخلية والمنافسات السياسية والحزبية الحادة، فإن هناك تحفظات إقليمية ودولية بهذا الخصوص وهو ما لوحظ بشكل خاص بعد زيارة رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني لواشنطن الأخيرة ٢٠١٥/٥/٣م.

وعلى أي حال فالمشروع الكردي بإقامة كيان خاص "دولة" في طريقه للتحقّق إن آجلاً أو عاجلاً، ولكنه يحتاج إلى وقت وتدرج، خصوصًا أن غالبية الشعب الكردي حسبما بيّنت الاستفتاءات تؤيد ذلك وتبقى مسألة التوقيت تحتاج إلى ظرف مناسب، وإلاّ فإن إجهاضها سيوجه ضربة جديدة لآمال الحركة الكردية. أما التركمان فهم يشعرون بالغبن لعدم تمكّنهم من إقامة كيان خاص بهم، ولا زال المسيحيون (الكلدان والآشوريون والسريان) في حال شديد البأس والخطورة، بسبب إجلائهم من مناطقهم في الموصل وبعض قرى سهل نينوى.

وهكذا فإن الدولة تسير بخطوات حثيثة نحو المزيد من الاصطفاف الاصطفائي والتباعد العملي الذي سيزيد من عوامل الانشطار والتمزّق.

رابعًا - من الدولة الفاشلة إلى الدولة الرخوة

إذا كانت مظاهر الدولة الفاشلة تجسّدت في عدم قدرتها على تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي وعجزها عن تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، فإن هذه الدولة أخذت تنحدر تدريجيًا من الدولة الفاشلة إلى الدولة الرخوة والكيان الهش المعرّض للتفتت.

إن العراق دولة رخوة وكيان هش وبدأ يتحلّل منذ الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م، حين بدأت إرهاصات الطائفية تأخذ طريقها إلى السياسية بتهجير عشرات الآلاف من العوائل العراقية إلى إيران بحجة التبعية الإيرانية، وزاد تدهور الدولة بعد غزو القوات العراقية للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، وحرب قوات التحالف ضد العراق ١٩٩١م، وتدريجيًا بدأت الدولة بالتراجع، حتى أن إقليم كردستان أصبح خارج سيطرتها منذ نهاية ١٩٩١م، ثم وقع العراق تحت الاحتلال عام ٢٠٠٣م، وبعد حصار دولي دمّر النسيج العراقي دام نحو ١٣ عامًا.

ولا يقلّ العجز السياسي عن العجز الاقتصادي، بل إن كليهما يثبت هشاشة ورخاوة وعجز الدولة، ولا يمكننا فقط التركيز على الوضع الذي وصلت إليه البلاد على الاحتلال، وإنْ كان أساسيًا، لكن العامل الإقليمي مهم جدًا بوضع مثل العراق، فلإيران مشروعها السياسي القومي المذهبي الايديولوجي، ولتركيا مشروعها السياسي القومي المذهبي الايديولوجي.

إن عدم وجود مشروع عراقي موحّد أو مشروع عربي جامع للعب دور توازن مع المشروعين الإيراني والتركي، إضافة إلى المشروع الصهيوني الذي له يد طويلة في الامتداد والاختراق، أقول إن غياب هذا المشروع يعني أن العراق الذي نعرفه قد يتعرّض كيانه للتفتيت أو للتجزئة.

تحدّيات داخلية وخارجية

إن التحدّيات التي تواجه استمرار العراق كدولة قائمة هي:

١- تحدّيات سياسية خارجية، إضافة إلى تحدّيات اقتصادية دولية بسبب شروط التبادل التجاري واستيراد الغذاء وانخفاض أسعار النفط واستيراد السلاح والمديونية، الأمر الذي يجعل البلاد أكثر خضوعًا للهيمنة الخارجية، وذلك يطرح تحدّيات جيوسياسية من خلال روابط التبعية، ولا تأتي هذه فقط من الغرب، بل من إيران وتركيا و"إسرائيل"، سواء باستخدام القوة العسكرية أو اقتطاع الأراضي، أو إجبار العراق على توقيع اتفاقيات "سلام" استسلامية مع "إسرائيل" وإنهاء كل علاقته بالقضية الفلسطينية وفتح أسواقها للصناعات "الإسرائيلية".

٢- تحدّيات داخلية، أخطرها هو الاحتراب الطائفي المعلن والمستتر، وهيمنة الطائفية السياسية على مقاليد الدولة. وتبقى المسألة الأساسية هي التحدّي الطائفي المصحوب بالكراهية والحقد، ولاسيّما علاقة الشيعة بالسنّة، حيث أدى هذا الإنقسام إلى احترابات، وإن دعاة الطائفية هم في الغالب الأعم "طائفيون بلا دين" على حد تعبير عالم الاجتماع علي الوردي واستخدموا الطوائف بما يسيء إلى الدين، بتقديم ذلك على مبادئ الوطنية والمواطنة، وليس ذلك بعيدًا عن التداخل الخارجي الإقليمي والدولي. إن التحدّي الديني وفروعه الطائفية قاد إلى موجات مختلفة من التعصّب والتطرّف والإرهاب والعنف، وانتشار ما سمي بالحركات " الإرهابية" سواء اتخذت اسم جماعات مسلحة خارج دائرة القانون سنّية أو شيعية.

الأزمة العراقية والسيناريوهات المحتملة

هل سيتعرّض العراق إلى التفتيت؟ ثم ما هي السيناريوهات؟ وإذا كان هذا السيناريو محتملاً بفعل استفحال الأزمة وعدم وجود حلول جذرية لإعادة لحمة الدولة باستمرار الطائفية السياسية التي تمثّل جوهر الأزمة، فالدراسات المستقبلية تضع سيناريوهين آخرين لأزمة الدولة، أولهما سيناريو استمرار الحال على ما هو عليه أو تفاقمه، وثانيهما سيناريو التوحيد وخصوصًا إذا ما توفرت إرادة سياسية موحدة وظرف موضوعي وذاتي مناسب. ما الذي يمكن أن يحصل؟ وأي السيناريوهات المستقبلية سيكون أقرب إلى الواقع؟

أولاً- سيناريو التفتّت

١- **التفتّت الواقعي**، بتحوّل الدولة إلى كانتونات أو فيدراليات أو دوقيات لا يربطها رابط وثيق سواءً كانت معلنة أو غير معلنة، معترف بها أو غير معترف بها، لكنها قائمة بالفعل ويمثّل إقليم كردستان نموذجًا لها.

٢- **التفتّت الرسمي**، وهو الشكل الفعلي للانقسام وقد يتحقق بالقوة، أو بالاتفاق سلميًا، وقد يحصل على اعتراف دولي وإقليمي، وقد تأخذ الأقاليم المنقسمة أسماء أخرى غير القائمة، وسيكون لها نشيدها وعلمها، ومؤسساتها وتمثيلها الخارجي، ومن المحتمل أن يكون هذا التفتت الفعلي هو مرحلة أخيرة للأمر الواقع.

٣- **الانضمام والإلحاق**، وهو وسيلة أخرى للتفتت، يضاف إلى التفتت الواقعي والتفتت الفعلي، إذْ من المحتمل أن تسعى بعض دول الجوار إلى ضمّ ما تبقى من الدولة أو شطرها عند الانقسام، سواء باستخدام القوة لفرض واقع جديد أو بدعوة من أطراف سياسية أو جماعات مسلحة وتحت عناوين التحالف والمصالح المشتركة "القومية" أو "المذهبية"، وأعتقد إن الجارين الكبيرين والمحتربين تاريخيًا على الأرض العراقية وهما تركيا وإيران يمكن أن يكونا جاهزين لاحتواء التفتت العراقي، خصوصًا بالتمدّد الجيوبوليتيكي.

ومن العوامل التي تساهم في تزايد التحدّي وعدم الاستجابة الفعّالة لحلول ممكنة هو الإخفاق في مواجهة الأزمات وعدم تلبية المطالب الشعبية، وعدم التمكّن من تحسين الخدمات واستمرار الإرهاب وأعمال التفجير وتدهور الوضع الأمني، واستمرار التفاوت الشاسع بين الفئات الاجتماعية في الدخول، وعدم تحقيق المشاركة السياسية الحقيقية بما فيها المصالحة والتخلّي عن مساعي الانتقام وكسر شوكة الآخر.

ثانيًا- سيناريو استمرار الحال

وهذا يعني بقاء الوضع على ما هو عليه، ويعني فشل خطط الاصلاح، بسبب عوامل الكبح من جانب الجماعات المتضرّرة من الإصلاح، خصوصًا وأن هناك تحالفًا سرّياً بين مختلف الكتل على عدم فتح ملفّات الفساد.

ومن احتمالاته عدم بقاء رئيس الوزراء في موقعه، وانفتاح الأزمة على مصراعيها، فالأمر لا يتعلّق بالعبادي، بل بمستقبل الدولة العراقية ومسألة مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين: فهل يمكن استمرار الدولة وهي غارقة في الأزمات والمشاكل، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خصوصًا بفشل إدارتها وفشل إدارة حلّ الأزمة؟

هل سنذهب إلى انتخابات مبكرة؟ أم أن العبادي سيستخدم "صلاحياته" أو يتجاوزها بفعل الخطر الذي يتهدد الدولة العراقية بإعلان حالة الطوارئ وتعليق الدستور وحلّ البرلمان وتشكيل حكومة إنقاذ وطني جديدة انتقالية من كفاءات عراقية تحدّد بعد سنتين مثلاً الذهاب إلى انتخابات؟

إن استمرار الحال لم يعدْ ممكناً، وفي أحسن تقدير: إما الإطاحة بالعبادي، لاسيّما إذا بقيت الاصلاحات فوقية.

الجاران الكبيران المحتربان تاريخيًا في العراق تركيا وإيران يمكن أن يكونا جاهزين لاحتواء التفتت العراقي بالتمدّد الجيوبوليتيكي

ثالثًا- سيناريو التوحيد

إذا كان هناك سيناريو التفتيت وسيناريو بقاء الحال دون تغيير، فالدراسات المستقبلية لا تهمل سيناريوهات أخرى أيضاً، فهل هناك سيناريو توحيد؟ هذا السؤال هو مقدمة لحوار حول دور النخب بشأن مستقبل البلاد، فحتى موجة الاحتجاج هذه، هناك من يحاول ركوبها والاستفادة منها وتوظيفها بما فيها قوى تعاونت مع الاحتلال ومخرجاته.

إن النخب الفكرية والثقافية والأكاديمية في مجتمعنا لا تزال ضعيفة ومستلبة وملحقة لحساب النخب السياسية، بل إن لها القابلية على الاستتباع حسب توصيف المفكر الجزائري مالك بن نبي " القابلية على الاستعمار"، لاسيّما وأن النخب السياسية تملك المال والسلطة والنفوذ وأحيانًا معها ميليشيات وبعض دول الجوار أو القوى الدولية، ولذلك فإن أي استعادة لدورها، يتطلّب استعادة الوعي أولاً واستعادة الإرادة. ويحتاج مثل هذا إلى التحدّي والاستجابة الخلاقة لمتطلبات التغيير ونتائجه.

كما إن إجراء إصلاحات قد يفتح آفاقًا جديدة لنشوء كتل وجماعات سياسية تسهم في عملية التغيير. ويمكن القول إن القوى الدافعة للتوحيد والتغيير تمثل طيفًا واسعًا، ولكنها قد لا تكون منسجمة أو موحّدة مع الكثير من أن المشتركات تجمعها، ولا تزال القوى المهيمنة، تعرقل أي لقاء بينها، بل وتضع العصا في دولاب أي تحرّك باتجاه الحوار.

وهذه القوى هي: جماعات المصالح الاقتصادية والأحزاب والقوى السياسية المهمّشة من داخل العملية السياسية أو من خارجها، إضافة إلى المجموعات الثقافية المتنوّعة والتي تشعر بالغبن بسبب الإقصاء أو العزل أو التهميش فجرى اجتثاثها.

يبقى هناك أسس للتوحيد ولقيام دولة عصرية دستورية لا يمكن التجاوز عليها، وأولها الحرية وثانيها المساواة وثالثها العدالة، ولاسيما الاجتماعية ورابعها المشاركة، وكل هذه تصبّ في مبادئ المواطنة، التي تشكل جوهر الهوّية الجامعة، مع احترام الهوّيات الخصوصية.

خاتمة

بين الطائفية والمواطنة فرق شاسع، والمواطنة ليست طائفية حتى وإن انتمى المواطن إلى طائفة، إلاّ أن الأساس الذي يربطه بالمواطن الآخر هو الوطن والمواطنة والحقوق المتساوية، وسيادة القانون، وإذا ما أقرّ الجميع ذلك وفق دستور ينظّم علاقة المواطن بالدولة، فالأمر يقتضي أن تكون هي المرجعية وليس غيرها، ما يتطلب التصدّي لمرتكبي الطائفية، طبقًا لقانون يحظرها ويعاقب من يدعو أو يروّج أو يتستر عليها، أو يتهاون في مكافحتها، بهدف تعزيز المواطنة وتعميق أواصر اللحمة الوطنية والوحدة الكيانية للمجتمع والدولة.

وإذا ما اقترنت الطائفية بأفعال من شأنها أن تؤدي إلى انقسام المجتمع ونشر الفوضى، وقد تقود إلى حرب أهلية، فإن ذلك يرتقي إلى مصاف جرائم أمن الدولة، بما فيها جرائم الإرهاب، وقد تصل إلى جرائم الخيانة العظمى إذا ما ترافقت مع تحريضات لأجندات أجنبية، خصوصًا في ظل استفزاز المشاعر الخاصة، ودفعها باتجاه عدواني ضد الآخر، الأمر الذي قد يصل إلى ما لا يُحمد عقباه!!

ولتعزيز قيم المساواة والمواطنة وتطويق الطائفية بعد تجريمها قانونيًا، ينبغي حظر العمل والنشاط السياسي، وتحت أية واجهات حزبية أو اجتماعية أو مهنية أو نقابية أو ما شابه ذلك، إذا كانت تسعى لنشر الطائفية، بصورة علنية أو مستترة، خصوصًا بحصر الانتساب إلى ذلك المجتمع أو المنظمة أو الجمعية أو تلك، بفئة معينة، بادعاء تمثيلها أو النطق باسمها أو التعبير عنها.

كما لا بدّ من منع استغلال المناسبات الدينية للترويج للطائفية، بغية إثارة النعرات بين الطوائف وإضعاف مبادئ الوحدة الوطنية والهوّية الجامعة، التي أساسها الوطن والإنسان، ويقتضي ذلك منع استخدام الطقوس والشعائر والرموز الدينية بما يسيء إلى الطوائف الأخرى، الأمر الذي يتطلّب إبعاد الجيش والمؤسسات الأمنية عن أية انحيازات أو تخندقات طائفية، وقد يحتاج الأمر إلى إعادة التجنيد الإلزامي لجميع العراقيين.

ولا بدّ من حظر استخدام الفتاوى الدينية لأغراض سياسية، خصوصًا إذا كانت تتعلق بالشأن السياسي، وهذا ينطبق على الجامعات والمراكز المهنية والاجتماعية والدينية والأندية الرياضية والأدبية والثقافية، التي ينبغي أن تكون بعيدة عن أية اصطفافات طائفية أو مذهبية.

إن بناء دولة دستورية عصرية واحترام حقوق المواطنة كاملة، يقتضي وضع حد للطائفية السياسية تمهيدًا لتحريمها ومعاقبة القائمين عليها أو الداعين لها أو المتسترين عليها، وهي الطريق الأمثل للوحدة الوطنية والهوية الجامعة-المانعة.

* مفكر وأكاديمي عراقي

خمسة مسارات مستقبلية تحمل الفرص والتحديات لمنظومة الأمن الخليجي

العلاقات الخليجية مع الإدارة الأمريكية الجديدة: فرص الانفتاح .. وتحدي القومية الانعزالية

بتنصيب المرشح الجمهوري دونالد ترامب لمنصب الرئيس الأمريكي في يوم ٢٠ يناير الحالي، سيظهر عهد جديد من العلاقات الأمريكية الخليجية، حيث لازالت أصداء الصدمة السياسية التي تمخضت عن انتخابات الرئاسة الأمريكية تتردد في شتى أنحاء منطقة الخليج العربي، وأعرب عدد من المحللين السياسيين والمراقبين من الدبلوماسيين والقادة العسكريين قلقهم للنهج الذي سيتبناه الرئيس المنتخب ترامب بعد وصوله للبيت الأبيض، وما قد يحدثه من تغيرً في المشهد في الشرق الأوسط من حيث إعادة ترتيب الأوراق والتحالفات في المنطقة، وهو الذي يؤمن بمبدأ العزلة في السياسة الخارجية، وعدم التدخل في تنظيم شؤون العالم وحل مشاكله، فضلاً عن نزعته وتمجيده للدولة القومية التي يضع مصالحها فوق كل اعتبار، انطلاقًا من مبدأ "أمريكا أولا" كهدف عام لسياسته الخارجية، مما يستوجب على الإدارة الأمريكية عدم تأمين مصالح غيرها أو تضعها في اعتبارها بالقدر الحالي، مع ضرورة الالتزام بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوى السياسة الخارجية، فأمريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو دفاع عن دول أخرى دون مقابل.

د. أميرة الراشد

وبتحليل المحتوى الظاهر والصريح لمضامين خطابات ترامب التي تم الاعتماد عليها في هذا التحليل حول توجهات سياسته الخارجية، وما أعلنه من توجهات وقدرته على تنفيذ هذه الالتزامات في سياق ما قد تفرضه التحولات الدولية على الولايات المتحدة، أمكننا الوقوف على عدد من المبادئ أو المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة، وإن كانت القسمات الأساسية لبنية القوى السياسية الأمريكية لم تتغير تغيرًا جذريًا، كما أن الصلاحيات الدستورية للرئيس لم يحدث تغيرًا ذو دلالة مهمة.

مسارات انفتاح الإدارة الأمريكية الجديدة على الخليج

سلَّط الضوء فوز ترامب رئيسًا للولايات المتحدة على العديد من العلاقات الأمريكية بشكل لم يحدث منذ فترة طويلة، وشكك في قيمة بعض التحالفات الطويلة، فهو يبدو عازمًا على تغيير ميزان القوى الإقليمي بصورة جذرية، وإنشاء واقع جديد يسوده انعدام اليقين، وربما ينطوي حتى على اضطرابات جديدة حيث تدور بالفعل رُحى حروب متعددة، وبغض النظر عن السياسات التي سيمضي إلى تبنيها سيكون من الخطأ تجاهل هذه الشكوك، إذ بينما تستعد إدارة ترامب لتولي مهامها، توجد فرصة ليس لإعادة ضبط بعض العلاقات فحسب، ولكن أيضًا لتعرف مدى قدرة إدارة ترامب على إعادة ترتيب ملفات الشرق الأوسط ذات الانعكاسات السياسية والأمنية على دول الخليج العربي، حيث تبدو تصريحات الرئيس ترامب خلال حملته الانتخابية غامضة ومتناقضة للغاية بدرجة تثير حيرة الحكومات والمحللين، وتدفعهم للتساؤل عما ينوي فعله، وكيف يخطط لتنفيذ جميع الاقتراحات التي قدمها، وإن أشارت خطابات ترامب الأكثر اتساقاً، والمحادثات التي يجريها مستشاروه مع المحللين والمسؤولين، أنه سيعمل على إحداث تغيير جوهري في أنظمة وحكومات الشرق الأوسط، كما من المتوقع أن تكون الإدارة الأمريكية الجديدة أكثر تقاربًا مع روسيا خصوصًا أن بعض أهداف ترامب المعلن عنها لا تختلف كثيرًا عن السياسات التي لجأت إدارة باراك أوباما إلى تعليقها أو تنحيتها جانبًا بسبب

صعوبة تطبيقها، كمسعى التعاون مع روسيا على صد الجماعات الإرهابية في سورية الذي لم يحالفه النجاح.

ورغم تباين المعطيات الجديدة حول انفتاح الإدارة الأمريكية الجديدة على الخليج العربي، تعكس الرؤية السياسة الخارجية لترامب، أن الولايات المتحدة لا تكسب الكثير من بعض التحالفات التي شكك في جدواها، وغيرها من العلاقات المعقدة وغير المدروسة في السياسة الخارجية بحسب تصوره، مما تستلزم إعادة النظر فيها تتصدرها العلاقات مع دول المنطقة والخليج التي تتعامل مع الولايات المتحدة على أنها حليف وخصم وعدو في آن واحد، سيما مع اختيار مرشحيه لأهم مناصب الأمن القومي الأمريكي الذي أثار القلق والحماس بالنسبة للبعض، كالجنرال المتقاعد -مايكل فلين- لمنصب مستشار الأمن القومي، والجنرال المتقاعد -جيمس ماتيس- وزيرًا للدفاع، والرئيس التنفيذي لشركة إكسون موبيل - ريكس دبليو تيلرسون، لمنصب وزير الخارجية، وإن كان من المتوقع أن يركز تيلرسون على عقد صفقات مع دول الخليج أكثر من التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ، كما تتمتع إكسون موبيل بروابط وثيقة مع شركة النفط الوطنية في قطر، وتلقى الجنرال ماتيس الثناء من الدبلوماسيين والقادة العسكريين ومسؤولي الاستخبارات في المنطقة، إذا ما قرر أن يكون شريكًا هامًا لحلفاء أمريكا التقليدين، مما يعني إحداث نقلة قد ينتج عنها إعادة توازنات القوى في المنطقة بشكل واضح بما ينعكس على الدور الإيراني المتزايد في المنطقة لا سيما إذا تعاملت إدارة ترامب مع إيران كأحد روافد دعم الإرهاب، كما أشار ترامب مراراً في خطاباته.

وباستشراف مستقبل العلاقات الخليجية والإدارة الأمريكية الجديدة، يمكن تحديد خمسة مسارات مستقبلية ذات انعكاسات حيوية، وتحمل في طياتها الكثير من الفرص والتحديات ذات الصلة بمنظومة الأمن القومي لدول الخليج العربي على الخصوص، نوجزها على النحو التالي:

١) الإدارة الأمريكية الجديدة كحليف مستقبلي للخليج

من المنطقي أن تعيد الولايات المتحدة تقييم بعض الشراكات التي أقامتها منذ فترة طويلة، وينطبق ذلك بشكل خاص على دول الخليج العربي، التي تشاركها الكثير من السياسات والاستراتيجيات في التصدي للإرهاب وأعمال العنف التي تمارسها جماعات إسلامية متشددة إقليميًا ودوليًا، التي تمثل أولوية السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذا القرن، وإن كان تحديد مسار هذه العلاقات توقف مؤخرًا لدى الإدارة الأمريكية عند قضية التمييز بين مَن هو حليف وخصم وعدو للولايات المتحدة، ومدى التباين في المصالح أو القيم المشتركة مع الإدارة الأمريكية الجديدة مما دفع الرئيس ترامب إلى مطالبة دول الخليج بتقديم المزيد من مساهمتها المالية والفعلية في حماية الأمن الإقليمي، أما من حيث ووعود الرئيس المنتخب بالحد من المغامرات التي تخوضها الولايات المتحدة في الخارج، فقد أثارت تساؤلاً لدى دول الخليج حول ما إذا سيكون نهج ترامب انعزاليًا على غرار ميل أوباما لتجنب المخاطر، أم تدخليًا على غرار الرئيس الأسبق بوش الذي أدت حربه العالمية على الإرهاب إلى تورط الولايات المتحدة في حربي أفغانستان والعراق، ويتوقع خبراء ومراقبون، إن نهج ترامب سيجمع بين النزعة الانعزالية والتدخلية على حد سواء بحسب المصالح الأمريكية، وإن كان على نحو مغاير لما شهده عهدي بوش وأوباما حيث ستكون أولوية ترامب الرئيسية محاربة تنظيم الدولة الإسلامية مع نقل مسؤولية الحفاظ على أمن بقية دول المنطقة إلى روسيا والدول الخليجية والعربية المعنية بتداعيات التنظيم ، كما يتوقع مراقبون أن التركيز سيكون على تغيير بعض من النظام السائد في المنطقة من أجل تمكين الدول من تولي زمام المبادرة في حل المشكلات الأمنية التي تواجهها.

من جانب آخر، أثار التقُييم الضعيف للقوات العسكرية الأمريكية المسلحة من قبل مركز "هيريتدج فاونديشن" طبقا لدليل عام ٢٠١٧م، الكثير من الشكوك الإقليمية والدولية إزاء القدرة الفعلية لقوات الجيش الأمريكي البرية والبحرية والجوية التي أضحت أصغر وأضعف بكثير من أن تكسب أي معارك أو حروب كبرى، كما أثار التساؤل حول إمكانية اعتماد الخليج العربي على أمريكا، كحليف استراتيجي وشريك تجاري خلال فترة من الاضطراب لم يسبق له مثيل في الشرق الأوسط، أم أن الخليج بات أكثر حزمًا وقدرة على مجابهة المخاطر التي تحدق بالمنطقة -وفي مقدمتها الخطر الإيراني- بقدرات ذاتية، وحلفاء جدد خارج مظلة الحماية الأمريكية حيث تؤشر بوادر سياسات الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس المنتخب الكثير من القلق لدى الحلفاء والخصوم، وكلا المعسكرين يتوقعان أنهما سيتعاملان مع ولايات أمريكية غير متحدة طيلة فترة رئاسة ترامب، ناهيك عن قدرتها في التعامل مع ما أحدثته السياسات الأمريكية من فوضى طائفية في المنطقة جراء تناقضاتها وقصور تحركاتها التي غذت الكثير من الحروب الأهلية المستمرة حتى اللحظة في

رؤية ترامب تعتمد على إعادة النظر في العلاقات مع دول الخليج التي تتعامل مع واشنطن كحليف وخصم في آن واحد

سوريا والعراق ، وفاقمت من نشاط الحركات الإرهابية المتمردة والمسلحة، تاركة المنطقة أمام تحديات جمه قابلة للاتساع على نحو لا يمكن التنبؤ به، بالتزامن مع الانسحاب الاستراتيجي للقوات الأمريكية التي بدأها الرئيس أوباما، والتي ستتزايد حتمًا تحت قيادة ترامب الخلافية على نحو ينهي جهود القيادة الأمريكية والانتشار النشط في الخارج، بما فيها الخليج ، ويرشح في نفس الوقت من تزايد النفوذ الروسي والإيراني في المنطقة بما يحمله من مخاطر وتهديدات على المدى المنظور.

٢) الإدارة الأمريكية الجديدة والحرب على الإسلام "الصراع الحضاري"

أشار ترامب بوضوح إلى ضرورة الوقوف بوجه ما أسماه "الإسلام السياسي المتطرف" ويرى أن احتواء الإسلام السياسي لابد أن يكون أحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والعالم أجمع، مؤكدًا أن تطورات الأحداث تحتاج لتدخل عسكري، وفي هذا الإطار يشبه ترامب التعامل مع "الإسلام السياسي المتطرف" بالكفاح الفلسفي في الحرب الباردة.

ولخص الرئيس المنتخب سياسته في التصدي للإسلام السياسي المتطرف، وتحييد انتشاره واحتوائه في آليتين أحداهما: التنسيق والتعاون مع الحلفاء في الخليج والمنطقة الذين يعانون ويلاته لمحاولة تضييق النطاق قدر الإمكان، وأن اشترط أن تتحمل الدول المعنية كلفة ذلك، والأخرى من خلال منع وتحجيم " الإرهاب " في الداخل الأمريكي، المتمثل في المهاجرين ذوي الميول المتطرفة، وارتفاع معدل تواجدهم في أمريكا، مما يستلزم إعادة النظر في سياسات الهجرة غير المقننة التي يجب أن تمنع توريد الإرهاب لمنع تكرر أحداث ١١ سبتمبر أو سان برناردينو.

ومن المؤكد، أن توجهات الرئيس الأمريكي المنتخب، تسعى إلى إحداث نقلة نوعية في قيادة ومواجهة الغرب لتهديد التطرف الإسلامي، لاسيما الحرب ضد الإرهاب التي قادها بوش، لإحداث التحرر السياسي في بعض الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط، لوقف تجنيد الإرهابيين، ثم سياسة التواصل التي تبناها أوباما، وراهن على أن الحوار القائم على أساس احترام حقوق المسلمين من شأنه أن يحد من استهداف الإرهابيين للغرب، ويرجح أن يتبنى الرئيس الأمريكي الجديد النهج الذي استبعده كل من بوش وأوباما، ووصفاه بأنه ضار وغير أخلاقي وهو الصراع بين الحضارات، وباستخلاص الخطوط العريضة لحملة ترامب على الإسلام المتطرف من تصريحات – ستيفن بانون – مايكل فلين – جيف سيشنز – وغيرهم من المعينين في إدارة ترامب، تؤشر المعطيات المتوافرة إنهم يصفون تاريخًا طويلاً من نضال الغرب ضد الإسلام، ويتحدثون عن حرب عالمية على غرار "حركة شعبية دينية" وإن حرص بوش وأوباما، من جانبهما، على التمييز بين الإرهابيين المنتمين إلى التنظيمات الإرهابية كالقاعدة والدولة الإسلامية والإسلام نفسه، اللذين وصفاه بأنه دين عظيم جدير بالاحترام. كما من المؤكد أن فريق ترامب المناهض للإسلام سيواصل الهجمات الحالية على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية وليبيا التي قد تكون ذات تأثير كبير في ساحات القتال بالشرق الأوسط، ولن يحاول "فلين- ووزير الدفاع الجديد" ماتيس- تغيير نهج أوباما القائم على مساندة القوات المحلية بدلاً من إرسال أعداد كبيرة من القوات الأمريكية للقتال في سورية وتؤشر معطيات أخرى، أن الإدارة الجديدة قد تسعى إلى تحدي إيران بطرق تُكسبها اهتمامًا دوليًا، ولكن من غير المرجح أن تفعل ذلك في سورية، حيث أن الحرب الحضارية التي سيشنها ترامب لن تستهدف الميليشيات الشيعية ولا الإرهابيين السنة فحسب بل حتى المواطنين العاديين في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وستتجلى هذه الحرب في عمليات الفرز والفحص الدقيقة التي سيخضع إليها المسلمون الراغبون في دخول الولايات المتحدة، هذا إذا لم يقرر ترامب فرض حظر تام عليهم، كما ستظهر في تصاعد الدعم الأمريكي لبعض الحكام في المنطقة الذين يعتبرهم ترامب حلفاءً حاسمين في حربه الحضارية، مما قد يوقع دول الخليج والمنطقة في حرج من قبول إستراتيجية ترامب ذات التوجه المعادي للإسلام، وإن كانت سترحب بتزايد العداء الأمريكي لإيران وكذلك لجماعة الإخوان المسلمين.

أما من حيث انعكاسات تلك الحرب على التنظيمات الإسلامية كتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة، اللذان روّجا طويلاً لفكرة الحرب الحضارية مع الغرب، من المتوقع أن تدفع بالكثير من المجندين الجدد في الخليج و الشرق الأوسط والغرب على حد سواء، كما أن مجيء إدارة أمريكية معادية للإسلاميين، ستعمِّق من مخاوف العالم الإسلامي خصوصًا أن اختيارات الرئيس المنتخب ترامب لفريقه للأمن القومي، أحدثت ردود أفعال عنيفة في العالم الإسلامي، وسط استعداد حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط، والجماعات الإسلامية الأمريكية لمواجهة مستشاري ترامب وأعضاء إدارته المحتملين المعروفين بتبنيهم لهجة قاسية معادية للمسلمين فضلا عن موجة الإدانات العامة من قبل الجماعات الحقوقية المسلمة، وكذلك مخاوف الدول العربية التي تتعاون بشكل وثيق مع الولايات المتحدة في حربها على تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من التنظيمات الإرهابية، ويخشى بعض المسؤولين الحكوميين من أن هذه التعيينات قد تعزز التصورات داخل أذهان المسلمين حول العالم بأن الولايات المتحدة تخوض حربًا ضد الإسلام نفسه، حتى على مستوى الجماعات الحقوقية الأمريكية والزعماء الدينيين الذين أعربوا

عن انزعاجهم من تعيين ترامب للجنرال المتقاعد مايكل فلين كمستشاره للأمن القومي، إذ وصف -فلين- وهو المدير السابق للاستخبارات العسكرية، مرارًا الإسلام بـ "السرطان" وأن الخوف من المسلمين أمر عقلاني، واصفًا إياه بأنه نتاج ثقافة متدنية، وحركة سياسية تتخفى في زي الدين، كما حذر مرارًا من انتشار الشريعة الإسلامية داخل الولايات المتحدة رغم عدم وجود أدلة على ذلك، في حين أيَّد السناتور - جيف سيشنز - مرشح ترامب لمنصب وزير العدل، دعوة الرئيس المنتخب لحظر دخول المسلمين للأراضي الأمريكية على اعتبار أن لديهم إيديولوجية سامة، تكمن في جذور الإسلام، وشارك النائب -مايك بومبيو- وهو مرشح ترامب لإدارة وكالة الاستخبارات المركزية، في صياغة مشروع قانون يحظر جماعة الإخوان المسلمين التي يتهمها أصحاب نظريات المؤامرة من اليمينيين الأمريكيين بالتخطيط إلى اختراق صفوف الحكومة الأمريكية.

في سياق آخر، من المتوقع أن الحرب الحضارية التي يتبناها الرئيس المنتخب ستلقى دعم بعض من الحكومات الأوروبية، التي تؤيد بالفعل خطاب ترامب المعادي للمسلمين، وليس من الصعب التنبؤ بعواقب وتداعيات هذه الحرب على المجتمعات العربية والخليجية، إذ ستحدث في الحد الأدنى وقيعة بين المسلمين الذين يناهضون سلوكيات الجهاديين، ويسعون لتحديث مجتمعاتهم، عبر إقامة أسواق حرة ومؤسسات ديمقراطية، وتعزيز الشراكة مع الشركاء الغربيين المحتملين.

٣) الإدارة الأمريكية الجديدة والحرب على تنظيم الدولة الإسلامية

تقع استراتيجية محاربة تنظيم الدولة الإسلامية على رأس أولويات ترامب فور وصوله لرئاسة الولايات المتحدة، كما أشار إلى ذلك في أكثر من مناسبة، بهدف القضاء عليه وبشكل نهائي وسريع، وفي إطار سياسات ترامب لمحاربة داعش أشار كثيرًا إلى ضرورة الاستعانة بالدور العسكري لروسيا في سوريا وفي محاربة تنظيم الدولة حتى يتسنى لأمريكا القضاء على تنظيم داعش ومحاصرته بجانب استغلال دور نظام الأسد، والتعاون مع حلفاء أمريكا في الخليج والمنطقة.

الجدير بالذكر، أن إدارة ترامب لا تدرك حتى الآن قوة التنظيم حتى مع تضافر جهود الشركاء المحتملين لها، إذ بالرغم من التحالف الروسي والإيراني والسوري ضد التنظيم، أستطاع مسلحو داعش استعادة مدينة تدمر مؤخرًا، مما يعكس قوة التنظيم رغم كثافة الغارات الجوية التي شنتها عليهم القوات السورية والروسية، مما يؤشر أنه مازال يمثل تهديدًا جوهريًا ووفقا لتصريحات وزارة الدفاع الروسية، فإن التنظيم نجح في إخضاع المدينة رغم شن ٦٤ غارة جوية بالطائرات الروسية في هجوم أدى إلى مقتل أكثر من ٣٠٠ إرهابي، وتدمير عشرات السيارات، وإن أعزت روسيا ذلك التقدم جراء انحراف وتحول الجهاديين من معركة الموصل، التي تعتبر مركزًا للحملة الموسعة التي تقودها قوات التحالف والقوات العراقية لاستعادة المدينة من داعش، ويرى آخرون أن هزيمة تدمر جاءت في الوقت الذي يستهدف فيه الجيش السوري استعادة مدينة حلب بالكامل، وأن مهمة انتزاع تدمر مجددًا ستخفف الضغط على المعارضة.

وفي السياق ذاته، يتوقع كثير من المراقبين أن من الصعب إلحاق هزيمة تامة بتنظيم داعش بالنسبة لترامب، أو أي دولة أخرى، حيث يبدو تنظيم الدولة الإسلامية للوهلة الأولى مدحورًا مع خسارته الأخيرة لمناطق كان يسيطر عليها ومعاقل رئيسية في العراق وسورية، كما يوشك الآن على فقدان أهم مدينة استولى عليها على الإطلاق وهي مدينة الموصل، وتناقص عدد جنوده بشكل متزايد، وتقلص قدرته على استخدام شبكات التهريب غير المشروع، لكن بالتأكيد إن قدرته على تنفيذ هجمات إرهابية محكمة في جميع أنحاء العالم واستقطاب وتجنيد المتطرفين عبر الشبكة العنكبوتية، تؤكد أن نشاطاته ستكون قائمة وأن نهايته غير وشيكة كما يروج لذلك فريق ترامب الأمني، حتى إذا ما فقد داعش السيطرة على كل أو الكثير من أراضيه، سيظل قادرًا بحكم أيديولوجيته المناهضة للصراع الحضاري على استغلال سخط السنة، وإثارة التوتر الطائفي على المدى المنظور في العراق وسورية وليبيا، وربما خارجها، كما إن سحق التطرف والقضاء على تنظيماته المسلحة على أرض الواقع لن يغير من أيديولوجيتها ولا ظروف نشأتها التي مكَّنتها بداية من التكون والصعود، والوضع قابل للتفاقم مع تجاهل ترامب الذي يرغب في أن ينأى بنفسه عن التعقيدات الجيوسياسية للمنطقة، وأن يركز فقط على الحلول العسكرية، وغض الطرف عن ممارسات القمع السياسي والفساد وتفشي الانقسامات الطائفية في كل من العراق وسورية التي ساهمت في تأجيج لهيب التطرف.

٤) الإدارة الأمريكية الجديدة والاندفاع الروسي في سورية والمنطقة

ساعدت الأخطاء التي ارتكبتها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، على تهيئة الأجواء أمام السياسة الروسية الجديدة لاسيما في ظل فشل الإدارة الأمريكية في إدارة العديد من ملفات وقضايا المنطقة خاصة في سورية، حيث سعت موسكو لسد الفراغ الأمريكي وتعويضه على نحو سريع، والتحالف مع سوريا، ومن المؤكد أن العملية العسكرية في سوريا زادت بشكل ملحوظ من وزن روسيا في المنطقة وإن كانت مواقفها حيال تسوية هذه الأزمة مازالت محط خلاف مع الدول الخليجية التي لا ترى أي دور للرئيس الأسد في مستقبل سوريا، في حين تسعى موسكو

للبحث عن حلول وسط للإبقاء على نظام الأسد، كما يختلف الجانبان حول تصنيف قوات المعارضة والجيش الحر والمنظمات الإرهابية التي نشأت في ظل حالة الانفلات الأمني في سوريا، حيث ترغب روسيا في ضم أطياف "المعارضة المدجنة" فضلا عن غض الطرف الروسي عن الدور الإيراني الذي أسهم في إطالة أمد الحرب السورية، وتفاقم معاناة الشعب السوري، كما تعتبر العواصم الخليجية إيران جزءًا من المشكلة السورية، سيما أنها ساهمت في تسهيل دخول ميليشيات شيعية أفغانية وعراقية إضافة إلى الحرس الثوري وحزب الله اللبناني، ومما يزيد الوضع تعقيدًا رؤية الرئيس المنتخب ترامب بضرورة التحالف مع روسيا وحكومة الأسد، لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، مما يعني ضمنيًا الإبقاء على نظام الأسد والذي يأتي بعد خمس سنوات من دعوة أوباما للأسد بالتنحي عن منصبه، كما تحدث أبان الانتخابات بقطع الدعم الأمريكي عن الثوار الذين يحاولون الإطاحة بالأسد، وعزمه الانضمام إلى التحالف القائم بين الأسد وروسيا، وثقته الكبيرة بإمكانية العمل مع بوتين الذي لن يقبل بأي اتفاق لا ينص على بقاء الأسد في السلطة إلى أجل غير مسمى، وهو اتفاق مرفوض بالتأكيد من قبل المعارضة السورية.

كما لا يتضح حتى الآن كيف يمكن أن تختلف سياسة ترامب تجاه المنطقة بشكل جوهري عن سياسة الإدارة الحالية، بعد أن أصبحت سورية أرضًا خصبة لأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية، بسبب الدعم الأمريكي الضعيف لجماعات الثوار السورية وسلسلة متقطعة وغير مثمرة من المحادثات الدبلوماسية، وإن رصد البعض اختلافًا جذريًا عن سياسات أوباما، بسبب فهم ترامب الخاطئ وغير الصحيح لبعض الأمور خلال الحملة الرئاسية، حيث أتت تصريحاته غير متسقة في تقييم الأزمة المستمرة في سورية، مما أسهم في استقواء الدور الروسي الذي شن حملة وحشية ضد قوى المعارضة في شرق حلب، وتحديدًا بعد يوم واحد من تحدث ترامب مع بوتين واتفاق الزعيمين على العمل من أجل تسوية الأزمة في سورية، وتتلخص إستراتيجية ترامب باستمرار حيال الأزمة السورية طبقاً لتصريحاته، لا ينبغي على أمريكا تسليح الثوار السوريين، ولا أن تضغط على الأسد للتنحي، حتى وإن كان "رئيسًا سيئًا" كما أعلن ترامب أنه لا يتفق مع نائب الرئيس المنتخب –مايك بنس– الذي يرى ضرورة قصف الولايات المتحدة لنظام الأسد ومنع ذبح المدنيين في حلب.

ويجد كثيرون في الخليج وحتى داخل الإدارة الأمريكية صعوبة في قبول مواقف ترامب المتناقضة، كمزاعمه بقطع الدعم الأمريكي عن الثوار السوريين، والتحالف مع حكومة الرئيس الأسد للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في الوقت الذي يضغط فيه الكونغرس على إدارة ترامب، لوقف الفظائع المرتكبة في سوريا، حيث مرر مجلس النواب الأمريكي بقيادة الجمهوريين مشروع قانون ينص على فرض عقوبات على نظام الأسد، وعقوبات مالية على الأشخاص الذين يقدمون الدعم للحكومة السورية والأجهزة الاستخباراتية والعسكرية، وهو ما يُشير ضمنًا إلى روسيا والإيرانيين بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي يفرض ضغوطًا على ترامب، ليثبت ما إذا كان يؤمن بإنقاذ المدنيين السوريين والوقوف في وجه الفظائع الجماعية بدلاً من الشراكة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وإن كان تصويت مجلس النواب الأخير على تمرير قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية مع تعليق بنوده، يبين أن هناك توافقًا بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول ضرورة معاقبة نظام الأسد بتهمة ارتكاب جرائم حرب، والدول المساعدة في ارتكابها، في حين تؤشر تصريحات الرئيس المنتخب عدم إيمانه بفكرة التدخل الإنساني كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول، طالما الأمر لم يمس المصالح الأمريكية، منعًا لعدم تورط القوات والسياسة الأمريكية في هذا الشأن حتى مع تأكيد الكرملين بإمكانية توسيع عملياته العسكرية مع النظام السوري وتصعيد هجماته الجوية والبحرية على المستشفيات وبنوك الدم وغيرها من المرافق في مدينة حلب مؤخرًا، بمعية النظام السوري والإيراني، ويتوقع مسؤلو الاستخبارات الأمريكية أن يستمر هذا التصعيد العسكري الروسي، ما من شأنه أن يلحق ضررًا بالغًا في قوات المعارضة السورية، كما يأتي هذا الهجوم الكثيف بعد يوم واحد من تعهد ترامب لموسكو بعمل السلطات الأمريكية والروسية معًا من أجل حل الأزمة السورية، في محادثة صرح الكرملين عنها إنها ركزت على تصميم مشترك لكلتا القيادتين في مكافحة الإرهاب الدولي والتطرف.

الجدير بالذكر، أن سقوط حلب قد ينقل سورية من مستنقع الحرب إلى مستنقع التمرد حيث سيدفع بنحو ٨٠ ألف معارض سوري إما إلى الانضمام إلى العمليات متعددة الجنسيات للقتال ضد تنظيم داعش، أو القتال تحت راية الجماعات الجهادية المتشددة حتى مع الضغط على المعارضين السوريين من قبل تركيا والأردن والولايات المتحدة، لإيوائهم في بعض المناطق العازلة على طول الحدود التركية والأردنية كما أن إمكانية انضمام المعارضة السورية إلى العمليات متعددة الجنسيات ضد داعش لا يمثل خيارًا مقبولاً لديهم خصوصًا مع تقاعس أمريكا وقوات التحالف الدولي عن الضغط على روسيا وإيران لوقف دعم نظام الأسد.

٥) الإدارة الأمريكية الجديدة وإيران

عكس القصف الروسي والجيش السوري والمليشيات الإيرانية على حلب، تطورًا أمنيًا غير مسبوق من حيث شدته، وانعكاساته المستقبلية على المنطقة سيما إن التداعيات الإستراتيجية لسقوط حلب تمتد إلى أبعد من ذلك، فهناك تزايدًا للنفوذ الإيراني والروسي، وتغييرًا في أدوات وديناميكية سلطة الدول المتنفذة مع استثمار كل من روسيا وإيران القوة العسكرية، لإحداث المزيد من الفوضى، مما هيأ لإيران مد نفوذها عبر ما تسميه - محور المانعة - ضد دول الخليج العربي وأمريكا وإسرائيل وحلفائهما، كما مثل لروسيا فرصة ثمينة تجاه إعادة نفوذها في وقت تراجع فيه الاستعداد الأمريكي للتفاعل في الشرق الأوسط، والانفتاح الأمريكي الروسي الأخير، حيث يعقد ترامب آمال كبيرة على الدور الروسي في التصدي للإرهاب، وقبل ذلك إدارة أوباما التي اختارت غض الطرف عن معظم تحركات إيران وروسيا في المنطقة، حيث تروع الميليشيات التي ترعاها إيران السنة في العراق، ويساعد وكلاؤها القوة الجوية الروسية على سحق المعارضة في سورية، ويسلح الإيرانيون المتمردين الحوثيين في اليمن، ويزودونهم بالمشورة فضلاً عن محاولات طهران المستمرة إجراء تجارب الصواريخ الباليستية لتطويرها كحاملة لرؤوس حربية مدمرة، ومحاولة إنشاء قوى تحرير شيعية وتجاوزاتها البحرية في الخليج العربي.

وشكل تدريب وتسليح القوات الأمريكية لميليشيات عراقية ذات علاقة تاريخية مع إيران منحى خطيرًا، وهي التي تقود تحالفًا دوليا لمحاربة الإرهاب، واعتبرت أوساط سياسية أن هذا التعاون الأمريكي جاء لتعزيز القوى الشيعية في المجالين العسكري والسياسي، حيث وفرت قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة لهم السلاح، كما قامت بتدريب المقاتلين الشيعة في الأسابيع الأخيرة للمشاركة في عملية استعادة السيطرة على مدينة الموصل من قبضة داعش ما يشير إلى مستوى جديد من التعاون بين الميليشيات الشيعية وواشنطن ونقل عن -جون دوبرن- المتحدث باسم الجيش الأمريكي في بغداد، إن عملية تدريب الميليشيات الشيعية، بدأت بعد تمرير البرلمان العراقي في الـ ٢٦ من نوفمبر الماضي قانونًا لإضفاء الشرعية على الحشد الشعبي، بالرغم من أن بعض الميليشيات لا تزال تصنّف على إنها إرهابية من قبل الولايات المتحدة.

أما من حيث الاتفاق النووي مع إيران، الذي يعد أبرز إنجازات الرئيس المنتهية ولايته على صعيد السياسة الخارجية، تدرك الإدارة الأمريكية الجديدة أن إيران ستغدو في غضون ما يزيد عن ١٠ سنوات قوة نووية قادرة على صنع سلاح نووي إذا التزمت ببنود الاتفاق النووي الراهن، ويدرك الرئيس الأمريكي المنتخب هذا التهديد جيدًا، وإن تعهد بتعليق الاتفاق وإعادة التفاوض عليه، إلا أنه لن يستطيع تعليق الاتفاق مع عزم شركاء الولايات المتحدة في التفاوض على الاتفاق -الاتحاد الأوروبي وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة مواصلة الالتزام بهذا الاتفاق- كما تدافعت للاستفادة منه عن طريق بناء علاقات تجارية مع إيران، ناهيك عن تعنت كل من روسيا والصين وإيران نفسها، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة ستصبح معزولة للغاية إذا حاولت تعليقه بمفردها، ولا يوجد مؤشرات ما حول ما إذا كان يستطيع ترامب إلغاء الاتفاق النووي الذي سبق أن وصفه بـ "الكارثي" خلال حملته الانتخابية، وأن أولويته الأولى ستكون إلغاء الاتفاق النووي، وإن كان من المؤكد أن الفريق الأمني لترامب، سيبقي على الاتفاق الإيراني مع تطبيق بنوده لتضييق الخناق على إيران، ليتداعى من تلقاء نفسه دون الحاجة إلى نقضه، سيما أن هناك أدلة على تخطي إيران للحد المسموح بإنتاجه من الماء الثقيل، كما أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرًا، فضلا عن مواصلة إيران دعم الجماعات الإرهابية مثل حزب الله، مما يعني وضع حد لسياسة التجاهل التي انتهجتها إدارة أوباما في التعامل مع انتهاكات إيران للاتفاق النووي في بداية تنفيذه، ويتوقع أن تعمل إدارة ترامب على التفاوض مع الدول الخمس الأخرى الموقعة على الاتفاق لاستجابة قوية مشتركة لأي تجاوز، كإعادة فرض العقوبات على بعض الشركات الإيرانية، كما من الممكن أن تمضي الولايات المتحدة لفرض عقوبات أحاديه كما فعلت مسبقًا، مما تسبب بتزايد التذمر الإيراني من عدم تلقيها جزءًا كبيرًا من أصولها التي كانت مجمدة في البنوك الأجنبية جراء العقوبات والقواعد الأمريكية الأخرى وبطء وتيرة الاستثمارات التي أملت إيران أن تتدفق عليها من شركات الطاقة والبنوك الأوروبية.

سوف تعمد إدارة ترامب للإبقاء على التوازن بتسليح الحلفاء في الخليج للتأمين الذاتي وإنعاش سوق السلاح الأمريكي

الجدير بالذكر، أن سياسة إدارة أوباما في السكوت على انتهاكات طهران العدوانية خشية إحباط الاتفاق النووي، وتقديم الرشاوى إلى إيران والترويج لاستئناف ممارسة الأعمال التجارية، ومحاولات جون كيري الحثيثة لتيسير عودة التجارة والاستثمارات الدولية إلى إيران، وشحنات النقود (٤٠٠ مليون دولار) التي أرسلت إلى طهران كجزء من مستحقاتها في منازعات دولية، إنما تأتي في محاولة منها لإغلاق الملف النووي، وإعادة

دمج إيران في المجتمع الدولي، وتطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية من أجل تقليص الوجود الأمريكي في المنطقة، حتى وإن كان على حساب قبول النفوذ الإيراني المتصاعد لتطويق السنة، الأمر الذي ستكون له انعكاساته السياسية والأمنية على دول الخليج العربي والمنطقة إذا ما قرر الرئيس ترامب المضي قدمًا بذات سياسة الإدارة الأمريكية الحالية فضلاً عن انفتاحه على الدور الروسي في المنطقة.

الاستنتاجات ذات المغزى السياسي والأمني

باستشراف آفاق العلاقات الخليجية الأمريكية في ظل الاعتبارات والمحاور السابقة تأتي أهمية التأكيد على أن خطابات ترامب تتسم بنوع من عدم الوضوح، وتحتوي على عدد كبير من التناقضات في المضمون في أكثر من موضع، ليس هذا وحسب بل إن هناك عددًا لا بأس به من المغالطات في خطاباته، كما أن جانبًا كبيرًا منها يتسم بالحدة والطبيعة الهجومية في عدد من قضايا الخليج والمنطقة، مع تراجع المكون الدبلوماسي بشكل خطير، مما يعني أن ترامب سيستخدم القوة العسكرية والقوة السيبرانية الأمريكية بصورة استباقية، للقضاء على التهديدات الناشئة، من الدول النووية المارقة إلى الجماعات الإرهابية، قبل أن تتمكن من إلحاق الضرر بالولايات المتحدة، كما تؤشر بعض من تصريحاته إلى إعادة القوات الأمريكية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم إلى الأراضي الأمريكية، والاستفادة منهم كقوة دفاعية انتقامية عند تعرض البلاد لهجوم، وإن ألمح ترامب خلال حملته الانتخابية إلى أنه قد يتبع كلا النهجين في آن واحد، إذ صرح أنه سيستولي على النفط الموجود في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وانتقد الرئيس أوباما على سحب القوات من هناك في وقت مبكر للغاية، وإن أعلن رفضه المشاركة في مشروعات إعادة الإعمار في الخارج، على اعتبار أن الولايات المتحدة ليست مسؤولة عن حفظ أمن العالم، مما يعني أن تقديم الحماية للأصدقاء التقليديين أو معاقبة الكيانات الإيرانية المتورطة في أعمال إرهابية أو تهريب الأسلحة أو انتهاكات حقوق الإنسان ستكون ذات كلفة باهظة للدول المعنية بها سيما الخليج.

من جانب آخر، تدعم تصريحات الرئيس المنتخب ترامب بشكل أو بآخر سياسات ألرئيس أوباما من حيث تقليص التواجد الأمريكي في الخليج والدول العربية، مما ينبئ ضمنيًا بإمكانية تجاهل ترامب النفوذ الإيراني في المنطقة طبقًا لنهجه القومي الانعزالي إذا ما قرر نقل مسؤولية الحفاظ على أمن دول المنطقة إلى روسيا وإيران ودول الخليج بما يخدم مصالح الولايات المتحدة وقضية الاستقرار الإقليمي، ونظرًا لتباين السياسات والأهداف والمصالح الخليجية مع روسيا وإيران، من المتوقع أن تعمد الإدارة الأمريكية الجديدة للإبقاء على التوازن المرغوب في المنطقة إلى تسليح الحلفاء في الخليج العربي، وتعزيز دفاعاتهم المضادة للصواريخ على الأخص، بما يمكنهم من تأمين دولهم بقدرات ذاتية، فضلا عن إنعاش سوق السلاح الأمريكي.

أما من حيث مغزى شعار ترامب "أمريكا أولاً" الذي سيتكشف في بعض المناطق والقضايا، منها: الاتفاق النووي الإيراني والأزمة السورية، الذي وعد بإصلاحهما إما بتعديل الاتفاق النووي أو حتى إلغائه، باعتباره اتفاق تنفيذي وليس معاهدة مصدق عليها من قبل الكونغرس، وإن كانت محاولة إعادة التفاوض على بنوده ستمنح الإيرانيين، الذين يزعمون أن الاتفاق لم يعفيهم من العقوبات كما كان متوقعًا وسيجدون في إعادة تغييره فرصة للتوسع في مطالبهم أو التهديد باستئناف سباق التسلح النووي، الأمر الذي يمثل تحديًا مبكرًا لأمن واستقرار دول الخليج والمنطقة وإن كان من المرجح أن يكتفي الرئيس الأمريكي المنتخب بإعادة فرض العقوبات على إيران في المسائل غير النووية، كاتساع نفوذها في سورية، ودعمها المتواصل للإرهاب، رغم أن الإيرانيين يؤكدون أن هذا سيشكل انتهاكًا للاتفاق وقد يدفعهم إلى إلغائه.

المفارقة السياسية، إن الرئيس المنتخب ترامب تبنى خلال الحملة الانتخابية موقفًا واضحًا حيال اثنين على الأقل من قضايا السياسة الخارجية، معارضته لخطة العمل الشاملة المشتركة للاتفاق النووي الإيراني، ورغبته في تحسين العلاقات مع روسيا مما يعني أن ترامب لا يستطيع الاحتفاظ بصداقته مع حكومة روسيا، والتصدي في ذات الوقت لإيران، متناسيًا أن روسيا وإيران حليفتان، وكلتاهما تريد ملء الفراغ الأمريكي وتراجع نفوذها في المنطقة باعتبارها القوة الرئيسية المهيمنة في الشرق الأوسط والخليج، وإذا أرادت الإدارة الأمريكية الجديدة تضييق الخناق على إيران فلن تنجح في محاولات تحسين علاقتها مع روسيا، إذ تعتبر روسيا موردًا رئيسيًا للأسلحة إلى إيران، وتساند جهودها لدعم الرئيس الأسد، كما سبق أن حذرت روسيا علنًا من انتهاك خطة العمل الشاملة المشتركة التي يريد ترامب إلغاءها، كما ستعمل روسيا غالبًا إلى زيادة الدعم الاقتصادي والعسكري لإيران، مما يمنحها دور أكبر في الشرق الأوسط قد يشمل تحالفًا عسكريًا مع إيران في سورية ودول أخرى حيث لا يدرك ترامب حتى الآن أن دعم بوتين لإيران خصم الخليج، سيتعارض حتمًا مع مصالح الحلفاء، وحتى المصالح الأمريكية بطرق عدة.

* باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دول الخليج تعتبر البرنامج النووي الإيراني تطورًا إقليميًا مرعبًا

أمن دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات وتطوير الأمن الجماعي

إن أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمر بالغ الأهمية من حيث نشأته وتطوره وتنميته وجعله آلية واحدة جامعة لدول المجلس وهو ركيزة مهمة في دعائم الأمن الإقليمي بحيث يلقي بظلاله على الأمن الدولي، إذ أبدت دول المجلس إزاء تطور الأحداث السياسية والأمنية في المنطقة وصراع القوى الدولية والإقليمية التي عصفت بالمنطقة وأثرت على البيئة الأمنية لدول المجلس والتي دفعتها في سبيل تحقيق الأمن الذاتي لدولهم والسعي لإبعاد الصراعات الدولية عن المنطقة وذلك بقيام منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م، الذي قام برغبتها واقتناعها بفعاليته ونجاعته في تحقيق أمنها ورخاء شعوبها مع تطور سياستها الأمنية سواء الداخلية أو الخارجية ويشير ما سبق لطرح تساؤلات حول كيفية حماية أمن دول المجلس وما هي الخيارات المطروحة لهم ؟.

د. عبد الله بن علي آل خليفة

أولاً-البيئة العسكرية بين دول المجلس

إذ أبصرت دول المجلس بأهمية الأمن لدولها وذلك من خلال القمة الثالثة لقادة دول مجلس التعاون المنعقدة في المنامة في الفترة مابين ٩ حتى ١١ نوفمبر عام ١٩٨٢م، والتي أقرت توصيات وزراء الدفاع الهادفة إلى بناء نواة للقوة الذاتية (درع الجزيرة) بهدف تحقيق اعتماد الدول الخليجية على نفسها في حماية أمنها والحفاظ على استقرارها في إقليم مضطرب، ويرجع تأسيس درع الجزيرة العسكري لهدف تحقيق الأمن الجماعي عن طريق رسم وبلورة سياسة أمنية جامعة غير منفردة جديدة في وجهة التحديات التي أفرزتها البيئة الأمنية في بداية العقد الثامن من القرن العشرين وتكثيف التنسيق في مجالات الدفاع ودعم القدرات العسكرية المشتركة وإجراء التدريبات المشتركة بين الدول الأعضاء.

مع بزوغ الألفية الثالثة والتي قد باتت فيها الحاجة ملحة إلى إعادة صياغة الاستراتيجية الأمنية لدول المجلس مع تزايد المخاطر والتحديات ووجوب تطوير آليات العمل الدفاعية الذاتية من خلال توقيع اتفاقية الدفاع المشتركة في ديسمبر عام ٢٠٠٠م، والتي أتاحت لكل دولة من دول المجلس تطوير قواتها الذاتية وإنشاء قيادة مركزية واحده وتنمية الكوادر العسكرية من تسليح وتدريب وتبادل للخبرات والقيادات.

وتفعيلاً لاتفاقية الدفاع المشتركة كان وجوب تكثيف التمارين والمناورات المشتركة سواء بين الدول الأعضاء أو من القوات الصديقة وشملت كل القطاعات (البرية – الجوية – البحرية) مما أتاح لكسب الخبرات والمهارات الميدانية والتي من خلالها استطاعت المملكة العربية السعودية من قيادة عاصفة الحزم وأتبعها قيادة التحالف العربي الإسلامي المكون من ٤٠ دولة وقد كان من أبرز التمارين المشتركة هو تمرين رعد الشمال الذي أقيم بمنطقة حفر الباطن بمشاركة دول التحالف العربي والإسلامي،وكذلك التمارين الجوية المقامة شبه سنويًا كتمرين صقر الجزيرة للقوات الجوية و تمرين درع الخليج "١" البحري الذي أقيم بمضيق هرمز وبحر عُمان بحيث تساهم في رفع كفاءة الجهازية العسكرية ومقدرتها على المناورة باستخدام أحدث المنظومات الدفاعية والعمل على تطبيع أواصر الروابط والعمل العسكري المشترك مع القيادات العسكرية المختلفة لهذه الدول لتذليل جميع العقوبات والصعوبات التي تعترضها في العمليات الحقيقية وتطوير القدرة الدفاعية للقوات المسلحة لدول المجلس وزيادة فاعلية العمل الجماعي المشترك.

ثانيًا-البيئة الأمنية الداخلية لدول المجلس

يهدف التعاون الأمني الداخلي بين دول المجلس إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء بهدف وصولها إلى تحقيق التكامل بين أجهزتها الأمنية والتعاون في المجال الأمني وذلك تتويجًا للاتفاقية الأمنية بين الدول الأعضاء التي أكدت على وحدة مصيرهم من خلال مؤتمر وزراء الداخلية والذي عقد في مدينة الرياض في ٢٣ فبراير ١٩٨٢م، وانطلاقًا من التحديات الأمنية التي واكبت تلك الحقبة الزمنية أقرت دول المجلس أول اتفاقية أمنية استراتيجية شاملة من خلال الاجتماع الاستثنائي لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط بسلطنة عُمان في ١٥ فبراير ١٩٨٧م،والتي شملت أهداف المجلس ومنها توطيد حماية الحدود وتنمية الوعي الأمني ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية بمزيد من التعاون والتنسيق بين الدول لمواجهة التحديات والمخاطر الناجمة من الإقليم، ومن أجل تطوير الاتفاقية الأمنية تلك فقد تم تطويرها برداء جديد لتواكب أهداف دول المجلس المستقبلية وبالتحديات الداخلية الجديدة على الساحة الأمنية ولا سيما بعد موجة ما اصطلح على تسميته (الربيع العربي) وقد قامت دول المجلس بإعادة صياغتها بحيث تتكون من عشرين مادة وذلك في القمة التشاورية في الرياض ١٤ مايو ٢٠١٢م، والتي صادقت عليها كل الدول ماعدا دولة الكويت التي أبدت تحفظًا عليها لعدم تصديق مجلس الأمة عليها، ورغبة في تطبيق الاتفاقية اتفقت الدول الأعضاء على إنشاء جهاز أطلق عليه الشرطة الخليجية G.C.C Police وهي بمثابة الإنتربول بالنسبة لدول المجلس ومقره دولة الإمارات العربية المتحدة وهو تابع إلى الأمانة العامة لدول المجلس، وفي بادرة في توحيد وتضافر الجهود والارتقاء بمستوى التنسيق والتعاون في ضوء الأهداف المشتركة فقد أقيم مؤخرًا في مملكة البحرين التمرين الأمني "أمن الخليج العربي الأول" الذي يعكس مدى التلاحم الخليجي بين وزارات الداخلية في الدول الأعضاء بهدف تذليل العقبات عند تقديم المساندة الأمنية لأي دولة من دول المجلس عند الحاجة لها في إطار العمل المشترك.

ثالثًا-التهديد النووي الإيراني

تعتبر التهديدات العسكرية التقليدية هي السائدة في تغيير الميزان العسكري لأمن منطقة الخليج العربي إلا أنها ليست الوحيدة التي تزعج دول مجلس التعاون والتي تبدي تخوفًا وتوجسًا منها كالأسلحة غير التقليدية اللامتماثلة (Asymmetric) إذ تنظر دول المجلس إلى البرنامج النووي الإيراني باعتباره تطورًا مرعبًا في السياسة الإقليمية رغم ادعاءات إيران المستمرة بسلمية برنامجها النووي واستخدامه للأغراض السلمية فقط، وقد عززت ادعاءات تقارير الوكالة الدولية للطاقة IAEA المخاوف والشكوك لدى دول المجلس حول نية إيران إزاء تطوير برنامجها النووي للأغراض العسكرية مما يزعج دول الجوار التي هي بدورها قد ألتزمت بإزالة كل أسلحة الدمار الشامل من خلال مطالبتها المستمرة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من هذه الأسلحة تماشياً مع قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) لعام ١٩٩١م، وبيان مجلس الأمن بتاريخ ٣١ يناير ١٩٩٢م، رغم المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف لدول المجلس تجاه الملف النووي الإيراني منذ أن طفح على السطح في العام ٢٠٠٣م،إلا أن تلك المخاوف تظل قائمة ولاسيما بعد أتفاق الدول الغربية ٥+١ مع إيران بهذا الصدد وغموض ذلك على دول المجلس في حين لا تمتلك دول المجلس في الوقت الحاضر أي قدرة نووية للأغراض السلمية.

من جهة أخرى تكمن مخاوف دول المجلس كذلك إلى التطوير الإيراني لتقنية وحيازة الصواريخ الباليستية بشتى مستوياتها والتي تريد بها التفوق العسكري بالمنطقة وهي تسعى بذلك لجعلها تحمل رؤوسًا نووية من أجل أحكام سيطرتها على مسرح العمليات بمنطقة الخليج العربي وإذعان دوله إلى متطلباتها وفرض سيطرتها العسكرية والسياسية على المنطقة، ولقد نجحت في تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية لتحملها على رؤوس الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى فقد قامت بتطوير صواريخ السكود الروسية وأطلقت عليها مسميات عربية كالزلزال والفاتح وعاشوراء وسجيل وأبابيل من أجل زيادة مداها وحملها رؤوسًا نووية، هذا وقد استخدمت إيران الانقلابيين الحوثيين في اليمن كأداة حرب بالوكالة Proxy War ضد المملكة العربية السعودية ودول المجلس بتزويدهم بالسلاح وكذلك بالصواريخ الباليستية التي تطلق من مواقع الانقلابيين باليمن حيث تمتلك إيران القدرات الصاروخية الباليستية ولكن تلك الصواريخ تعتبر محدودة الدقة إلا أنها قد تستخدم لضرب أهداف مدنية ولقد منيت محاولاتهم بالفشل الشامل حيث لم يسجل لأي من هذه الصواريخ أصابتها لأهداف داخل أراضي المملكة العربية السعودية والتي كان آخرها استهداف الأماكن المقدسة وهي مكة المكرمة وذلك بفعل ما تملكه من قوات جوية رادعة كنظام الباتريوت المطور PAC-3 الحديث (THAAD)، ناهيك عن تهديداتها المستمرة بإغلاق مضيق هرمز الحيوي ومحاولة نصب منصات صواريخ الكروز من نوع السيلكوورم Silk Worm الصينية الصنع.

رابعًا- تأثير جماعات الفاعلين من غير الدول (NON STATE ACTORS)

بدا واضحًا للمتتبع للسياسة الخارجية الإيرانية استخدامها للفاعلين من غير الدول Non State Actors بهدف خلق

الفوضى وعدم الاستقرار في دول الإقليم ودول المجلس بالخصوص وذلك عبر دعمها للمليشيات والأحزاب الموالية لها والجماعات المسلحة لا للحصر كحزب الله وجماعة الفضل العباس وفاطميون وغيرهم فأصبحت دول الإقليم المحيطة بدول المجلس تقع تحت تأثير تلك الجماعات وفي تصريح لافت للانتباه لقائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني خلال ندوة الشباب والصحوة التي نظمت بإيران عام ٢٠١٢م، أن إيران حاضرة في الجنوب اللبناني والعراق، بل لسان الحال الآن نرى أن سوريا قد باتت تحت أمرة الأحزاب المدعومة من إيران كحزب الله اللبناني الذي أصبح يقاتل الشعب السوري بأوامر إيرانية ومن جهة أخرى تشهد الأراضي السورية والعراق توغل الحشد الشعبي المليشيات الشيعية المدعومة من إيران بالتطهير العرقي بدعوى محاربة داعش وفرض سيطرتها في غياب تام لدور الدولة أو بالأحرى تسهيل من تلك الحكومات بدافع النزعة الطائفية البغيضة، ولا يختلف الأمر باليمن حيث أن تنامي الدعم الإيراني للحوثيين وسعيهم للاستحواذ على السلطة وتأسيس دولة مذهبية "شيعية" تأتمر بأمر الولي الفقيه و باتت تقاتل الشعب اليمني بأسلحة ودعم إيراني مباشر.

مع تمدد خطر نفوذ تلك التنظيمات إلى دول مجلس التعاون ولا سيما المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين فقد دعمت تلك التنظيمات الخارجين على القانون والإرهابيين والمخربين لإثارة الفوضى وعدم الاستقرار فقد ارتبطت الجماعات المسلحة الشيعية في هذه الدول ارتباطًا وثيقًا بالقيادات الإيرانية وخصوصًا المتمركزة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية حيث أشارت مصادر مؤخرًا أن قوات الأمن ألقت القبض على خلية تجسس مرتبطة بإيران وأن سفارة إيران في الرياض وقنصليتها في مدينة جدة والمندوبية الإيرانية في منظمة التعاون الإسلامي قد شاركوا في عملية التجسس وقد دعموا عناصر شبكة التجسس وأن الاستخبارات الإيرانية وفرت مبالغ مالية ومرتبات شهرية وأن عناصر الخلية قد عقدوا لقاءات مع مرشد الجمهورية علي الخامنئي، بينما لم يقتصر الأمر على المملكة العربية السعودية وحدها في حين نرى أن السلطات الأمنية في دولة الكويت قد ألقت القبض على أعضاء في خلية إرهابية ومصادرة كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات في منطقة العبدلي قرب الحدود مع العراق وقد بلغت الكمية ١٩ طنًا من الذخيرة فضلاً عن ١٤٤ كلغ من مادة T.N.T شديدة الانفجار وقذائف صاروخية وقنابل يدوية وصواعق وأسلحة وقد أثبتت التحريات بصلتها وارتباطها الوثيق مع الجهات الإيرانية وميليشياتها الإرهابية، هذا ويعيدنا المشهد إلى مامرت به دولة الكويت من إرهاب مماثل حصل في الثمانينيات من القرن الماضي عندما حاول حزب الله قتل أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ـ طيب الله ثراه ـ ومن تفجيرات للمقاهي الشعبية واختطاف للطائرات،ولم يختلف الأمر في مملكة البحرين إلا أنها قد نالت النصيب الأكبر من دعم إيران للإرهابيين والمخربين وذلك من أول محاولة للانقلاب على الحكم في عام ١٩٨١م، ومرورًا بأحداث التسعينيات حتى محاولة الانقلاب على الدستور في عام ٢٠١١م، وما قام به المؤتمرون بأمر الملالي بإيران من قتل وترويع وحرق وتخريب في الممتلكات ونشر الفوضى.

يبقى التطرف الديني والإرهاب واستخدامه من قبل الفاعلين من غير الدول ليس مقصورًا على الجماعات الشيعية وميليشياتها الراديكالية، بل كذلك تشمل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية داعش المحسوب على الطائفة السنية، بعد سيطرة تنظيم داعش على أراضي شمال العراق وسوريا في عام ٢٠١٤ وأصبحت مخاوف دول المجلس حقيقة تجاه تحول تلك الأراضي لتصبح قاعدة للإرهاب والخوف من توغلها داخل أراضي دول المجلس وقد تحقق ما كانت دول المجلس تتوجس منه من تفجيرات قامت بها داعش وعلى سبيل المثال لاالحصر ما قامت به من تفجيرات قرب الحرم النبوي والتفجيرات التي قام بها التنظيم بالمنطقة الشرقية ومنها تفجير جامع الأمام الحسين في مدينة الدمام في حي العنود في مايو ٢٠١٥م، وتفجير مسجد الصوابر في الكويت عام ٢٠١٥م.

الخاتمة:

لقد أثرت البيئة الأمنية الراهنة وتحدياتها على خلق تفاهمات أدت إلى بروز معضلة الأمن الجماعي لدول المجلس منذ نشأة المجلس عام ١٩٨١م، ومحاولة حماية استقرارها وتطوير هيكل ذاتي للأمن الجماعي قادر على مواجهة مصادر التهديد والتحديات سواء الخارجية منها أو الداخلية في حين نرى تقدمًا على كافة المستويات التعاونية وأهمها الأمنية والعسكرية وفي نفس الوقت الذي تبذل فيه دول المجلس جهودًا كبيرة بشأن التهديدات النووية التي باتت تشكل الهاجس الأكبر بسبب عدم امتلاك أي منها في مواجهة تهديد دول الإقليم التي تهدد باستخدامها كورقة ضغط لفرض سيطرتها وهيمنتها متلازمة مع دعمها لدور الفاعلين من غير الدول والتي استخدمتها إيران خير استخدام نتيجة تأثير الإيديولوجية الدينية.

* متخصص في القانون والعلوم السياسية ـ مملكة البحرين ـ دكتوراه بالقانون العام والعلوم السياسية من جامعة محمد الخامس بالرباط

البريطانيون لم يغادروا ولدينا تحالف استراتيجي تاريخي

بريطانيا قوة عظمى مضافة لأمن الخليج و١٢ تحديًا تواجه قرار العودة

حين أعلنت سعي بريطانيا إلى تعزيز التعاون في مجالات الأمن والدفاع مع دول الخليج،رأى البعض أن إعلان رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي في المنامة٥ ديسمبر ٢٠١٦م، أثناء مشاركتها في القمة الخليجية مفاجئ جدًا يخلو حتى من التمهيد! بل أن البعض اعتبره حدث القمة الأهم ووصفها بقمة خليجية بثوب بريطاني. فالتغييرات طفيفة بين قدومهم الأول وعودتهم الحالية، البريطانيون كانوا يجيدون العربية حين وصلت أساطيلهم لمياه الخليج العربي أول مرة قبل قرنين،وكانت سفنهم الحربية تسير في أثر سفن التجارة. أما الآن فلا نكلف دبلوماسييهم عناء تعلم لغة الضاد، فحتى أطفالنا يتحدثون اللغة الإنجليزية، أما في مجال السفن فلم تطلب تريزا ماي تسهيلات للبحرية الملكية البريطانية إلا لكي تتبعها المصالح الاقتصادية وتتبعها سفن التجارة. لم تشارك بريطانيا في القمة الخليجية بوصفها ضيفة شرف وحسب، بل بوصفها شريكًا استراتيجيًا مهمًا لدول الخليج. فهل سيشهد التعاون بين لندن ودول الخليج نقلة نوعية في مجال الأمن، وما هي فرص نجاح ذلك التعاون وتحدياته؟

د.ظافر محمد العجمي

بريطانيا القابعة على تخوم المشهد الخليجي

في مطلع ١٨٠٥م، استولى القواسم على السفينة «Trimmer» التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، فحاصر الأسطول البريطاني بندر عباس التابع للقواسم بقيادة الطراد «Mornington»، وانتهى الأمر بإبرام هدنة، لكن الأمور تدهورت فكانت المواجهات في عام ١٨٠٩م، ثم في عام ١٨١٦م، ثم في عام ١٨١٩م، التي انتهت بتدمير رأس الخيمة. ثم فرض السلم البحري بعد ذلك بعام وظل مستتبًا لمدة ١٥٠ عامًا. أما في الماضي القريب وبعد تغير موازين القوى العالمية أعلنت لندن في عام ١٩٦٨م، «نيتها» الانسحاب من الخليج ونفذته في عام ١٩٧١م. لقد كنا في عزلة أمنية مريحة طوال فترة الحماية البريطانية، ثم «ارتاحت» بريطانيا من همنا لـ ٤٥ عامًا .لكن ذلك لم يمنع نزول البحارة البريطانيون في تلال المطلاع للدفاع عن الكويت إبان الأطماع العراقية التي عرفت باسم أزمة عبد الكريم قاسم في صيف ١٩٦١م، عشية إعلان الكويت لاستقلالها. كما لا يسعنا تجاهل الدور الهام الذي لعبته بريطانيا في عملية عاصفة الصحراء ١٩٩١م. كما لم يمنع خروج بريطانيا من الخليج استمرار دورها كمزود وحيد للسلاح خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. بل أن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن أكد أن الشرق الأوسط ومنه دول الخليج ينفق على شراء الأسلحة مبالغ كبيرة، ويتجه ليظل أكبر مشترٍ خلال السنوات القادمة للسلاح البريطاني. فقد وقعت الكويت وقطر والإمارات والبحرين اتفاقيات دفاع وتعاون عسكري عديدة مع المملكة المتحدة. ويكفي أن نشير إلى "مشروع اليمامة"الدفاعي وهو اسم سلسلة من صفقات شراء ضخمة بشكل غير مسبوق لأسلحة بريطانية من قبل الحكومة السعودية ١٩٨٥-٢٠٠٦م، وكانت الجهة الرئيسية المتعاقدة بي إيه إي سيستمز وسابقتها بريتش ايروسبيس.كما تتولى بريطانيا تدريب الحرس الوطني السعودي، من خلال بعثة عسكرية دائمة، كما تنفذ برنامج تطوير أنظمة التسليح والاتصالات والمراقبة الإلكترونية لطائرات «التورنيدو» السعودية، وتدريب الأطقم الفنية والجوية عليها.

كنا في عزلة أمنية مريحة فترة الحماية البريطانية ثم «ارتاحت» بريطانيا من همنا ٤٥ عامًا ودافعت عن الكويت ضد قاسم

عودة سفن الهند الشرقية البريطانية للخليج

يعود أسطول شركة الهند الشرقية البريطانية بقيادة تيريزا ماي، التي أعلنت عن نيتها في المنامة التعاون مع دول الخليج في مجالات عدة؛ ليعوض انكفاءها مطلع سبعينات القرن الماضي ويعزز حضور بريطانيا العسكري في الخليج من البحرين إلى سلطنة عمان، في إطار إعادة تموضع سياسي واقتصادي وعسكري، ولتواكب نشر المقاتل الغربي لدروعه التي ترصع الساحل الشرقي للخليج العربي،فالسعودية مقر للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية،والبحرين مقر للأسطول الخامس، وقطر مقر للقيادة الجوية،والقاعدة العسكرية الفرنسية تم تدشينها بأبوظبي مايو ٢٠٠٩م، وقاعدة إسناد البحرية البريطانية أُفتتحت بالبحرين نوفمبر ٢٠١٥م، وأول مقر إقليمي لحلف الناتو أنشئ مؤخراً بالكويت بعد معسكر عريفجان.وقد أظهر ذلك أن العودة البريطانية كدائرة من دوائر أمن الخليج فيها من فرص التعاون الشيء الكثير.

ميزان القوى العسكرية في الخليج

لاتعني حاجة دول الخليج للتعاون الدفاعي مع بريطانيا إلى ضعف مهين في منظومات دول الخليج الدفاعية بقدر ماتشير إلى قلقها من سطوة القوة التي تمارسها إيران خارج القانون الدولي، ويشير لذلك احتلال جيوش الخليج مراتب متقدمة في تصنيف أقوى جيوش العالم بناء على التقارير التي تعدها مؤسسة «جلوبال فاير باور» الأميركية globalfirepower.com حيث حل الجيش السعودي في المرتبة الثالثة في قائمة أقوى الجيوش العربية، والمركز الـ ٢١ عالميًا لعام ٢٠١٦م، متقدمًا ٧ مراكز عن العام الماضي، وفقاً للتقرير. فيما كان ترتيب الجيش السعودية عام ٢٠١٤م، في المركز الـ ٢٥ ثم تراجع إلى ٢٨ عام ٢٠١٥م، ثم تقدم إلى المركز ٢١ في تصنيف العام الجاري ٢٠١٦، ما يشير لحجم الصفقات التسليحية الضخمة، حيث يستند تصنيف الموقع لأقوى جيوش العالم على الدعم الاقتصادي للجيش (الصفقات) والعوامل الجغرافية، المؤثرة على إمكانية استخدام القوات المسلحة، بعين الاعتبار أثناء وضع التصنيف. وبحسب التقرير تمتلك السعودية من الدبابات: ١٢١٠، ومن المركبات المدرعة المقاتلة ٥٤٧٢، ومن البنادق ذاتية الدفع ٥٢٤، ومن المدفعية: ٤٣٢، أنظمة الصواريخ ٣٢٢.أما القوة الجوية فلديها ٧٢٢ طائرة، منها ٢٤٥ اعتراضية و٢٤٥ هجومية ومثلها ثابتة الجناح، إضافة إلى ٢٢١ طائرة نقل عسكرية و٢١٣ طائرة تدريب و٢٠٤ هليكوبتر، و٢٢ مروحية هجومية. أما القوة البحرية فتضم ٧ فرقاطات، و٤ طرادات، و٣٩ زورق هجومي كرافت و٤ كاسحات ألغام.كما تقدم ترتيب الإمارات من المركز الـ ٥٠ بين أقوى جيوش العالم عام ٢٠١٥م، إلى المركز ٤٥ في ترتيب العام الجاري ٢٠١٦م، وجاء الجيش الكويتي في المرتبة ٦٩ عالميًا من بين ١٢٦ دولة، وكان في المرتبة ٧١ عام ٢٠١٥م، وقبلها في المركز ٧٤ عام ٢٠١٤م. وجاء جيش سلطنة عمان في المركز ٧٠ وكان العام الماضي في المركز ٦٩، ثم البحريني (٧٦)، وكان عام ٢٠١٥م، في المركز ٨٣، ثم القطري ٨٢، وكان في المركز ٧٧ العام الماضي بفعل كمية ضخمة من الأسلحة التي اشتراها العام الماضي.

ويصعب تصوّر وقوع تصادم عسكري بريطاني-إيراني دفاعًا عن الخليج،لكن تريزا ماي أعلنت تأسيس قوة عمل مشتركة بين بريطانيا ودول مجلس التعاون الخليجي. ويضم فريق دفاعي بريطاني لتنسيق الأنشطة الإقليمية،وفيما يلي ميزان القوى بين القوة العسكرية البريطانية وأقرب تهديد عسكري ممثلا في إيران.

القوة العسكرية البريطانية:

بعد أعوام من التلميح إلى أن بريطانيا تعمل بهدوء من أجل إعادة تأسيس تواجد عسكري دائم لها في منطقة الخليج العربي، تعود وفي قوتها العسكرية بالخدمة الفعلية ١٥٠ ألف مقاتل.في خدمة الاحتياط ١٨٢ مقاتل. القوة البرية البريطانية تشمل ٤٠٧ دبابة و٦ آلاف ناقلة جند و٩٠ مدفع متحرك،بالإضافة إلى ١٣٨ مدفع مجرور و٤٢ راجمة صواريخ. أما القوة الجوية فتشمل ٨٨٠ طائرة وعدد الطائرات الاعتراضية المقاتلة ٩١ طائرة. أما الطائرات الهجومية فتبلغ ٣٣٧ طائرة. كما أن هناك ٣٣٠ طائرة تدريب، و٣٤٨ طائرة هيليوكبتر، و٤٩ طائرة هيليوكبتر هجومية. أما القوة البحرية فتبلغ ٧٦ قطعة، منها حاملة طائرات واحدة، و١٣ فرقاطة، و٦ مدمرات.كما تمتلك ١٠ غواصات، و١٨ سفينة لخفر السواحل و١٥ كاسحة ألغام.

القوة العسكرية الإيرانية:

تتكون القوات المسلحة الإيرانية في فترة السلم من بنيتين منفصلتين الجيش الإيراني وفيلق حرس الثورة الإسلامية والأركان العامة الموحدة للقوات المسلحة تشرف على قيادة الجيش والقوات المسلحة ويعتبر المرشد الأعلى للثورة الإسلامية،

آية الله علي خامنئي القائد الأعلى للقوات المسلحة والتي تضم في الخدمة الفعلية ٥٤٥ ألف مقاتل في خدمة الاحتياط مليون و٨٠٠ ألف مقاتل. أما القوة الجوية فتشمل ٤٨٠ طائرة و١٢٨ طائرة هيليوكبتر، و١٢ طائرة هيليوكبتر هجومية، وعدد الطائرات الاعتراضية المقاتلة ١٣٧ طائرة. أما الطائرات الهجومية فتبلغ ١٣٧ طائرة. كما أن هناك ٨٠ طائرة تدريب، وتملك إيران ١٦٥٨ دبابة و ١٣١٥ ناقلة جند و٢٠٧٨ مدفع، بالإضافة إلى ١٤٧٤ راجمة صواريخ. أما القوة البحرية فتبلغ ٣٩٨ قطعة، و٦ فرقاطات، و٣ كورفيت. كما تمتلك ٣٣ غواصة، و٢٥٤ سفينة لخفر السواحل و٥ كاسحات ألغام.

الحلول محل الأمريكان

كشفت صحيفة «التايمز» البريطانية، قبل أيام، عن أن البحرية الملكية بدأت تتولى القيادة في الخليج بدلاً من الولايات المتحدة، وأشارت الصحيفة إلى أن المدمرة البحرية البريطانية «اتش. ام. اس. اوشان» تولت للمرة الأولى عملية القيادة بدلاً عن حاملة الطائرات الأميركية «يو. اس. اي. ايزنهاور» والتي غادرت المنطقة. وتستضيف «اتش. ام. اس. اوشان» مركز القيادة لسبع قطع بحرية في المنطقة، منها أميركية وفرنسية، وتغطي عملياتها مساحة ما يقارب ٢,٥ مليون ميل بحري، فثمة من يعيد كل هذا الحراك البريطاني في المنطقة إلى الانكفاء الأميركي النسبي من الشرق الأوسط.

لن يتوقع أحد أن تصبح العلاقة بين داونغ ستريت والبيت الأبيض، كتلك التي ربطت بين مارغريت ثاتشر ورونالد ريغان في ثمانينات القرن الماضي. ولا يظن أحد أن تيريزا ماي قد استأذنت باراك أوباما في مشاركتها قمة مجلس التعاون، فقد قادتها مصالحها بالدرجة الأولى. نقول ذلك رغم توضيح وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة على هامش مشاركة رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماري في قمة مجلس التعاون ٣٧، إن إطلاق الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين المملكة المتحدة لا يعكس تراجعًا بالعلاقات الأمريكية -الخليجية. وأن الشراكة مع المملكة المتحدة ليست على حساب العلاقات الأمريكية، بل أن الدول الخليجية مستمرة في تعزيز الشراكة الخارجية مع الأشقاء والحلفاء الدوليين والدول الصديقة والمنظمات الإقليمية. وذلك كلام منطقي بحكم أن بريطانيا لن تكون البديل المناسب محل الأمريكيين وقوتهم العسكرية التي تضم في الخدمة الفعلية للولايات المتحدة مليون ونصف مقاتل. وفي خدمة الاحتياط ١١٠٠٠٠٠ مقاتل. أما القوة البرية البريطانية فتشمل ٨٨٤٨ دبابة و٤١٠٦٢ ألف ناقلة جند و١٩٣٤ مدفع متحرك،بالإضافة إلى ١٣٠٠ مدفع مجرور و١٣٣١ راجمة صواريخ. أما القوة الجوية فتشمل ١٣٤٤٤ طائرة. وعدد الطائرات الاعتراضية المقاتلة ٢٣٠٨ طائرة. أما الطائرات الهجومية فتبلغ ٢٧٨٥ طائرة. كما أن هناك ٢٧٧١ طائرة تدريب، وطائرات النقل ٥٧٣٩ طائرة و٦٠٨٤ طائرة هيليوكبتر، و٩٥٧ طائرة هيليوكبتر هجومية. أما القوة البحرية فتبلغ ٤١٥ قطعة، منها ١٩حاملة طائرات، و٦ فرقاطات، و٦٢ مدمرات. كما تمتلك ٧٥ غواصات، و١٣ سفينة لخفر السواحل و١١ كاسحة ألغام. وعليه يظهر ميزان القوى في الخليج أن المملكة المتحدة تحتل الترتيب السادس من ضمن ١٢٦دولة. فيما تتصدر الولايات المتحدة المركز الأول في القائمة، بينما إيران فهي ٢١ في ميزان القوة.

تعتزم بريطانيا بناء ثلاث قواعد عسكرية في الإمارات وسلطنة عُمان والبحرين

الفرص

تعتبر بريطانيا العقل الغربي المدرك لأبجديات المنطقة ومعضلاتها أكثر من قدرة واشنطن وغيرها من القوى الأجنبية. فبريطانيا تتعامل مع الخليجيين بلغة يسندها فهم تاريخ وجغرافيا المنطقة.

الحقيقة أن البريطانيون كانوا هنا حتى نكاد أن نقول أنهم لم يغادروا أصلا.ولدى بريطانيا تحالف استراتيجي تاريخي مع دول مجلس التعاون الخليجي فهناك معاهدة دفاع مشترك منذ أوائل السبعينيات تربط كلاً من الإمارات البحرين الكويت وقطر ببريطانيا.

سيسهل عمل بريطانيا أنها وقعت اتفاقًا مع البحرين لإقامة قاعدة بحرية لها،تشمل قاعدة عمليات جديدة متقدمة ومكانًا لتخزين المعدات للعمليات البحرية وإيواء أفراد البحرية الملكية البريطانية. وبالتالي ستمكن بريطانيا من إرسال سفن أكثر وأكبر لتعزيز الاستقرار في الخليج،كما ستعزز من قدرتها على القيام بمناورات وتدريبات مع دول المنطقة وتستخدم كنقطة انطلاق لجنودها، ولاستيعاب بوارجها في مرحلة ما بعد أفغانستان، فقد قال رئيس أركان جيش الدفاع البريطاني الجنرال سير ديفيد ريتشاردز "بعد أفغانستان، سيصبح الخليج الجهد العسكري الرئيسي لنا".

لقد أعلنت لندن على لسان رئيسة وزرائها أن أمن الخليج من أمن بريطانيا ٢٠١٦م، هو بحجم مبدأ كارتر ١٩٨٠م، الذي ربط أمن الخليج بأمن أمريكا، حيث انخرطت بعدها واشنطن في أكبر عملية تسليح للخليج، ووضعت منطقة الخليج والنفط وممراته الحيوية في صلب أمن أمريكا ومصالحها الاستراتيجية. وأنشأت «قوة التدخل السريع» وضاعفت قواعدها وقواتها في المنطقة.

عودة بريطانيا العسكرية للخليج مؤشر عن وعي بريطانيا وإدراكًا سياسيًا ناضجًا لحقائق الواقع، إن لم نقل ردات فعل لبراغماتية سياسية مستنيرة. وفهم لحجم الخطر الإيراني واستعدادها للتعاون لمواجهته في سوريا واليمن والخليج.بل إن بريطانيا ترى الخطر الذي تشكله إيران على الشرق الأوسط برمته.حيث تتفق معنا في أن مشكلتنا مع إيران لم تكن إنتاج المزيد من المفاعلات النووية بل إنتاج المزيد من الميليشيات.وعليه تعتزم بريطانيا بناء ثلاث قواعد عسكرية جديدة في الشرق الأوسط كجزء من استراتيجية مواجهة خطر التطرف بالمنطقة. وتشمل الخطة إقامة القواعد العسكرية الجديدة في كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان بالإضافة إلى البحرين.

إن مما يشجع على الاحتفاء بخطوة بريطانيا للخليج،وأخذها في الاعتبار استعداد لندن لإنفاق المليارات لتعزيز الأمن بالمنطقة، لدعم استقرار المنطقة الآن أكثر من أي وقت سابق، فأمن الخليج هو أمن بريطانيا كما قالت تريزا ماي. ولذلك تستثمر لندن في القوى الصلبة Hard power في الخليج بما يزيد عن ٣ مليارات جنيه إسترليني في الدفاع خلال العقد المقبل، وهو إنفاق أموال في الخليج يفوق أي إنفاق في منطقة أخرى في العالم.

أصبحت مساعدة دول الخليج أولوية لجميع بلدان العالم بسبب الخطر المحدق بالعالم المتحضر، والذي يشكله تنظيم "داعش"واللاعبين الذين يقوض نفوذهم الاستقرار في المنطقة – اشارت ماي إلى أنها ستعلن قريبًا عن تعيين ثلاثة خبراء بريطانيين متخصصين في أمن المعلومات، ليتم إرسالهم إلى منطقة الخليج بغية التعاون مع السلطات المحلية. لمنع أي هجمات موجهة لا سيما الهجمات الإلكترونية.

ملفي الاقتصاد والأمن شديدي الارتباط. ولأن الخليج قد كان معقل الاسترليني، لذا حسمت لندن الجدل، وأعلنت بوضوح أن التوصل إلى اتفاق بشأن التجارة الحرة مع الخليجيين سيكون أهم قرار تتخذه بريطانيا بعد قرار الانسحاب من الاتحاد البريطاني، فمنطقة الخليج هي أكبر مستثمر في بريطانيا، وثاني أكبر مستورد غير أوروبي للصادرات البريطانية، ما يجعل دول الخليج في وضع يسمح للجانبين بتوسيع علاقاتهما الاقتصادية والتجارية. ولا غرابة ان تعلن تريزا ماي أن لندن ستصبح «عاصمة للاستثمار الإسلامي». وهو سعي بريطاني إلى البحث عن بدائل للأسواق الأوروبية التي قد تفقدها بعد "البريكزت".

كما أن مظاهر جدية الانخراط البريطاني في قضايا أمن الخليج توجه رئيسة الوزراء، فور وصولها إلى البحرين، لزيارة جنودها في قاعدة ميناء خليفة بن سلمان، لتشهد أمامهم على «العمل الدؤوب الذي يقومون به كجنود بالقاعدة البحرية تجاه أمن الخليج الذي يعدّ أمننا».

هناك مؤشرات على عزم جاد لبريطانيا على التواجد في الخليج والمتوقع أن تكون الجفير القاعدة الأم ومركزاً للقوة البحرية بصورة رئيسية، على أن تحتضن قاعدة المنهاد في دبي القوة الجوية، وتكون سلطنة عمان من نصيب القوة البرية، علمًا بأن البريطانيين بدأوا منذ العام الجاري رفع إنفاقهم العسكري. وهو حرص مدروس بعناية بدليل عزم وزارة الحرب البريطانية طرحت أكثر من ٥٠ ثكنة وقاعدة بحرية وجوية للبيع في إطار خطط لتقليص حجم المواقع العسكرية البريطانية في الداخل بمقدار الثلث.

لكون علاقة دول الخليج وروسيا بوتين على طرفي نقيض في ملفات عدة، وجدت لندن نفسها في نفس مسار دول الخليج، فبريطانيا تظهر تحفظًا في علاقاتها مع روسيا، على خلفية الملف الأوكراني وجزيرة القرم.

تراهن دول الخليج على دور بريطاني في إقناع الولايات المتحدة بتبني الأجندة الخليجية، خاصة بعد تولي ترامب الحكم في يناير المقبل، فلندن وواشنطن حليفين لصيقين.

التحديات

أما التحديات التي تواجه عودة بريطانيا بقيادة تيريزا ماي فمنها:

اعتادت لندن الخروج من اتفاقياتها دون تردد، ليس كما خرجت من الخليج عام ١٩٧٠م، فحسب، بل كما خرجت في ٢٠١٦م، من الاتحاد الأوروبي. بل إن مصداقية بريطانيا نفسها على المحك، وهناك من يرى أن بريطانيا ستحاول في المقابل استنزاف الجيب الخليجي لخدمة مصالحها الاقتصادية من خلال تقديم وعود وهمية بالدفاع عن الأمن القومي الخليجي، فقد أعلنت شركة "رويال داتش شل" العمومية المحدودة، والمعروفة باسم "شل" وافقت على تطوير حقول النفط والغاز في إيران.حيث وقعت شل والحكومة الإيرانية اتفاقيات تمهيدية معروفة باسم "مذكرات تفاهم"، غير ملزمة بالاستثمار، وإن تمت الاتفاقية، ستعد فوزًا كبيرًا لإيران. كما أن بريطانيا التي قامت بدور رئيسي في التوصل للاتفاق النووي، ستسعى لسد الفراغ الناتج عن تغير أولويات الاستراتيجية الأمريكية.

ستزيد خطوة التعاون البريطاني ـ الخليجي من التوحش الإيراني، فقد عاجل ناطق الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي تيريزا بالقول إن «بريطانيا تهاجمنا لاسترضاء دول الخليج».بل أن إيران أُصيبت بالهلع واستدعت السفير البريطاني في طهران وقدمت في لندن مذكرة احتجاج للخارجية البريطانية، بسبب تصريحات تيريزا ماي في البحرين. فما جعل الأمر مختلفا هذه المرة في تقدير صانع القرار السياسي الإيراني هو في طبيعة

الخطاب السياسي البريطاني تجاه طهران ومباشرته ووضوحه والتزامها بحماية دول الخليج ومواجهة التهديدات التي تتعرض لها من طهران.

الوقت قيم وحساس للبريطانيين، بنفس قدره أيضًا لأهل الخليج، والحالة تستدعي من الطرفين قراءة مغايرة لسياستهما الخارجية؛ الأولى تتصل بخروجها من دائرة الاتحاد الأوروبي، مع تقدير الخسائر التي ستصيبها اقتصاديًا جراء ذلك الفعل، وحتمية البحث عن شركاء جدد فاعلين. والثانية خروج الخليج من اهتمامات واشنطن الأولية.

التعاون مع بريطانيا كما قال الأمين العام لمجلس التعاون د. عبد اللطيف الزياني «إحدى ثمار الحوار الاستراتيجي المشترك»، وعليه يتضح أن الخليجيين من سعى للأمر تلافياً للفراغ الاستراتيجي،مما يجعلهم في موقف ضعف من يطلب الحاجة.

نتفهم أن يكون لبريطانيا دور جديد في العالم بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي،فهل القوة البريطانية بقدر المهمة التي ستتحملها، وكيف نتوقع أن تحل وهي السادسة في ميزان القوة الذي تعده مؤسسة «جلوبال فاير باور» الأميركية. globalfirepower.com محل الدولة الأولى. لكن لم تعد بريطانيا «عظمى» ولكن تعد دول الخليج في منزلة «المحميات»

تدرك بريطانيا أن ما أصاب الجنيه من تراجع يشكل حافزًا لمزيد من الاستثمار الخليجي في كثير من القطاعات. حيث قامت الدول الخليجية بتحويل بوصلة استثمارها إلى دول أوروبا، وخاصة بريطانيا، لما اتصفت به من وجود مناخ أفضل وآمن وأكبر عائد، وأكثر ترحيبًا باستثماراتهم. ومواز لذلك سارعت لندن بصنع ملف التعاون مع دول الخليج لامتصاص الودائع والاستثمارات التي أصابها قانون «جاستا» بالذعر،فماذا سيحدث بعد جفاف الودائع أو تعديل قانون جاستا!

لم تعد بريطانيا قوة عظمى كما كانت حين غادرته فثمة قوى إقليمية ودولية تتمدد لملء الفراغ. وقد ظهرت حدود قدرة القوى الكبرى وعجزها ومنهم بريطانيا يظهر بوضوح جراء فشل هذه القوى في فرض الحلول والتسويات في العراق وسوريا وليبيا واليمن.

نخاف في الخليج من قصور الدبلوماسية الخليجية عن استثمار اللهفة البريطانية لتفادي الانكفاء للداخل. فهناك قرار بريطاني بعودة أقوى إلى الدور الدولي والخليج ممر إلزامي خبرته لندن في ذروة زمنها الاستعماري، فهل هناك في دولنا من هو مؤهل لاستثمار هذه «اللهفة» التي عجز البريطانيون عن كبحها.

رغم تراجع بريطانيا كدولة فاعلة على الساحة الدولية، ستحاول استغلال استثمار مخاوف دول الخليج لمنفعتها العسكرية. وهل ستسهم تلك القواعد في توسيع نفوذ بريطانيا بالمنطقة دون أن تخسر لندن الكثير من المال. فمن سيدفع كلفة هذه القواعد، وهل هي جزء من الاتفاقيات الأمنية كالتي وقعتها الكويت بعد تحريرها وتدفع نظيرها الكثير!

ربما تكون زيارة وزيرة الخارجية البريطانية تريزا ماي وحضورها قمة مجلس التعاون نوع من الانحناءات الدبلوماسية التي يمارسها مجلس التعاون جراء افتقاده الرؤية الحازمة تجاه القضايا الاستراتيجية، وليس أدل على ذلك من مشاركة نجاد بالقمة الـ ٢٨ بقطر ٢٠٠٧م، في زمن مماحكات النووي والجزر الإماراتية، ثم حضور الرئيس الفرنسي أولاند قمة الرياض مايو ٢٠١٥ م، دون نتيجة تذكر.

كما أن مما يقلقنا أن تكون الشراكة الاستراتيجية الخليجية البريطانية مثل التعاون الخليجي مع الناتو في اتفاقية مبادرة اسطنبول التي وقعت ٢٠٠٤ حيث صرنا المزود بالمعلومات الاستخبارية، والمعطي للتسهيلات. ويؤكد مخاوفنا أن «بريطانيا تعتمد بشكل كبير على المعلومات الاستخباراتية التي تحصل عليها من قبل السعودية لإبقائها آمنة» كما قالت الديلي تلغراف ذات مرة.

قد يتهاوى مشروع التقارب الخليجي البريطاني بغياب تريزا ماي عن رئاسة الحكومة البريطانية فتصريحات وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون تجاه الرياض لم تكن ودية.وربما يصل إلى رئاسة الحكومة في الانتخابات البرلمانية القادمة، ويصبح نموذجًا للرئيس الأميركي المنتخب ترامب حول السياسات المرسومة لعلاقاتها بدول الخليج العربي.

ختاماً

في «مانفيست» سفن شركة الهند الشرقية لتيريزا ماي وعد أن الإنفاق العسكري البريطاني في الخليج سيكون أكثر من إنفاقها بأي منطقة أخرى، لكن بريطانيا سابقاً كانت تأخذ ولا تعطي، (وفي وجه الأحفاد شبه لا تخطئه العين مع الأجداد)، فجعل لندن عاصمة للاستثمار الإسلامي وليس أحد دول الخليج تقريب للشبه. فهل سنحسن إرساء سفن القادمين الجدد؟ فهناك ضمور للدور الأميركي وتراجعه في منطقة الشرق الأوسط لصالح بديلين هما روسيا من جهة، وبريطانيا من جهة أخرى. ورغم ميلنا لتوسع مساحات المسكوت عنه في القصور البريطاني إلا أننا نحتار في كيفية تحفيز فكرة أن عودة بريطانيا للخليج العربي أشبه بخيار الضرورة.أما تبديل الأمريكان بالبريطانيين فتبدوا دول الخليج كمن يواجه صعوبات مقدّرة لا فكاك منها إلا بخيارات صعبة، فخطر إيران وأطرافها ومن الإرهاب لم يعد مجرد تحليلات مبنية على مؤشرات متناثرة بل حقيقة.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

التكتل الاقتصادي يتطلب السوق المشتركة والاتحاد الجمركي والتأشيرة الموحدة

دول مجلس التعاون الخليجي: مرحلة التحول للخروج من دائرة النفط

تعاني دول الخليج من خلل إنتاجي نتيجة الاعتماد المطلق والمتزايد على ريع صادرات النفط، و بعدما أن حذرت الدراسات من نضوب النفط بدأت تحذر من دخول دول الخليج مرحلة جديدة ليس فقط الانتقال من مرحلة تذبذب أسعار النفط ،بل مرحلة انخفاض أسعار النفط التي تقود إلى انخفاض الإيرادات، أي أن دول الخليج دخلت مرحلة حرجة لم يعد أمامها سوى اللجوء إلى تنمية الأنشطة الاقتصادية غير النفطية على أسس الاستقلال الاقتصادي الخالي من الدعم، مع التوجه نحو إصدار ميزانيات صفرية بلا عجز أي الضغط على المصروفات وفق آليات تقشفية بدلا من الاستدانة وتسييل الاحتياطي العام أو الاحتياطيات الخارجية.

د.عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

ما تمر به دول المجلس هو خلل يتجلى في تركيب الناتج المحلي الإجمالي والحسابات القومية الأخرى، لأن مصدر هذه المداخيل ريع تصدير ثروة طبيعية انخفضت أسعارها وليس إنتاجية الأفراد والمؤسسات والشركات، والذي لا يمكن فصله عن الخلل السكاني الذي برز منذ الطفرة النفطية الأولى عام ١٩٧٣م.

خصوصًا وأن دول المنطقة تواجه تحديات جوهرية في إقليم مضطرب أمنيًا، وهو بسبب الخلل في البنية الاقتصادية وحتى السياسية في دول المنطقة وهنا تأتي أهمية تفاعل الحكومات مع فئات الشعب لقيادة حراك مستقبلي سيؤدي إلى تغيرات على أساس فهم تحليلي يرى من الخطأ النظر إلى كل من وجه الخلل على أنها قضية مستقلة، أي يجب أن يتجه هذا التفاعل وهذا الحراك المشترك إلى معالجة أوجه الخلل في وحدة عضوية متماسكة الأبعاد، متضافرة العناصر، ومن الخطأ أيضًا معالجة أوجه الخلل المزمنة على أنها ظواهر جامدة وثابتة يستحيل أن يطرأ عليها أي تغيير، بل المطلوب معالجة ما هو ثابت خصوصًا في أوجه الخلل المزمنة وهي كثيرة في دول المجلس من خلال رؤية نقدية تطويرية جامعة.

حيث نجد تباطؤ النمو الكلي في أكبر اقتصاد خليجي في السعودية وصل إلى ١,٩٪ عام ٢٠١٦م، لتراجع النمو في القطاعين النفطي وغير النفطي، حيث سجل القطاع الخاص غير النفطي أبطأ نمو سنوي له منذ عام ٢٠٠٣ م، ونما بنسبة ٣,٦٪.

المتحول الرئيسي على مستوى الخلل الاقتصادي هو بروز مصاعب اقتصادية عميقة تتمركز أساسًا في عدم قدرة إيرادات النفط المنخفضة على تلبية المتطلبات خصوصًا في ظل جدلية التحولات التي تعصف بالمنطقة والتي يجب تجاوزها في المرحلة المقبلة، العجز القياسي في الموازنات خصوصًا في أكبر اقتصاد خليجي في السعودية يكشف الحاجة الملحة إلى بناء اقتصاد لا يرتهن للنفط، وتقليص الدعم عنوانا للإصلاح الاقتصادي خصوصًا بعدما تراجعت مساهمة النفط في السعودية بـ ٧٣٪ من مجمل إيرادات عام ٢٠١٥م، متراجعًا عن نسبته التي كانت تقارب التسعين في المائة، مع ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية ٢٩٪ عام ٢٠١٥ م، لتبلغ ٤٣,٥ مليار دولار، (إجمالي دول المجلس ١٩٥,٨ مليار دولار) ما يشكل ٢٧ % من مجمل إيرادات الميزانية، وبعجز قدره ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ليصل الناتج ٦٥٣ مليار دولار.

ارتباط موازنات دول الخليج ارتباطًا مباشرًا بأسعار النفط ولكنها أبعد ما تكون عن الاستدامة المالية في ظل انخفاض أسعار النفط كما في الشكلين ١و٢ فيما لا يزال الدخل غير

النفطي محدود ولا يتجاوز ٥٣ مليار دولار في السعودية وبلغ دخل الزكاة عام ٢٠١٥م، نحو ١٤ مليار دولار أي ما يقارب ٢ % من الناتج المحلي الإجمالي بينما لا تقل هذه النسبة عن ١٥ % في معظم دول العالم بل ترتفع في دولة نفطية كالنرويج إلى ٢٥ % أي أغلب الموازنة العامة لمعظم دول العالم تعتمد بشكل شبه كلي على هذه الضرائب على الشركات وهذا يتطلب إنشاء قاعدة إنتاجية قوية منافسة قادرة على دفع الضرائب ما يعني أنها شركات أرباحها عالية.

شكل (١)

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

شكل (٢)

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الأمن الإقليمي والعربي مرتبط بتحقيق التكامل الاقتصادي:

التحديات بين دول مجلس التعاون الخليجي تتشابه، مثل انخفاض أسعار البترول، وهيمنة العمالة الوافدة على الاقتصادات، لذلك جاء اللقاء التشاوري السادس عشر في جدة ١ /٢٠١٦/٦ م، بين قادة دول المجلس والذي خرج بالموافقة على إنشاء هيأة الشؤون الاقتصادية والتنموية بالإجماع، لما لمسوه من تأخر تنفيذ القرارات المعتمدة خلال السنوات الماضية من عمر المجلس منذ إنشائه في ١٩٨١م.

الهيأة تحل محل اللجان واللقاءات السابقة بين دول الخليج لكنها لا تصل إلى المأمول، ومتابعة تنفيذ رؤية الملك سلمان الخاصة بتعزيز العمل الخليجي المشترك، خصوصًا بعدما أثبتت دول المجلس بأنها صخرة أمن واستقرار وازدهار من أجل أن تصبح سادس أقوى قوة اقتصادية في العالم بحلول عام ٢٠٣٠م، خاصة وأن هذه الهيأة ستكون لها صلاحيات البت في المواضيع وإيجاد الحلول وطرحها على القادة مباشرة لإقرارها، حيث الفكرة من إنشاء الهيأة هي اتخاذ القرارات اللازمة لتطبيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

عوائق الاتحاد الجمركي والعملة الموحدة هما أبرز تحديات التكامل الخليجي، وهي بحاجة إلى العمل بشكل متكامل لخلق تكتل اقتصادي قوي عالميًا، حتى يتواكب مع متطلبات الاقتصادات ككتلة اقتصادية واحدة، حتى تتحرك دول المجلس حركة واحدة سيكون لها وقع كبير في جلب الاستثمارات والنهوض باقتصاديات موحدة ومتميزة.

بذلك يدرك قادة دول الخليج أن الأمن الإقليمي والعربي مرتبط بتحقيق التكامل الاقتصادي، لذلك نجد الشيخ محمد بن راشد يصرح بأن الملك سلمان يقود حراكًا خليجيًا وعربيًا لترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة، والوقوف أمام التدخلات الخارجية كافة.

واتفق وزراء التخطيط والتنمية في دول مجلس التعاون على خطة استراتيجية خليجية مشتركة بعيدة المدى لما بعد ٢٠٣٠ تتوافق مع الرؤية السعودية استعدادًا لمرحلة جديدة من العمل الخليجي المشترك وضرورة إيجاد آليات تعزز التنمية تحقق التكامل الإنمائي الخليجي المشترك وتطوير رؤية موحدة لتفعيل العمل الجماعي ويتمحور العمل حول جوانب مهمة في العمل التنموي الخليجي المشترك، ومنها وضع استراتيجية خليجية للتنمية البشرية، وتعزيز التعاون في مجال المشاريع التنموية الكبرى المشتركة، وتحسين ترتيب دول المجلس في المؤشرات التنموية الدولية.

وبالفعل ارتفعت التجارة البينية لدول المجلس من ٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٠م، إلى أكثر من ١٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٤م، نصيب السعودية منها ٧٤,٧ مليار دولار، كذلك ارتفعت التجارة البينية العربية من ١٦٣ مليار دولار عام ٢٠١٠م، إلى ٢٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٣، كما ارتفعت التجارة البينية بين دول التعاون الإسلامي بنسبة ٢٢٣ في المائة خلال ١٠ سنوات في عام ٢٠١٥ إلى ٨٧٨ مليار دولار استحوذت دول الخليج على نسبة ٣٥ % من هذه التجارة بنحو ٣٠٧,٣ مليار دولار.

التغيرات الاقتصادية تتطلب بناء قطاع صناعي خليجي متكامل ورفع التنافسية، واستهداف توطين سلسلة إمداد

توطين الطاقة، وتسريع وتيرة نمو الصناعات الوطنية بالتركيز على قطاعات الطاقة المتجددة التي ستكون أهم المصادر لسد الحاجة في طلب الطاقة، إضافة إلى الصناعات العسكرية والطبية.

في النهاية الأمر يحتم على دول المجلس العمل بجدية وتنافسية، ولذلك من الضروري دعم سلسلة الإمدادات للمصانع الكبرى لتكون شاملة لكل المكونات المصنوعة في دول الخليج كافة.

التصنيع بمدخلاته يحفز النشاط الاقتصادي، ويوفر مزيدًا من الفرص الوظيفية والاستثمارية في القطاعات الأخرى، مثل البناء، وقطاع التجزئة، على جانب تحفيز النمو في قطاعات خدمية أخرى مثل التمويل والمواصلات.

توجه دول المجلس لتكوين تكتل أكبر سادس اقتصاد في العالم:

عقد الاجتماع الأول لهيأة الشؤون الاقتصادية والتنموية بدول مجلس التعاون في ٢٠١٦/١١/١٠م، بالرياض وحدد خمس أولويات أساسية للارتقاء بالعمل الاقتصادي الخليجي المشترك، وتحقيق نقلة نوعية بعد وضع جميع القرارات موضع التنفيذ واعتماد الآليات اللازمة لذلك.

وسبق أن كشف تقرير صادر عن شركة أرنست ويونغ عن محفزات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي أنه في حال حافظ الاقتصاد الخليجي على معدل نمو سنوي قدره ٣,٢٥٪ خلال السنوات الـ ١٥ المقبلة من الممكن أن يصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول ٢٠٣٠ م، قد يقترب من حجم الاقتصاد الياباني عندما تقرر أن تكون سوقا واحدة بدلا من ستة أسواق منفصلة.

وبالنظر إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الذي ارتفع من ٨٣٥,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧م، إلى ١,١ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ م، ثم انخفض عام ٢٠٠٩م، إلى ٨٦٨,٥ مليار دولار واستقر عند ١,٦ تريليون دولار عام ٢٠١٤ م، ثم ينخفض مرة أخرى نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى ١,٣٩٨ تريليون دولار عام ٢٠١٥ م، وقد سبق أن حقق الاقتصاد الخليجي عام ٢٠١٢م، المرتبة الـ ١٢ عالميًا متقدمًا مرتبة واحدة عن عام ٢٠١١م، وحققت دول مجلس التعاون في هذه السنة فائضًا قدره ٥٠٢ مليار دولار.

جدول (١) تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وإيرادات النفط مليار دولار

السنة	الناتج الإجمالي	إيرادات النفط
٢٠٠٤	٤٨٢	٢٦٠
٢٠٠٥	٦٠٩	٢٦١
٢٠٠٦	٧٣٥	٣٦٦
٢٠٠٧	٨٣٦	٤٠١
٢٠٠٨	١,١٠٠	٥٥٦
٢٠٠٩	٨٦٨	٢٧٨
٢٠١٠	١,٣٥٠	٣٣٤
٢٠١١	١,٤٣٥	٥١٤
٢٠١٢	١,٥٧٧	٥٦٢
٢٠١٣	١,٦٤١	٥٣٩
٢٠١٤	١,٦٤٠	٤٦٣
٢٠١٥	١,٣٧٨	٢٥١

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على عدد من المصادر بجانب بيانات مجلس التعاون الخليجي وصندوق النقد الدولي

شكل (٣) العلاقة بين تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وإيرادات النفط

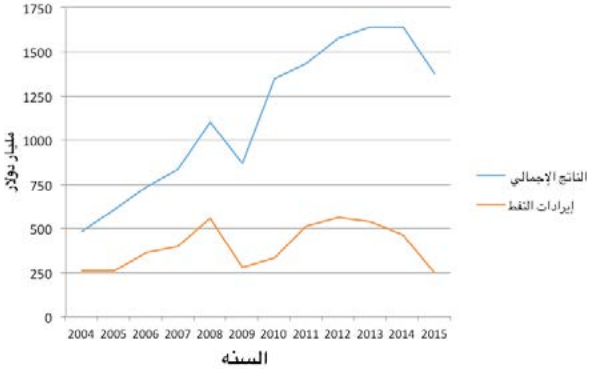

أوروبا مازالت متذبذبة حيال كيفية إنشاء علاقات مشتركة ذات منفعة متبادلة مع دول مجلس التعاون الخليجي

عوائق الاتحاد الجمركي والعملة الموحدة أبرز تحديات التكامل لمواكبة متطلبات الاقتصادات ككتلة اقتصادية واحدة

كان تذبذب ناتج أكبر دولة في مجلس التعاون الخليجي السعودية حيث نجد أن الناتج المحلي يمثل نصف ناتج إجمالي دول المجلس حيث ارتفع من ٤٦٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٧٤٤ مليار دولار عام ٢٠١٢م، واحتلت السعودية المرتبة الـ ١٨ عام ٢٠١٤م، بناتج محلي ٧٤٦ مليار دولار ثم انخفض نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى ٦٣٢ مليار دولار عام ٢٠١٥م، وتراجع مركز السعودية إلى المركز الـ ٢٠.

جدول (٢) تطور الناتج المحلي الإجمالي السعودي وإيرادات النفط مليار دولار

السنة	الناتج الإجمالي	إيرادات النفط
٢٠٠٤	٢٥٠	٨٨
٢٠٠٥	٣٠٠	١٣٤
٢٠٠٦	٣٥٠	١٦١
٢٠٠٧	٣٨٥	١٣٨
٢٠٠٨	٤٦٧	٢٧٣
٢٠٠٩	٣٧٠	١١٦
٢٠١٠	٥٣٣	١٧٨
٢٠١١	٦٧٩	٢٧٥
٢٠١٢	٧٤٤	٣٠٥
٢٠١٣	٧٥٥	٢٧٠
٢٠١٤	٧٤٦	٢٤٣
٢٠١٥	٦٣٢	١١٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على عدد من المصادر بجانب بيانات مجلس التعاون الخليجي وصندوق النقد الدولي

شكل (٤) العلاقة بين تطور الناتج المحلي الإجمالي السعودي وإيرادات النفط مليار دولار

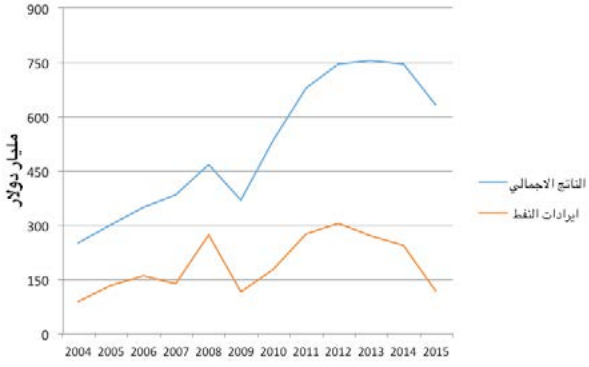

ويلاحظ انخفاض إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس من ٨٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٤م، إلى ٥٥٤ مليار دولار عام ٢٠١٥م، بنسبة انخفاض ٣٥,٦ ٪ متأثرة بانخفاض أسعار النفط، بينما شكلت الصادرات السلعية غير النفطية لدول الخليج نحو ١٩٥,٨ مليار دولار عام ٢٠١٥م، صدرت منها السعودية ٥٠,٦ مليار دولار مرتفعة من ٤٠,٨ مليار دولار عام ٢٠١١م، مقارنة بصادرات عام ٢٠١٤م، البالغة ٢٠٦,٦ مليار دولار بانخفاض ٥,٢ ٪ وهو انخفاض محدود إذا قورن بانخفاض الصادرات السلعية التي انخفضت بنسبة ٣٥,٦٪.

فيما لم تنخفض الواردات السلعية سوى ٢,٤ ٪ لتبلغ ٦٤٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥م، كما نمت التجارة البينية السلعية بنسبة محدودة بلغت ٣,١ ٪ لتبلغ نحو ٥٠,٨ مليار دولار مرتفعة من ٤٩,٣ مليار دولار عام ٢٠١٤م، والتي ارتفعت من ٣٢,٩ مليار دولار عام ٢٠١١ م، والتي لا تمثل سوى ٧,٨ ٪ من إجمالي قيمة الواردات عام ٢٠١٥م، وهي أقل من نسبة التجارة البينية العربية التي هي عند ٨ ٪، كما أنها ترتفع في الاتحاد الأوربي إلى نحو ٦٣ ٪ عام ٢٠٠٩م، وإلى ٢٥ ٪ في الآسيان.

إعادة هيكلة القطاع الخاص المحرك الرئيسي للاقتصاد:

ورفع مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي من ٤٠ ٪ عام ٢٠١٥م، إلى ٦٥ ٪ عام ٢٠٣٠ م، ولا يمكن معالجته بالسعودة الوهمية وأجور زهيدة، لذلك نجد أن هناك فجوة كبيرة بين القطاعين العام والخاص الذي يظل عقبة أمام أي تكامل، وهو ما يجعل التعاون بينهما مفقود بسبب محدودية القدرة التنافسية، فمثلا نجد ١,٢٤٠ مليون موظف في القطاع العام رواتبهم تصل إلى ٣١٤ مليار ريال عام ٢٠١٤م، تمثل ٣٧ ٪ من الميزانية، فيما رواتب أكثر من ١٠ مليون موظف في القطاع الخاص لا تتجاوز رواتبهم عن ٢٣,٤ مليار ريال، نسبة السعوديين لا تتجاوز ٩ ٪ فقط.

ونجاح التكتل الاقتصادي الخليجي يتطلب تفعيلا للسوق الخليجية المشتركة، بما فيه الاتحاد الجمركي بين دول المجلس، وتفعيل التأشيرة السياحية الموحدة، ووضع برنامج زمني للعملة الخليجية الموحدة وبشكل خاص بعد تصريح رئيس البنك المركزي العماني الذي اعتبر صدور العملة الخليجية الموحدة مسألة وقت، وأهمية البدء بمشروع السكك الحديدية بين دول المجلس التي تساهم في عملية تسهيل تنقل السلع والبضائع.

بدأت تدرك دول مجلس التعاون التحولات العالمية المتسارعة التي تؤثر في ديناميكية الأسواق ومناخ الأعمال، إذ يعتبر حجم الاستثمارات المتراكمة في دول الخليج نحو ٤٣١ عام ٢٠١٦م، منها ٢٢٤ دولار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية وهي أرقام متواضعة نسبة إلى حجم الاقتصاد الخليجي خصوصًا أن المرحلة الحالية بدأت ملامح الثورة الصناعية الرابعة والتي لها أثر على القطاعات الرئيسية مثل الصحة والتعليم والاقتصاد وتطوير بنى وأطر قابلة للتطبيق عالميًا لتأسيس مرحلة جديدة من صناعات المستقبل ما يستدعي إلى ابتكار حلول ومبادرات رئيسية يتشارك فيها القطاعان العام والخاص إلى جانب المنظمات الدولية.

لم يعد التباطؤ قادر على استباق التغييرات المتسارعة في العالم مع ثورة الابتكارات التكنولوجية وتطورها بل ستتجاوز تلك التغييرات المتسارعة كل من لم يواكبها بل ويسابقها ويكون أسرع منها فلن يكون له مكان في المستقبل.

إعادة الهيكلة الشاملة تضع حجر الأساس الأول في الانطلاقة الجديدة للتنمية:

إعادة الهيكلة في المشروع التطويري الذي جاء بعد أشهر من تفعيل مركز قياس الأداء، كان محوره الكوادر البشرية بديلا عن الوظائف التقليدية المثقلة بالبيروقراطية وذات الإنتاجية المتدنية، بل تسببت في تعثر مشاريع كبيرة أدت إلى خسارة مستقبل التنمية المجتمعية، بينما تركز الهيكلة في التركيز على الكوادر البشرية التي تتميز بالإبداع والحلول غير التقليدية بإنتاجية عالية جدًا تدعمها مبادئ النزاهة والشفافية، لتؤكد على استمرار النماء بهوية حيوية، والتي أدت إلى نجاح ٨٩٪ من المشاريع مقابل ٤٣٪ للمشاريع المنفذة بطريقة تقليدية، لأنها ركزت المشاريع المنفذة بطرق غير تقليدية على منهجية المشاريع الجديدة في كيفية تجنب حالات التعثر التي كانت سائدة من قبل من خلال تطبيق مبدأ الاستباقية على معطيات المشروع الأولية للتنبؤ بالنتائج النهائية المتوقعة.

جاءت هيكلة العمل الحكومي وفق نمط التوجه العالمي نحو المرونة وإعادة الهيكلة المستمرة لتحقيق وخدمة الأولويات الوطنية، لذلك اتجهت الهيكلة إلى إلغاء المجالس العليا في الدولة وإنشاء مجلسين فقط أسهم في توحيد القرار وتسريع عملية وضع الاستراتيجيات، ورفع كفاءة الأداء، وتسريع الإجراءات.

تشير التغيرات للمراقبين بالإرادة القوية لتحقيق ما تصبو إليه الدولة، رحب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة موغنس ليكيتوف برؤية السعودية ٢٠٣٠ حيث قال إنها تحدد مجموعة من الأهداف لتحقيق مجتمع نابض بالحياة واقتصاد مزدهر وأمة

طموحة، وذلك من خلال برامج وخطط قابلة للتنفيذ، فيما أكد الخبير الدولي فيليب جود الشريك الإداري ومدير إدارة الاستثمارات في فيتش لإدارة الأصول بأن رؤية السعودية ٢٠٣٠ تتحرك لبلوغ أعلى درجات العافية في اقتصاد السعودية، وفق برامج استراتيجية بعيدة النظر، لخلق واقع اقتصادي مغاير لما كان عليه سابقًا.

لذلك هناك شركات عالمية ستحول البترول إلى الطاقة لتحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تنقل السعودية إلى مستقبل اقتصادي واعد، بل إن التحول في السياسات الاقتصادية السعودية سيكون تأثيره الكبير في سوق الطاقة، كما إن مشاريع المصب في السعودية ستحقق نموًا اقتصاديًا كبيرًا، ما جعلها تحتل مكانة مميزة وريادة عالمية في مجال تصنيع وتصدير السلع والمنتجات النفطية، خصوصًا بعد الخطط التطويرية التي يجري الاستعداد لتنفيذها في أرامكو خاصة الخصخصة الجزئية لزيادة موارد الشركة وقدراتها المالية، حيث تتصدر اكسون موبيل وبي بي وسينوبك الشركات العالمية الراغبة في أسهم أرامكو، وهناك توقعات بارتفاع عائدات السعودية من البتروكيماويات أربعة أضعاف بحلول ٢٠٤٠م، خصوصًا وأن أرامكو تتبنى رؤية مستقبلية تقوم على تطوير الصناعات التحويلية وزيادة الابتكار.

الاستراتيجية الخليجية المشتركة جاءت استعدادًا لمرحلة جديدة تعزز التنمية وتحقق التكامل

هل يمكن أن تتحول المنطقة إلى آفاق ثورة صناعية:

من الصعب أن تكون دول الخليج وعلى رأسها السعودية رهينة دخل وحيد، فيما أن السعودية وبقية دول الخليج تمتلك مقومات اقتصادية عديدة معطلة وغير منتجة أو تبقى منتجات أساسية وغير ذات قيمة مرتفعة، رغم أن صناعة البتروكيماويات ارتفع إنتاجها ٢٥٠٪ خلال عقد من الزمن، حيث تستهدف رفع طاقتها الإنتاجية في مجال البتروكيماويات بما نسبته ١٠٪ سنويًا من الإنتاج العالمي لتصبح ثالث أكبر مصدر للبتروكيماويات على المستوى العالمي، ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي السعودية من البتروكيماويات والمواد الكيماوية والبلوريمات بنحو ١١٥ مليون طن في نهاية ٢٠١٦م، أي بزيادة تبلغ ٢٥٠٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٦م، حسب إحصاءات مؤسسة النقد (ساما) حيث بلغ قيمة الصادرات خلال عام ٢٠١٤م، نحو ٣٨,٢ مليار دولار، بعدما بلغ حجم الاستثمارات في المصانع البتروكيماويات السعودية نحو ١٥٠ مليار دولار.

وتعتبر الصناعات البتروكيماويات محرك رئيسي للاقتصاد بل تعتبر عمق الاستثمار العالمي في صناعة البتروكيماويات، لكن توفير الطاقة بأسعار مدعومة نقطة ارتكاز أساسية في رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مما يعزز الميزان التجاري للمملكة بدلا من الاكتفاء بتصدير منتجات أساسية تم توفير الطاقة لها بأسعار مدعومة، حيث رفعت الدولة سعر مليون الوحدة الحرارية من ٧٥ سنت إلى دولار ونصف وهي أقل من الأسعار العالمية التي تصل إلى ٥ دولارا ت لكل مليون وحدة كما أن سعر برميل النفط تحصل عليه سابك بنحو ٣ دولارات لكل برميل، حيث قدر الدعم الذي تقدمه السعودية للاقتصاد الوطني أكثر من ١٠٠ مليار دولار والذي يمكن أن يدعم خزينة الدولة في حال تحررت الصناعات وتم فطمها من الدعم، وهو ما نجده في شركة سابك التي هي ثاني أكبر شركة تحقق أرباحًا عالية نسبة إلى مثيلاتها من الشركات بسبب أنها تأخذ النفط بالأسعار العالمية، ولن تستمر في التصدير باعتبار منتجاتها مرحلة من مراحل التصنيع وليست مرحلة نهائية.

هناك مجمع صدارة للصناعات البتروكيماوية الذي يحتوي على ٢٦ مصنع عملاق يعتبر ثاني إنجاز تاريخي بعد شركة سابك وتحقق ١٧ مليار دولار سنويًا هو حجم زيادة إيرادات الناتج المحلي المحقق من صدارة وحقق مجمع صدارة وفورات بـ ١٢ مليار دولار سنويًا كانت تتكبدها خزينة الدولة بسبب الاستيراد.

صناعة الكيماويات على موعد مع نمو ضخم وفرص كبيرة تتحقق في ظل استراتيجيات جديدة تتماشى مع التغيرات في المنطقة والدور المحوري لقطاع الكيماويات في إضافة قيمة كبيرة على صعيد مشهد الطاقة العالمي العام للحفاظ على التنافسية والنمو، في مواصلة تطوير منتجات أكثر تميزًا وأعلى قيمة.

وسيشهد عام ٢٠١٧م، ارتفاعًا في صناعة الكيماويات حيث ستنتج ٩ من بين ١٥ مصفاة من مصافي أرامكو السعودية الكيماوية وبنسب تحويل يمكن أن تصل إلى ٢٠٪ من الخام المعالج الإجمالي، وتطوير منتجات أكثر تميزًا وأعلى قيمة، والاستمرار في استحداث العلامات التجارية المميزة القوية ومواصلة الارتقاء فيما تنخفض مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وعلى رأسها قطاع التعدين الذي يعتبر أحد أهم مكونات القطاع الصناعي إذا أراد المجتمع أن يحقق ثورة صناعية، حيث تعد السعودية الدولة الأكبر في استيراد مكورات خام الحديد، حيث استوردت خلال عام ٢٠١٥م، أكثر من ٤,٧٧ مليون طن، فيما يبلغ احتياطي خام الحديد في السعودية مليار طن، خصوصا وأن الخبراء في مجال الجيولوجيا والتعدين أكدوا أن تنامي الطلب الصناعي والتقني على المعادن الاستراتيجية بمعدل ١٠٪ سنويا خلال العشرين عاما المقبلة.

يبدو أن انخفاض أسعار النفط وتأثر ميزانية الدولة من العجز بأن تنتقل من موقع ملتقى خطوط التجارة والحضارات إلى موطن الصناعات، ويمكن أن ينقل رأس الخير السعودية إلى ثورة الصناعات التعدينية وأن تتحول إلى الركيزة الثالثة للاقتصاد السعودي خصوصًا بعدما أنفقت الدولة على البنية التحتية بنحو ٣٤,٧ مليار دولار، وترتبط بالمناجم بأطول قطار تعدين في العالم، بوسط وشمال السعودية يبلغ طوله ١٥٠٠ كيلو متر بطول ثلاثة كيلو مترات وينقل في الرحلة الواحدة ستة عشر ألف طن، وأزاح ٢٧,٧ ألف شاحنة عن الطرقات.

انطلقت قاطرة الصناعات التعدينية العملاقة في المملكة وهي إحدى ركائز الاقتصاد الوطني إضافة إلى قطاع البترول والبتروكيماويات وأن يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بما يصل إلى ٦٦ مليار دولار، بل الرؤية الثاقبة للسعودية على قطاع التعدين العملاق بل تخطته لتشمل قطاعات تنموية جديدة تسهم في تنويع الاقتصاد السعودي وتوطين الإمدادات وتوليد عشرات الألوف من الوظائف وفتح باب مجالات الاستثمار والابتكار، ومن هذه القطاعات الجديدة قطاع الصناعات والخدمات البحرية التي تتيح توطينًا نوعيًا لأعمال مهمة جدًا للمملكة والمنطقة والعالم، تشمل بناء منصات إنتاج البترول البحرية وأجهزة الحفر والسفن إضافة إلى توفير خدمات الصيانة لهذا القطاع الحيوي.

السعودية والمنطقة وصلت إلى نقطة تطور يتعذر عندها مواصلة الاعتماد على محرك اقتصادي واحد، وتطوير القطاع الخاص غير المعتمد على النفط، بما في ذلك قطاع الكيماويات، أصبح ضرورة استراتيجية للسعودية ولبقية دول الخليج الأخرى، خصوصًا وأن هناك استراتيجيات جديدة ستمكن قطاع الكيماويات من التحرك السريع ليتبوأ مكانته في صناعة الطاقة الكلية، وهناك فرص استثمارية في مشروعات البتروكيماويات الأساسية المتكاملة الضخمة نظرًا للمميزات التي تتمتع بها أنواع اللقيم التي رسمت ملامح التطور لقطاع الطاقة في منطقتنا والمشمول في استراتيجية التكرير والمعالجة والتسويق، حيث يعتبر قطاع الكيماويات من العوامل الاقتصادية الاجتماعية التي تحفز تحقيق أهداف التنمية التي تشتمل عليها رؤية المملكة ٢٠٣٠.

تتجه الدولة نحو التركيز على التكامل بين التكرير والكيماويات من أجل تحقيق توازن وتكامل أفضل لقطاعي التنقيب والإنتاج والتكرير والمعالجة والتسويق لتحقيق التكامل عبر إضافة القيمة من خلال المرافق والخدمات والبنية التحتية المشتركة لتحقيق مستوى أعلى من التكامل، حتى تنتقل إلى الجانب الثاني من الاستراتيجية في تحقيق النمو والتنافسية والمحافظة عليها التي تشتمل على السلع المتميزة والكيماويات المتخصصة خصوصًا وأن هذا المجال بحاجة إلى التوسع بشكل كبير جدًا.

الجانب الثاني من الاستراتيجية حيث تهدف الدولة من إنشاء شركة صدارة للكيماويات وهي مشروع مشترك بين أرامكو مع داو كيميكال ومشروع أرولانكسيو مشترك بين أرامكو مع شركة لانكسس الألمانية، بل هناك شراكات بين أرامكو وسابك لدراسة تحويل النفط إلى مواد كيماوية عالية القيمة، بالإضافة إلى استحواذ الشركة على تقنية كونفيرج بوليرا من شركة نوفومير. وهناك جانب ثالث من الاستراتيجية المتمثلة في الابتكار والتقنية من أجل الارتقاء بالعمليات واستحداث منتجات وقطاعات جديدة، بالإضافة إلى أن هناك جانب رابع في التركيز على الكفاءات والمهارات التي تدير المرحلة المقبلة.

أسست دول الخليج الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات يمثل قطاع التكرير والمعالجة والتسويق للمواد الهيدروكربونية في الخليج العربي تأسس عام ٢٠٠٦م، يضم ما يزيد على ٢٥٠ شركة من الشركات الأعضاء من قطاع الكيماويات والقطاعات المشابهة التي تنتج ٩٥٪ من الكيماويات في منطقة الخليج حيث تشكل هذه الصناعة ثاني أكبر قطاع تصنيع في منطقة الخليج تنتج سنويًا منتجات تقدر بنحو ١٠٨ مليارات دولار.

ومن المتوقع أن يساهم القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢٠م، وهو قطاع يحقق نمو مستدامة ورفع النسبة من ١٠ في المائة المحققة في عام ٢٠١٣م، حيث يعتبر التحول الوطني عام ٢٠٢٠م، مقدمة واختبار لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م، التي تستهدف إعادة هيكلة اقتصاد الدولة ورفع أداء مؤسساتها وتنويع مصادر الدخل ورفع إنتاجية المجتمع.

السعودية تستطيع أن تكون أكثر اعتمادًا على خطوط أنابيب البيانات أكثر من اعتمادها على خطوط الأنابيب في المستقبل خصوصًا وأنها تمتلك الموقع المتوسط بين قارات العالم من خلال تحويل نفسها إلى حاضنة تكنولوجيا إقليمية ومركز قدرات لمجموعات أمريكية مثل فيسبوك وجوجل باعتبار السعودية القوة المهيمنة في المنطقة وقادرة على تحويل الاقتصاد المعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع لزيادة إيرادات الحكومة غير النفطية من ٤٣ مليار دولار إلى ٢٦٦,٦٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠م، ورفع مساهمة القطاع الخاص من ٤٠٪ إلى ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

*أستاذ بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة

ترشيد التعامل مع الأزمات وحلها دون تدخل خارجي عقيدة تأكدت خلال ٣٥ عامًا

السياسة الخارجية لدول الخليج: اتفاق في الإطار وتوافق على صيانة العلاقات البينية

تظل حالة العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، من التوافق والانسجام أو الخلاف والتنافر، مؤثرة بشكل كبير على تحركات دول المجلس في السياسة الخارجية؛ ففي أوضاع التوافق تكتسب السياسة الخارجية لدوله قدرة أعلى على التأثير في المحيط الإقليمي، بينما تنعكس التباينات بالسلب على موقفها الجماعي ومن ثم تتقلص قدرتها على التأثير في الأزمات الخارجية، وذلك هو حال جميع التكتلات الدولية. وبينما يمكن دراسة تأثير السياسات البينية لدول المجلس على سياستها الخارجية، فإنه يمكن أيضًا دراسة السياسة الخارجية لدول المجلس وتأثيرها على السياسات البينية، حيث أن مقدارًا كبيرًا من السياسات البينية الخليجية أصبح مرتبطا ومتداخلا ومتشابكا لأقصى درجة مع الخارج.

د. معتز سلامة

١- الحصانة ضد الأزمات الداخلية:

على الرغم من تنامي الخلافات أحيانا بين دول المجلس، فقد سعت دوله الست إلى استيعاب الخلافات وتقليص مظاهر التوتر البينية إلى أدنى درجة، بحد مكنها من الحفاظ على أحد المؤشرات الأساسية على وحدتها وانسجامها، وهو الخاص بلغة البيانات الختامية للقمم الخليجية التي تعقد على نحو منتظم منذ خمسة وثلاثين عامًا، والتي عكست استمرارية تعد في الحقيقة مبعثًا على الغيرة والحسد. فلم تبرز الخلافات بشأن بيانات وقمم المجلس للعلن، ولم تنعكس الخلافات على القمة السنوية للقادة، وهذا أمر يثير الإعجاب، ويؤشر إلى خصوصية التكوين السياسي الخليجي الممثل في المجلس دولا ومؤسسة إقليمية.

وفي الحقيقة، فإن هناك ميكانيزمات وآليات تفاعل داخلية في مجلس التعاون تحول دون إطالة الخلافات الداخلية؛ ففضلاً عن الأسلوب الخاص لمعالجة القضايا البينية والتعامل معها بسرعة للحيلولة دون أن تصل إلى مرحلة الخلافات المعلنة، فإن هناك سعيًا دائمًا نحو تسوية الخلافات التي قد تظهر بين أي دولتين أو أكثر من خلال الوساطات الداخلية التي تقوم بها الثالثة، مما يعكس الحرص على عدم السماح للأزمات بأن تتطور، فضلاً عن ذلك هناك أساليب خاصة للتعامل مع الأزمات أو التوترات حين نشوئها.

وبهذه الثلاثية المحكمة، لا يسمح المجلس بالتدخلات من الخارج في قضاياه الداخلية، كما لا يسمح للأزمات الداخلية بأن تتطور وتضر بالعلاقات. وهناك سعي حثيث وربما تنافس بين الوسطاء من الداخل لإحراز قصب السبق في الوساطة بين المختلفين، مما يعني أن أيًا من دول المجلس لا ترى أن استمرار الخلاف بين شقيقاتها الأخريات يحقق أي مصلحة لها، على حد ما ترى بعض الدول في السياسات العالمية (سياسة فرق تسد). ويشير ذلك إلى وجود خلية تسوية وفض أزمات شبه مؤسسية – وعلى أعلى مستوى- كامنة في كيان المجلس، تعمل بشكل تلقائي، ومستمر دون كلل، لأجل تسوية أي قضية أو أزمة قد تبرز، وهذا هو الشيء المفتقد مثلا في العلاقات العربية الأوسع ضمن جامعة الدول العربية.

ويبقى أن أهم ما يمكن أن تنال منه الخلافات الداخلية لدول المجلس هو تمكنها من عامل الوقت، وأنها يمكن أن تأتي على حساب مشروعات التكامل التي يجري الإعلان عنها في مسيرة المجلس كل عام؛ فخلال عام ٢٠١٤م، طغى مشهد الخلاف الداخلي بين قطر وكل من السعودية والإمارات والبحرين على المشهد الخليجي الجماعي، وأخذ وقتًا من اهتمامات وشواغل واجتماعات القادة، وصرفت دول المجلس وقتًا ثمينًا في مجهودات استيعاب هذا الخلاف، وهو ما قلص بالتأكيد من إمكانات

توجيه طاقات المجلس لمشروعات التكامل والعمل الجماعي في ذاك العام.

مع ذلك فلا يمكن القول بأن هناك انسجامًا كليًا بين دول المجلس، وهناك طريقة خاصة في صنع القرارات، لكن في الأغلب فإن غير المتوافق من السياسات لا يعرقل المتوافق عليه، ويحترم كل طرف خيارات الآخر، ولا يتحرك ضده، وذلك يسمح بوجود قدر من التباينات دون السماح لها بأن تبرز إلى السطح، ففي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦م، تمكنت سلطنة عمان من الاستمرار في سياساتها الخاصة بالأزمة اليمنية وفي موقفها من إيران، دون أن يبرز خلاف مع دول المجلس بشأن سياساتها، وفي الوقت نفسه، فإن السلطنة التي التزمت الحياد في الأزمة اليمنية، احترمت من جانبها خيارات المملكة العربية السعودية وباقي دول التحالف العربي. وتفسح هذه المساحة من الاختلاف بشأن التوجهات قوى احتياطية للمجلس يوظفها عند الضرورة، مع وجود طرف خليجي يمكنه التواصل مع أطراف الأزمة من الداخل أو الخارج، وربما مع الطرف الذي يمثل خصمًا لأطراف من داخل المجلس، وتلعب قوة الاحتياط هذه دورًا أساسيًا لمصلحة المجلس في حال تطور الأزمات على نحو يضر بمصالح دوله.

وفي المحصلة الكلية، فإن دول المجلس لا تسمح لاختلافاتها حول السياسة الخارجية أن تؤثر على قراراتها الجماعية، وتبدي أكبر موقف تساندي ممكن وفقًا لظروف كل منها، ومن ثم لا يحدث اختلاف على القرار، وبعد اتخاذه لا يجري أي خروج علني عن الخط المحدد له، وإن اضطرت بعض دوله لتقليص التزاماتها إزاء القرار الجماعي، فإنها لا تلجأ لذلك علانية على نحو يلحق الضرر بالأطراف الأخرى، ومن ثم يظل قدر كبير من مقدمات القرار والتعامل مع تأثيراته ومنتجاته طي الكتمان.

٢- عام ٢٠١٦ والسياسات الخارجية الخليجية:

حلّ عام ٢٠١٦ م، وعلاقات دول المجلس تشهد قدرًا أعلى من الانسجام مقارنة بعام ٢٠١٤م، ولكن ليس بالمستوى الكامل؛ فقد استمر الانسجام والتوافق في لغة البيانات الختامية للقمم، ولكن على أرض الواقع تباينت السياسات، حيث يتيح المجلس من داخله حرية المواقف والسياسات الخارجية دون أن تتشكل جبهات للصراع الداخلي بين دوله، وإذا أخذنا على سبيل المثال قضايا ثلاث كبرى في السياسات الخارجية الخليجية في ٢٠١٦م، وهي قضايا: الحرب في اليمن، والأزمة السورية، وملف الإخوان المسلمين الذي يتضمن خلافًا جوهريًا بين مصر وقطر (كدولة عضو بالمجلس)، يمكن أن نجد ما يلي:

فيما يتعلق بالحرب اليمنية، فقد تمكن المجلس من استيعاب موقف سلطنة عمان المختلف عن باقي دول المجلس، والتباينات الأخرى المحدودة بين دوله في حجم مساهمات وأدوار كل منها في الحرب. لقد أبقت دول المجلس على حجم مشاركتها العسكرية ووقوفها إلى جانب قرارها الجماعي، ولم تخرج أي منها بشكل دراماتيكي عن الخط الأساسي الجماعي فيما يتعلق بالحرب، ولم تتبن سلطنة عمان – التي آثرت الحياد – سياسات مخالفة، علاوة على ذلك أفسح المجلس الباب لأدوار الوساطة من داخله لكل من الكويت وسلطنة عمان، وعلى الرغم من اتجاه بعض دول المجلس في ٢٠١٦م، إلى تقليص مساهمتها العسكرية في الحرب مثل الإمارات، فإنها ظلت تؤكد على استمرار وجودها العسكري، واكتفت بتنويع مساهمتها ودورها. وبشكل عام تصرفت دول المجلس على نحو يؤكد مشاركتها في المسؤولية الجماعية والتضامنية إزاء قرار الحرب.

عقيدة تسوية الأزمات الخليجية: غير المتوافق لا يعرقل المتوافق عليه ويحترم كل طرف خيارات الآخر

وفيما يتعلق بالأزمة السورية، فهي من أكثر القضايا التي تكشف عن فسحة السياسات والتباينات المتاحة بين دول المجلس والمكانة الخاصة للمملكة العربية السعودية في الواقع الخليجي، فهناك توافق خليجي عام بشأن الموقف من سوريا ومن ناحية توجيه اللوم للنظام السوري على التدهور الحادث والمأساة الإنسانية في سوريا، ولكن هناك تباينات كثيرة فيما يتعلق بمقدار تبني وتطبيق السياسات من خلال إجراءات عملية على الأرض. هناك توافق أكثر بشأن الوضع الإنساني في سوريا وأنه بلغ حدًا غير مسموح به عربيًا وإنسانيًا، وهناك توافق بشأن ضرورة إزاحة بشار الأسد وأنه ليس جزءا من مستقبل سوريا، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة بين دول المجلس، ولكن مناط الاختلاف الأساسي هو في السياسات والإجراءات العملية على الأرض، فقد تبنت كل من السعودية وقطر مواقف أكثر حسمًا تجاه نظام بشار الأسد، كما دعمتا قوى المعارضة المسلحة، على خلاف دول المجلس الأخرى التي استمرت على سياساتها الحذرة، لكنها مع ذلك لم تبد أي خلاف أو اعتراض على أي من السعودية أو قطر في هذا الملف.

أما فيما يتعلق بملف الإرهاب والإخوان المسلمين والخلاف القطري / التركي مع مصر، فإن هذا الملف هو أكثر ما يبرز تمايزات دول المجلس، وعلى الأرجح أن يستمر الخلاف بشأن هذا الملف لبعض الوقت. حيث تختلف سياسات دول المجلس ومواقفها من الإخوان؛ حيث تقف الإمارات على رأس موقف،

بينما تقف قطر على رأس الموقف الآخر، في حين تتبنى باقي دول المجلس مواقف وسط بين كلا الطرفين.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الدولية لدول مجلس التعاون وشراكاتها وتحالفاتها مع القوى الكبرى؛ فقد مثلت مواقفها في هذا الشأن أكثر نقاط الإجماع والتوافق في السياسات الخارجية الخليجية، وذلك في ضوء قراءتها المشتركة للتحديات والمخاطر، وحاجاتها المتماثلة لدفع هذه المخاطر عبر شراكات دولية تضمن أمن الخليج. فهناك توافق في الرؤى بشأن الموقف من الولايات المتحدة وإدارة ترامب وأيضًا من إدارة أوباما، وهناك تقارب في النظر إلى روسيا وفرنسا وبريطانيا، وتكشف الزيارات المتعددة لمختلف حكام ومسؤولي دول المجلس لروسيا في السنوات الماضية عن ذلك بجلاء، كما أن هناك توافق في تنويع دول المجلس شراكاتها الدولية مع القوى الأخرى مثل الصين والهند واليابان. أما توجه دول المجلس نحو فرنسا ثم بريطانيا، فهو أحد خياراتها الجدية التوافقية، وهو ما عكسه حضور رئيسة الوزراء البريطانية قمة مجلس التعاون الخليجية ديسمبر ٢٠١٦م، وتأكيدها على أن أمن الخليج من أمن بريطانيا.

والخلاصة الرئيسة للسياسات الخارجية لدول المجلس عام ٢٠١٦م، أنها متفقة في الإطار العام ومتوافقة على عدم الإضرار بالعلاقات البينية مهما كان حجم الخلافات؛ فالسياسات الخليجية البينية تنطلق من قرار فعلي بعدم الرغبة أو الحاجة إلى الخلافات، وعدم السماح باستمرارها لو نشأت، واستقرار هذه القاعدة في عمل المجلس على مدى يتجاوز ٣٥ سنة يؤكد أنها أقرب إلى القرار والفلسفة والعقيدة التي تحكم سلوك دول المجلس وعلاقاتها البينية. لكن خلف هذا الموقف العام هناك تباينات كثيرة في حجم التأييد لهذه السياسة أو تلك، ومقدار الحياد أو الانخراط في الشراكة الخليجية مع الأطراف الخارجية. وهكذا انعكس تباين سياسات دول المجلس بشأن القضايا الإقليمية على سياساتها ومواقفها من هذه القضايا دون أن يجد شواهد ملموسة من تحركات مختلفة أو صدامية على أرض الواقع، ودون أن ينعكس كثيرًا على خطابها ولغتها

المرجح اتجاه الأزمة اليمنية للتهدئة وقد لا تشهد تسوية كاملة أو استقرارًا في علاقة اليمن بدول الخليج

السياسية الجماعية، بينما انعكس توافقها إزاء تحالفاتها الدولية في شواهد عملية كثيرة.

٣- التوجهات المحتملة للسياسة الخليجية في ٢٠١٧

من المرجح أن يشهد العام ٢٠١٧م، قدرًا أعلى من الانسجام في السياسات الخليجية البينية، حيث أن تراجع أسعار النفط رسخ لمزيد من التقارب في خططها الداخلية لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وهناك إقبال متزايد على الانخراط في عمل جماعي تكاملي لأجل المواجهة الجماعية لهذه الأزمة. وعلى الصعيد الدولي، هناك توافق في الرؤى بين دول المجلس من إدارة ترامب، وهناك رغبة في عدم تعريض العلاقات مع الولايات المتحدة للضرر حتى لو تراجع الالتزام الأمريكي بأمن الخليج، مع الترقب لسياسات الإدارة الجديدة التي تأتي برؤية مسبقة سلبية عن الخليج وتريد السطو على الأموال الخليجية. ومن ثم سوف يستمر التوافق بين دول المجلس حول رؤيتها للواقع الدولي والتحديات والقلاقل النابعة منه، وسوف تستمر في تمتين تحالفاتها الدولية.

وعلى الصعيد الإقليمي من المرجح أن تتجه الأزمة اليمنية إلى التهدئة وليس التصعيد، لكنها قد لا تشهد تسوية كاملة أو استقرارًا في علاقة اليمن بدول مجلس التعاون، وقد تبرز مساعٍ لتسوية الأزمة والتفاوض من قبل أطراف عربية أو تشهد مساعٍ وساطة من قبل الجامعة العربية، حيث أنه على الأرجح ستمضي أشهر قبل أن تتمكن إدارة ترامب من استيعاب الملفات، كما أنه لن يكون للإدارة الجديدة الحوافز نفسها لتسوية الصراع مثل إدارة أوباما. وخلال هذه الأشهر ستستمر جهود المبعوث الأممي، وقد تنشأ أوضاع داخلية باليمن تفسح المجال أمام تسوية ما، كأن تتوسع فجوة الخلاف والصراع بين الحوثي – صالح، أو أن تدفع التطورات الشديدة السلبية للصراع بأطراف الأزمة إلى القبول بمبادرة دولية للتسوية والحل.

وعلى جانب الأزمة السورية، فإن هذا الملف سيشكل أكثر الملفات الحرجة في السياسات الخليجية، خصوصًا من ناحية الانعكاسات الإقليمية لانتصار قوات النظام في حلب، حيث سوف يعزز ذلك استفراد المحور الروسي الإيراني التركي بسوريا، على نحو قد يزيد التباعد بين تركيا والسعودية وقطر، ويساعد على ذلك غياب الأطراف الدولية الأخرى (الولايات المتحدة وأوروبا)، وفضلاً عما يعنيه ذلك من انعكاسات سلبية على دول مجلس التعاون، فإنه قد يزيد السياسات الإيرانية تشددًا في المنطقة.

وهنا سوف تستمر دول المجلس في التمسك بموقفها من نظام بشار الأسد، والتمسك بالجانب الإنساني بخصوص الأزمة في سوريا. ومن ثم سيتراجع على الأرجح الاتجاه نحو توظيف الأداة العسكرية الخليجية في الصراعات الإقليمية.

أما فيما يتعلق بملف الإخوان ومصر، فسوف يظل هذا الملف أحد الملفات الأساسية في السياسات البينية الخليجية، وإن جرى إبعاده عن صدارة الإعلام والمشهد الخليجي، وسوف يظل مستقبل هذا الملف متعلقًا بالتسوية الخليجية لملف الإخوان نفسه وهو ما يبدو صعبًا، خصوصًا على وقع التباين بين رؤيتي الإمارات وقطر، لكن هناك تقارب ملموس بين الإمارات وتركيا، قد ينتهي إلى تنحية ملف الإخوان جانبًا وتحقيق قدر من التقدم في علاقات البلدين. وأما المتغير الجديد فهو الخاص بما يتردد حول التوتر في علاقات المملكة العربية السعودية بمصر، وهو الملف الذي سوف يؤدي في حال تهدئته إلى عودة السعودية للعب دور رمانة الميزان بين قطر والإمارات ومصر وتركيا، وفي حال استمراره وتصاعده سوف تسعى المملكة للإمساك بالورقة الخليجية في يدها، وهو ما قد يعني مزيدًا من الشد والجذب في العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي. وما لم تكن كل من مصر والسعودية قد اتخذتا قرارًا داخليًا بعد بالافتراق الاستراتيجي عن بعضهما، فسوف تظل بعض دول مجلس التعاون خصوصًا الإمارات والكويت تعمل على تحقيق المصالحة بين المملكة ومصر.

وفي الختام، يصعب القول بإمكان الوصول إلى سياسة خارجية موحدة لدول المجلس من الأزمات الإقليمية في ضوء اختلافاتها البينية، مع ذلك فإن أيا من دول المجلس لا تشكل عائقًا، ولا تضع عراقيل، أمام أي منها في سياساتها الخارجية الخاصة، فحتى في قمة الخلاف الإماراتي القطري بشأن ملف الإخوان، فإن ذلك لم ينعكس في مواجهات علنية أو حروب كلامية بين البلدين، وباستثناء هفوات طفيفة فإنه لم يخرج للعلن. وهكذا يتأكد أن ترشيد التعامل مع الأزمات، وإبعادها عن الإعلام، والتعامل معها بحكمة ورشادة، والإيمان بضرورة حلها بين دول المجلس دون تدخل خارجي، يشكل أهم عقيدة تأكدت على مدى تاريخ مجلس التعاون منذ ٣٥ عامًا، وعلى الأجدر أن تستمر هذه العقيدة لتؤسس لنمط التعامل المستقبلي بين دول المجلس في الأمد المنظور.

*رئيس وحدة الدراسات الإقليمية والخليجية - مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية

العلاقات الاقتصادية الخليجية- اللاتينية تركز على الاستثمار في الغذاء والطاقة

الخليج ودول أمريكا اللاتينية: تقارب في السياسات والاحتياجات

يعتبر البعد الاقتصادي أبرز محاور السياسة الخارجية في العلاقات الخليجية اللاتينية خلال الأعوام القليلة السابقة، والتي تشهد تطورًا ونموًا متسارعًا عامًا تلو الآخر، مدفوعًا بشكل خاص بحاجة دول أمريكا اللاتينية للطاقة وأموال المستثمرين الخليجيين لتنشيط الاقتصاد سواء في الاستثمار في البنى التحتية أو في مجالات الاقتصاد المختلفة. في مقابل حاجة دول الخليج لتحقيق أمنهم الغذائي في ظل تغيرات عالمية كبيرة. بالاضافة الى سعي المستثمرون الخليجيون لتنويع استثماراتهم من خلال استكشاف أسواق جديدة في مناطق مختلفة من العالم وتأتي أمريكا اللاتينية في مقدمتها.

أمل مختار

ومن ثم نمت معدلات التبادل التجارى بين الجانبين بصورة كبيرة. فعلى سبيل المثال فإن التجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات ودول أمريكا اللاتينية ارتفعت من ٣٠٤ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ م، إلى ٦,٧ مليارات دولار عام ٢٠١٥م. كما أن حجم التبادل التجاري بين البرازيل والمملكة العربية السعودية وصل الى ٥,٥ مليار دولار.

كما حدث تطور أيضًا في نوعية السلع المستوردة من الدول اللاتينية فلم تعد تقتصر فقط على المواد الخام والسلع الغذائية مثل الذهب والنحاس واللحوم وقصب السكر والفواكه، بل امتدت إلى السلع الصناعية والتكنولوجية مثل الهواتف والسيارات.

ومع نهاية عام ٢٠١٦م، نستطيع التأكيد على أن خطوات التقارب الخليجي ـ اللاتيني أصبحت أكثر ثباتًا ووضوحًا. وأن كلاهما أصبح أكثر انفتاحًا على الآخر ومعرفة بفرص التبادل التجاري والاستثماري المشترك، استنادًا إلى دوافع ومصالح حقيقية من تنمية العلاقات الاقتصادية بينهما. ومن ثم العام المنصرم قد شهد زيارات رسمية عديدة بين دول المنطقتين. كما شهد عقد عشرات الاتفاقيات الثنائية. ورغم ذلك يشير الخبراء والمتخصصون بأن ما تحقق حتى الآن ما زال دون مستوى إمكانيات الطرفين، وأن المستقبل سيحمل مزيدًا من تطور العلاقات الاقتصادية الخليجية ـ اللاتينية.

دوافع التوسع في التعاون الاقتصادي

كان عام ٢٠١٦م، عامًا شديد الخصوصية في تطورات المشهد الاقتصادي في كلتا المنطقتين. فقد استمر انخفاض أسعار السلع الأولية سواء البترولية، أو المنتجات الزراعية، أو المعادن. وهو ما سبب أضرارًا كبيرة للاقتصاديات القائمة على تصدير هذه السلع.

رسم توضيحي١: يبين التراجع في أسعار السلع الأولية بين عامى ٢٠١١ – ٢٠١٦

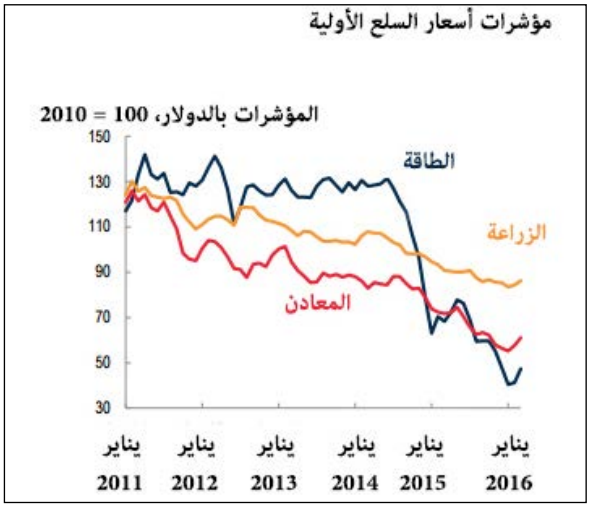

وقد طال هذا الضرر الدول الخليجية ـ واللاتينية على السواء، ولكن بدرجات متفاوتة. ومع أن الأوضاع المالية والاقتصادية بل والاجتماعية والأمنية بقيت مستقرة في الدول الخليجية. أدى انخفاض أسعار السلع الأولية في الدول اللاتينية الكبرى مثل البرازيل والأرجنتين وفنزويلا، إلى ركود اقتصادي وعجز في ميزانية الدول وتراجع كبير في معدلات النمو، ومعدلات تضخم مرتفعة وانخفاض في قيمة صرف العملات المحلية أمام الدولار. واحتجاجات وتغير في الأنظمة السياسية.

وقد أصبح من أهم مقاصد الحكومات اللاتينية، هو إنهاء حالة الركود الاقتصادي. وهذا يعني البحث عن مستثمرين من الخارج.

وفي المقابل مثل انخفاض سعر النفط تنبيه هام للدول الخليجية لضرورة العمل بقوة أكبر في تجاه استثمارات الصناديق السيادية في الخارج. بل وتوسيع دائرة الاستثمار الخليجي خارج دوائرها التقليدية في أوروبا والولايات المتحدة، وطرق مناطق جديدة وتمثل ذلك فيما يلي:

أولاً: الدوافع اللاتينية:

كان وصول الأحزاب اليسارية إلى الرئاسة في معظم الدول اللاتينية مع بداية الألفية سببًا في تحريك بوصلة السياسة الخارجية اللاتينية نحو دول الجنوب وفي مقدمتها الدول العربية. وقد كانت السنوات العشر الماضية فرصة كبيرة لاكتشاف كل طرف للقدرات الاقتصادية والفرص الاستثمارية للآخر.

ومع بداية العام الحالي ٢٠١٦م، بدأت تلوح في الأفق ملامح تحول في طبيعة الأنظمة السياسية اللاتينية نحو اليمين وهو ما يعني تبني سياسة اقتصاد السوق. كان ذلك في أكبر وأهم دولتين في المنطقة الأرجنتين والبرازيل، حيث جاءت الانتخابات الرئاسية في الأرجنتين بالرئيس اليميني موريسيو ماكري. وفي البرازيل تم إقالة الرئيسة اليسارية ديلما روسيف ليخلفها نائبها اليميني ميشيل تامر لمدة عامين. كما فاز تيار اليمين في الانتخابات التشريعية في البرازيل أيضًا. وقد أبدى البلدان توجهًا واضحًا نحو جذب الاستثمارات الخارجية كأحد أهم السبل لمواجهة أزمة الركود الاقتصادي.

وقد كان هذا واضحًا في زيارة السيدة مارتا جابريلا ميكاتي نائبة الرئيس الأرجنتيني لثلاث دول خليجية هي السعودية، والإمارات، وقطر في أكتوبر من العام الجاري. حيث صرحت من الدوحة بأن «الأرجنتين تمر حاليًا بمرحلة من التغيرات والسبب الرئيسي للزيارة أننا نبحث عن شركاء استراتيجيين عن طريق الخروج إلى العالم والبحث عن شركاء عالميين".

كما افتتح الرئيس الأرجنتيني منتدى الأرجنتين للأعمال والاستثمار، في مارس الماضي، بهدف التعريف بالفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية بدولة الأرجنتين ومن أهمها الطاقة والزراعة والسياحة. واستعرض في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، رؤية بلاده لجذب الاستثمارات الأجنبية للسنوات الأربع القادمة، باعتبارها الوسيلة الأهم لإنعاش الاقتصاد الأرجنتيني. والدول الخليجية تمثل بالنسبة للدول اللاتينية مصدرًا رئيسيًا للاستثمارات، وخاصة مع انحسار تدفق رؤوس الأموال الأمريكية نظرًا لارتفاع سعر الفائدة في البنوك الأمريكية.

في زيارته للسعودية مطلع العام الجاري، صرح الرئيس المكسيكي انريكي بينيا نييتو أن هناك فرص استثمارية واعدة في المكسيك وخاصة في قطاعات الطاقة والصناعة والسياحة والتجارة والبنية التحتية والخدمات والنقل، وهي القطاعات التي يمكن لها المساهمة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين. وأوضح أن بلاده تعتبر سوقًا ناشئة مليئة بالفرص أمام الاستثمارات السعودية.

وقد ظهر هذا التوجه أيضًا في تصريح لوزير المالية الاكوادوري من الدوحة في شهر مارس، الذي أكد على أن جميع الإستثمارات في بلاده مفتوحة أمام الإستثمارات الأجنبية وخاصة الخليجية، مشيرًا إلى وجود فرص إستثمارية في القطاع السياحي والمناجم، والطاقة، والزراعة.

ثانيًا: الدوافع الخليجية:

من المتوقع أن تزيد حجم الاستثمارات الخارجية للصناديق الخليجية لتبلغ ٣,٤ تريليون دولار. وقد أظهرت السنوات الأخيرة وخاصة بالنسبة للدول ذات المحافظ الاستثمارية الكبرى مثل السعودية والإمارات وقطر مدى الحاجة لعدم تركيز استثماراتها في منطقة معينة في العالم نظرًا لما يشمله ذلك من مخاطر على تلك الاستثمارات ، كما أن الأوضاع الأمنية غير مستقرة في منطقة الجوار العربي. لذا يصبح من المنطقي أن يبحث المستثمرون الخليجيون عن البلدان والمناطق ذات السياسات المستقرة والملائمة للاستثمار والنمو. ولا شك أن دول أمريكا اللاتينية تتمتع بهذه المواصفات حيث تشكل وجهة جاذبة لرؤوس الأموال والاستثمار.

ومنطقة دول أمريكا اللاتينية تعتبر منطقة واعدة ولديها فرص استثمارية كبيرة، وسوق واسع يبلغ عدد سكانه نحو ٤٠٠ مليون نسمة، والأهم لديها بيئة جاذبة وآمنة لحماية الاستثمار الأجنبي من خلال قوانين الاستثمار والضرائب.

من جهة أخرى، دول مجلس التعاون تعتمد على استيراد الأغذية، إذ تشكل الأغذية المستوردة نحو ٨٠% من إجمالي استهلاكها، وتحتل دول الخليج المراتب الـ٢٠ إلى الـ٣٣ الأولى من بين ١١٣ دولة وفقًا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦م.

ومن ثم يبدو أن التعاون مع الدول اللاتينية أصبح توجهًا اقتصاديًا ضروريًا في السياسة الخارجية لدول الخليج وبالتحديد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ودولة قطر.

مظاهر نمو التعاون الاقتصادي الخليجي ـ اللاتيني خلال ٢٠١٦

ظل البعد الجغرافي وغياب المعلومات بين الجانبين حاجزًا قويًا أمام التبادل التجاري والاستثماري على مدار العقود الماضية. وهو الواقع الذى قامت بعض الدول الخليجية واللاتينية العمل على كسره خلال العقد الأخير. وقد شهد عام ٢٠١٦م، تقدمًا ملحوظًا لكسر هذا الحاجز من قبل الطرفين بامتياز من خلال مجموعة من الفعاليات والمنتديات ومجالس الأعمال والمؤتمرات وتبادل الزيارات الرسمية، والتى من شأنها تعزيز تبادل المعلومات بين المستثمرين ورجال الأعمال والشركات للتعرف على فرص الاستثمار والتجارة ومن ثم الانفتاح اقتصاديًا على الآخر.

في يناير ٢٠١٦م، عُقد منتدى الأعمال الإماراتي المكسيكي في دبي على هامش زيارة الرئيس المكسيكي إلى الدولة، ودعا الرئيس المكسيكي إنريكي بينا نيتو في كلمته بالملتقى، المستثمرين الإماراتيين إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في بيئة الأعمال في بلاده من خلال إنشاء شراكات استراتيجية اقتصادية جديدة بين قطاعي الأعمال الإماراتي والمكسيكي.

وفي شهر يونيو من العام الجاري عُقدت أولى دورات الملتقى الثقافي بين دول أمريكا اللاتينية والدول العربية في رأس الخيمة. وهو ملتقى يهدف إلى القاء الضوء على الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة لدى الطرفين، وجذب الاستثمارات الخارجية خاصة المشروعات الصناعية والزراعية والاتصالات والمعلومات والطاقة والنقل والتشييد والبناء والسياحة والترويج لمشروعات استثمارية محددة يتم بحثها مع مستثمرين من الجانبين.

كما شهدت دبى خلال يومى ٩ و١٠ نوفمبر انعقاد المنتدى العالمي للأعمال لدول أمريكا اللاتينية لعام ٢٠١٦ تحت شعار «روافد جديدة لنماء دائم»، وهو يعد فرصة هامة جدًا لبناء شراكات جديدة وطويلة الأمد بين الدول الخليجية ودول أمريكا اللاتينية.

وقد ناقشت جلسات المنتدى على مدار يومين، سبل تعزيز التعاون التجاري والفرص الاستثمارية الجديدة، من خلال طرح أفكار للتعاون وإلقاء الضوء على الامكانيات والفرص الواعدة في اقتصاديات وأسواق المنطقتين. وذلك بمشاركة ٨٠٠ مشارك من صناع القرار ورجال الأعمال وذلك من ٣٢ دولة حول العالم. وعُقد خلال الحدث ١٢٠ اجتماع ثنائي بين المشاركين من الطرفين. وتضمن المنتدى ١٩ جلسة نقاشية متخصصة غطت

من المتوقع أن زيادة الاستثمارات الخارجية للصناديق الخليجية إلى ٣,٤ تريليون دولار وأمريكا اللاتينية تشكل الوجهة الآمنة والجاذبة

معظم المجالات المعنية بتطوير الاستثمار والتجارة بين الجانبين، شارك فيها ٣٢ متحدثًا من ضمنهم اثنين من رؤساء الدول السابقين، وأكثر من عشرة وزراء من الإمارات والدول اللاتينية.

ويُحسب للسياسة الخارجية الخليجية اهتمامها بإقامة علاقات دبلوماسية وتنفيذ زيارات رسمية مع كافة الدول اللاتينية بما فيها الاقتصاديات الصغيرة مثل كوستاريكا على سبيل المثال، والتي زارها وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد في فبراير الماضي. وكانت من قبل استقبلت أمير دولة قطر في ٢٠١٠م. وبدورها تستعد الدوحة لاستقبال رئيس كوستاريكا في يناير المقبل.

الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الخليجية/ اللاتينية خلال العام:

في يناير أبرمت الإمارات مع المكسيك ١٠ اتفاقيات ومذكرات تفاهم مشتركة. وقعها الرئيس المكسيكي إنريكه بينيا نييتو والشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الدولة وحاكم دبي. منها مذكرة تفاهم بشأن التعاون السياحي، وأخرى بخصوص التعاون بين وزارتي الطاقة في البلدين، إضافة إلى اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار.

كما وقعت المكسيك أيضا ٧ اتفاقيات تفاهم مع الكويت خلال جولة الرئيس المكسيكي في مجالات التعاون الدبلوماسي، والثقافي والفني، والسياحي، وفي مجال الطاقة، والتعليم العالي، والخدمات الجوية، والمجال الصحي، والتعاون الاستثماري.

وفي إطار الجولة الرئاسية نفسها وقعت المكسيك عددًا من مذكرات التفاهم مع دولة قطر أيضًا. أما في زيارة الرئيس المكسيكي للسعودية في نفس الجولة الخليجية، فقد تم توقيع ٩ اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرنامج تعاون في المجال السياحي، والأمني في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود في الدولتين، ومذكرة تفاهم في قطاع الطاقة بين البلدين، واتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الصندوق السعودي للتنمية والمصرف الوطني المكسيكي للتجارة الخارجية، ووقع الجانبان برنامجًا للتعاون الفني في مجال المواصفات والمقاييس والجودة، واتفاقية للخدمات الجوية. بالإضافة إلى اتفاقيات عامة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتعليمية والعلمية والفنية والشباب والرياضة.

وفي بيونس ايريس في فبراير من هذا العام تم توقيع اتفاقية تأسيس مجلس الأعمال الإماراتي- الأرجنتيني. بهدف العمل على وضع خارطة طريق لتوطيد أواصر التواصل والتعاون بين القطاع الخاص في البلدين.

نمو الاستثمار الخليجي في مجالات التعاون المختلفة:

تتعدد مجالات التعاون الاقتصادي بين منطقتي الخليج العربي وأمريكا اللاتينية. فهي لا تقتصر فقط على التبادل التجاري بل تتسع لتشمل الاستثمار في مجال البنوك، والتصنيع والتدريب والخدمات السياحية، وغيرها.

لكن بصورة أساسية تقوم العلاقات الاقتصادية الخليجية اللاتينية على ثلاثة محاور رئيسية، هي: **أولاً**، الاستثمار في مجال الأمن الغذائي سواء من خلال استيراد السلع الغذائية الزراعية أو الحيوانية، أو من خلال زراعة الغذاء الخليجي أو الأعلاف المطلوبة في صناعة الانتاج الحيواني في الخليج على أراضي دول لاتينية.

ثانيًا، الاستثمار في مجال الطاقة بشقيها التقليدي (في شركات النفط) أو المتجددة مثل الطاقة المائية أو الشمسية أو الحيوية. أما **المحور الثالث**، وهو الاستثمار في مجال النقل سواء كان جويًا من خلال تشيط الرحلات الجوية المباشرة، أو بحريًا

من خلال بناء وتطوير الموانئ في الدول اللاتينية، بهدف تسهيل وتطويرالتبادل التجارى وانتقال الاستثمار والتعاون الاقتصادي بصورة عامة والتغلب على صعوبة البعد الجغرافي بين المنطقتين.

١- الاستثمار في مجال الأمن الغذائي

تسعى بعض الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية والإمارات وقطر إلى امتلاك أراض زراعية واسعة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى أمريكا، لإنتاج الأرز والقمح والذرة والشعير وأعلاف الحيوانات، بدلا من استيرادها أو زراعتها محليًا.

وتتصدر كل من الإمارات والسعودية قائمة المستثمرين من منطقة الشرق الأوسط في هذا المجال الذي يساعدهما على مواجهة المتغيرات المحتملة في مجال الأمن الغذائي، وذلك من خلال امتلاك الأراضي أو تأجيرها خارج حدودهما وزراعتها بما يحقق جدوى اقتصادية عالية، بالاضافة إلى اكتفاء ذاتي ما كان له أن يحدث من خلال الامكانيات البيئية المحدودة للدول الخليجية كما تمتلك الدوحة استثمارات في مجال الأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية، وقد أعلنت مؤسسة الغرفة الاستثمارية القطرية رفع أسهمها في «مجموعة أديغوارغو» المتخصصة في المجالات الزراعية والصناعات الغذائية، في كل من أسواق البرازيل والأرجنتين والأورجواى.

كما انطلقت مفاوضات قطرية-أرجنتينية وقطرية- برازيلية لشراء أراض زراعية شاسعة لزراعة الحبوب. ويقود هذه المفاوضات برنامج خاص بتأمين الغذاء والاستثمار الزراعي تبلغ قيمته مليار دولار، وتأسس سنة ٢٠٠٨م، وهو أحد الأذرع الاستثمارية لسلطة الاستثمار القطرية.

٢- التعاون في مجال الطاقة

تتميز كثير من دول أمريكا اللاتينية بتنوع كبير في مصادر الطاقة سواء التقليدية أو المتجددة مثل البرازيل والمكسيك وشيلي والأورجواى والأرجنتين. وقد صُنفت البرازيل والمكسيك وتشيلي من أهم ١٠ دول استفادت من الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة خلال عام ٢٠١٥م.

ونظرًا لأهمية هذه الصناعة بالنسبة لمستقبل النمو الاقتصادي في الدول اللاتينية فقد سعت حكومات معظم تلك الدول على توفير مناخ قانونى جاذب للاستثمارات الأجنبية في هذا المجال بالتحديد.

والمكسيك على سبيل المثال تستهدف تحقيق نسبة ٣٥٪ من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢١م، وهو ما يعني فرص استثمارية كبيرة أمام رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في هذا المجال سواء في تصميم وبناء محطات الطاقة أو تطويرها وتشغيلها وتخزينها.

وخلال عام ٢٠١٦م، استحوذت شركة «بلو بولت ليمتد» المملوكة بالكامل من جهاز أبو ظبي للاستثمار (آديا) في فبراير الماضي، على حصة نسبتها ٣٦٪ من «فنيكس باور البيرو» لتوليد الطاقة في البيرو، كجزء من صفقة لتحالف تجاري قيمته ٧٨٦ مليون دولار.

وكان العقد الأول بين جهاز أبو ظبي للاستثمار وصندوق البيرو الاستثماري بدأ عام ٢٠١٣م، خلال المعرض المتنقّل للاستثمار في البيرو، والذي نظّمه «مكتب البيرو للتجارة والاستثمار» في الإمارات.

كما أجرت شركة هينتي أويل» المملوكة لمجموعة قطرية هذا العام مفاوضات للحصول على حق إمتياز إدارة وتطوير حقلين نفطيين في الإكوادور بحجم إستثمارات تتجاوز ٢ مليار دولار، وأشار إلى أن تلك الشركة تدير وتطور الآن حقلاً ضخمًا في الإكوادور بنجاح بالغ، وإذا ما نجحت المفاوضات يصبح عدد الحقول التي تديرها هناك ٣ حقول نفطية.

٣- التعاون في الخدمات اللوجستية

تعتبر مجالات الطيران والخدمات اللوجستية والموانئ الأكثر جذبًا لاهتمام المستثمرين الخليجيين في هذه المنطقة وفقًا لتوجهات جهود دول مجلس التعاون لتحقيق الانتشار الأوسع عالميًا. وقد أعلنت شركة طيران الإمارات الناقل الرئيسي في دبي مؤخرًا عن اتفاقية لتبادل الرموز مع الخطوط الجوية البرازيلية «غول» مما يسمح للمسافرين بموجبها حجز رحلات على متن طائرات الشركتين بحجز واحد ويعزز ربط مختلف مناطق البرازيل بمنطقة الخليج.

أما شركة موانئ دبي العالمية والتي تعد أكبر المستثمرين الخليجيين في أمريكا اللاتينية، حيث تقدر استثماراتها في أمريكا اللاتينية بنحو ٤ مليارات دولار. وقد حصلت الشركة في شهر يونيو ٢٠١٦م، على عقد امتياز تطوير ميناء للمياه العميقة لمدة ٥٠ عامًا في بوسورجا في الإكوادور والتي تقع قرب غواياكيل العاصمة التجارية للبلاد.

وفى يونيو الماضي استقبل الرئيس الأرجنتيني رئيس مجموعة موانئ دبي العالمية، وأكد الرئيس خلال اللقاء أنه يتطلع إلى تعزيز الشراكة مع موانئ دبي العالمية لدعم دورها في خدمة اقتصاد الأرجنتين، من خلال استثماراتها في صناعة الموانئ والخدمات البحرية. وأبدى الرئيس ماكري اهتمامًا كبيرًا بالاطلاع على خطط الشركة المستقبلية لمواكبة النمو المتوقع في اقتصاد الأرجنتين. والتى بلغت استثماراتها في بيونس آيرس نحو ٢٥٠ مليون دولار في السنوات العشرين الماضية. وقد بدأت موانئ دبي العالمية -بيونس آيرس بالعمل على تعزيز شراكتها

مع ميناء جبل علي في دبي، حيث استطاع الشريكين تصدير الشحنة المشتركة الأولى من الأرجنتين إلى الإمارات في الأول من يونيو ٢٠١٦م.

تكتلات لاتينية جديدة تتجه نحو الخليج

ظهر تكتل المحيط الهادئ « باسيفيك ألاينس » (شيلي وكولومبيا والمكسيك والبيرو)، ويهدف إلى تعميق أطر التعاون الاقتصادي وجعل الدول الأربع الأعضاء بمثابة منطقة حرة، لانتقال رؤوس الأموال والعمالة البحرية. ومرشح أن تنضم له في المستقبل القريب الأرجنتين وكوستاريكا. وعلى خلاف تحالف الميركوسور الذى يتبنى سياسات حمائية، يقوم تكتل الباسفيك على فكرة الانفتاح على أسواق العالم.

وخلال جلسة «تكتل المحيط الهادئ إعادة التفكير بالروابط التجارية» التي عقدت خلال فعاليات المنتدى العالمي للأعمال لدول أمريكا اللاتينية ٢٠١٦م، في دبي، صرح خوسيه لويس سيلفا مارتينوت، وزير التجارة والسياحة السابق في البيرو، بأن هنالك مجالات استثمار عديدة في اقتصاد البيرو، ولكن ما يحتاجه البلد هو رؤوس الأموال لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة. وأن المستثمرين الأجانب سيتاح لهم إمكانية الاستثمار في جميع القطاعات في الدول الأربع الأعضاء في التحالف، لا سيما في البيرو حيث يتم معاملة رأس المال الأجنبي مثل المحلي، فضلاً عن حرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد والعائدات الجيدة على الاستثمار.

مخاوف إيران وخسائرها من التقارب الخليجى اللاتينى

على الرغم من أن التقارب الخليجي ـ اللاتيني خلال العام المنصرم كان في مضمونه تقاربًا تجاريًا واستثماريًا. إلا أنه أثار مخاوف إيرانية عديدة، جعلت إيران تقوم بجولتين متتاليتين لكل من رئيس الوزراء جواد ظريف والرئيس علي خامنئي إلى أمريكا اللاتينية خلال ٢٠١٦م. وقد أبرزت وسائل إعلام إيرانية حالة القلق التي تشعر بها طهران من التقارب الأرجنتيني ـ الخليجي على وجه الخصوص وتحديدًا في خلال زيارة نائبة الرئيس الأرجنتيني للدول الخليجية الثلاث.

وتكمن المخاوف الإيرانية لأن الزيارة الأرجنتينية ومن قبلها استقبال الرئيس ماكري لأمير قطر تأتى في ظل توتر شديد في علاقة طهران بحكومة ماكري اليمينية الجديدة. بعد انتهاء سنوات التحالف الإيراني ـ الأرجنتيني خلال حقب حكم عائلة كريشنر اليسارية. وتحركات الحكومة الأرجنتينية الجديدة لمحاصرة عدد من قيادات الحرس الثوري الإيراني، وبخاصة المطلوبين من قبل القضاء الأرجنتيني في قضايا الإرهاب وقضايا تفجيرات بوينس آيرس في التسعينيات.

خاتمة

منذ بداية التحولات السياسية في الدول اللاتينية نحو اليمين خلال العام الماضي والحالي، ثارت تساؤلات عديدة حول مدى أثر ذلك على توجهات السياسة الخارجية لتلك الدول. ولكن يبدو أن الإجابة جاءت أسرع مما توقعنا. فالحكومات اليمينية الجديدة جاءت بعد تراجع في شعبية الحكومات اليسارية إثر موجة من الركود الاقتصادى وزيادة عجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع كلفة برامج الحماية الاجتماعية للفقراء. ومن ثم توجهت أصوات الناخبين نحو اختيار التيار اليميني باعتباره بديلا قد يخرجهم من الأزمة الاقتصادية ولكن بشرط عدم إلغاء سياسات الحماية الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن بقاء تيار اليمين في الحكم مرهون بقدرته على تحسين الأوضاع الاقتصادية وإيقاف نزيف التدهور والركود.

ومن ثم فإن إجابة السؤال المثار حول توجه السياسة الخارجية اللاتينية، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنها تتجه بقوة نحو توطيد العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي وتحديدًا السعودية والإمارات وقطر أملاً في الحصول على استثمارات خليجية تساهم في إنعاش اقتصاديات الدول اللاتينية. وتساعدهم في تطوير مشروعات البنية التحتية باستثمارات خارجية. ففي سبتمبر الماضي على سبيل المثال أعلن الرئيس البرازيلى ميشيل تامر عن خطة لإنجاز ٣٤ من مشاريع البنية التحتية في الفترة بين ٢٠١٧-١٨، بما في ذلك بناء أربعة مطارات وطرق وسكك حديدية ومحطات توليد طاقة. وهو الأمر الذي ينطبق على العديد من الدول اللاتينية الأخرى.

وفي المقابل يأتي هذا التوجه اللاتينى منسجمًا مع الرؤى الخليجية للمستقبل الاقتصادي، المبني على توسيع مجالات العمل الاقتصادي والاستثمار وعدم الاعتماد الكلي على عوائد النفط. وهذا ما يفسر المبادرات الخليجية للتقارب مع الدول اللاتينية من خلال المؤتمرات ومجالس الأعمال والزيارات الرسمية وعقد الاتفاقيات الثنائية كما سبقت الإشارة.

ولكن وعلى الرغم من هذا ما زالت الفرص الممكنة في التبادل التجاري والاستثماري أكبر كثيرًا مما هو قائم بالفعل بين المنطقتين. ولا زال ما يمكن أن تقوم به الدبلوماسية الخليجية أقوى من ذلك خاصة وأن المناخ السياسي الآن مناسب جدًا لتوطيد العلاقات الخليجية اللاتينية وسد الطريق أمام المساعي الإيرانية هناك أكثر من أي وقت سابق.

*متخصصة في شؤون أمريكا اللاتينية ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

يريد بيع صداقة أمريكا لمن يدفع ومؤيد لقانون جاستا

ترامب فاز بنظرية الخوف وأصوات العامة لا المتعلمين

يدخل ترامب البيت الأبيض في العشرين من يناير/كانون الثاني القادم ليصبح الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأميركية. ويصنف ترامب بأنه قريب من اليمين المتشدد في الحزب الجمهوري، وليس لديه برنامج سياسي واقتصادي واضح ومفصل بل بتعهدات فضفاضة بفك الارتباط بشبكة من التحالفات الدولية يراها مكلفة لبلاده وبإعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية لمواجهة التحديات الاقتصادية الداخلية التي تواجهها واشنطن والعالم العربي بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة يتطلع إلى طبيعة السياسة الخارجية التي سيتبعها دونالد ترامب بعد كل تصريحاته المثيرة للجدل، ويتساءل هل ستتحول هذه التصريحات إلى سياسات ومواقف وخطط تدفع بمزيد من الصراعات والتوترات في المنطقة العربية أم أنها ستعمل على الحد منها؟

حسين عبد المطلب الأسرج

في الواقع لم يكن فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية مفاجأة على الأقل بالنسبة لي شخصيًا، فقد اعتمد ترامب في حملته الانتخابية على التأثير في نوعية خاصة من الناخبين من خلال القراءة الجيدة للواقع الذي يعايشه هؤلاء الناخبين من جهة، ودراسة الجوانب النفسية والسلوكية لهم من جهة أخرى. اعتمدت حملة دونالد ترامب على دراسة عميقة لهذه السوق الانتخابية، واستطاع تقديم استراتيجية تقوم على سياسات تواصلية فعالة أمكن لها أن تغزو عقول الناخبين الأميركيين وتربح أصواتهم. ويبدو أن هذه الاستراتيجية تعتمد على نظرية "الخوف"، التي سطع نجمها هذه السنة بقوة، حيث أعطت أكلها مع حملة البريكسيت البريطانية التي استطاعت إقناع الإنجليز بمغادرة السفينة الأوروبية خوفًا من موجات الهجرة واللجوء.

المثير في الأمر أن هذه الانتخابات عرفت إقبالاً جماهيريًا كبيرًا للتصويت في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من فوز ترامب وحسمه لسباق الانتخابات الرئاسية، نجد أن العديد من المثقفين الأمريكيين لا يرون أن ترامب مؤهل للرئاسة، وبالتالي الحديث عن السقوط في الهاوية وبداية اندحار الولايات المتحدة الأمريكية. هذا الأمر يجعل البعض يفكرون بالهجرة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن بعض الولايات المؤيدة للديمقراطيين على شاكلة كاليفورنيا عرفت احتجاجات واسعة وأعمال شغب مطالبة بالانفصال على غرار (Brexit) بتسمية حركتهم (GALEXIT).

بدا خطاب ترامب للنخب المثقفة بسيطًا ومسطحًا واستفزازيًا، ولكنه كان مدروسًا ليخاطب مشاعر عدد كبير من بسطاء الشعب الأمريكي الذين يميلون إلى تصديق الرجل ويؤمن كثيرون منهم بما يقوله ترامب عن المرأة والأجانب ولكنهم لا يصرحون به، ووجدوا في ترامب لسان حالهم. تعهد دونالد ترامب بجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى، وباستردادها لمكانتها الريادية مرة أخرى من خلال استخدامه شعار Make America Great Again. كما أنه تعهد بإعطاء الأولوية للأمريكيين على حساب المهاجرين الذين هاجمهم أكثر من مرة في خطاباته متهمًا إياهم بتمييع المجتمع الأمريكي وبأخذهم لوظائف الأمريكيين. كما أنه تعهد بوقف تدفق المسلمين نحو أمريكا.

طرح ترامب نفسه أمام الناخبين الأمريكيين بديلاً ومرشحًا متمردًا على المؤسسة والقيادة السياسية التقليدية في بلاده. ترامب مضى في مهاجمة خصومه بشكل فظ وأظهر مكامن ضعفهم واستغل حالة غضب عند ناخب ناقم في بلد متعدد الأعراق.

ونجاح ترامب هو عبارة عن ترجمة لردة فعل من طرف فئة من المجتمع الأمريكي لا تمثل القاعدة الانتخابية للرئيس السابق باراك أوباما أو المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون، وإنما تمثل

مجتمع البيض والذين يعتبرون ورثة مؤسسي الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتقدون بالتالي أن مكانتهم ومكانة الدولة الأمريكية ستنهار في ظل التطور العالمي الذي جعلها قطبًا من الأقطاب في العالم وليس القطب الوحيد المسيطر والمتحكم في العالم بمفرده، وترى أن تحكم من يعتبرونهم أقليات في السياسة الأمريكية ووصولهم إلى البيت الأبيض جعلهم يحسون بالإقصاء وهو ما جعلهم يصوتون لترامب. وهذه الفئة فقط والتي تقدر بـ ٤٠٪ لم تكن لتكفي وحدها لإنجاح ترامب لو لم يدخل اللوبي اليهودي على الخط ويسانده، وهو فئة أخرى من المجتمع الأمريكي عرف بعدائه لباراك أوباما ولسياسته، ولا يقبل هو الآخر بالتطور العالمي الذي يعتبر أن المجتمع الإسرائيلي مخطئ ويجب معاقبته.

الآن يمثل فوز ترامب مرحلة جديدة في إعادة صياغة سياسة بلاده نحو منطقة الشرق الأوسط. ولا محالة سيغير الخارطة السياسية المحلية والخارطة السياسية الدولية على السواء. لهذا يوجد ترقب كبير في دول الخليج للمنهج الذي سيتبعه ترامب مع المنطقة.

فهو لا يؤمن بالإسلام المعتدل، ولا يريد خوض حروب بالوكالة على حد قوله، بل وذهب أكثر من ذلك عندما قال إن على كل من يريد أن يساعد أمريكا أن يدفع المقابل وخصوصًا الدول الخليجية التي اتخذ منها موقفًا عدائيًا واضحًا، وهاجمها أكثر من مرة وخصوصًا بعض الدول الخليجية والعربية. كما أنه من أشد المؤيدين لقانون جاستا المتعلق بالدول الراعية للإرهاب والذي يتيح لأسر ضحايا هجوم الـ ١١ سبتمبر مقاضاة بعض الدول الأجنبية. يشار إلى أن هذا القانون سبق وأن خلق أزمة كبيرة بين إدارة أوباما والسعوديين. فقانون "العدالة ضد رعاة الأعمال الإرهابية" أو القانون المعروف إعلاميًا بقانون جاستا "Jasta law"، تقدم به السيناتور جون كورنين؛ عضو الكونغرس الأميركي عن ولاية تكساس ونائب زعيم الأغلبية عن الحزب الجمهوري. والغرض من هذا القانون هو توفير حق التقاضي ورفع الدعاوى المدنية على أوسع نطاق ممكن، بما يتفق مع دستور الولايات المتحدة، لتقديم المساعدة ضد الأشخاص والكيانات والدول -أينما كانوا وأينما وُجدوا -الذين قدّموا الدعم المادي والموارد بشكل مباشر أو غير مباشر للأشخاص أو المنظمات الأجنبية التي شاركت في أنشطة إرهابية ضد الولايات المتحدة. ووفق صياغة القانون، أصبحت الدول الأجنبية في غير مأمن من الملاحقة القضائية بواسطة المحاكم الأميركية، وأصبحت ملاحقتها داخلة في اختصاص القضاء الأميركي. ويرى مراقبون أن هذا القانون يستهدف نهب الأموال والمدخرات والأصول الخليجية لدى أمريكا، وترامب كان يطالب بثمن الحماية، ما يجعل من المحتمل وجود نوع من المقايضات والمساومات لدول الخليج في إطار القانون أو خارجه.

المثير للقلق الخليجي أيضًا احتفاظ حزبه (الحزب الجمهوري) بالسيطرة على مجلسي النواب والشيوخ، فهو صاحب قانون "جاستا" وقد يعطي تقدم الجمهوريين بالكونجرس دفعة قوية لقوانين أكثر عدائية، ودفعة لتفعيل قانون "جاستا" بعد خروج أصوات تنادي بالتراجع عنه عبر تعديله. من جهة أخرى فإن دونالد ترامب قد أعلن تحالفه مع كل خصوم الخليج ومصادر التهديد لهم، ابتداء من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مرورًا ببشار الأسد، وصولًا إلى بنيامين نتنياهو، ما جعل البعض يرجح تبني ترامب لسياسات عدائية وترجيحه للحلول العسكرية، وتخوف البعض الآخر من مزيد من الدماء والصراعات في الشرق الأوسط وسياسة الابتزاز العلني، وبل وذهب آخرون الى أنه ربما يعلن ترامب معادلة النفط مقابل الأمن، ويعزز سياسات بوتين التوسعية. ويستند هؤلاء جميعًا الى ما وجّه ترامب من تصريحات شاذة وعدائية لدول الخليج كان أشرسها مطالبة دونالد ترامب لبعض دول الخليج- بدفع المال لأمريكا لقاء حمايتها من الزوال، على حد زعمه، وقال "ترامب" في ٢٧ مارس ٢٠١٦م: "إنه ينبغي على الدول التي تتمتع بحماية الولايات المتحدة أن تدفع ثمن هذه الحماية، حتى الدول التي تملك موارد ضخمة، وأضاف "ترامب" لصحيفة "نيويورك تايمز": إنه قد يوقف استيراد النفط من الخليج ما لم تشارك الأخيرة بجيشها في قتال تنظيم "الدولة الإسلامية"، أو تعوض الولايات المتحدة عن الجهود التي تبذلها في محاربة التنظيم." وادعى ترامب "إنه ينبغي على الدول التي تتمتع بحماية الولايات المتحدة أن تدفع ثمن هذه الحماية، لن تبقى هذه الدولة طويلًا دوننا.. لا نسترد مقابل ما ننفقه من خدمات ضخمة نقوم بها لحماية العديد من الدول."

وختامًا، إنه من المبكر جدًا الحكم على أداء دونالد ترامب كرئيس وما سيفعله تجاه المنطقة، لأن هناك استراتيجيات بعيدة المدى تبنى عليها السياسة الأمريكية. كما أن الأمر يتعلق أيضًا بمجموعة من المؤسسات المعاونة للرئيس الأمريكي، ولا أحد يعلم ما يمكن أن تفعله سنوات ترامب الأربع القادمة في البيت الأبيض. ولكن المهم هو أن عهدًا جديدًا من النهج الجمهوري المعروف باعتماده على وسيلة الحرب سوف يرسم تأثيره العميق في داخل الولايات المتحدة، ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا. والمؤلم أن الشرق الأوسط لم يعد يحتمل عقدًا آخر من الحروب الإقليمية وموجة أخرى من الدول الفاشلة، وليس بإمكان أوروبا تحمل موجة أخرى من اللاجئين. وأملي أن يختلف ترامب الرئيس عن ترامب المرشح، أي أن ترامب الرئيس سيكون أكثر التزامًا واعتدالاً من ترامب المرشح، بما أنه هو رئيس كل الأمريكيين ورئيس لأكبر وأهم دولة في العالم.

* كاتب وباحث اقتصادي

قراءة في كتاب:

الثقافة والتكامل الثقافي في دول مجلس التعاون الخليجي - التقرير العربي التاسع للتنمية الثقافية

صدر في ديسمبر الماضي كتاب التقرير السنوي عن مؤسسة الفكر العربي تحت عنوان " الثقافة والتكامل الثقافي في دول مجلس التعاون الخليجي ـ السياسات ـ المؤسسات ـ التجليات " ـ التقرير العربي التاسع للتنمية الثقافية ـ وجاء الكتاب في ٧٦٥ صفحة من القطع الكبير، وورد في تقديم مؤسسة الفكر العربي لهذا الكتاب أنه تضمن ثلاثة أبواب رئيسة واشتمل كل باب على عدة فصول.

المصدر " آراء حول الخليج: جدة"

تناول **الباب الأول** السياسات والاستراتيجيات الثقافية في دول مجلس التعاون ويرمي إلى استكشاف السياسات الثقافية المعتمدة في دوله الست، عرضًا وتقييمًا واستشرافًا للمستقبل. فضلاً عن تقديم قراءة نقدية في خطة التنمية الثقافية. كما أقرها المجلس الأعلى في الرياض عام ١٩٨٧م، وفي الاستراتيجية التي تم اعتمادها خلال الدورة ٢٩ للمجلس الأعلى في مسقط عام ٢٠٠٨م، مسلطًا الضوء على النظم والتشريعات والنشاطات الثقافية المشتركة، عارضًا الإنجازات والتحديات، ومبرزًا دور الثقافة في تعزيز مسيرة التكامل الخليجي، وراسمًا آفاق تطوير خطة التنمية الثقافية لدول المجلس.

وعرض **الباب الثاني** تعريف بأبرز المؤسسات والهيآت الثقافية الخليجية، من حكومية وغير حكومية، وأدوارها ونشاطها وإنجازاتها، مستعرضًا مراكز البحوث والدراسات وجمعيات اللغة العربية والأندية الأدبية وجوائز الإبداع ومعارض الكتب، فضلاً عن المتاحف ودور المخطوطات وحركة الترجمة وإصدارات الطوابع، مع تسليط الضوء على مشاركة المرأة في الحياة الثقافية ودور ذلك في الإنتاج المعرفي وتحفيز العمل الثقافي.

والباب الثالث فقد كشف عن المشهد الإبداعي الخليجي من خلال الرواية والقصة والشعر بنوعيه الفصيح والعامي، والدراسات النقدية والسينما والمسرح والفنون البصرية مع الإضاءة على أبرز أعلامها ومناهجها وتياراتها وسماتها وتحولاتها، فضلاً عن تقديم مباحث تمتاز بجديتها وريادتها، ومنها تلك التي تعالج سوسيولوجيا الثقافة في منطقة الخليج وأبعادها الأنثروبولوجية وتحدياتها في الزمن الديجيتالي.

وقال الأستاذ الدكتور هنري العويط، مدير عام مؤسسة الفكر العربي في مقدمة هذا التقرير "نرجو أن يشكل" التقرير العربي التاسع للتنمية الثقافية" هدية تليق بمجلس التعاون الخليجي في عيده الخامس والثلاثين، وبدولة الإمارات في عيدها الخامس والأربعين، وأن يغدو مرجعًا مفيدًا يعرِّف أهل الخليج ويعرف أشقاءهم في سائر الدول العربية بجوانب مضيئة من نهضة ثقافية عامرة وواعدة، وعسى أن يكون فاتحة لسلسلة تقارير عن الأوضاع الثقافية في المناطق العربية المختلفة، تسهم في تحقيق تكاملها المنشود، وترفد الثقافة العربية بما من شأنه أن يطورها وينميها ويُعلي من شأنها.

وأضاف أن مؤسسة الفكر العربي، حسبها أن تستحق شرف الريادة في المبادرة إلى تخصيص الثقافة في دول مجلس التعاون الست بأول دراسة تتناولها بمثل ما تناولها هذا التقرير الموسع والجامع، وأن تقدم بين دفتي مؤلف.

الإعلام .. والتكامل العربي !!

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

الإعلام العربي، يظل أداة للتواصل والإخبار، وكذلك الأداة الأخطر في بث الفرقة بين أبناء الأمة، وهناك أدلة كثيرة من التاريخ والحاضر تؤكد ذلك، وزادت خطورة هذا التأثير السلبي بعد انتشار الإعلام الجديد بما فيه الفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا الرقمية، أو الإعلام الديجيتالي واسع الانتشار الذي خرج عن سيطرة السلطات الحكومية، إضافة إلى استخدامه في ترويج الشائعات عبر إعلام رخيص التكلفة وعابر للحدود، وسهل الاستخدام.

وفي ظل هذه الممارسات الإعلامية العربية الخاطئة التي تفرق ولا تجمع في كثير من الأحيان، تبنت مؤسسة الفكر العربي طرح علاقة الإعلام ومراكز الأبحاث في التكامل العربي كمحور رئيس لمؤتمر فكر ١٦، في إطار تبنيها لقضايا التكامل العربي انطلاقًا من نهج طموح وضعه رئيس المؤسسة سمو الأمير خالد الفيصل ويتم تنفيذه بالشراكة مع الجامعة العربية وتعمل المؤسسة على ترجمته في مؤتمرها السنوي، وكذلك في التقرير العربي الدوري، وجوائز الإبداع، وأعتقد أن هذا التوجه يمثل التحرك العربي الوحيد الجاد في طرح ونقاش لقضايا التكامل العربي.

على صعيد الإعلام، لا يوجد اهتمام عربي جماعي بدراسة دوره وتأثيره، وتقويمه من أجل المساهمة في التكامل أو على الأقل وقف تأثيره السلبي على إضعاف النظام العربي، وفي اعتقادي أن طرح هذا المحور المزدوج حول الإعلام ومراكز البحث يأتي في موعده، فرغم أن الدول العربية لديها العديد من المراكز البحثية المهمة إلا أنه لا يستفيد منها الإعلام أو صانع القرار، ففي حين تعتمد هذه المراكز على التخصص الدقيق، نجد الإعلام يقوم على العموميات، فالإعلامي يتحدث في كل شيء وبوجه عام ما يجعله يسقط أحيانًا في فخ التسطيح والتعميم، بينما يكتب الباحث في تخصصه الدقيق ويظل ما يكتبه حبيس الأدراج أو على الأرفف، كما أن الإعلام يشهد إنفاقًا سخيًا يصل إلى حد البذخ، في حين هناك تقتير في الإنفاق على البحث، بل وشبه شح في ميزانيات هذه المراكز خاصة غير الحكومية أو غير المدعومة من الحكومات أي المستقلة، وفي الوقت الذي يسيطر فيه الإعلام الجديد على العقول ويشكل الرأي العام، تعاني المراكز البحثية من عدم الاهتمام أو ضعف الثقة من جانب صانع القرار المعني بالدراسات التي تتمخض عن هذه المراكز، أو من تهميش وسائل الإعلام لمنتجها لكون وسائل الإعلام تبحث عن الجماهيرية، بينما مخرجات المراكز في الغالب دراسات جادة وليست جاذبة للجمهور ومن ثم لا تجذب الإعلان أي لا تحقق الربح، لذلك يجب أن تتولى جامعة الدول العربية إنشاء كيان للمراكز البحثية، أو رابطة تحت مظلتها للاستفادة منها، ولتفعيل التنسيق والتعاون والتلاقي بين هذه المراكز ومن ثم تعظيم المردود والفائدة، خاصة أن هناك تجمعًا لمراكز الفكر العالمية ويعقد أعضاء هذا التجمع اجتماعًا سنويًا دوريًا تحت مظلة المنتدى الأمني لمؤسسات الفكر (Think Tank Security Forum).

كما أن هناك تصنيف دولي سنوي تجريه جامعة بنسلفانيا الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة لتقييم أداء مؤسسات الفكر حسب أهميتها وانتاجها ومدى تأثيرها في صناعة السياسة العالمية، ومن ثم تخلق التنافس فيما بينها الذي يحقق في النهاية التجويد في العمل.

ومن الضروري أن يستفيد صانع القرار والإعلام من الدراسات البحثية الجادة التي تنتجها هذه المراكز قليلة العدد في الدول العربية، ففي حين يوجد لدى الدول العربية ٤٠٥ مراكز، يوجد في إيران وإسرائيل وتركيا وقبرص ١٥٥ مركزًا، وعندما نجد مصر أكبر دولة عربية تضم مراكز بحثية بها ٣٥ مركزًا، نجد أن إيران بها ٥٩ مركزًا، وإسرائيل ٥٨ مركزًا، وتركيا ٣٢ مركزًا (حسب إحصائية عام ٢٠١٥م)، بل أن إنفاق الدول العربية على المراكز البحثية بصفة عامة متدني جدًا وكذلك الإنفاق العربي على البحث العلمي بصفة عامة حيث يبلغ إجمالي ما تنفقه الدول العربية على البحث العلمي لا يتجاوز ٥٣٥ مليون دولار سنويًا، فيما تنفق إسرائيل على هذا المجال ٧٧٤ مليون دولار سنويًا.

في الختام، إذ نتمنى لمؤتمر مؤسسة الفكر المقبل النجاح، نأمل أن تتبنى مؤسسات العمل العربي المشترك إعادة تقويم دور الإعلام ومراكز البحث والعمل على توجيهها لخدمة قضايا الأمة، وندعو الأكاديميين والباحثين والإعلاميين للعمل الجاد الذي يحقق التكامل العربي وليس الانكفاء والتخندق خلف قضايا أحادية تفرق ولا تجمع.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+